



معهد البحوث والدراسات الفلسطينية

لِبْنَانٌ

منذ عهد المتصرفية إلى بداية الاندساب

١٨٦١ - ١٩٤٠

محاضرات الفاضل

الدكتور أحمد مطر

على طلبته قسم الدراسات التاريخية



أبو عبدو الدغل

١٩٦٨

١٩٦٨



معهد البحوث والدراسات العربية

لِبْنَانٌ

منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب

١٨٦١ - ١٩٢٠

محاضرات القاها

الدكتور أحمد زطرين

على طلببة قسم الدراسات التاريخية

١٩٦٨

١٩٦٨

مقدمة

في كتابنا عن « أزمة الحكم في لبنان ما بين ١٨٤٠ - ١٨٦١ » الذي نشر في دمشق عام ١٩٦٦ كنا وضعنا أن موضوع الأزمة يتلخص في مراحل ثلاث : مرحلة الإمارة القديمة ، وكانت لا تفرق عن العصبية المسلحة التي ترتبط بالباب العالي على نحو معين مألوف ، من خلال « الميرى » وبعض مظاهر السيادة العثمانية التي تقتضى ألا تتدخل السلطنة في شئون الإمارة الداخلية . ولكن هذه الإمارة لا تلبث أن تندمج في الصراع الذي نشب بين والى مصر وبين سيده في الآستانة ، فتخرج عن عزلتها وتمتد السياسات الدولية إليها فتفقد كثيراً من مظاهر استقلالها ، عندما تعيد الآستانة النظر في علاقاتها المقبلة معها بعد انحسار المد المصرى ، وسقوط حليفه الشهابى (١٨٤٠) . وهنا تبدأ مرحلة الأسى والأسف والصدام الطائفى ، وكانت مرحلة منطقية مثقلة بشروء المرحلة السابقة ، لأن كل السبل كانت تؤدى إليها . وبعد إيجاد نظام القائمقاميتين المسيحية والدرزية ، كان الصدام الدموى ، وكانت ذروة الأزمة في حوادث الستين التي كان للأجنبي الأثم يد في إشعال نارها . كذلك بسطنا القول في النظام الجديد الذى وضعته الدول بالاشتراك مع الباب العالي لإدارة جبل لبنان عن مراحل المعاوضة وموقف كل من الدول بإزاء هذا النظام ، وبيننا كيف قبله الباب العالي وهو مكره ، وكيف نصب حاكم مسيحي عثمانى على الجبل ، واستبعد الحكم الوطنى ، وجعلنا ما ترتب على كل ذلك من وقائع وحوادث وسياسات وخطط وبواعث وأحلام ، تواتت على جبل لبنان وتآلف منها عهد المتصرفية وهو موضوع الكتاب الحالى . وعهد المتصرفية الذى ظل سارى المفعول حتى اندلاع نار الحرب العالمية الأولى ، ساد فيه الأمن والعدل عموماً ، وتحسنت العلاقات بين الطوائف ، وإن لم تزل أسباب الشك والكراهية من النفوس . وكان

الخطر في أن يعيل المتصرفون الأوارن الذين جابهوا مصاعب تطبيق
النظامات الجديدة ، إلى سياسة « فرق تسد » ، ولكن لحسن الحظ كان أول
المتصرفين أصدقهم للجبل وأشدّهم اندفاعاً لإصلاح ما أفسدته شرور الأيام
الماضية . وهكذا مرّت الفترة الحرجة بسلام بعد أن كاد الطاموح الشخصي
أن يفسدها ويشعل النار ثانية في الجبل لولا وقوف السياسة الفرنسية في
وجهه وتأييدها للمتصرف سعيّاً وراء قطع جميع علائق الجبل بالآستانة ،
تمهيداً لوضع يدها عليه من بعد .

وكان العقلاء يرون أنه مالم تبعث الأحقاد من جديد من قبل سلطة عليا
كالحاكم والبطريك الماروني ، وعلمية الاكليروس وزعماء الدروز ، فالعداء
الطائفي سوف يتلاشى في الجيل القادم ، وتزول المشكلة الطائفية التي أخرجت
تقدم الجبل عن أقرانه من الولايات الممتازة التي نالت الاستقلال الإداري ،
فانتفعت به وارتقت لأن سكانها متجانسون مذهباً ، كالجبل الاسود ،
والروملي اشرقي وبلغاريا ... مع أن نظاماتها لم تكن كجبل لبنان تحت
ضمانة الدول .

ولابد للباحث أن يسجل امتنانه العميق للأساتذة الدكتور أحمد عزت
عبد الكريم وكيل جامعة عين شمس وأستاذ التاريخ الحديث فيها ، ولأستاذ
الكبير الراحل محمد شفيق غربال مدير معهد البحوث والدراسات العربية ،
والدكتور نور الدين حاطوم أستاذ التاريخ الحديث بجامعة دمشق ، فقد
كان لإرشاداتهم فضل ظمور هذا الكتاب الذي كان جزءاً من رسالة الدكتوراه
(١٩٦٠) والباحث يشيد كذلك بمعونة مديرية الآثار اللبنانية والتسهيلات
الكثيرة التي قدمتها للباحث بشخص مديرها الدكتور الأثير مورييس شهاب

كما يتوجه بالشكر إلى الأستاذ فريد داغر من موظفي مديرية الآثار
اللبنانية ، وإلى الزميل الدكتور عادل اسماعيل إذ قام بتكليف من مديرية
الآثار اللبنانية بتصوير الوثائق الفرنسية لهذه الفترة ، ولولا توفرها لما

وصل البحث إلى غايته . وبذلك يغطي هذا الكتاب فترة عهد المتصرفية اللبنانية منذ ١٨٦١ حتى بداية عهد الاحتلال الفرنسي ونظامه الانتدابي على سورية ولبنان (١٩٢٠) .

وأرجو أن أكون وفقت فيما بسطت من آراء ، والله من وراء القصد ، وله العصمة .

دمشق في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٨

المؤلف

الفصل الأول

داود باشا ومشكلات تطبيق النظمات

(١٨٦١ - ١٨٦٤)

برازة الصراع الداخلي على حكم الجبل في الفترة ما بين الامتداد

والعملية التصرفية

سنعرض فيما يلي لأحوال الجبل قبل بداية عهد المتصرفية لتتعرف على التيارات والنزعات التي كانت تتجاذب جماعاته وزعماءه وموقفهم من السلطة المسيحية الوطنية التي أقامها فؤاد باشا منذ أن وطئت أقدام جيش الاحتلال الفرنسي أرض سوريا حتى جلاء هذا الجيش وقيام عهد المتصرفية . وستبين لنا بجلاء أن التسوية التي توصل إليها المؤتمر الدولي في الأستانة بشأن مواطنة الحاكم العام للجبل كان لها ما يبررها على ضوء الأوضاع الراهنة في البلاد ، والصراع الداخلي الذي استمر في الجبل بين المرشحين الوطنيين أنفسهم .

ذكرنا أن فؤاد باشا شرع منذ وصوله إلى سوريا يعمل كل ما بوسعه لتهدئة النفوس ، واسعاف المنكوبين ومعاقبة المذنبين المسؤولين عن الحوادث المؤسفة ، وقد رأى أن يلغى مؤقتاً قائممقامية الدروز ، فأوقف قائممقامها وبعض أعوانه من المقاطعة الدروز ، وعندما فر الباقون ، أسقط حقوقهم المدنية وعزلهم من مناصبهم وجردهم من سلطاتهم الإدارية المعروفة ، ووضع القائمقامية مؤقتاً تحت الحكم العسكري إلى أن يتم تنظيم جبل لبنان من جديد بالاتفاق مع الدول الأوروبية . وقد اضطر فؤاد باشا إلى إنشاء إدارة مؤقتة في القائمقامية الدرزية لمنع الفوضى وإيجاد سلطة قادرة على

إعادة الطمأنينة والسكينة إلى النفوس ، والسهر على سد حاجات المسيحيين الذين يعودون إلى بيوتهم . ولما كان يتعذر على الباشا أن ينتقى قائمقاماً من بين الدروز والمقاطعية فقد لجأ إلى تقسيم القائمقامية إلى أربع دوائر إدارية وعين لكل منها مديراً ، ووضع نظاماً مؤقتاً لإدارة القائمقامية الدرزية نصت مادته الثامنة على إقامة الجنود العثمانيين في أماكن الجبل المناسبة لحفظ الأمن العام ، إلى جانب جنود غير نظاميين يوضعون تحت تصرف المديرين ويؤخذ نصفهم على الأقل من سكان الدائرة على أن تقدم كل طائفة عدداً يتناسب مع أهمية عدد نفوسها^(١) .

أما منصب قائمقامية النصارى فقد شغل بعزل الأمير بشير أحمد اللعبي ، إذ أضع نفوذه وهيبته بإدارته الضعيفة ، وموقفه المريب أثناء الحوادث .

وفكر المفوض العثماني فيمن ينصب قائمقاماً على المسيحيين بالوكالة ، وتداول مع بعض أعضاء اللجنة الدولية في هذا الشأن ، وكان هنالك مرشحان قويان ، أولهما يوسف كرم ، وثانيهما الأمير مجيد شهاب .

أما يوسف كرم فقد ولد في عام ١٨٢٣ بقرية أهدن من أسرة مشهورة ، وقد توصل إلى مرتبة الشيخ الإقطاعي في حياة والده بطرس كرم . ولكنه إذا قورن بالارستقراطية القديمة لآل الخازن وأبي اللعبي ، فإنه كان يعتبر حديث نعمة ، نبالته من الدرجة الثالثة . وقد لفت إليه الإنظار عام ١٨٥٥ أثناء خصومته مع أخيه الأكبر وزاعه معه على لقب مشيخة أهدن الإقطاعية ، وفي ١٨٥٧ كقائد لعصابة أهدن ضد جارتها بشرى^(٢) ، ثم بمحاولته التدخل في ثورة كسروان ١٨٥٩ ، وأخيراً بمحاولته الفاشلة لنجدة زحلة عام ١٨٦٠ . وقد اشتهر كرم بالتق والانعطف وكان يؤيده

(١) De Testa VI, Annexe au protocole de la 3^{ème} séance, (١) 11 Oct. 1860, p. 122.

(٢) البشعلاني ص ٢٣٦ ، وما بعدها .

الكثيرون من رجال الأكليروس الماروني والأهالي والفرنسيين الذين كان لأسرته معهم صلات وثيقة قديمة^(١).

وُتْشِير التقارير إلى أنه جمع حشداً من المسيحيين في كسروان وتقدم نحو بكفا لإتمام زحلة لولا أنه تردد ، واعتذر بعدئذ أن قنصل فرنسا وبقية القناصل نصحوه ألا يفعل ، وطمانوه بأن خورشيد باشا سيرسل عسكرياً بعيد الهدوء والنظام . وسلت كسروان من الغزو والنهب والقتل ، واجتمع المسيحيون على كرم ، ووقفت الاضطرابات إلى أن وصلت الحملة الفرنسية فخرج كرم مع من خرج لاستقبالها . وقد اتخذ من جونية مركزاً للدفاع ومقرأله ، وورأى نصارى لبنان على جارى عاداتهم فى مثل هذه الأحوال أن ينادوا بى أميراً عليهم^(٢).

ويظهر من سجلات حكومة القائمقامية المسيحية أن دفعة الأمور يومئذ كانت بيد كرم ، وأنه أصبح المحافظ على الأرواح والأموال ، وكان يلتفت حوله فرسان يرسلهم إلى الجهات المضطربة لإعادة الأمن إلى نصابه ومنع كل عدوان . حتى إذا وصلت الحملة الفرنسية كلف يوسف كرم من قبل احمد باشا وإلى إيالة صيدا الجديد بأن يؤلف فيلقاً من الخيالة يبلغ عدده المائتين يختارهم من رجاله الموارنة على نفقة الباب العالى ومهمتهم القيام بالمحافظة على طريق بيروت -- طرابلس .

وفى ٢١ سبتمبر استدعى المفوض السلطانى لدى عودته من دمشق زعماء جبل لبنان ووجهاء للتداول معهم فى أسباب الاضطرابات فوفدوا عليه . ولم يكن فيهم الأمراء الشهابيون لأن هؤلاء لم يتولوا الوظائف العامة منذ عشرين عاماً ، ولكن فؤاد باشا اتصل بهم على انفراد ، كذلك لم يدع إليه يوسف كرم ، ثم استدعى وجهاء الدروز وزعماءهم لنفس الغرض .

Poujoulat, p. 372.

(١)

(٢) البشعلاني ، ص ٣١٤ ، من مذكرة كرم إلى حكومات أوربا وشعبها .

وتداول أعضاء اللجنة الدولية بصورة غير رسمية في أمر تعيين قائمقام ماروني مكان الأمير بشير أحمد ، ويبدو أن رأى اللجنة استقر على أن تسكل إلى المسيو بيكلار مندوب فرنسا صديقة الموارنة ، وإلى الجنرال دى بوفور قائد الحملة الفرنسية مهمة اختيار القائمقام المؤقت . وتباحث الرجلان في الأمر ، ولكن وجهات نظرهما كانت متباينة . كان المسيو بيكلار يرى وجوب تسليم مقاليد الحكم في القائمقامية المسيحية إلى رجل مقندر جدير بالثقة ، وفي نظره ليس أجدر من يوسف كرم لهذه المهمة^(١) ، أما بوفور ، فكان يرغب في أن يضم إلى جبل لبنان مرافئ صيدا ويبروت وطرابلس ليصبح لبنان « معقلاً يلجأ إليه جميع مسيحي سوريا » ، وتولية مسيحي وطني عليه يعينه والى إيالة سوريا التي يميل بوفور إلى تولية الأمير عبد القادر الجزائري عليها^(٢) .

وذب الخلاف بين المندوب الفرنسى وقائد الحملة الفرنسية بشأن اختيار القائمقام المسيحي ، فالأول يرى ضالته في كرم ، والثاني يراها في الأمير مجيد الذي استدعاه خصيصاً من مصر . ولعل الجنرال بوفور الذى كان ضابطاً في حياة أركان حرب إبراهيم باشا (١٨٣١) عندما جرد حملته على بلاد الشام ، كان يحفظ أجمل الذكري للشهابيين الذين زار قصورهم وتعرف على مجدهم ونفوذهم^(٣) . ولعله فكر ، بحق ، أن المسيحيين لن يذعنوا لحكم رجل لا يعتبر من رجال الطبقة النobile الأولى ، وليس له سابقة في المجد والحسب إلا فرسية بدت منه في أواخر الحوادث . وانضم إلى الجنرال بوفور ، القنصل الفرنسى العام في بيروت الكونت بنتفوليو ، في حين ان كبار ضباط

Blue Book, Incl 10 in No. 252 p. 337, Duffrin to Bulwer, (١)
Nov. 15, 1860.

Blue Book Incl 2 in No. 248 pp. 317-18, Duffrin to (٢)
Bulwer, Oct. 1860.

Jobin, op. cit. p. 264.

الحملة الفرنسية وبخاصة الجنرال ديكر و انضموا إلى المسيو بيكلار وشاركوه رأيه في كرم ، كما أبد بعض أعضاء اللجنة الدولية بوفور كمندوبى النمسا وروسيا ، أما لورد دوفرين فإنه رفض طبعاً أن يوافق على تنصيب الأمير مجيد^(١) ، تمشياً مع السياسة الإنكليزية منذ عام ١٨٤٠ لئلا يؤدي تعاظم نفوذ الشهابيين إلى رسوخ قدم فرنسا في البلاد ، وإلى إغضب الدروز الذين قاسوا الأمرين من الشهابيين ، وتنفير الأرثوذكس من رئاسته فيزداد تباعدهم عن الموارنة . أما فواد باشا فقد رفض -مبدئياً- اقتراح المسيو بيكلار وقاومه مقاومة كافية ليظهر تجرده وحبه للوفاق ، ولم يلبث أن اتخذ خطوة حاسمة فكتب إلى كرم في ١٨ نوفمبر يطلب منه أن يحضر إلى السراى في بيروت ، ولما اجتمع كرم بالمفوض العثماني ناوله هذا مرسوماً بتعيينه «وكيل قائمقام على النصارى» ، ومرسوماً آخر يقضى بتعيينه «قبوچى باشى» ، وهى من رتب الشرف في الدولة ، وبمنحه لقب البكورية^(٢) . وإن صدقنا يوسف كرم لكان المسيو بيكلار هو الذى حضه على قبول منصب قائمقام النصارى ، وأن كرماً قدرجاه أن يعفيه من هذا المنصب مبدئياً

(١) كتب الأب روشمونتيكس Rochemonteix في كتابه لبنان والحملة الفرنسية ص ٢٩١ أن الأمير مجيد شهاب ترك الدين المسيحي واعتنق الدين الإسلامي ثم عاد إلى المسيحية جأ بالنساء اللواتي كان يتزوجهن ، ولذا لا يمكن أن يكون ممثل الحزب القوي في لبنان حيث الوطنية مؤسسة على الأمانة في الدين .

وقال مستر روجرز نائب قنصل إنكلترة في بيروت . « إن الأمير مجيد شهاب من الأسرة الشهابية وهو الذى طلق منذ مدة امرأته التركية واعتنق الديانة المسيحية بناء على وعد المطران طوبيا عون له برشيقه للقائمقامية جبل لبنان » . Blue Book No. 373 .

(٢) مما جاء في فرمان القائمقامية « أنه قد وجد مناسب انفصال عزتو الأمير بشر أحد عن قائمقامية النصارى في جبل لبنان ، وأن تفوس وكالة القائمقامية إلى عهدة ذات من أصحاب الرشد والأهلية ، ومن كون ذاتكم من أركان أهالى الجبل من أبواب النظر وللألفة ومأمول ومنتظر منكم بكل الأوجه إبراز حسن الخدمة والغيرة فقد تفوس وكالة القائمقامية المذكورة لعهدة خدماتكم ثم وإن تسكن هذه الإدارة التي أحلت إلى عهدكم هي موقفة فيما إذا حصل أهنى تغير في النظامات الموجودة والمرعية في القائمقامية المذكورة فمن المقتضى أن يصير تسوية أمور المصالح الإدارية المذكورة تطبيقاً لأحكام نظاماتها القديمة المؤسسة كما كانت .

عن البشعلاني ، للمصدر السابق ، ص ٣٢٦ .

له أسباب كرهه «للمأمورية» ولكن بيكلار ألح على كرم وقال إن رفضه قد يجرح عواطف الحكومة الفرنسية، «فقبلت بشرط أن يقبل فؤاد باشا استقالتي إذا رأيت أن سياسة الحكومة التركية تتعارض مع مصالح المسيحيين المشروعة» ، لأن واجباتي لا تسمح لي بأن أخدع حكومة أولتني هذا المنصب ، ولا أن أخدع أبناء بلادى ، فوافق فؤاد باشا على هذا الشرط ، واستلمت منصب قائمقام نصارى لبنان^(١) .

إن مساعى الجنرال بوفور والكونت بنقفوليو لم تتوقف حتى بعد صدور فرمان تعيين كرم ، وإنما بذل كل منهما ما لديه من وسائل لحل الحكومة الفرنسية على تأييد الأمير مجيد شهاب لا للقائمقامية المسيحية فحسب بل لأمانة جبل لبنان بأكملها على ما ذكرنا . وقد بادر بوفور للتقرب من المسيحيين ، وإنشاء علاقات مودة مع زعمائهم القدامى الذين كان معظمهم لاجئين إلى بيروت ، إما بعد فتنة الجبل ، وإما بعد اضطرامهم للجلاء عن ممتلكاتهم إثر الفوضى المنتشرة في كسروان . وكان يعاونه مكتب سياسى يجيد بعض أفرادهم ممن كانوا فى الجزائر الحديث باللغة العربية ، وكان المسيحيون يتفاهمون معهم دون وساطة الترجمان^(٢) . ولذلك سهل على بوفور الاتصال بأعيان المسيحيين فحضرهم على تنظيم عرائض وكتابة التماسات يشرحون فيها رغباتهم فى إحياء الإمارة اللبنانية الشهابية . وفى نفس الوقت لفت بوفور نظر كرم إلى عدم أهمية المركز المقلقل الذى قدم له ، والذى لن يجعل منه سوى عميل للحكومة التركية ، وأنه بقبوله هذا المنصب إنما يعقد الأمور بدل أن يبسطها^(٣) .

والواقع أن كلام دى بوفور لم يخل من وجه حق ؛ فالباحث يرى أن فؤاد باشا قد سارع إلى تعيين يوسف كرم أحد كبار اعيان المسيحيين فى شمال

(١) مذكرة كرم إلى حكومات أوبا وشعوبها ، ص ٢٠ .

(٢) Louis de Baudicour «La France au Liban» Paris 1879, (٢)

p. 192.

Ibid, p. 207.

(٣)

لبنان لما آرب سياسية خطيرة لعل أهمها العمل على إقصاء الشهابيين عن حكم الجبل ، وضرب زعامة يوسف كرم الناشئة باعتبار أنه لن يقوى على تدليل المضاعب التي سيصطدم بها حكمه ، لاسيما وأنه كان يشق على طبقة الأمراء أن يخضعوا لمن كان دونهم رتبة ومقاما ، كما يصعب على شيوخ الإقطاع أن ينقادوا لمشيخة حديثة النعمة^(١) ، وبالتالي يتوصل فؤاد إلى إقناع الدول الأوربية أن الأمن والهدوء لا يستتبان في الجبل إلا على يد حاكم تركي أو أجنبي عن الجبل . وأمر مهم آخر هو أن فؤاد باشا رأى في كرم خير وسيلة لجباية الأموال الأميرية المتأخرة التي اشتدت الحاجة إليها ، دون اللجوء إلى العنف مع الموارنة في هذا الطرف العصيب ، لاسيما وأن الأمير بشير أحمد قد عجز عن تحصيلها لصندوق الحكومة .

ومهما يكن الأمر ، فقد كان موقف القائمقام الجديد حرجا للغاية ، وكان وضعه دقيقاً يتطلب السهر الدائم والانتباه التام للتغلب على العقبات والعراقيل التي كان يضعها في طريقه الفرنسيون المناوئون له أو بعض عليّة رجال الاكليروس أو الترك أو الإنكليز ، ووجوه البلاد أنفسهم .

وقد اتخذ كرم من جونية مركز القائمقامية المسيحية بدل بكفيا ليتمكن من الاتصال بسهولة مع أعضاء اللجنة الدولية ، ورجال حكومة بيروت . وكان على كرم أن يهتم بمعالجة الفوضى السائدة في جباية الضرائب وفي الإدارة ، فسارع لتعيين رجال الإدارة في القائمقامية ورجال الضبطية للمحافظة على الأمن ، ولم يكن في خزانة القائمقامية أموال لدفع رواتب الموظفين؛ ولذلك أرسل والي صيدا إلى كرم « بيورلديا » لتحصيل الضرائب من النصارى غير المتكويين بالحوادث الأخيرة . ونشر كرم تعليماته لحماية

(١) كتب دوفرين إلى يولور في ٢٠ وفتر ١٨٦٠ . « أما أسلاف عائلته فهم مغمورون خاملو الذكر ووالده أول من أحرز لقب شيخ ، كما أن يوسف هذا هو أول من تولى بالاشتراك مع أخيه البكر إدارة شؤون أفعاه ، وليس في ماضى أعماله ما يولى مثلاً شهرة » .
Blue Book, Incl. 1 in No. 266, pp. 357-8.

الأموال والديون ، وأخذ الأمن يستتب في البلاد وعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية تدريجياً .

إن وجود كرم على كرسى الحكم في البلاد دون أن يكون من أسرة أرسوقراطية ، على خلاف المألوف منذ الفتح العثماني ، قد غير عليه نفوس الطبقة النبيلة وأصبح أفرادها ينظرون إليه شزراً . . وزادت كراهيتهم له بسبب طبعه المتكبر الجموح الذي كان صورة حية لطبعه الجلي الجافي ذي النزعة الفردية والأناقة القاسية ، فإذا أضيف إلى ذلك أنه كان شديد الإحساس بسلطته ومركزه ، أدركنا علة مشاكله الكبيرة التي اشتبك فيها ضد الترك من جهة وضد وجوه البلاد وأعيانها من جهة أخرى . وكان مما يزيد الطين بلة وجود العساكر التركية على مقربة من حدود قائمقاميته المسيحية ؛ فقد حدث أن بضعة نفر من الدروز اعتدوا على بعض فرسان كان أرسلهم كرم إلى قرية العبادية الواقعة على أطراف حدود قائمقاميته وذلك بعد أن ارتكب فرسان كرم الممارم في هذه القرية ، فأرسل فؤاد باشا فضيلة من الجنود الترك إلى القرية المذكورة ، . بيد أن كرم اعتبر هذا منافساً لنظام لبنان وتجاوزا لسلطانه ، فلما لم يفلح الخروج للجنود فوراً وهدد بالاستقالة . وكان حادث العبادية مثار جدل بين مزدوب المنحوس العثماني يسانده دوفرين وفكسبكر وبين بتمية أعضاء اللجنة الدولية . وقال آبرو حينذاك أن إرسال الجنود كان للانحرط من استعمال الدروز المسيحيين وقد سجبوا الآن^(١) . ومن ثم تظلم دروز المتن ، وهي إحدى النواحي المختلطة من اعتداء اتباع كرم إلى اللورد دوفرين ، فأرسل هذا إلى كرم يستميله إليه لمراعاة مقتضى الحال . وطالب أن يتبادل كرم هذا النزود بثله إذ كان مضطراً لإحباط دسائس أعدائه ، وأهمهم المطران طوبيا عون الذي ما انفك يدعو لعودة الشهابيين إلى الحكم . ولذلك فتمد سمى

(١) أنظر المناقشة في :

كرم لاسترضاء الترك والانكليز استعداد لهم على منافسيه . ومن أجل ذلك راح يدعو أعيان النصارى لأداء شهاداتهم بخصوص المتهمين الدروز، بعد أن حرصهم رجال الاكليروس وبخاصة المطران طويبا على كتبائها . وقد سر دوفرين من ذلك وكتب إلى بولور يبشره باتساع شقة الخلاف بين الزعيم الشاب وبين المطران : « خلوت أمس (١٢ يناير) يوسف كرم القائم مقام المسيحي وتجاوزنا أطراف حديث سرى جداً . وكنت قبل تعيينه مصمما على عدم الرضا بأن يتولى هذا المنصب الخطير رجل منقاد لامة أخرى (فرنسا) ولا سيما لأنى كنت أظن أن يوسف كرم هو آلة بيد المطران طويبا . بيد أنى لما تحققت بعد التحرى أن مرشح فرنسا هو رجل أكثر نزاهة وجدارة من كل مزاحمه ، رأيت أنه مما يناقض روح التعليقات المعطاة إلى إذا سمحت لمشاعر التحاسد القومى أن تتدخل فى تعيينه ... وعليه لم أكتف بتأييد تنصيبه ، بل صرفت عنايتى إلى الحفاوة به والمبالغة فى إكرامه كلما جاءنى زائراً . فكانت النتيجة أنه كل مرة كان يزداد ثقة بى . وقد أسر إلى أمس برغبته فى أن يسير مستقبلا بموجب نصائحي . أما سبب هذا الانقلاب غير المنتظر فينسب إلى أن المطران طويبا لم يجد فى كرم آلة عمياء كما كان يرجو فهو يكيد له إذن بغية إسقاطه وأظن أن المسيو دى بوفور يعضده المطران طويبا لأنه استاء من تعيين يوسف كرم دون استشارته . وهما يسعيان الآن إلى تعيين قى من الأمراء الشهابيين يدعى منصور تلقى علومه فى باريس لمنصب القائم مقامية بل لأماره لبنان . ولما سألتى يوسف كرم مساعدته على احباط دسائس خصومه . . .^(١) اكفيت بالقول ، بما أن مشاورات اللجنة يمكن أن تنتهى بإقامة نظام لا ينطبق مع صيانة النظامات الحالية فى الجبل ، فليس من العدل أن أمنيته بالآمال الكاذبة ، ولكن أن آخذ على عاتقى أنه إذا سلك بحكومته

بموجب العدل والاعتدال وعدم التحيز فسوف يتلقى تعضيد سعادة فؤاد
باشا ، وفي أية حال ، إن استقالته من الإدارة يجب ألا تحصل أبداً
إلا تحت ظروف مشرفة .

وكان لطلب كرم معونة دوفرين ما يبررها ، فقد اشتدت المعارضة
ضده من رجال فرنسا أنفسهم من الذين كانوا ألحوا عليه بقبول منصب
القائمقامية ، لأنهم كانوا يعتبرون - كالسيو بيكلار - أن قبوله دليل
تفانيه في تعزيز المصالح التي تطمع بها فرنسا في سوريا ، فانقلب بيكلار
على كرم ، وذلك بعد أن تلقى أمراً من حكومته بالانسجام مع آراء
الجنرال دي بوفور ويأطاعه على مراسلاته الرسمية مراعاة للوافق اللازم
لنفوذ فرنسا . وقد عزا دوفرين في كتابه إلى بولور إصرار بيكلار على
تعيين شهابي أميراً على الجبل إلى مساعي دوفور لدى الامبراطور
نابليون الثالث^(١) . وذكر ديكر ، نصير كرم وصديقه ، في مذكراته
أن القائد العام (بوفور) والقنصل (بنفوليو) رفعوا تقارير رسمية إلى
حكومة باريس يشكوان من تعيين كرم قائمقاماً^(٢) .

وقد انتهز بوفور فرصة المضاعف التي وجدت فيها إدارة كرم ليزيله
من الطريق وينصب الأمير مجيد شهاب . ذلك أن كرمأ اصطدم مع بعض
المشايع وبعض الزعماء « الشعبين » عندما ألى على نفسه أن يوفق بين مصلحة
المشايع والأهالي في كسران دون اعتبار للخلافات القائمة بين الطرفين .
وقد بين لطانيوس شاهين وأصحابه بصراحة وحزم أن عليهم أن يردوا
الأملاك التي وضعوا يدهم عليها بالقوة وأن يؤدوا تعويضاً عن استيلائهم
غير المشروع على ريعها ، وأن يأتوه من الآن فصاعداً بالغلال والريع
ليصير تسليمها إلى أصحابها . كما أوضح للمشايع المطرودين من آل الخازن

Blue Book, Incl 6 in No. 347, Duf to Bulwer, Jan 13, (١)
pp. 484-5.

(٢) البشعلاني ، ص ٣٣٠ .

وغيرهم أنهم إذا كانوا يرغبون في العودة إلى منازلهم في الجبل فهو سيتمكن من استرداد أملاكهم وتعهدهم بأن تكون أملاكهم ونفوسهم مصونة شريطة خضوعهم للقانون واعترافهم بالسلطة ، والتخلي عن بعض الحقوق والامتيازات التي أصبحت مكروهة عند الشعب فضلاً عن أنها غدت غير معقولة . ولما وجه كرم إلى بعض المشايخ الإقطاعيين أوامره لم يحفلوا بها فأمر بالقبض عليهم وسجنهم ، كما أذاع منشوراً حذر فيه أولئك المشايخ الذين نالوا مراتبهم بالدسائس والفتن من الاستمرار في أحداث القلاقل بحجة أن وظيفة القائم مقام مؤقتة . وقال أنه كتب إلى جميع أصحاب الإقطاع ملقبا إياهم « بالإخوان الأعزاء » ، كما كان يكتب إليهم الحكام السابقون وسيعاملهم بحسب سلوكهم . (١)

وتوترت علاقات كرم مع دى بوفور ، ففي حفل أقيم في معهد عينطورة عاتب الجنرال كرم على سلوكه وموقفه العدائى من المشايخ والأعيان ، فدافع كرم عن تصرفه « الذى يهدف إلى مصلحة الجبل عامة » . وحدث مشادة بين الرجلين عندما يتبين كرم للقائد الفرنسى أن الأعمال التى اتاها الجيش ويأتيناها فى لبنان من شأنها أن تحط من كرامة الجيش الفرنسى الذى أرسل لهذه البلاد لمساعدة أصدقاء فرنسا لا اضطهادهم (٢) . واشتد الخلاف بين كرم وبوفور ، وقيل بأن هذا الأخير راح يرسل رسله لبث روح التمرد والثورة فى كسروان ، حيث كان المشايخ والأعيان الناقمون على كرم يتحينون الفرص للانتقام منه والانتقاض على حكمه . ولم تلبث الاضطرابات أن بدأت فى جرود كسروان معقل طانيوس شاهين وأعوانه بتحريض من الألكيروس وبخاصة المطران طويا (٣) . فوجه كرم أمراً

(١) سم نوفل « بطل لبنان » ، أنظر نص نشرة كرم إلى أعيان لبنان ومأموريه وشعبه ص (٢٤٣ - ٢٤٦) .

(٢) نفس المصدر السابق ، ٢٥٧ .

(٣) Blue Book inclos. 5 in No. 275, Duffrin to Bulwer, Jan, (٣) 18, 1861.

في ١٣ مارس ١٨٦١ إلى أهالي كسروان ينذرهم بالعودة إلى الهدوء ودفع الأموال الأميرية^(١). أما طانيوس شاهين فقد أبدى استعداده لإطاعة الأوامر، ولكن موقفه تبدل عندما بعث إليه الأمير مجيد شهاب يعرض عليه العمل مع أصحابه على إحباط مساعي كرم، ومساعدته وهو مرشح الجنرال دي بوفور على الوصول إلى الإمارة اللبنانية وشد أزره. لم يتردد شاهين، وهو الرجل المغامر الاتهازي فخرض الأهالي على عدم دفع الضرائب، وتحرش بكرم وتحداه، فجهز هذا عساكره وأوقع بشاهين وأعوانه هزيمة نكراء، وجمع الأموال الأميرية^(٢).

أرأى الجنرال دي بوفور وجوب عزل كرم من منصب القائمقامية إذ لا ينبغي تشييد مؤسسة كانت السبب الرئيسي للحوادث في نظره، في الوقت الذي يراد فيه تنظيم جبل لبنان من جديد^(٣)، وكان يرى أن فؤاد باشا يلعب لعبة ماكرة، وأنه بتوليته كرماً منصب القائمقامية يتظاهر بارضاء المسيحيين، ويستميل الزعيم الماروني الفتى لثلا يززع الصعاب في سبيل غايته. وبوسع شقة الخلاف بين الموارنة والروم على ما ذكرناه^(٤).

ولما وافقت حكومة باريس على اقتراح بوفور بإحياء الإمارة اللبنانية الشهابية، أوعز إلى أهالي الجبل بكتابة العرائض في الموضوع إلى السلطان^(٥)، وإلى اللجنة الدولية، ووقعت العرائض في المناطق المختلفة، ورغب بوفور إلى الدروز أن يوقعوها فوقها ثمانون من وجوههم^(٦).

(١) البشعلاني، ص ٢٤٠.

(٢) الختوني، نبذة تاريخية، ص ٣٦٢. والعقيقي، ثورة وقتنة، ص ١٣٥.

(٣) Baudicour, op. cit., p. 207.

(٤) انظر رسالة بوفور إلى وزير الخارجية :

Blue Book (confidential) inclos. in No. 362 pp. 501—507.

(٥) Jobin, op. cit., p. 281.

(٦) أبو شقرا — الحركات، ص ١٣٩.

ورغم العراقيل التي وضعها الترك والإنكليز فقد وقع العرائض أربعون ألفاً^(١).

أما كرم فقد سعى لمنع توقيع العرائض بدعوى أن إعادة الأمير مجيد ابن خليل الشهابي حفيد الأمير بشير ليس إلا اقتراح بوفور الشخصي الذي يريد أن يعيد الحكومة الإقطاعية إلى لبنان ، وأنه يجب ألا يصغى إليه أحد ، وأن كرم هو رجل فرنسا الحقيقي الذي وضعته على رأس الجبليين وتريد المحافظة على مركزه فيهم . وهدد جميع من يوقع العرائض ، وعاضده بذلك الوكلاء الإنكليز . ويذكر بوديكور أن كرم قال مهدداً : « عما قريب سينسحب الفرنسيون ، وعملهم هذا (كتابة العرائض) سيؤدي إلى خلافهم مع الترك » . ولعل كرم وجد بين المرسلين الفرنسيين عضداً قوياً ، طالما تربطه بالعازاريين روابط وثيقة ، ترجع إلى تربيته بينهم ، فأفنعهم بأنه مفترى عليه ، وتساءل عن الضمانة التي يمكن أن يقدمها الأمير مجيد الذي يعارضونه به ، من أجل الدين ؟^(٢).

وعلى الرغم من أن بعض الصحف الكاثوليكية في فرنسا كانت تطالب في مديح كرم ، ولا تكف عن تأييده لأنه « يحفظ مصلحة بلده والدين وفرنسا »^(٣) ، ولكنه مع ذلك رأى أنه يتعذر عليه مقاومة القائد بوفور لوحده ، فعزم على أن يقابله في بيروت ويتفاهم معه . وصف كرم في مذكرته إلى حكومات أوروبا وشعوبها هذه المواجهة ومادار فيها من حديث بينه وبين الجنرال بقوله :

« لدى مقابلي للجنرال دي بوفور ، صرح بأمر أدهشني ، هو أن إغراقى في الدين يمنعني من إرضاء جميع الناس في آن واحد ، وأن الضرورة تقضى بإيجاد مرشح لفرنسا خال من هذه العقائد الدينية ، فأجبت على

Ibid.

(١)

Ibid pp. 209—210.

(٢)

Haloum, p. 161.

(٣)

الفور إذا كان الأمر كذلك يا حضرة الجنرال فأنا مستعد أن أستقيل حالا من مناصبي .

قال : لا لأنك بعملك هذا تكون قد عاكت رغائب فرنسا . فإذا شئت أن تبرهن لنا عن محبتك ، عليك أولاً أن تقنع الموارنة بأن يقبلوا الأمير مجيد شهاب أميراً عليهم . . .

وجاء المسيو شيفر كبير ترجمة نابليون الثالث إلى سوريا يحمل إلى الأمير عبد القادر وسام جوقة الشرف ، وبعد قضاء مهمته قابل البطريك الماروني وعلية الاكليروس ، وفاوضهم باسم الجنرال بشأن الأمير مجيد فلم يفلح مسعاه (١) . ولم يياس بوفور فدعا كرماً إلى بيروت وأقام له مأدبة ، وبالغ بالحفاوة به ليوقع العريضة التي سعى أنصار الأمير مجيد لرفعها إلى معتمدى الدول وتنص على أن يولى الأمير حكم لبنان بأكمله ، واعترفوا بأن نجاح العريضة متوقف على موافقة البطريك الماروني وكرم ، ولكن مساعى بوفور ورئيس قلم مكتبه السياسى ذهبت عبثاً ، وأطلع كرم المسيو يكلار على ما جرى واتمس أن يسعى لقبول استقالته ، فأوعز إليه يكلار أن يتبصر بالأمر موضحاً له أن سياسة بوفور أصبحت سياسة فرنسا فى هذه البلاد ، وأن من الغباوة التباعد عنها ، وأفهمه أنه إذا استقال من الحكم فإنه يترك لفؤاد باشا أمر تعيين حاكم مكانه من صناعته (٢) .

ولكن بازاء المعارضة الشديدة التى بدت من جانب بوفور والقنصل الفرنسى العام وغيرهما ، صمم كرم على الاستقالة ، وطلب من فؤاد أن يعفيه من منصبه ، وألح عليه فقبلها الباشا . وترك كرم الحكم فى ٩ يونية ١٨٦١ أى فى يوم توقيع نظام الجبل ، بعد أن أمضى فى وكالة القائمقامية المسيحية سبعة أشهر تقريباً .

(١) البشعلانى ، ص ٣٥٤ .

Rochemonteix. pp 178—9.

(٢)

ومعلوم أن مناورات دى بوفور لم تأت بشمرة ، فالعرائض التي أرسلها إلى دولا فاليت لم تجد نفعاً ، وإنما نصب داود باشا متصرفاً على جبل لبنان . فلنر ما ستكون عليه أحوال الجبل في عهده .

داود باشا وتجربة النظامات

ولد كارايت آرتين داود في الأستانة عام ١٨١٨ من أبوين أرمنيين كاثوليكين ، ونشأ وترعرع فيها ، وتلقى علومه الثانوية في كلية أزمير الفرنسية ، ثم التحق بمعهد الحقوق الشاهاني ، وأتقن في نفس الوقت عدداً من اللغات منها الألمانية والفرنسية وألم مؤخراً بالعربية إلماماً بسيطاً ليفهم موظفيه في جبل لبنان ، والتحق بالسلك الدبلوماسي وتدرج فيه حتى أصبح في منتصف القرن قائماً بالأعمال في برلين حيث استفاد من إقامته لشركت كتاب عن أصول القانون الجرمانى لفت إليه كثيراً نظر الطبقة الراقية في ألمانيا فانتخبته أكاديمية العلوم في برلين عضواً شرفياً ، ومنحته جامعة بينا لقب دكتور في الحقوق سنة ١٨٥٣ ، ثم عاد إلى وزارة الخارجية في الأستانة وفي عام ١٨٥٧ عين ناظراً عاماً للمطبوعات ، ثم ناظراً عاماً للتسلفراف حيث ذهب إليه دولا فاليت وعالى باشا في آن واحد تقريباً لجعلاه منصرفاً على جبل لبنان .

كان داود ، إذن حسن التحضير كإدارى وقانونى ودبلوماسى لحكم بلد ينبغى إرساء قواعد إدارته فيه من جديد ، وحيث كان عليه أن ينساب بين ست طوائف مسلحة بموجب النظامات بحقوق متساوية ، وأهداف متناقضة ، دعك من مفوضى الدول الخمسة الذين هم أيضاً كان يصعب اجماعهم على أمر مجد . لقد قيل إن داود باشا تصفح نظامات ١٨٦١ لأول مرة على ظهر السفينة التي أقلته إلى سوريا ، وكثيراً ما يُسمع يقول أنه لولا فوات الأوان لرفض المهمة ، أو ما كان قبلها إلا بشروط معينة عديدة (١) .

فاذن كان لداود هذه المزية وهي أنه ما كان يعرف شيئاً عن القضية اللبنانية، وبالتالي فليس له تلقاءها أى رأى مسبق . فاذا قرنا ذلك مع غرائز التنظيم والمهارة الطبيعية المعروفة عن ملته ، والنزاهة الشخصية الفائقة اتضح لنا مدى التوفيق الذى أصاب فرنسا والدولة العثمانية فى العثور على هذا الرجل المقتدر الذى تنتظره مهمة من أشق المهمات وأعقدها بعد أن طوحت فاجعة عام ١٨٦٠ بجميع ما بقى من تقاليد الادارة الحكومية والاقطاعية فى شتى نواحيها ، ووجب لإرساء النظام الجديد بما يتطلب من الدقة واللباقة وسعة الأفق والادارة الحازمة .

وصل داود باشا إلى بيروت أوائل يوليو ١٨٦١ ، واحتفى به فؤاد باشا حفاوة فائقة ، وقدمه إلى مندوبى الدول ثم سلبه فرمان تعيينه فى حفل كبير جرى فى ضواحي بيروت ، نفحه فؤاد باشا فى أثناؤه حفنة من تراب الجبل تفاؤلاً : ثم رافقه إلى دير القمر مقره الرسمى حيث استقبل المتصرف زعماء البلاد ووجهاءها ، ومضى يصرف الأمور ، ويتعرف إلى رؤساء الطوائف ويتبادل معهم الرأى فى مصلحة الجبل وأبنائه .

وفى الثلاثين من يولية أصدر مرسوماً أذاعه على أهالى الجبل ونبه فيه أنه إلى ان يصير وضع النظمات السنوية موضع الاجراء يقتضى أن يلزم كل حده وأدبه مشغولاً فى شغله وعمله ولا يتجاسر على أدنى حال ردى .. (١)

كيف استقبلت طوائف الجبل داود باشا ؟ الحق أن المتصرف لمس ريبة وبرودة فى جميع الأوساط الجبلية بادىء الأمر وبخاصة لدى المواردنه ؛ فالروم بفرعهم الأرثوذكس والكاثوليك مثلاً برغم أنهم أصبحوا على قدم المساواة مع الغالبية المارونية التى يكرهونها ، ومع الطائفة الدرزية ، بحيث تحقق حلمهم المفضل إذ أصبح لهم ما للمواردنه وما للدروز من أصوات

(١) أسدرستم : مذكرات ألقاها على طلبة قسم التاريخ فى الجامعة اللبنانية ، ص ٢١
قلا عن الأصل المخطوط فى المتحف الوطنى اللبناني .

في مجلس الادارة ومجلس القضاء الأعلى. ولكن لا يجب أن يغيب عن البال أن هؤلاء الروم كانوا هم الذين حلت بهم نكبات الأحداث المؤسفة الماضية (في دمشق ووادي التيم وزحلة ودبر القمر) ، وهم المهددون خاصة بتأجيل دفع التعويض لهم . ولذلك فالروم لم يروا في هذا الباشا المسيحي الذي يلبس بزة الباشوات العثمانيين « اللعينة » ، أكثر من موظف عثماني ينتمي للأمة الأرمنية المناوئة لهم ، والتي يوجد منها بعض المستشارين لدى الباب العالي ممن يوغرون صدره على الروم ، أو ممن كانوا صنائع فؤاد باشا أو مصدر وحيه في « مناوراته البغيضة » . وقد يصح أن يخافهم هذه كان لها ما يبررها فان نظامات ١٨٦١ بانتظار تشكيل قوة من الأهالي لم يحدد موعدها ولامواردها ، كما سنرى ، أوكلت أمر المحافظة على أمن طريق بيروت - دمشق وصيدا - طرابلس ، اي جبل لبنان طولا وعرضاً إلى الجيوش العثمانية .

أما الدروز فقد كان يحملهم أكثر من دافع على مسيرة داود باشا ؛ فقد كان من آثار الحرب الأهلية أن تباعدوا عن المسيحيين ، وكان ماربحوه أن ألغى نظامهم الاقطاعي القوى الذي كانوا مدينين له ليس باستقلالهم تجاه الأستانة فحسب ، بل أيضاً بمركزهم الاجتماعي والعسكري المرموق في الجبل . وماربحوه سياسياً هو أنهم أصبحوا سددس قومية مقسمة لأرأس لها ، بينما كان منوطاً بهم وخدمهم أن يبقوا دون منازع نصف القومية الحقيقية . خرج الدروز من المعمة وقد ضعفوا وشرد زعمائهم ومات بعضهم في المنفى ، وفقدوا قائمقاميتهم ووضعوا تحت سلطه حاكم مسيحي (١) وخسروا تفوقهم على مسيحيي الجبل برغم قتلهم العديده بالنسبة للمسيحيين عموماً . وزاد في حنق الدروز الخنق ما كان من بروز الشخصية السياسية لكل من طائفتي الروم تتمتعان بنفس حقوق الموارة وحقوقهم ، بل إن هاتين الطائفتين لو اتفقتا ، لمارستا نفوذاً سياسياً وقضائياً يعادل ضعف

نفوذ « أسياهم » القداسي ، أو ثلثه أضعافه إذا اتفق الروم مع الموارنة .
وفي مقابل ذلك هل كان باستطاعه الدروز أن يأتلفوا مع المسلمين والمناولة
لموازنة النفوذ المسيحي ؟ يبدو أن الدروز ما كانوا قادرين على ذلك ،
لأنه لا يوجد حدود مشتركة بين مناطق هذه العناصر غير المسيحية
بحيث لا تربطهم مصلحة فحسب ، وإنما لأن مصلحة المسلمين والمناولة
كانت تقضى بأن يعيشوا بوثام وسلام مع المسيحيين الذين يحيطون بهم
في الجبل .

إن رسوخ قدم الطائفية في سياسة لبنان يعود إلى هذه الفترة من تاريخ
الجبل ، حين أوجد الباب العالي والدول التمثيل الطائفي في مجلس الإدارة
والمحاكمة ، فساعدوا على تمزيق وحدة اللبنانيين وتفكيكهم بجعل المنازعات
الطائفية تشمل شتى نواحي الحياة اليومية المدنية . وبدى أن ترسيخ المبدأ
الطائفي وإرساء جذوره قانونا ما كان في مصلحة الدروز ، بل كان سببا
جديدا لتهمتهم وتدني مكانتهم بعد إسقاط امتيازاتهم الإقطاعية التي
أوقعت بهم ضربة قاصمة لن يقوموا منها^(١) . حتى تخلصهم من العقاب
بفرار ألفين منهم إلى حوران كان يرتد عليهم ، بالسوء ؛ فقد فهم الدروز
مزايا الحماية التي كان يضيفها عليهم فؤاد باشا خلال العشرة شهور الأخيرة ،
فعفروا أنها بمقدار حرصها عليهم لتحول دون اتفاقهم مع المسيحيين ،
كانت أميل إلى غض الطرف عن تصفية ترتدى ثوب الثأر والانتقام .
وفؤاد باشا على الأغلب ، حرص على ألا يستدعى الفارين إلى حوران ،
بل كان يكتفي بتعقيهم عند الحاجة ليعقهم حذرين ذير راغبين في العودة ،
وذلك حرصا منه على سياسة الميزان التي كان يعرقلها الدروز دوماً بقوتهم
التقليدية في الجبل .

وهنا كان من حق الدروز أن ينظروا إلى داود باشا بتوجس ، بل

وبفزع إذ لم يكن سوى مسيحي مسافر ومالء ممن تعج بهم دوائر الآستانة، لأنه يحول دون اتفاق الدروز والمسيحيين لينفذ تحت ستار عصية دينية كاذبة — أى بدون مسؤولية ملبوسة على حكومته — ما يصح أن يكون خطة الآستانة للقضاء على محورى القوة الجبلية، وهى سحق «الذابح» بواسطة المعتدى عليهم الذين يبقون بفضل انتصارهم وحده تحت رحمة الباب العالى. وسواء كانت نظرتهم هذه صادقة أم لا، فيبدو أن مهاجرة الدروز من لبنان إلى حوران بدأت منذ قدوم الفرنسيين إلى الجبل، وبخاصة حين أصبح لبنان المختلط تحت رحمة الحاميات العثمانية، ووضع نظام الجبل موضع التنفيذ^(١).

وهكذا، وراء مظاهر التعاضد الجبرى بين الدروز وبين العثمانيين، وبمقتضى مسابقة الأولين للآخرين، وجد الدروز أسباب خيبة أكثر من من المسيحيين فى نظمات ١٨٦١، وأسباب قلق مثلهم.

ولا حاجة إلى القول بأن استياء الموارنة كان يؤججه مساواتهم وهم الغالبية بأقل الطوائف الجبلية عددا، بينما كان لهم فى الماضى أكبر القائماتين. كما كان يحفز الثأر الذى يتردد فى صدورهم موجدة على الدروز الفارين إلى حوران والذين يهددون بمتابعة النضال، وتأجيل دفع التعويضات التى كان من شأنها ان تخفف من حدة العداوة بينهم وبين الدروز، وتصلح من شأن المنكوبين منهم، وتساعد على إعادة الحياة الطبيعية والتجارية والصناعية إلى الجبل.

* * *

وبكلمة، فقد كان للاستياء عاما لدى قدوم أول المتصرفين المسيحيين العثمانيين إلى الجبل، ولت الأمر اقتصر على هذا البرود، وذلك التوجس الذى استقبل به داود باشا، لأن أمر ذلك سهل، يتكفل

الزمن بإصلاحه ، ولكن المصاعب الجديدة التي كان عليه أن يجابهها كانت تسكن أيضاً في نفس النظامات التي أتى ليطبقها . فقد جاء المنتصرف ولم يكن مسلحاً بوسائل العمل الطبيعية المعتادة لجعل كلمته مسموعة تسكف تنفيذ النظم الجديدة ، وإنما جاء مفتقراً إلى المبادرة اللازمة في كل عمل إنشائي ، والنفوس النائرة الحذرة رقبه بعضها بصفته مسيحياً ، وبعضها بصفته موظفاً عثمانياً غريباً عن الجبل . على حين وضعت النظامات في يد المعارضة الأهلية سلاحاً ماضياً . إن إقرار توزيع ومراقبة أواردات والنفقات كان من صلاحية المجلس الإداري المركزي والمجالس الادارية في المديریات (الأقضية) وهي المسكفة بمطالبة المسكفين ، كان أعضاءها وبالتالي ، سيحكمون من قبل رؤساء طوائفهم الخاصة .

فالضريبة ، والعقوبة الجزائية اللتان هما من أبرز سلطات الحاكم بقيتا تحت رحمة السلطة الأكليريكية سيفاً مسلطاً على رقبة المنتصرف . ناهيك عما يوجد من الخصومة التقليدية بين السلطين الدينية والدينية التي تسببها شكاوى كل طائفة حدة فعالة ، وعن تعاضم نفوذ رؤساء الطوائف الذين أصبحوا بعد إلغاء المراكز الإقطاعية ، وفي غياب سلطة أميرية مواطنة ، يمثلون المصالح العامة والخاصة في الجبل . ولم يكن لدى داود باشا وسائل كافية لمجابهة المزاغم الكنسية بمطالبات إدارته العصرية في جبل تنسق الديانة مصالحه الخاصة والعامة أكثر من أي بلد آخر . إن وكيل رئاسة مجلس الإدارة المركزي نفسه وهو ماروني ، اعترف مرة بهذه الحقيقة حينما أسر مدرب الجندرمة الفرنسي بأن الأكليرس الماروني خاصة هو الذي يمكنه أن يخفض جناح داود باشا ، وبأن القوة الوحيدة لدى الموارنة متجسدة في الأكليرس ... أن أرسقراطيتنا لا شيء مطلقاً ... (١) . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الموارنة كانوا يعتبرون كل من لا ينسب إلى طائفتهم

عدوا لهم ^(١) ، يتضح لنا مدى القوة التي يقبض عليها الأكليروس الماروني الذي لن يأوا جهدا في مقاومة حكم داود باشا . ومهما طاب للأكليروس أن يقاوم سلطه المتصرف « التركي » ، فالناس لن يروا في ذلك تجاوزاً على السلطه المدنيه ، بل ثأراً مشروعاً من السلطه المدنيه الحقيقيه ، ومن التدخل « الأجنبي »

ليس هذا فحسب ، بل إن تطبيق النظام الإداري الجديد من جانب المتصرف كان يحمل في حد ذاته بذور معارضة متعددة الوجوه إن لم يبادر المتصرف لاتباع سياسة توازن بارع بين وكلاء الطوائف الستة الذين أقامتهم النظمات إلى جانب الحاكم معينين من قبل رؤساء طوائفهم ، دون أن يكون لهم صلاحية محدده . ولا حاجة إلى القول أن هؤلاء الوكلاء قد يلجأون لاثبات وجودهم وجدواهم لانتهاز كل الفرص التي تولد الاشكال والتعقيد ، وهذه الفرص كانت توجد بالئات بفعل المساواة التي فرضتها النظمات بين ست طوائف غير متساوية . من الطبيعي أن تتسابق هذه الطوائف صغيرها ، وكبيرها ، لعرقلة الإدارة المتصرفية عن قصد أو غير قصد . هؤلاء ليثبتوا أهميتهم المغمورة ، وأولئك ليجربوا ممارسة حقوقهم الجديدة . صحيح أن بين يدي المتصرف سلاحا يفيل معارضة الوكلاء له ويشيع الفرقة والانقسام بين سكان الجبل عن طريق سياسة فرق تسد ، ولكن استعمال هذا السلاح ما كان يتفق مع عمل الحكومة المنظم . فتقريب الموارد التي تهميم فرنسا دون الدروز سيغضب هؤلاء وحاميتهم انكلترة ^(٢) ، وبالعكس . والسعي لاجتذاب الطائفتين معا بأن يعاد لهم عمليا المركز الممتاز التقليدي الذي حرمتهم منه النظمات ، كان معناه إخضاع الأقليات الطائفية الأربع التي تخصصها النظمات بحسناتها ، وبالتالي استعداد ثمانية أصوات من أصل اثني عشر في المجلس الإداري المركزي . وبالمقابل فسائرة هذه الأقليات بتطبيق النظمات حرفيا معناه

(١) Beyrouth T. 16, Rapport No. 29 du 29 Jan. 1865
confidentielle, F. 159.

(٢) Comptes rendus de la mission militaire détachée au Liban
(Oct. 1865), F. 100.

تغذية استياء خمسة أسداس سكان الجبل . فكان على داود بشا إذن ، الدخول في صراع إما مع الأكثرية التي تقرر الضريبة بأصواتها ، وإما مع الأكثرية التي تدفع هذه الضريبة .

يبد أن أهم تناقض محتوم كانت تحتويه النظامات هو مايتعلق بمسألة الضرائب التي يتوقف عليها سير الإدارة المنظم ، ومسألة تشكيل الجندمة الأهلية التي ستكون أداة للمتصرف لفرض نظمه الإدارية وجباية الأموال الأميرية وتوطيد الأمن والراحة في الجبل .

وقدر الخبراء نفقات الإدارة الجديدة التي كانت في طريق الانشاء بمحد أدنى قدره أحد عشر ألف كيس ، في حين أبقت المادة (١٦) من النظامات ضريبة الجبل على ما كانت عليه سابقا أي (٣٥٠٠) كيس مع النص على امكان مضاعفتها حين تسمح الظروف ، على أن يسد الباب العالي العجز في النفقات إذا ثبت أن مجموع الضرائب لا يكفي لسدها . ويجب على الباحث أن يشير إلى الأحوال الاقتصادية السيئة التي وجدت فيها معظم أنحاء الجبل نتيجة الأحداث المؤسفة ، مما كان يجعل أي مطالبة بالضرائب بله زيادتها ومضاعفتها ، أمرا ينطوى على كثير من الخطورة كما سيثبت ذلك بالفعل . كان لابد من مضاعفة الضرائب لاقامة بناء الإدارة الجديدة التي رسمت مخططاتها الدول والباب العالي ، ولكن هل يقبل اللبنانيون بذلك جزاء على التكببات التي نزلت على رؤوسهم ، والتي يعزونها ، خطأ كان ذلك أم صوابا ، إلى تحريك الترك ودسائسهم ، في وقت يطالب الأهالي فيه بدفع التعويضات إليهم ؟

أجل لقد قضت النظامات بالغاء الحوالة (١) كوسيلة من وسائل التنفيذ كما قضت بمسح الارض المزروعة (المادة ١٧) . صحيح أن التدبير الأول رفع ظلامات كبيرة ، بيد أنه عطل الإدارة الفعالة التي كان المكلفون

(١) هم شبه الجند ونحوهم ، كانوا « يحولون » بأمرالحاكم إلى منازل المكلفين المتأخرين عن دفع الضرائب وينقلون كاهلهم بالنفقات ولا يزالون منازلهم حتى يضطر وهم للدفن .

معتادين عليها لدفع ما عليهم من ضرائب ؛ وسيشكو مدير كسروان الأمير مجيد شهاب نفسه من ذلك . والتدبير الثانى الذى يتطلب وقتا طويلا كان بمثابة إثبات فساد طريقة توزيع الضرائب قديما ، ولكنه أعطى للمكلفين الصغار ، بانتظار تنفيذه ، حجة التعلل بأضرار كبيرة فى سبيل رفض الضريبة . وسرى أن مسألة الضرائب فى الجبل قد تركت الفلاحين ، فى الشمال خاصة ، يتدمرون ويرفعون عقيرتهم بالشكوى ، وقد استثمرت المعارضة ذلك لتنشط فى مقاومة المتصرف مقاومة صلبة كادت أن تودى بالنظام الذى جهد داود باشا فى تأسيسه .

والحق أن عمليات مسح الارض وتوزيع الضرائب فى الجبل كانت أكثر من مرة مصدر سخط ونقمة الأهالى على السلطات الحاكمة ؛ بل إنها فى نظر الباحث . تنطوى على بذور الجدل الطويل والمشاحنات الحارة المقبلة بين المعارضة والمتصرف . ومعلوم أن ثورة الجبل بالادارة المصرية وظهيرها الأمير بشير الثانى الشهابى كان أهم حوافزها ثقل الضرائب وفداحتها .

ونصل هنا إلى نقطة مهمة جدا . كيف يمكن ، والحالة على ما وصفنا . تشكيل قوة أهلية فى الجبل تحل محل القوات النظامية العثمانية ، بدون ضريبة ولا مال ؟ وكيف يمكن — بالمقابل — تأمين جمع الضريبة دون الاعتماد على قوة تنفيذية مسلحة ؟

إذا كان الجواب : استخدام القوات العثمانية التى وضعت تحت تصرف داود باشا ريثما تشكل الجندرمة الأهلية ، ننسأ ما إذا كان المتصرف . وهو الموظف العثمانى ، يقدم على تشكيل الجندرمة ذات التكاليف الباهظة ، ويطلب حجة الباب العالى فى تأجيل استدعاء فرقه العسكرية من المناطق المختلطة . وإذا توفرت لديه النية الحسنة فكيف يمكنه أن يجمع الضريبة ؟ قد يقال باستخدام الفرق العثمانية . ولكن هل يرضى الموارنة المتمركزون فى كسروان ، معقل البطريك وموئل المارونية باستخدام الجنود العثمانيين

لإرغام الأهالى على دفع ما عليهم ؟ أو ليس بين أيديهم من مواد النظام الإدارى الجديد ما ينفي عن الضرائب شرعيتها فيما لو ظهرت أية كتيبة عثمانية فى كسروان وشمال الجبل المنيح الذى تسكنى شرارة لاشتعاله ؟ يبدو للباحث وكأن النظام جعلت استخدام الجنود العثمانيين أمرا لا مناص منه ، ولكن سئى أن داود باشا برغم كل ذلك تجنب طويلا استخدام هؤلاء الجنود ببراعة تدعو إلى الإعجاب ، حرصا على ثقة الأهالى به ؛ إذ كان يعلم أنه ما من تدبير يثير انزعاج الموارنة والمسيحيين وتدمرهم ، كاستدعاء الفرق العثمانية الاحتلالية . ومن تناقض النظامات أيضا أنها لم تأخذ بنظام الأكرية السكانية فى التنظيم التمثيل والقضائى وإنما استبعدته . غير أنها فيما يتعلق بالإدارة نفسها قبلت به . ذلك أن مديرى الأقضية الذين كان المتصرف يستند إلى رأيهم لتعيين مديرى النواحي ، كان يجب أن ينتخبهم من الطائفة المتفوقة فى المنطقة إما فى العدد أو فى الأملاك . ونتج من ذلك ان المسيحيين فى مديرية الشوف وإن كانوا العنصر المسيطر عددا وأملاكا ، ولكنهم بسبب انقسامهم إلى طوائف ثلاث أضاعوا من يدهم السلطة التنفيذية لصالح الدروز الذين يتفوقون من الوجهتين المذكورتين على كل من الطوائف الثلاث . فاذا علمنا بأن إقليم الشوف كان مسرحا هاما لحوادث ١٨٦٠ لموقع دير القمر فيه ، وأن الدروز سيكونون المحافظين على الأمن والحقوق فيه ، اتضح لنا مدى التناقض المحتوم فى نظامات ١٨٦١ . لأن إدارة كهذه كان لابد وأن تولد الاحتكاك اليومى والفتن بين الطائفتين المتعاونتين ، وبخاصة فى دير القمر التى جعلتها النظامات عاصمة بغية تجديد بنائها وإسكانها .

نخلص من سرد هذا كله إلى القول بأن الباب العالى كان يملك أداة ضبط بالغة الخطورة تسهم فى دفع المتصرف دفعا نحو الدولة العثمانية ، بصرف النظر عن الضغط الذى يمكن أن تمارسه الآستانة فى التعيين والصرف ، وفى موضوع المساعدة المالية التى ستوقف دفعها أكثر من مرة لتثبت

وجودها وتلزم المتصرف بالرجوع إلى « الحظيرة » فهل رضى داود باشا لحكم هذا التناقض ؟ كلا !

إن لداود باشا الفضل فى أنه لم يكن أملم هذا السلاح الجبار الذى كان بيد الآستانة . كان من المهارة والجرأة بحيث استغنى — على مسؤوليته — عن استخدام الجنود العثمانيين ، وكان من المقدرة والكفاية بحيث أوجد وسائل عارضة للتحكم فى الصعوبات نفسها التى كانت تحيط به ، وللتخلص من أسوأ عيوب النظمات موقتاً ريشما يتاح له اكتشاف نظام أفضل يحل محل النظام الحالى الذى فرضت الدول وضعه موضع التجربة لمدة ثلاثة اعوام .

كيف تمكن داود باشا من تذليل الصعوبات ؟

فى الحقى ، كانت الظروف التى استلم فيها المتصرف الأول زمام الأمر فى جبل لبنان ختلية ومضطربة جداً تثبط عزائم أقوى الرجال . اضطر داود باشا عند مدخل دير القمر أن يفتح لنفسه طريقاً بين صفيين متحركين من العظام البشرية التى كانت نساء الضحايا وأمهاتهم ترفعها فى الهواء من حوله . وقد أوحى استعادة ذكرى المذبحة هذه بغتة رؤية بعض الدروز الذين انضموا إلى الموكب الرسمى فى الطريق ، والاعتقاد بأن جميع الدروز دون استثناء سيتمكنون منذ الآن وتحت ستار العمل مع الإدارة المركزية ، من الدخول بحرية وبأعداد كبيرة إلى هذه المدينة المنكوبة . وزاد فى سخط الأهالى — على ما يخبرنا غوستاف دالو أمين سر داود باشا — إبلاغهم فى اليوم التالى بأن عليهم لا القبول بذهاب الدروز وقدمهم فحسب ، بل القبول بمدير درزى بسبب انقسامهم إلى ثلاث طوائف . فكان هذا الإبلاغ بمثابة صب الزيت فوق النار . وداود ، كان مضطراً لذلك بحكم النظمات ، فما إن سمع أهالى دير القمر بخبر المدير الدرزى حتى تجمروا فى ساحة السرايا وارتفعت أصواتهم تطالب بحاكم تركى — كالعادة

وبأنهم لا يقبلون مهما كلف الأمر لا سلطة الدروز ولا وجودهم^(١). وطبعى أن استئثار الطوائف المسيحية في دير القمر وتحريك حقدتها لن يقتصر شره على المدينة فحسب ، بل سيعم الجبل كله ، كما أن ذلك نفسه سيكون بمثابة استئثار لأهواء الدروز أيضاً الذين كانوا يرقبون بقلق أول عمل يقوم به المتصرف ليجعلوا منه مناجاً لسلوكهم . وقبل أن يتمكن المتصرف من إزالة سوء التفاهم فربما اضطر أن يجابه تحالفاً مسيحياً ، وحرماً أهلية جديدة .

أكان من الممكن الوقوف على الحياد في هذا الخلاف ؟ ! الحياد حل غير عملي في هذا الظرف ، والمانع هو زعة النار التي تنطوى عليها صدور المسيحيين ضد الدروز . فقد يلتقي الأولون بالآخرين فهل سيقاومون كلهم تجربة انتهاز الظرف أو إيجاده عند الحاجة للتخلص من دين الدم بقتل الدائن ؟ !

ومن يعرف طبيعة جبل لبنان ، ويمعن النظر في تقاليد أهله وعاداتهم الاجتماعية يدرك أن أبسط نيساً بحدوث مقتلة جديدة في دير القمر سينتقل خبرها بواسطة ذلك « التلغراف » الصوتي الذي ينقل حداثاً ونداء الخطر والحرب . وقبل أن تعرف التفاصيل يتدافع الناس للتقتيل قبل أن يقتلهم غيرهم . وبصرف النظر عن أن داود باشا رغبة منه في رفع المسؤولية عن نفسه يتعرض لازدياد وطأتها ، فوجه الحتمية في الوضع هو أن حياد المتصرف يكون بمثابة استئثار للعداء المتبادل وللحذر المشترك بين المسيحيين والدروز ، وحوادث السنين الخمس عشرة السابقة دليل على ذلك . إن حياد المتصرف كان مما يغرى بالتناحز لدى أول سائحة .

وبكلمة ، فإن الأخذ بحرفية نظامات ١٨٦١ في تأسيس المصالح المختلفة في دير القمر كان يمكن أن يؤدي إلى كوارث جديدة ، ولذلك لجأ داود باشا

إلى تعديل بعض فقرات هذه النظمات على مسؤوليته ، فوافق مبدئياً على عدم السماح لأي درزي بدخول دير القمر ، وأمر بإخراج الدروز من هذه المدينة وإبعادهم من ثم عن المصالح العامة وعن الحكم . وسيظل الحال على ذلك حتى الربع الأخير من عام ١٨٦٣^(١) . وقد اضطر داود باشا لهذا مكرها لأن حقد المسيحيين على الدروز كان عميقاً بحيث أن سكانهم سوية كان ضرباً من المستحيل . ثم فصل المتصرف دير القمر عن قضاء الشوف فأصبحت مديرية خاصة يحكمها مدير تابع له مباشرة وسلمت إدارتها لأرمني من بطانته لاجتناب صراع الطوائف المسيحية الثلاث على إدارتها . وبذلك أَرْضَى المسيحيين ولكن حرمت دير القمر من كونها عاصمة الجبل ، ومقر المتصرف ، ولإدارة المركزية . ولذا كان لا بد أن ينقل مقر الحكومة إلى قصر بيت الدين الذي كانت تملكه أرملة الأمير بشير الثاني الشهابي .

إن تجاوز حرفة النظمات ثلاث مرات الذي دشّن به داود باشا إدارة الجبل ، بسّط الوضع كله ؛ فقد اتضح للمسيحيين أنه كان بإمكان المتصرف أن يعقد ذراعيه فوق صدره ويتوارى خلف نص الدستور الجديد (لنظمات) . ولكن يتجاوز الدستور على مسؤوليته حتى لا يتأزم وضع يؤدي بصورة طبيعية إلى اشتعال الحرب الأهلية من جديد ، وجعل تدخل الجيوش العثمانية أمراً لا يحصى عنه ، قطع علاقاته مع تقليد العملاء العثمانيين السابقين له . وفي جزين ، المسرح الثاني للمذابح ، طبق داود باشا الدستور بنفس الروح التي جعلته يخالفه في دير القمر ، أي في معنى التعويض والتوفيق . ذلك أنه لما كان سكان هذه المديرية كلهم تقريباً من المسيحيين ، في حين كان يملك الدروز أكتيرة الأراضي ، فقد كان داود باشا يستطيع أن يختار قائم مقام المديرية من أحد هذين العنصرين دون تمييز ، ولكنه عين مارونيا . وفي نفس الوقت ولكيلا يغذي استياء الدروز ، وتعويضاً لهم عن سلخ دير القمر غير الشرعي وهي

تقع في وسط أملاكم بإقليم الشوف ، أوجد لمصلحتهم جهازا جديدا .
فحين موظفين درزيين ليمثلا بصورة استثنائية مصالح المديرية العقارية
ويدافعا عنها في مجلس الإدارة والقضاء (١) .

أما بالنسبة للتأثر ، فقد أعلن عن تصميمه في الضرب على يد من تسول
له نفسه الأخذ بالتأثر ، وأكد للدروز أن الماضي بالنسبة له ليس أبعد من
يوم تعيينه . ولمس الأهلون من مختلف الطوائف عدالة داود باشا ونزاهته
واعتداله وكرمه فبدأوا يميلون إليه ، وشعروا أن حاكمهم يود أن ينجبهم
شروع الاحتلال العثماني حتى ولو تعرض شخصه للخطر . فعندما كان
يتجول في البلاد كان لا يصحبه سوى حرس ضئيل الأهمية من الفرسان
الجبليين ، في حين أن فقدان كل قوة محلية منظمة كان يعطيه حجة لكي
يسير وراءه الفرق العثمانية في الأقضية التي لم تدخلها بعد ، أو « ينساها » في
الطريق عند الحاجة . فلما رأى الناس أنه يستغنى عن القوة النظامية
العثمانية حتى حين كان ذلك يعرض حياته للخطر في كسروان مثلا كما سنرى ،
حين جابه ثورة حقيقية ، وفي زحله حيث أثبت سلطته وسط حركة شعبية
وفتنة ، كل ذلك جعل الشكوك والريب التي تعرض لها داود عند وصوله
تضمحل تدريجيا أمام دلائل الثقة والصدق هذه . ولم تمض ثلاثة أو أربعة
شهور حتى اطمأن مسيحيو المناطق المختلطة إليه ، ولم يكن الدروز أقل رضى
عن داود من المسيحيين ، فقد أمكنهم أن يستنتجوا من التنازل الذي سلم به
في دير القمر لكي يخدم الأحقاد ، أنه إذا اعترف بصحة شكايات المسيحيين
فهذا لا يعنى أنه يقبل بحصول أعمال انتقامية من طرفهم . ولذلك لم ترفع
أى صوت درزى للاعتراض على منع دخول دير القمر ، واستطاع داود
أن يخرج من أكبر الصعوبات التي أوجدها النظامات ، أى من قضية دير القمر .
ومن عجب أن يظهر التحول كاملا في سلوك الدروز ، فيبادر المكلفون

منهم ، والذين لم يدفعوا ضرائب قط منذ عهد الامير الشهابي بشير ، يدفع
ما عليهم عند أول إشعار وجه إليهم

ماذا كان موقف اللجنة الدولية من مخالفة النظمات ؟

كانت اللجنة مازالت في بيروت لمراقبة ودرس تطبيق النظمات ترمق
الحكم الجديد بقلق ؛ وانتبه بعض أعضائها إلى مالمدى الباب العالى من
إمكانات ضخمة لاستخدام النظمات لصالحه ، لذلك لم يكن الظرف
مناسباً لتنبية المنصرف الجديد إلى وجوب التقيد بنصوص النظام لأن ذلك
قد يؤدي إلى اشتعال المناطق المختلطة كلها في مدى أسبوع واحد .

أما فؤاد باشا فأصر أن يطبق عيذه ويتجاهل ماحدث . وربما أخذه
العجب من هذا الباشا الأرمنى الذى يستخدم كل لباقته لابعاد كل حجة
للتدخل العثمانى ، ولعلّ المفوض العثمانى سجل ذلك على داود باشا ،
واحتفظ لنفسه بحق تأديب هذا الموظفين الأمين فى فرصة هدوء قادمة .
ومع أنه يمكن الاعتذار عن تأخير دفع التعويضات إلى مستحقيها من
المسيحيين بما اشتر عن فساد الادارة المالية العثمانية واضطرابها ،
ولكن تأجيل دفع التعويضات كان يترك الباب مفتوحاً أمام الطائفتين
المتعاديتين لتسوية حساب الدم والخراب بيد أن النار فى الواقع ،
قد اختفى تماماً ، « وأن تلك المغارات السابقة كالقتل والمقاتلات واستيلاء
القوى على ملك الضعيف وعدم راحة الأهلىين بأنواع مختلفة قد أضحت
لا أثيراً ولا عين » (١) .

وإذن فقد أعيد الأمن إلى نصابه ، وأحل التمانون المسكان اللائق به
لدى هؤلاء الجبلين الذين ما كانوا يرون فى العصيان إلا حالة من حالات

(١) مضبطة نمرة ١٦٢٨ فى دفتر رقم (١) من قيود مجلس الإدارة الكبير المحفوظ فى
المتحف الوطنى اللباني . المضبطة « حاوية الرد عما تكلم به حورنال الجواب بحق حكومة
لبنان » . لعله يريد أن يقول (أثرا بعد عين) . (س ٤٦٤ — ٤٦٥) .

الدفاع المشروع عن النفس ، حتى أن قرى كاملة كانت تقوم بمهام الجندرية لمساعدة السلطة لان الجندرية لم تكن مهمتها قد بدأت بعد و يروى لنا دالو أن أحد قطاع الطرق المحترفين الذين كانت السلطة تفتش عنه منذ عدة شهور أحضره يوما إلى داود باشا وفد من سكان قرية بسكتنا الذين تعقبوه على مسئوليتهم الخاصة ، وبسكتنا قرية فقيرة تائهة في آخر المنطقة المأهولة من جبل صنين . وقال الوفد أن صالح الجميع في تقديم يد المعونة للسلطة مادامت عادلة بين الجميع !^(١) ولا يمكن تقدير مدى هذا التقدم السريع نحو السمو بالحياة الشرعية إلا بمقارنة الحالة الجديدة مع الحالة التي كانت تسود في الجبل منذ ربع قرن . ففي عهد الأمير بشير شهاب لم يتجمل النظام إلا كتدبير قاس ودائم للتعسف والتجاوز والارهاق . وفي عهد القائمقاميتين ، كان القائمقام يتغاضى عن المساواة بين الرعية ، ويعنف أملاك المقاطعة من الضرائب^(٢) ، حتى قال الناس إنه يستحيل إيجاد نظام أسوأ ، فالأفضل تسليم العثمانيين هذا الاستقلال الزهيد الذي لا يؤسف عليه . وبعد إفلات الفلاحين على مشايخهم في كسروان أقامت العصابات نفسها مقام الحكومة بحيث إن الإدارة القضائية والمالية كانت تسير في وسط هذه الفوضى بما يفسد شعور الجماهير وبما يجعلها تشمئز وتنبأ على كل سلطة للقانون^(٣) . أما اليوم فقد باشر المتصرف بتطبيق مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون بكل دقة . وكان له من موجبات النظامات خير معين : إلغاء الاقطاع ، وتسليم تحديد الضريبة وتوزيعها إلى مجالس مختلطة ، وجباية الضرائب لمصلحة الحكومة ، وجمع واستخدام القوة المسلحة لصالح الحكم الشرعي . وطبيعي أن يؤدي كل ذلك إلى نزع كل وسائل الضغط والإرهاب من الارستقراطية ، وإلى حرمانها من وسائل التملص من العقاب .

(١) D'Alaux, Revue des deux Mondes, Mai 1866, p. 12.

(٢) مرسلة نمرة ١٦٢٣ ، دفتر رقم (١) من ٤٦٢ .

(٣) أظن كتاب المؤلف «أزمة الحكم في لبنان ١٨٤٢-١٨٦١» دمشق ١٩٦٦ .

ولكن كيف استطاع داود باشا أن يقنع الأهلىن بفوائد النظامات وهم الذين اختبروا قيمة الضمانات الأوربية والأنظمة الإدارية العثمانية خلال العشرين سنة الماضية؟ قام يتجول فى البلاد ويتصل بمختلف الطوائف بواسطة مترجمين عرب لمعرفة الرغائب والحاجات . فكان حاذقاً جداً فى الاصغاء إلى الشكايات ، والسؤال عن المطالب ، وتوزيع الاعانات على سكان البلدات البعيدة المنعزلة استمالة لهم ، وتسهيلاً لصعوبة قيادهم وإزالة لتشككهم وانكماشهم على أنفسهم . وكان يقوم أحياناً بدور القاضى ، ويحاول بشتى الوسائل إصلاح أخطاء الماضى ، واكتساب ولاء الناس للسلطة والقضاء بعد أن كان الشيخ الاقطاعى هو الحاكم بأمره ، بحيث كان يستطيع أن يعطل الشكوى التى تمس مصلحته أو تخرج رأيه ، أو يبقى الحكم الذى يصدر فيها دون تنفيذ . لقد جرب المتصرف أن يرضى الجميع ، فإذا صادف الموارنة ظهر أمامهم وقد وضع على صدره صليباً أسقفياً كبيراً وكأنه يقدر مارمارون وكأنه فرنسى النزعة ، وإذا اجتمع بالدروز والمتاوله والسنيين انتسب إلى حكومة جلالة السلطان ، وقس على ذلك سلوكه مع بقية الطوائف ، مستخدماً فى كل ذلك صلات المودة القائمة بينه وبين قناصل الدول حامية هذه الطائفة أو تلك فى الجبل ، كى يدعو كل المستظلىن بحمايته إلى طاعته والقبول به .^(١)

وعندما لمس كثير من الأهالى أن أعمال داود باشا لا تنسم بما عرفوا من السمات العثمانية التقليدية ، تجرأ البعض أخيراً وأقدموا على مقابلته فى بعض شأنهم . وهؤلاء أذاعوا بحماس ساذج ، أن الأمير والشيخ والتاجر والغنى فى حضرة داود باشا لا أسبقية لهم على الفلاح إلا إذا كانوا مسجلين فى دفتر مقابلاته أولاً . وأن أكبر الشخصيات يمكن أن يصدر بحقها حكم بناء على شكوى مبررة يقدمها فلاح ضدها . وأن الحصول على هذه « العجبية » لا يكلف أى رشوة (بخشيش) ، وإن داود باشا من الغرابة فى

هذا الصدد بحيث كان يتمتع من المدعى الذى يشكره!!^(١) .

وعرف الباشا كيف يستفيد من هذه الشعبية الأولى ليظهر عدم تحيزه لأية جهة بإعادة أملاك آل الخازن إليهم^(٢) ، الأمر الذى لم يصحبه أى اعتراض من قبل الفلاحين المعتدين . وسارعت الرؤوس الكبيرة التى كان يدعوها المتصرف فى كل شكوى عادلة إلى إعادة مال الغير ، وفضلت النزول عند مقتضيات الأحكام برضاها وبدون ضجة . وكان الزعماء جميعاً يتوقعون لإخفاء تقهقرهم بحصولهم من المتصرف على وظائف إدارية أو رتب عسكرية بما يعادل نوعاً الامتيازات التى خسروها . وهكذا لم يجد المتصرف عند الطبقة التى كانت يوماً عنوان المعارضة للحاكم ، والتى كان بإمكانها أن تأخذ عليه مخالفته للقوانين فى أعماله الأولى ، إلا مسافرين ذوى مصالح .

وعندما رأى جمهور الأهالى فى الجبل أن الشيخ الفلانى أو الأمير الفلانى المعروفين بتحدى أكثر المطالب شرعية ، ينفذون ما عليهم لقاء دعوة بسيطه من المتصرف ، استنتج أن هذا الأخير يتمتع بقوة يكون من الجنون أن يقاومها « الصغار » . وهكذا أصبحت الارستوقراطية الاقطاعية والمالية هى التى تعيد الجماهير إلى جادة القانون بينما كانت فى الماضى تفسد معناه فى الجماهير . ومن هنا كان ميل داود باشا إلى الارستقراطية ، يعين من أمرائها قائماين ومديرين على الاقضية والنواحي ، ويعتمد على نفوذ رجالاتها فى توطيد دعائم حكمه فى الجبل ، ويسهل عليه التعامل معها بخلاف من سواها كما سنرى . إن أول أزمة نشبت فى

D'Alaux, op cit , p 19

(١)

Jouplain, p 491 .

(٢)

وقد أمر المتصرف بأن لا يطالب آل الخازن بمال الميرى فوراً وإعطاء طلب إليهم دفع الضرائب عن أرزاقهم تدريجياً « بداعى مصابهم بالستين الأولى قبل التصرفية وذلك عن سنوات ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ ، أى (١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٦٠) ميلادية (مضبطة عمرة ٢٧١٠

دقتر رقم (٢) س ٢٢٨

الجليل ضد المتصرف كان سيدها المباشر والظاهر طموح يوسف بك كرم واستيلاءه من توزيع مناصب الإدارة في الاقاليم ، وفشل المتصرف في الوصول إلى تفاهم مع كرم. أما سيدها غير المباشر والخفي فكان قضية الضريبة ، التي كانت تغذى استيلاء خفيا في الشمال والتي تكمن فيها سر شعبية كرم الكبيرة الذي فهم في طموحه للحكم أن كسب قلوب أهالي الجبل يتطلب اقناعهم بالدفاع عن مصالحهم ضد تجاوز السلطة وأخطائها .

لم يتطلب تنظيم الضريبة عموما مخالفة النظامات أو الدوران حول الصعوبات التي انطوى عليها تنظيم القضاء ، فقد رأى المتصرف بحق أن نظام ١٨٦١ قد وضع من قبل دبلوماسيين لم يتعمقوا في درس البيئة الاجتماعية الجبلية دراسة كافية ، وإنما كانوا مسيرين غالبا بملاحظات نظرية ، ولذلك فقد أجل المتصرف إنشاء محاكم الصلح التي كان ينبغي أن تقوم في كل ناحية ولكل طائفة ، إذ أدرك أنه يتعذر عليه العثور على ١٣٠ قاضيا مؤهلين خلقا وكفاية لممارسة وظائفهم المهمة . وقد فضل داود باشا ألا يعين منهم أحدا ، بدلا من أن يختارهم اختياراً سيئا ينجم عنه بعث فوضى العشرين سنة الأخيرة في القضاء على مدى واسع . ومعلوم أن قاضي الصلح كان يمكنه أن يحكم في القضايا التي لا تتجاوز مبالغها ٥٠٠ قرشا مما يجعله بسبب نظام الجبل الاقتصادى الراهن الحكم المطلق في الخلافات والمنازعات الجبلية . واعتذر المتصرف عن هذه المخالفة الجديدة للنظامات بالحاجة إلى معلومات إحصائية لن تتوفر لديه إلا بعد الانتهاء من إحصاء النفوس .

أما بصدد تنظيم الضريبة وتوزيعها فلم يتدخل المتصرف في أعمال مجلس الإدارة الذي ترك له أن ينظر في أمرها ، وقد أقر المجلس المذكور أن تجرى مساحة كل قضاء على حدة ثم يوزع المال الأميرى المرتب عليه مضاعفا بالغاً ما بلغ ، وذلك كتدبير مؤقت ريثما ينتهى من مسح أراضي جميع أقضية الجبل وحينئذ يعاد النظر في توزيع الضرائب على الأراضي وعلى (٣٢ - لبنان)

الاعتناق بما يتفق مع المساواة . ولما وجب السير على لوائح التوزيع السابقة ريشما يفرغ من مسح الأراضي ، أدرك داود أن هذا التدبير يخدم المحظوظين من أصحاب المرا كرو أبناء العائلات على حساب عامة الشعب ؛ ولذلك فقد استبق الاعتراض وأعلن أن المبالغ الفائضة التي تدفع مسبقاً ستعتبر عند التوزيع النهائي كإقساط مسبقة من الدفعات اللاحقة . (١)

والحق أن مجلس الإدارة وافق في ٢٢ سبتمبر ١٨٦١ دون معارضة على ضريبة السبعة آلاف كيس ، أى على ضعف الرسوم القديمة والحد الأقصى الذي تسمح به النظمات ، لكي تكفي المصارفات ، ولكي يكون تحصيلها قسطين . فالأول يكون من الآن والثاني بعد ثلاثة أشهر لثلاث تحصل

(١) جاء تقرير ذلك في قرار مجلس الإدارة الذي اتخذته للرد على جريدة الجوائب التي ذكرت أن بعض أهالي الجبل استرحوا توزيع مال أفضية الشوف وجزين والمثني ، على قدم المساواة ، راسكن التصرف « لم يصغ لذلك بل أمر بتوزيع كل مال قسم على حده . ومن ثم ترى الآن أن الذي يدفع في قضاء الشوف غرشين يدفع على مثل ذلك غرش في قضاء المثني وثلاث غروش في جزين مع أن قية المدفوع عليه واحد بحساب الدرهم المعتبر في المساحة .. » (مضبطة رقم ١٦٢٨ دفتر رقم (١) ص ٤٦٤ — ٤٦٥) وجاء في مضبطة المجلس أن مضاعفة المال المرتب على كل قضاء وقتنا تحت الحساب العمومي إنما كان « لوجوه منها قصد تطمين أفكار الأهالي الذين يتوهمون عدم إتمام المساحة وتحملهم المصارف بدون فائدة كما صار سابقاً . ومنها وجود أملاك في كل من القضاة كانت متروكة بدون أن يترتب عليها المال المبري وغالبها خاصة أعيان الجبل .. ومنها تعذر القسمة الصحيحة قبل معرفة قدر المقسوم عليه كتعذر قسمة مال أميري الجبل قبل تميم مساحة أملاكه وعدد نفوسه » . نفس المضبطة السابقة .

وقد ذكرت الجوائب أن لفت أحد أعضاء مجلس الإدارة (الباروني حسن عيد) نظره التصرف إلى وجوب « إجراء قاعدة العدالة كان الجواب تزييراً وشتماً وتهديداً بالعزل » ، ونا استجوب المجلس حسن عيد رسمياً ما إذا كان حدث مثل هذا بينه وبين المصرف أجاب أن لا صحة لما ورد في الجواب وضرب عيد مثلاً على تفاضى القائميين السابقين عن فرض الضريبة على أملاك الأمراء والقاطعية . فقال : « .. إن قربة الشوئات التي غالب أملاكها للأمراء والشيخ ولم تكن أموالها قبل المساحة الحاضرة تبلغ إلا عشرين ألف غرش وثمانية وثمناً وأربعة وخمسون غرشاً والآن بلغت (١٠٨٨٣٥) غرشاً وبارتين .

وبالمعكس قرية بعرية التي أهلها من العموم وكان مالها (١٢٦٥٠) غرشاً ، وبعد إجراء المساحة توزع عليها (٣٨٨٢) غرشاً وأربع بارات ... » .

مضبطة فترة ١٦٢٣ ص ٤٦٢

المضايقة على الأهالي ،^(١) . وقد تم ذلك في جلسة حضرها دواد باشا ، وكان حضوره له مغزاه ، فعندما تقابلت الطوائف الست في المجلس لأول مرة ، لم تهتم بالنشاور والاتفاق بل بمراقبة بعضها ، وبعد إبداء رأيها الصريح وقد خشيت كل طائفة أن ترى نفسها وحيدة في مناقشة المتصرف طرائق الحكم ، وبالتالي من أن تجر على نفسها انتقاما يذنى مركزها لصالح الطوائف الأخرى ، ويحرمها من المراكز الرسمية الجديدة التي تتصرف بها السلطة التنفيذية . وربما فكر أعضاء المجلس أن قضم الميزانية يعنى قضم مرتباتهم الخاصة . وتلقى المجلس وإبلا من طلبات تأجيل الدفع نظراً « للطرف الشاذ » . فأوقف المجلس دفع الضريبة مؤقتاً عن ثبوت له أنه غير قادر على الدفع ، ولكن المجلس رأى بعد ذلك « ألا يصير توقيف الطالب عن أحد مصاباً أو غير مصاب »^(٢) . ومهما يكن الأمر فقد لوحظ تفاوت في أقبال الأقضية الجبلية على الدفع ، فبينما كان إقليم المتن الذي لم يتأثر بكارثة الستين يدفع الضريبة بصعوبة ، كانت مديرية بالشوف وجزين تعطيان أحسن الأمثلة عن الإدارة الحسنة . ويبدو أن سبب ذلك أن الأهالي المتضررين عام ١٨٦٠ هم الذين تحملوا وطأة الحكم السابق ، فالضريبة بالنسبة إليهم خاصة ولر ضوعفت هي ربح صاف إذا جردت عما كان يرافقها من عسف وظلم في الماضي . والدروز أنفسهم كما ذكرنا لم يتأخروا حتى عن دفع قسم هام من « المتأخرات » (البقايا) . على أن اعتراضات حادة مقرونة بأكثر من مرة برفض الدفع قد أثارها الفلاحون في أنحاء كثيرة من الجبل ولكن لم يصعب على الحاكم اقناع المكلفين باستثناء كسروان والشمال بأن مايجب في البلاد فهو للبلاد . لأن الموظفين لم يعد لهم حجة بسبب ضبط رواتبهم من الموازنة لفرض رسوم يقبضونها على سبيل « الآتعاب » ، من الفقراء الذين لا يملكون الاعتراض والمقاومة كالأغنياء .

(١) مضبطة نمرة (٢) دفتر رقم (١) ص ٢ .

(٢) مضبطة نمرة (٩) ص ٣ ، أنظر طلبات التأجيل في ص ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ،

١٣ ، ١٤ ، ١٥ الخ ... في دفتر رقم (١) .

براية الأزم - يوسف كرم وداود باشا

إن البناء الإداري الجديد الذي بدأ داود باشا بذشيده لم ترسخ أسسه ويرتفع إلا بعد حدوث هزات عنيفة كادت أن تقلبه رأسا على عقب أكثر من مرة ، وكان سببها دوما الصعاب التي ارتطمت بها الإدارة المتصرفية في كسروان وشمال الجبل ، أي في المنطقة التي يصلح كل فج من فجائها وشعابها الجبلية الوعرة للدفاع عنها . إن العطف والتقدير الذي لقيه داود باشا لدى سكان المناطق المختلطة ، ودلائل القبول التي استقبل بها في لبنان الجنوبي ، كان يقابلهما نفور وقلة اكتراث وبرود في الأوساط المارونية المتمركزة في كسروان ولبنان الشامي . ويبدو أن كسروان لم تقدر الإدارة الجديدة وترى حسناتها كما كان يراها أبناء الجنوب . إن نظمات ١٨٦١ التي كانت بالنسبة للعناصر المسيحية الثلاثة في المقاطعة الدرزية على تقيض نظام القائماتيتين ، تقدما نسبيا لا يستهان به ، كانت بالنسبة للكتلة المارونية في الشمال مجرد تقهقر وسقوط . ثم إن ما حمل الأهالي « المختلطين » على الالتفاف حول حكومة داود باشا الإصلاحية لم يكن ذا شأن في كسروان حيث لم تكن فوضى النظام السابق باستثناء بعض الحالات المحلية ، كما يقول دار^(١) إلا عودة إلى نظام البلاد الطبيعي ، أي إلى اتحاد نصف إقطاعي ونصف بلدي يدخل الاعتدال إليه ، ويوجد الوحدة فيه تعاضد العنصر والطائفة ومركز البطارية المارونية التقليدي . وتكفي خفة الألم النسبية لتفسير عدم اكتراث سكان الشمال بالطبيب ، فإذا أضفنا إلى هذا وجود مرشحين قوين في هذه المنطقة تداول الناس اسمهما طويلا لحكم الجبل ، ووجود البطاريك الماروني الأريب بولس مسعد الذي لم يرتبط بالمتصرف بروابط المودة منذ البداية ، تبين لنا أن الأزمة في شمالي لبنان وكسروان سوف تستخدم بشكل خطير لاسيما وأن الجميع كانوا يعلمون أن تعيين باشا مسيحي من خارج

الجبل إنما جاء على سبيل التجربة ولمدة ثلاث سنوات ، وأنه لابد من إعادة النظر عند انصرامها ، ومن هنا كان تصلبهم ونفورهم من مؤازرة داود باشا .

بدأت تباشير الأزيمة منذ منتصف شهر أغسطس ، أى بعد مرور حوالى شهر واحد على استقرار المتصرف فى مقر حكومته ، عندما كان يقوم باستشاراته لاجراء التعيينات فى وظائف الحكومة الجديدة ومراكز الأفضية . وكان لابد أن يأخذ رأى البطريك المارونى فى مثل هذا الموضوع الهام ، ولذا فإنه قدم إلى بيروت حيث تباحث مع فؤاد باشا ، ومنها أبحر إلى طرابلس على ظهر بارجة عثمانية وكان يرافقه طويا عون وبطرس البستانى رئيسا أساقفة بيروت وصيدا ، فزار البطريك المارونى فى مقره الصنى بالديمان وطلب إليه أن يرشده فى انتقاء (قائمقامى) الأفضية الستة ، وتعيين أعضاء المجلس الإدارى الكبير . فأجاب البطريك أن مهمته روحية لا تسمح له بالتدخل فى السياسة . ثم رغب الباشا إلى البطريك أن يحض كرمأ على قبول وظيفة فى حكومة الجبل ، فأبى البطريك الخروج عن حدود مهمته الروحية^(١)

أما يوسف كرم الذى كانت تلذعه كرامته المهانة ، وتذكى نار حقده مطامعه المهدورة ، فكان يرى أن العثمانيين سيقضون على امتيازات الجبل تدريجيا ولن ينجحوا فى تنفيذ النظامات . وكان فى قرارة نفسه يرى أن نجاح المتصرف فى مهمته قضاء على مستقبله السياسى وأطماعه فى الحكم : فالمتصرف منافسه جاء ليسلبه « حقه » فى الحكم ويحل محله ، ويرى فى ذلك نفسه أنه إذا أخفق المتصرف فى سنوات التجربة الثلاث اضطر السفراء إلى العودة إلى المشروع الفرنسى القاضى بتولية حاكم مواطن مسيحي فى الجبل وأنه حينذاك يكون أكبر حظا من سواء فى هذا المنصب العالى .

(١) البشعلانى — المصدر السابق ، (رسالة الأميرال ده تينان إلى وزير الحرب الفرنسى بتاريخ ٢٩ و ١٥ أغسطس ١٨٦١) ص ٣٥٩ .

ولما حبطت مساعي داود في استمالة كرم أبحر فؤاد باشا إلى طرابلس وحلّ ضيفاً على كرم في إهدن (١٩ أغسطس) وزار البطريرك وتبرع بخمسين ليرة عثمانية لكنيسة إهدن ، وأوعز إلى كرم أن يتوجه إلى دير القمر ، وأن يكون في خدمة داود باشا ، فقام كرم إلى دير القمر ، ورضي بأن يكون موظفاً في الحكومة الجديدة ، وإن أصر أنصاره والمعجبون به على القول بأنه قبل الوظيفة شريطة الاستعفاء منها بعد اكمال التنظيم^(١).

ومهما يكن الأمر فقد عين يوسف كرم مديراً على قضاء جزين . وبعد أن أظهر رضاه بذلك وقبل هذه الوظيفة عاد فاستعفى منها ، وانصرف إلى بلده . ولا يستبعد أن يكون استعفاؤه ناجماً عن أنه شق عليه تنصيب الأمير مجيد شهاب ، منافسه القديم مديراً على قضائي كسروان^(٢) . يؤيد ذلك ما كتبه ده تينان صديق كرم وأميرال الأسطول الفرنسي في شواطئ سورية إذ قال إن كرماً « لم تخف عليه الغاية من انتدابه للحكومة جزين أصغر الأفضية حيث تقوم في سبيله صعوبات جمة » . وربما أدرك داود باشا بحصافته أن تسليم كرم إدارة منطقة قريبة من موطنه من شأنه أن أن يزيد قوته في الجبل ، ولذا عينه على جزين الواقعة في قلب المنطقة الدرزية . أما كرم فيقول إنه استقال من مديرية جزين عند ما طلب إليه داود باشا أن لا يبقى لديه سرى عشرة فرسان^(٣).

والباحث يرى مارواه المؤرخ المعاصر المطران يوسف الدبى رئيس أساقفة بيروت الماروني ، وصديق كرم الحميم ، من أن كرماً أبى قبول وظيفة لأنه يعلم أن سفراء الدول لم يقولوا بعد كلمتهم الأخيرة في تبعية حاكم جبل لبنان ، وأنه إذا فشل داود في أداء مهمته عاد السفراء إلى بحث

(١) المصدر السابق ، ٣٦١ :

(٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ ، دفتر رقم (٢) ص ٧٧ قيود مجلس الإدارة الكبير .

(٣) Turquie, Requete et Mémoire justificatif adressés par Joseph Karam aux cinq commissaires Européens à Beyrouth, F. 379

هذه القضية من جديد . ولعمري أن شهادة الدبس شهادة حق لا ينقصها شيء من العدالة والضبط (١) .

وهكذا رفض كرم عرض داود قيادة المليشيا أو مديرية جزين ، واستجاب لأحلامه في حكم الجبل التي أثارها في نفسه على الأرجح بعض الموظفين العثمانيين والعملاء الانكليز في بيروت ، وبعض ضباط الأسطول الفرنسي وبعض الفرنسيين (٢) .

فعلى الرغم من تعاون المسيوييكلار مندوب فرنسا في اللجنة الدولية مع المنتصرف وفقاً لأوامر وزير خارجيته ، فإن قنصل فرنسا في طرابلس المسيوي بلانش Blanche بقي يميل إلى كرم ويهتم به . وبقي الجنرال ديكر وقائد مشاة الحملة الفرنسية يعلق الآمال الكبيرة على شيخ اهدن ويرى في مقاصده مقاصد فرنسا في الشرق . وما انفك يسعى لربط كرم بالجمعية الفرنسية لحماية نصارى الشرق موحها فتح اعتماد لكرم حتى يتمكن من شراء الاسلحة والذخائر ليتم طرد الاتراك من سوريا ولبنان وإلحاقهم في البحر عند سنوح الفرصة . وكان ديكر يرى أنه لا بد من تأليف رابطة مسيحية كبيرة في فرنسا « لرفع شأن الموارد وتحرير الأراضي المقدسة » (٣) . والصحافة الكاثوليكية في فرنسا كانت تدعم قضية كرم وتثير ضجة كبيرة حول اسمه حتى ولو أدى بها الأمر إلى تشويه الحقائق وتصديق الأكاذيب تحدوها الرغبة في التدليل على أن الحكومة الفرنسية لم تدافع كما ينبغي عن مصالح الكنيست في الشرق . وطبعاً أن يؤدي هذا التأييد الصحفي الحار إلى عدم توازن في تفسير الزعيم الماروني الشاب وإلى نمو روح التذمر والسخط في الجماعة التي تلتف حوله الذين تلقنوا وجوب الخدر من وكلاء فرنسا في الشرق

(١) يوسف الدبس « تاريخ سوريا » ، ج ٨ ، ص ٧٢٨ .

(٢) Beyrouth. T. 14, Rapport du 3 Jan. 1862, F. 23.

(٣) مذكرات أسد رستم ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

والتمييز بين فرنسا المؤيدة له ، وبين حكومتها المعارضة له والتي لن تدوم في دست الحكم^(١).

كيف برأت المؤرمة بين المتصرف وكرم ؟

لبث كرم في اهدن يناوىء الأمير مجيد شهاب منافسه القديم ومرشح الجنرال بوفور لإمارة الجبل . حاول أن يضع العراقيين في طريق إدارته ، وراح يتهمه بمخالفة الدستور الجديد وكتب إلى داود باشا يرجوه أن يحمل الأمير على احترام الدستور الجديد. وفي نفس الوقت حزب كرم وجوه منطقة الجبة وما جاورها في شمالي الجبل ، وجعلهم يكتبون له صكا يوكلونه به عن أنفسهم بهذا الشأن ، وطرّدوا بعض أتباع الأمير ، ورفع كرم العرائض إلى مندوبي الدول ومعتمديها ، وشكا من قسوة الإدارة الجديدة واستبداد رجالها ، وطلب « الإنصاف والحماية »^(٢). واستيقظت الفتنة بين الروم والموارنة ، فهاج هؤلاء ، ورفع بعضهم عرائض الشكوى إلى مندوبي الدول ضد « استبداد المأمورين وجورهم » ، ورفعت نسخة منها إلى داود باشا^(٣) . سارع داود باشا بالقدوم إلى جبيل في أوائل أكتوبر ليحول دون تدهور الحالة ، وفي نفس الوقت كتب إلى فؤاد باشا في دمشق يخبره بحوادث كسروان والكورة ، فأسرع هذا إلى بيروت نظراً للمخاوف التي أبدتها اللجنة الدولية أيضاً ، في حين أسرع كرم فأوعز إلى الأهليين أن يرسلوا عن كل قرية واحداً أو اثنين من أعيانها لمواجهة المتصرف بصحبته .

(١) Turquie, Rapport No. 14 du 21 Janvier 1862 F. 23.

E T:

Turquie, Rapport No. 63 du 29 Avril 1862, F. 375.

(٢) مضطحة ثورة ٢٢٩٠ دفتر (٢) ص ٧٧ .

(٣) كتب كرم في مذكرته التفسيرية ساقفة الذكر أن سبب الفتنة هر دسيه رجل من صنايه خورشيدباشا ، ويتهم كرم الأمير حسن شهاب الماروني الأصل بأنه اعتنق الأرثوذكسية للحصول على حكم مقاطعة الكورة حيث راح يضطهد أهلها دون تبرير وسكت على تمديدات قام بها أحد خاصته ضد قرية مارونية طالبا بالمال زورا وبهتانا ، واحتقر ديانة الموارنة ...
Mémoire Justificatif, op. cit., F. 384.

ولم يلبث أن قدم الشيخ عيد حاتم وكيل رئاسة مجلس الإدارة للماروني مع ترجمان المتصرف موفداً من الباشا ، فناوله كرم عريضة كان نظمها وفيها رغبة الأهلالي في مواجهة دولته لإنهاء الخلافات . ومن ثم توجه كرم إلى بلدة البترون على رأس فريق من الوجهاء ، مع أن المتصرف كان قد نيه عليه بأن يحضر بجمهور لا يتجاوز عدد أفراده الخمسين ، « وانضم » إلى موكب كرم في الطريق عدد غفير من الناس ، ما فتئوا يتزايدون حتى بلغ عددهم عند مداخل البترون الألف نفر^(١).

بسط كرم للمتصرف شكاوى الأهالي ، وطلب عزل الأمير مجيد شهاب وأكد أن ما وقع من قلاقل في الشمال جاء عن يد بعض الأشقياء الذين لا تربطه صلة بهم . ولكن داود باشا رأى في تجمعهم الشماليين وتعرضهم لرجاله في البترون تحدياً لسلطته وتهديداً لحكومته فرفض اقتراح كرم . وأجاب أنه سينظر في الشكايات لدى وصوله إلى منطقة الكورة ، وأدرك كرم أن المتصرف تكدر من كثرة الجماهير التي صحبته ، فصرف القسم الأكبر منها واجتمع مع داود باشا ثانية وقال إنه لا ينبغي إلا إحقاق العدالة ، وأنه يرغب في حل جميع القضايا وفقاً لمبادئ العدالة . أجاب المتصرف أنه يرغب في رؤية الذين يشكون من الجور والظلم على حدة ! ووعد بأن يطبق القانون والعدل ، وينظر في الشكايات الموجهة ضد الأمير مجيد ، وأمر بحماية الأموال الأميرية .

وأبرق داود إلى فؤاد باشا أن كرمأ يهدده على رأس جمهور مسلح ، وأنه لا بد من استدعائه إلى بيروت واستجوابه ، ففعل فؤاد باشا بأوصى به داود ، وأشار المسيو كرامبون سكرتير بيكلار على كرم بتلبية الدعوة ، وأعطاه تذكرة مرور باسم قنصل فرنسا تأميناً له ، وكان أعضاء اللجنة الدولية قد استنابوه عنهم في هذا الحادث ، واتجه كرم إلى بيروت مع بعض.

(١) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ نفس الصفحة وما بعدها .

رجاله ، وقبل أن يصلها زار الدارعة الفرنسية موغادور وقابل الأميرال غرانديير Grandière ، قائد القاعدة البحرية الفرنسية في سورية وخلفه ده تينان ، وحدثه بما جرى ، فعرض عليه الأول البقاء في الدارعة، ولكن كرمأ يبدو أنه فضل التوجه إلى بيروت^(١)، حيث أوعز إليه فؤاد باشا بوجوب الانقطاع عن العمل السياسي .

وحين تجمعت لدى داود باشا شكوى صارخة عن اشتراك كرم في قلاقل الجبل ، طلب القبض عليه^(٢).

أطلع فؤاد باشا اللجنة الدولية على الأمر ، وكان رأى الأكثرية أن يجري تحقيق، وللمجلس الجبل وحده صلاحية محاكمة كرم . ولكن داود باشا لاحظ أنه إذا أُحيلت إليه محاكمة كرم فسيكون في وضع الحاكم والمدعى معاً . وكان من اِزاجب إذن دعوة محكمة فوق العادة ، بيد أن التحقيق القضائي في هذا الظرف كان من شأنه أن يحدث ضجة كبيرة ، وأن يكون له نتائج مؤسفة تسيء إلى الهدوء العام في الجبل .

ارتأى بعض أعضاء اللجنة أن يبقى كرم دون محاكمة ، ورأى آخرون أن النفي يجب أن يسبقه تحقيق^(٣)، وشرح داود باشا للمفوضين دوافع طلبه

(١) البشعلاني ، عن ديكرو (ص ٣٧٢) .

(٢) يذكر البشعلاني أن المتصرف أنجه بعد مقابلة كرم إلى زغر تا ونزل عند ميخائيل بك كرم وسماه عاملا (مديراً) ثم حضر الطريرك ونزل في دار يوسف لك وجاءه الباشا لمقابله وإذا بصوت التجارب (حذاء الحرب) في أطراف البلدة ، فأمر الباشا بإسكات الجمهور فزادوا هياجاً ، وأطل الطريرك والمتصرف لتهديئة الحركة ؛ فأطلق أحدهم القراينة عليهما ، فتركا الفوجاء ودخلا . وفي اليوم التالي عاد الطريرك إلى الديعان .. وهبط المتصرف من زغر تا ، وفي أثناء ذلك رغب رجال الباشا في القبض على المحركين ولكن رجلان من اهدن خصومه من بين أيديهم فزاد الباشا غيظاً وهبط إلى طرابلس حيث كتب إلى فؤاد باشا ليحجز البك فوضعه تحت الترسيم » .

البشعلاني عن حديث أسعد بولس صديق كرم ، ص (٣٧٠ — ٣٧١) .

(٣) Turquie, Rapport No. 188 du 24 Déc. 1861, F. 424.

إخراج كرم من البلاد . قال إنه يستخدم حقه كحاكم، وأنه يأمل ألا يعرف ذلك . واعترف مفوضا النمسا وروسيا بصواب حجج داود ، في حين وجه إليه مفوضا بروسيا وبخاصة إنجلترا نقداً مرأ . أما المندوب الفرنسي فإنه لم يبد رأياً ، وسكوته كان مفهوماً ، فهو الذي حض المتصرف على عدم رفع دعوى على كرم في محكمة بيروت^(١) ، وحينئذ تقدم فؤاد باشا باقتراح مفاده أن يصحب كرمًا معه إلى الآستانة فلم يعترض أحد^(٢) ؛ لم يتمسك داود باشا برأيه في نفي كرم إلا بعد أن أعيته الحيل في اجتذابه إليه وتسليمه وظيفة في الحكومة المتصرفية .

وقد اعترف كرم في مذكرته المسماة «رسالة الإسكندرية» بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٨٦٣ أنه عندما كان «تحت الترسيم» في بيروت أرسل المتصرف ابن عمه داود افندى بصحبة المطران بطرس البستاني للسؤال عنه، «وقد ندبني بواسطتهما لقبول خدمة رسمية ، وكان وعدني قبلاً أن يستدعي تسميتي باشا فريق إذا قبلت عنده خدمة وأكون بوظيفة معاون له » ، ولكن كرمًا رفض هذا العرض وأصر على طلب محاكمته القانونية^(٣) ، وأدرك بأن المتصرف إنما يريد أن يسلك معه سبل التفاهم والمصالحة دون إثارة الضجة التي يرغب فيها كرم لتعكير هدوء البلاد .

أبحر كرم إلى الآستانة صحبة فؤاد باشا على متن بارجة عثمانية فوصلها في أوائل يناير ١٨٦٣ حيث لبس اهتماماً به ومجاملة لشخصه ، ورغب إليه فؤاد باشا بطريقة غير مباشرة أن يقبل منصباً في الدولة فاعتذر كرم بعدم كفاءته ، وزل في دار فرانسكو افندى الكاثوليكي الحلبي وقتاً ثم قدمت له الحكومة داراً في بيرا بجوار الكنائس ، الأمر الذي أعجبه كثيراً^(٤) ،

Turquie, Beyrouth T. 14, Rapport No. 3 Jan. 1862, F. 23. (١)

Turquie, Rapport No. 188, Ibid, p. 425. . . . (٢)

(٣) رسالة الاسكندرية ص ٢٦ .

Turquie, Rapport No. 188, Ibid, p. 424. . . . (٤)

وخصص له مرتب شهرى وكان حراً فى تنقله حتى بمغادرة الآستانة والتوجه حيث يشاء فيما عدا سوريا لمصلحة السلام العام. وقد كتب السفير الفرنسى فى الآستانة أن الباب العالى لا ينظر بارتياح إلى سفر كرم إلى فرنسا فى ذلك الحين خشية أن تتظاهر الصحافة الكاثوليكية لمصلحته « وتجعل منه بطلا وشهداً مع أنه لا هذا ولا ذاك ، فتتحرك أهواء ينبغى أن تبقى نائمة ، لمصلحه الجميع »^(١) ولكن كرم لم يطب له المقام فى الآستانة ، وما انفك ينتفض ، ويشكو المنتصرف إلى الباب العالى وإلى السفير الفرنسى ويضرب على وتر وجوب إجراء التحقيق معه ومحاكمته ، وفى حالة الرفض طالب بأن يسمح له بالسفر مع عائلته إما إلى فرنسا أو إلى بلجيكا ، ولكن هذه السفارة كانت مما يثير ضجة جديدة حول اسمه ، ففسد آراؤه أكثر فأكثر .

وأخيراً تمكن من مغادرة الآستانة إلى مصر بواسطة الحكومة الفرنسية^(٢). والحق أن الزعيم المارونى تصور أنه لم يعد هناك بعد اليوم أمن وسلام وضمناً لعائلته فى الجبل ، بعد أن طلب داود باشا من وكيل كرم محفوظات القائمىة ودفاتها التى بقيت لدى سيده^(٣).

وحدث أن رأى الوكيل فرسان المنتصرف قادمين إلى دار كرم ، فهرب على عجل ، وقدم إلى الآستانة ليتلقى تعليمات سيده ، وحينئذ سارع كرم وطلب توسط السفير الفرنسى لإخراج أسرته من سوريا . ولما فوئح على باشا بذلك أجاب أن الباب العالى لا يعارض فى سكناه بمصر ، بل هو مستعد لأن يرسل كتاب توصية إلى الخديوى^(٤). ونزل كرم فى الإسكندرية وأخبر

(١) Turquie, No. 14 du 21 Janvier, 1862 F. 69.

(٢) « Rapport No. 14 du 21 Jan 1862, Fos 70, 71. »

(٣) لم يكن داود باشا هو الذى طلب دفاتر قائمىة النصارى من كرم ، وإنما كان مجلس الإدارة الكبير قد قرر بجلسة ٢٣ سبتمبر ١٨٦١ أن يطالب الأمير بشير أحمد « ورفعتلو » يوسف بك كرم « بتسلم كافة الدفاتر والمحاسبات » لتجرى الجباية بموجبها موقفاً كما علمنا . (مضابط مجلس الإدارة ، ص ٣) .

(٤) Turquie, Rapport No. 63 du 29 Avril 1862, Fos 376, 377.

سبتمبر وهو يحمل تذكرة مرور سلطانية ورسالة توصية من السلطان إلى الحديوى . واقام كرم في مصر سنة وبضعة أشهر ينتظر انتهاء فترة متصرفية داود باشا ليتابع بعدها مساعيه ليتولى منصب حاكم الجبل الذى طالما حلم به ورنّا إليه .

* * *

تخلص داود باشا بنفى يوسف كرم من عامل اضطراب وخضم خطير يلتف حوله جمهور غفير من « العامية » ورجال الدين لما توسموا فيه من الخير والإقدام فى نزاعهم مع رجال الإقطاع ، ولما اشتهر من تعبدته وتدينه ، ونسى المتصرف هذا النزاع بين بعض العامية ورجال الإقطاع من الحزب الارستقراطى ، أو تناساه فأحاط نفسه فى تشكيلاته الإدارية الجديدة بطائفة من الأمراء والمشايخ ، فجعل كتنخذه (مدير شؤنه) الأمير أفندى شهاب ، ورئيس مجلس المحاكمة الكبير الأمير أمين منصور أبى اللع وقائد الضابطة اللبنانية (الجنדרمة) الأمير سعد الدين شهاب ، ومدير كسروان والبترون الأمير مجيد شهاب ، ومدير الكورة الأمير حسن شهاب ، ومدير المتن الأمير مراد شديد أبى اللع ، ومدير زحلة الأمير عبد الله شديد أبى اللع ، ومدير الشوف الأمير ملحم أرسلان ، ومدير جزين الشيخ قعدان الخازن ، ومدير دير القمر عبد الله نور^(١).

فى البدء جرب داود باشا أن يتفق مع « البورجوازية » الشعبية ويتقرب من احد زعمائها يوسف كرم ، ولكنه بعد ذلك فضل أن يعتمد على الارستوقراطية ضد البورجوازية مع أن الأخيرة هى الأقوى ، لأنها فى نفس الوقت حزب الأكليروس المارونى الذى يسيطر على الأهالى ومعظمهم فلاحون جهلة فى كسروان والشمال ، لأنه اعتبر أن البورجوازيين الشعبيين مزيجون مقلعون ومنقسمون .

(١) نجم المسرات ، شاكر الخورى ، ص ١١٢ — ١١٤ .

وبعد نفي كرم فكر في أن يقوم بجولة إلى شمال الجبل بقصد محو الآثار الباقية التي خلفتها ضده حوادث الكورة ، والإشراف بنفسه على مطالب الأهليين الذين يناصر قسم منهم كرما ، وقسم منهم الأمير مجيدا . وكان داود باشا يعلم أن جولته في شمال الجبل ستكون حافلة بالمفاجآت والعقبات الواجب التغلب عليها ، ولكنه لم يتراجع عن قراره ، لأن هذا الجزء الشمالى من الجبل هو الجزء المهم وهو المعول عليه في الحقيقة : فالطائفة المارونية تتركز فيه خاصة أكثر من الجنوب ، وهى هنا قوية متراسمة . والحكومة المسيحية التي يراد إرساء قواعدها في الجبل ، يجب أن تستقيم أمورها في هذا الجزء بالذات وقبل كل شيء .

إن الجزء الشمالى من الجبل بقي على هامش الإدارة المتصرفية منذ إبعاد يوسف كرم ، وبما أن جزءاً مهماً من سكان هذا الجزء يناوئون مديرهم الحاللى الأمير مجيد ، فقد أدى ذلك أن حالتهم المعنوية وأهواءهم السياسية الثائرة لم تتحسن ولم تهدأ . إذن فقد أراد المتصرف أن يكافح الشر في مصدره ويمحو الانطباع السيئ الذى يسود ضده ، ولكنه من جهة أخرى قصد من رحلته هذه أيضاً أن يتقرب من البطريرك المارونى ذى النفوذ الضخم الذى لا يمكن تأمين الاستقرار والهدوء إلا بالانسجام التام معه ، على الرغم من أن داود باشا كان لا يستطيع أن ينتظر منه تأييداً مخلصاً مستديماً . ذلك أن علاقات المتصرف برئيس الموارنة الروحى لم تكن على مايرام منذ بعض الوقت . فالبطريرك الأريب الداهية يتهم داود باشا ويتقد دون ضجة الدستور الذى يريد تنفيذه . وهو مقتنع أن هذا التنظيم الحالى موقت ، وأن الدول ستقرر ثانية العودة إلى الحكومة المواطنة ولذا فالبطريرك لا يهتم كثيراً بنجاح مهمة المتصرف ، ولا يبدل في سبيل ذلك أى جهد . ومن جهة أخرى لا يغفر للمتصرف إبعاده يوسف كرم الذى سكن له عدد كبير من عليّة الأكليروس المارونى محبة أبوية . وسواء أكان البطريرك مخلصاً في ميله لكرم وصادقاً في العطف عليه أم أنه كان

يتظاهر بذلك ليكسبه إلى جانبه ويستند إليه في نزاعه مع المتصرف أم خشية من البورجوازية الجاحظة التي لم يعد أمامها بعد إلغاء الاقطاعية سوى أن تكشر عن أنيابها لأصحاب الأملاك الأكليريكية الشاسعة الذين ينعمون بأطياب الحياة وترفها ، فالذي لاشك فيه أن هذا الموقف المجاني المتحفظ الذي اتخذته البطيريك بولس مسعد مرده أيضا أمور تنصل بالسلوك واللياقة والكياسة الاجتماعية التي يعلق عليها كل من البطيريك والمتصرف أهمية كبرى ، فكلاهما يتهم الآخر بقلة الاحترام بالاعتبار الواجب لصاحبه ، وبأنه لا يحافظ في صلاته ومراسلاته معه على الشكليات والبروتوكولات المألوفة^(١) .

وفي أوائل يونية ١٨٦٢ قام داود باشا بجولته الادارية في شمال الجبل يرافقه مدير المنطقة الأمير مجيد شهاب وبعض كبار الموظفين ، وفي ذهن الباشاعزم على تناسي الجنح السياسية التي اعتبر بموجها أهالي جبة بشرى واهدن وزغرتا مسؤولين عنها . فنذ حوادث الكورة ، رزح هؤلاء تحت وطأة التهديد والملاحقة والتوقيف مما جعلهم يعيشون على التوتر والخوف والحقده . ولكن المتصرف لم يكشف عن نية المصالحة هذه إلا للسيو بيكلار الفرنسى الذى كان يتهيأ لمغادرة بيروت بعد انتهاء مهمة اللجنة الدولية . ولو أدرك القوم مقصد المتصرف ومغزى زيارته لتلطفت

Turquie, Beyrouth T. 14, Rapport No. 5 du 21 Mai 1862, (١)
F. 65 . . .

يذكر دالو أمين سر داود باشا أن البطيريك لم يتخل عن تشده في تعامله مع المتصرف وأن السياسة لم تكن هي المحرك الرئيسى لشكوك الخبر ، إن آداب اللياقة الشرقية كانت تتطلب أنه في كل رسالة ينبغي أن تكون السطور منعطفة أكثر نحو المرسلة إليه . بيد أن القدر شاء أن تكتب أول مراسلات داود للبطيريك من قبل سكرتير أورثوذكسى . وهذا خبثا منه أو عداة ساذجا لرئيس الكنيسة المنافسة له ، أفسد الأمور . وتحققت كسروان كلها من هذا الانحراف الذى ينبو عن أصول اللياقة المعروفة بدرجات . . .

D'Alaux, op. cit., p. 35, Note. . . .

وشاكر الخورى في مجمع المسرات يذكر أن المتصرف أغاظ بعض البطارقة بكتابته له : « بطررك أفندى » على غير اصطلاح لبنان . (ص ١٠٥) .

أهواؤهم النائرة ، ولشاعت بينهم نوعا روح التساهل والاعتدال والمسالمه ومشاعر الرأى ، ولتجنب المتصرف كثيراً من العنت والضيق الذى واكبه فى شطار رحلته الأخير .

ومن الحق أن نتابع هذه الرحلة لا لأنها هامة فى حد ذاتها إذ تصور حالة الشمال من الوجهة النفسية ، بل لأنها ستمهد السبيل أمام أحداث بالغة الخطورة لها اتصال كامل باستقرار نظام الحكم الذى يجهد المتصرف لتأمينه فى هذه المنطقة الجبلية المنعزلة ، التى يقطنها جماعات وشيع متعادية من المواردنة السريعة التأثير والتحمس لدى اندلاع أى شعب .

كانت مهمة المتصرف محفوفة بالمناعب ، وقد تم فيها أول تنازل اضطرر الباشا للقيام به على أنه أقل التدابير أذى ومضرة ، ولم يدر بخلفه أن موقف الملاينة والمسارية الذى أصطنعه فى هذه الجولة سيحفر سكان الشمال إلى طلب امتيازات أخرى وتنازلات أشبه بالهزائم تصيب المتصرف الذى سيحتملها بصبر وأناة ريثما تتوفر له القوة الرادعة .

دخل داود باشا منطقة بشرى حيث مكث فيها بضعة أيام والحالة على مايرام ، ومذنبو البلدة لم يفروا من وجهه ولم يقلقوا بل عادت الثقة إليهم . وانتظرت إهدن المتصرف عبثاً . ذلك أن الباشا انتظر حتى يأتى وجهاء إهدن إليه ويرحبوا بمقدمه ويدعوه إلى قراهم كما هى العادة المأوفة ، وكما فعل أهالى بشرى .

ولكن أهالى إهدن أخطأوا إذ ذهبوا بعيدا فى التوجس والحذر : وقد يقال اعتذاراً عنهم أنهم كانوا يجهلون نوايا الباشا ، ويخشون توقيفهم لأن جميع وجهاء إهدن — بلدة يوسف كرم — كانوا تقريباً مسؤولين ومتهمين فى حوادث الكورة على حين أن مشايخ ووجهاء بشرى ، أو على الأقل الذين ذهبوا منهم لملاقة الباشا ، لم يكونوا كذلك^(١) . تألم داود

باشا من انتفاص اعتباره ، وعد ذلك بأدرة سوء نية ، وما زاد في ميله إلى هذا الاعتقاد ما روى له على لسان أحد فلاحى إهدن أن المتصرف يحسن صنعا إذا ترك في بشرى قائد الجندرية بطرس واكد حبش ، وواحدا أو اثنين من الشخصيات المكروهة في إهدن لثلا يكون حضورهم سببا في استفحال الاضطراب . وفهم الباشا أنه لن يستقبل في إهدن إذا صحبه هؤلاء الأشخاص ، فغضب وغير وجهته وقدم إلى ديرسان أنطاوان للأرمن الكاثوليك بينما كان بعض أهالى إهدن يسرعون لملاقاة الباشا ، وتهية العراضة ، المعتادة ، ولكنهم رأوا أن المتصرف قد بدل طريقه ، فقفلوا راجعين إلى قريتهم مغاضبين ، وحينئذ سمعوا أن ميخائيل شقيق يوسف كرم قد اعتقل في سان أنطاوان ، وتعقدت الأمور عندما وقع اشتباك بسيط بين الضبطية اللبنانية بقيادة واكد المذكور وبين بعض أقرباء كرم الذين نفروا إلى زغرتا المقر الشتوى ليوسف كرم وسيبوا هياجا شديدا^(١) . ولم يبق شك لدى غالبية الأهالى في أن الباشا يريدهم سوءا . وتحدث البعض عن مهاجمته وقطع السبيل عليه في المطرانية الأرمنية ، وفي اليوم التالى اتجه المتصرف إلى قلعة إيعال بعد أن أطلق سراح ميخائيل كرم ، وأمر بتوقيف كل شخص قادم من زغرتا وسجنه . وكتب قائمة بأسماء بضعة عشر رجلا أرسلها إلى زغرتا وطلب من المرقومين مقابلته ، وفي المساء حضر بعض الرهبان والخوارة إلى الباشا فطردهم وأعلن أنه يريد المطاويين . وحينئذ تميزت نفوس أهالى زغرتا من الغيظ والحقن ، وأعلنوا أنهم لن يسلموا أحدا ، وكان أكثرهم حماسا يتحدثون عن إحراق القرية فوراً والنجاة إلى شعاف الجبل . وفي اليوم التالى حضر ميخائيل كرم إلى إيعال وبين للمتصرف المتذمر أن القوم لا يحضرون مخافة القبض عليهم ، وأن إعطاء أمان مكثوب عربونا على الصفيح ، يجعل القرية كلها رهن إشارته .

Beyrouth, T. 14 2ème Annexe à la Dépêche politique No. (١)

10 du 19 Juin 1862, p. 102.

(٤٢ — لبنان)

وبعد تردد سلم المتصرف إلى ميخائيل كرم العفو ، ومن ثم هدأت الأحوال ، واستقبل المتصرف خمسين من أعيان زغرنا في إيعال ، وفي صباح اليوم التالي غادرها الباشا إلى طرابلس راضياً .

ويبدو أن المتصرف الذي حدثه مستشاروه كثيراً عن الأهواء النائرة والنزعات المتمردة في شمال الجبل ، كان قد دخل جبة بشرى بادية الأمر . وهو مقتنع بأنه مواجهة مؤامرة ودسيسة منظمة جدا فيها ، روحها في الأساتنة ، ومسرحتها في إهدن ، بدليل أنه عندما قبض على ميخائيل كرم في سان أنطوان فاجأه بأن طلب منه تسليم مراسلاته مع الأساتنة ، ويان خيوط المؤامرة^(١) التي لم تكن توجد إلا في مخيلته المرهقة . وربما فكر المتصرف أن يوسف كرم استجاب لمكائد الترك وخبر أخاه لتدبير المعضلات وبث العراقيل أمام إدارة المتصرفية التي لم يسلم العثمانيون بها إلا مسكرهين . ولم يفت المتصرف أن يغمز من قناة مدير الشمال الشهابي نحى فرنسا ، وغرضه من ذلك أن يخفض منزلته في نظر ممثل فرنسا ويتهمة بتعكير الإدارة المسيحية القائمة ، فقد ملح الباشا إلى قصور «المديرين» بحسرة وتساءل بتأثر : « أليس من المؤسف أن أكون مضطرا للاهتمام شخصا بالمقاطعات ؟ ماذا يعمل المديرون ؟ »^(٢) وقد شكوا مرارا من هذا «الإهمال المقصود» الذي يرتكبه مديرو الشمال وبخاصة الأمير مجيد مرشح فرنسا لإمارة الجبل سابقاً .

وانتهت جولة المتصرف بخضوع شمال لبنان أمام مظاهر الاعتدال وظواهر القوة القاهرة العثمانية التي كانت موضوعة تحت تصرف الباشا في جبيل وإيعال . ولكن داود باشا حرصا منه على إرضاء الرأي العام

ibid, F. 103.

(١)

ibid, F. 105.

(٢)

الماروني وتهديمه مخاوفه . سحب العساكر العثمانية تماما من هاتين البلديتين (١) .

لماذا جنح المتصرف إلى سبل التوفيق واللين في الخروج من هذا المأزق الذي كاد أن يهدد حكمه ويقلبه رأسا على عقب ؟ ولماذا لم يعط عصاة زغرتا درسا في الطاعة يكون أمثلة للمناطق الأخرى ؟

في الحق لم يكن لدى داود باشا لسوء الحظ قوى كافية ، فالضرر الذي كان جنوده العثمانيون قادرين على إلحاقه بالأهالي المتمردين سوف يؤثر كثيرا على إدارته ، وفي الواقع لن ينجم عنه سوى «تخريب المناظر» الخشبية وغزو الحقول ، ولكنه لن يتمكن من المشاعبين الذين يسمل عليهم الفرار والاختفاء بحماية كل البلاد .

إن داود باشا كان ينقصه عنصران لا غنى عنهما للحكومة المستقرة القوية وهما المال والجيش ، وهو خروم من كليهما مادامت مقاطعات الشمال ممتنعة عن دفع ما عليها من الضرائب ، ومادام ليس لدى المتصرف من وسيلة لإرغامها على الدفع سوى استخدام الجنود النظامية العثمانية الذين قد يؤدي ظهورهم في الجبل إلى ثورة عارمة وسخط بالغ على الإدارة المتصرفية . بيد أن خروج الباشا من مأزق إهدن وزغرتا لم يكن خروجا مشرفا ؛ على الأقل بالنسبة لأهالي الشمال الذين أخذوا ينسبون هذا السلوك الحكيم إلى الضعف للتمادي في مطالبهم . ورأى أعداء المتصرف في جنوحه للسلم تشجيعا لأطماعهم ، وفرصة أخرى لمناوئته والانتقاص عليه قريبا في كسروان ، ولم يتأثروا قط بما كان يبذله من جهود مضنية منذ قدومه إلى الجبل كي يجعل نفسه مقبولا من جميع أبناء الطوائف الست عن طريق التوفيق بين مصالحها المتعارضة ومنازعتها المتباينة ، وتسكين

الاهواء الجالحة ، وعن طريق القيام بجولات يستمع خلالها إلى مطالب الأهلين ويتدارس معهم أفضل الحلول لمشاكلهم . إن جولة المتصرف الأولى في كسروان التي قام بها بعد استقراره في الجبل بشهرين كشفت له حقيقة هذه المنطقة المارونية الصرف التي لم تتمتع بالهدوء التام منذ عصور موعلة في القدم . حتى أن الأمير الشهابي صاحب الحول والطول كان لايسعه إلا مسابرة أهلها الجفافة ورؤسائهم الإقطاعيين ذوي السطوة والنفوذ ، أما اليوم فيسيطر على كسروان شيع قوية وأحزاب لكل منها صبغة خاصة ، وهي تلجأ غالبا في منازعاتها إلى السلاح وأهمها حزب الأمراء والمشايج (الارستوقراطية) وحزب الفلاحين (البورجوازية الشعبية) والحزب الاكليريكي الذي أخذ يمارس نفوذا طاغيا خلال السنوات الأخيرة . كان على داود باشا أن يسترضى هذه الأحزاب المارونية التي كانت ترى أن نظامات ١٨٦١ لم توضع لتلائم مصالحها ، لأنها الغالبية الساحقة في الجبل ، ولأنها لا ترى ندا لها سوى الدروز (١) .

إذن فالأرض كانت مهددة للفن والدسائس . واستياء علىه الاكايروس الماروني من داود باشا سيخلق له المضكلات في شمال الجبل ، فقد اعتاد الناس هنا على سماع انتقاد أعمال المتصرف من قبل أولئك الذين يعبرونهم رؤسائهم الحقيقيين فيرددون هذه الانتقادات دون أن يفهموا واقع الحال رغم أنه ليس ثمة شكوى مشروعة يمكن أن يكون المتصرف مسؤولا عنها . فقد تدمروا من قلة نسبة الموارد العديدة في المجالس ، كما اشتكوا من ضريبة السبعة آلاف كيس ، ولكن الفلاحين وحدهم كانوا مقتنعين بأن داود باشا هو سبب هذا الترتيب الذي أقره ممثلو الدول قبل أن يكون شخص المتصرف موضع بحث . ومع ذلك فهذه إحدى الوسائل لنزع الثقة من المتصرف . ومن السهل أن تصور كيف أن الدعاية والتحريض

على عدم دفع الضرائب كانت تلقى القبول والرضى من جمهرة الفلاحين الجبلة .

والقلاقل التي استدلع في كسروان لن تكون ثمرة الصدفة ، ولن يسببها فقط أصدقاء كرم أو الاكليروس أو الأمراء المهتدة مرا كزهم ، بل سببها موقف هذه الأحزاب الثلاثة عموما ، ولنسرع إلى القول بأن هذه « الثورة » التي نشبت في كسروان كان مبعثها حادثة جرت في غزير نتيجة اقتراح طيب قدمه داود باشا إلى مجلس الإدارة لوصل غزير بالبحر ، فلنر ما كان من أمر هذه الثورة وعواقبها :

أزمة غزير الخطيرة وعواقبها : أراد المتصرف المصلح أن يسدى خدمة لهذه المنطقة المقلقة استماله لأهلها ، فاقترح إنشاء طريق « عجلات كروسة » يصل مركز كسروان بالبحر ، ويؤهل جونية في المستقبل أن تكون مرفأ حقيقيا للجل . استقبل أهالى غزير هذه « الفتنة » بالرضى ، وأقر المجلس المحلى هذا المشروع ، ونظم المساهمة في أعماله ، وأقر ذلك كله مجلس الإدارة الكبير ، وتقرر أن تساهم القرى التي سيمر بها هذا الطريق بنصيب ضئيل من المال ، والحكومة لقاء ذلك تسقط عنها ضرائب البقايا التي عليها منذ سنوات عديدة وقدرت بمبلغ ١٢٠ ألف غرش ، كما تعهد المتصرف بأن يقدم مهندسا مع سائر الأدوات اللازمة لسير العمل (١) .

« وأن الأهالى لا تتكلف سوى تقديم الفعلة . . . وبناء عليه صدر أمر دولة المتصرف باستحضار الأدوات اللازمة مع المعلمين وتعيين مناظرين لمباشرة الشغل » (٢) . . . وعندما طلب تنفيذ المشروع بدأت الاعتراضات ،

Beyrouth, T.14, Rapp. No. 23 du Sept. 1863 F, 161 et s. (١)

(٢) مضبغة نمرة ٢٢٩٠ ، الدفتر رقم (٢) من (٧٧ — ٨٠) .

ومضبغة نمرة ١٥٨ الدفتر رقم (١) بتاريخ ٢١ آذار سنة ١٢٧٨ ماريه .

قيل إن الوقت وقت قطف الشرائق ، والعمال نادرون ، ولكن إذا شاء المتصرف أن يؤجل التنفيذ شهرين فسيكون كل شيء معداً . وحينئذ روى أنه عوضاً عن مساهمة السكان مباشرة في عمل الطريق ، يمكنهم أن يدفعوا نقداً مبلغ ٢٥ ألف غرش أجرة العمال على أن تدفع غزير نصف المبلغ ، والقرى المجاورة النصف الثاني . بادر العقلاء في غزير بناء على دعوة الحكومة بدفع ما عليهم للأمير مجيد شهاب مدير كسروان ولكن جمهوراً من المتحمسين تألف ضدهم وهددوا مساكنهم . طلب داود باشا توقيف المسؤولين ، ولم يكذب نفذ أمره حتى تجمع الشبان من القرى المجاورة وانضموا إلى زملائهم في غزير وهاجموا السجن واتزعوا المسجونين من يد السلطة . وكانت الصعوبة في التفاهم مع هؤلاء الشبان ، لأن الكبار عموماً لم يقرروا هذا التمرد على السلطة . وكان لابد من إظهار القوة والسطوة وإلا تعذر حكم كسروان . وكان المطران والأمير مجيد والوجهاء إلى جانب استعمال وسائل الردع والقوة ، وكتب مجيد للمتصرف ينصح بوجوب سوق طابور عسكر شاهان مع فرقة من الضبطية اللبنانية لتأديب المعتصين ، ولكن داود الحصيف أدرك مساوئ ذلك ، وأرسل ابن عمه داود أفندي مع مائة من رجال الضبطية إلى غزير لأن مجيداً أعلن أنه لا يقدر على شيء . ما لم تصله النجدة . وكان من المرجح أن ينجح هذا التدبير لولا أن داود باشا استحسن أن يسلم قيادة الضبطية لابن عمه الذي لم يكن فقط تنقصه المزايا المطلوبة للرئاسة العسكرية ، وإنما أيضاً كان ذا نقيصة مزدوجة؛ فمن جهة لم يكن يستطيع فرض سلطته على الموارنة ، ومن جهة أخرى أنه أتى بقصد مراقبة الأمير مجيد . ومهما يكن الأمر فقد ارتأى المتصرف وجوب تسليم قيادة الضبطية إلى الأمير فيس شهاب فأرسله فوراً مع ١٥٠ رجلاً ينضم إليهم مثلهم لنجدة مجيد . ولكن الأحداث كانت تجري سراعاً في كسروان . أهالي غزير رفضوا السلاح لداود أفندي بالدخول مع قواته فترك ٥٠ رجلاً في جونية وتسلق الجبل بالباقيين ، وفي منتصف

الطريق أطلق عليه النار ، وتدخل الكهنة ومجيد ورجوه بأن يتجنب الاشتباك والملاحقة . على أن الأزمة سرعان ما تفاقمت عندما أخذت تتوالى جماعات مسلحة لمساعدة الثوار من إهدن وبشرى وجهات كسروان بحيث اضطر داود أفندي والأمير قيس إلى التراجع حتى نهر السكب وقد اعتذر « الأمراء » عن هذا التراجع « غير المشرف » بأن المهاجمين كانوا ٣ — ٤ آلاف وأن إطلاق النار عليهم سينجم عنه ضرر بليغ^(١) .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى موقف قنصل فرنسا العام المسيو أوتري — Outrey كان موقفه طوال فترة القلائل موقف التعصيد والتأييد التام للمتصرف . وعندما أشاع أعداء داود أن خلافاً شجرياً بينه وبين القنصل ، بادر هذا لمقابلة الباشا والاتفاق معه على وسائل العمل لتلافي تفاقم الثورة وردع الثوار بالحسنى ، وذلك تكديماً للشائعة المغرضة التي تستهدف تشجيع الثوار على المضي في عصيانهم الذي ترضى عنه فرنسا حامية الموارد ، وقد صدق الثوار هذه الشائعة حتى أن عدداً منهم صعدوا على ظهر بارجة فرنسية كانت أرسلت إلى مياه جونية للاطلاع على ما يجري بدقة ، وذكروا لرجال البارجة كيف انتصروا على الضبطية ودحروهم ، وطلب الثوار من « معاونيهم » كمية من البارود ، ولكن هؤلاء خيخوا ظنهم^(٢) . وتوسط القنصل الفرنسي بين المتصرف والثوار ، ونصح هؤلاء بأن يتوجه وفد منهم إلى داود باشا طالباً عفوه^(٣) ، وبالفعل التمس الوفد من الباشا العدول عن إنشاء الطريق المعبدة التي تثير هواجس السكان ، وأبدى استعداد السكان لإصلاح الطريق الحالية ، فقبل داود ، ونزل عند رغبتهم مقابل تسليم الأشخاص الذين كانوا موقوفين خلال ثلاثة أيام^(٤) .

Ibid. (١)

eyrouth T. 14, Rap. No. 24 du 11 sept, 1862, F. 177. (٢)

Ibid. (٣)

Beyrouth T. 14, Rap. No. 25 du 13 sept, 1862, F. 181. (٤)

وهكذا أسدل الستار على أزمة غزير التي هزت مركز المتصرف هزاً شديداً حتى أنه فكر بـرهة بتقديم استقالته والعودة إلى الأستانة بعد أن شعر بحرج الموقف الذي وضعه فيه شعب عمل المستحيل - كما قال - لضمه إليه واستمالته^(١).

ما هي الأسباب البعيدة لأزمة غزير؟ لا شك بأن مسألة الطريق لم تكن إلا حجة تذرع بها المشاغبون ليزعموا بأن فتح الطريق يهدف إلى النهاية إلى إدخال الجنود العثمانيين إلى الجبل. بيد أن ذلك كان محض هراء.. فعندما يفكر المرء أنه بمبلغ ٢٥ ألف غرش يمكن تمهيد الجزء من العشرين فقط من الطريق، يفهم بسهولة أن المعارضة لها دافع آخر.

منذ سنة يقتني أنصار يوسف كرم أثر كل ما من شأنه إحداث الاضطراب والقلق في البلاد. ومنذ وصول شيخ إهدن إلى الأسكندرية كان على اتصال دائم مع الجبل بواسطة مبعوثيه. وعندما كانت تعقد الاجتماعات الشعبية كان الرجال البارزون من الحزب الكرسي وبخاصة الخوري وكيل كرم نفسه، يحرصون على إثارة نزاع عام وتسميم الأهواء ضد المتصرف. وبإزاء ظواهر خطورة الحالة أجمع من يعرف حقيقة الظروف التي يمر بها الجبل أنه إذا كان على الباشا أن ينحني دون مقاومة أمام هذا الاعتصاب المعادي المبالغ فيه عليه أن يتراجع عن حكم كسروان. وقد ذكرنا أن عدداً من الوجهاء، وحتى مجلس الإدارة الكبير نفسه كان من الرأي القائل بوجوب تسيير الفرق النظامية العثمانية إلى كسروان^(٢)، غير أن الباشا كان يدرك بحق أنه لو دخلت فرقة أو فرقتان إلى المنطقة المارونية في الجبل لاتحدث جميع مناطق الشمال في تحالف ضد المتصرف. ولو فرضنا أن الفرق النظامية العثمانية لن تصادف مقاومة ما، فماذا سيكون موقف الباشا؟

(١) Beyrouth T. 14, Rap. No. 26 du 24 sept. 1862, F. 183.

(٢) مذبذبة نمرة ٣٠٣ دوتر رقم (١) من قيود مجلس الإدارة الكبير.

لن يمضى زمن طويل حتى ثور به الأهواء وتهمه أكثر من أى وقت مضى بالتهمة المعروفة وهي أنه أداة بيد السياسة العثمانية ، وحينذاك يجب عليه إما أن يبقى الاحتلال الدائم لسكروان ، أو أن يستقيل عندما يضع حدا للاحتلال. والباحث يؤكد أن اسباب الثورة لا تعود إلى كراهية الناس للمتصرف بقدر ما ترجع إلى الصعوبات التى ما انفكت ترتطم بها إدارته أثناء إرساء قواعدها فى مناطق مارونية محضة . ولم يستطع المتصرف أن يهدى من ثورة النفوس عليه بسبب مضاعفة الضرائب ، ومساواة الموارد مع الأقليات الطائفية الجبلية الأخرى . وعلى الرغم من مذهبه الكاثوليكي وتحمسه للسبحية ومن التأيد الأدبى الذى تبذله له فرنسا باستمرار ، لم يكن داود باشا فى نظر الموارد سوى موظف عثمانى أرمنى يمثل الأفكار العثمانية ، جاء يحتل مركزا كان ينبغى أن يحتله مواطن منهم . ويلاحظ أن الأرمن فى الجبل كانوا الوحيدة الذين يرفعون فوق أديرتهم العلم العثمانى (١) . وربما يمكن توجيه اللوم إلى داود باشا بأنه لم يظهر فى معالجة الأزمة وما سبقها من قلاقل خلال زيارته الأولى للشمال ، إرادة قوية وعزما أكيدا وإن ضعف حكومته زاد فى ارتباطه رغم أنه شخصا لم يكن موضع شكوى من جانب الأهلىين . ولكن إذا كان سلوكه وتصرفه ، وطبعه القلق لم يكن مما يعطى سلطته ضفة ممتازة ، غير أن سجاياه ومبادئه المتينة كانت تخفف كثيرا من مسئوليته ، دون أن يكون لها ، لسوء طالعها ، تأثير كبير على الغوغاء والجماهير (٢) . وهكذا فإن تجربة الثورة الأولى حدثت فى اهدن ، عندما منعه ، أهلها من دخول بلدهم ، وقد تكررت هذه التجربة فى غزير عندما اندلعت أزمته الخطيرة وكادت أن تقلب حكم داود باشا رأسا على عقب .

Beyrouth, Rap. (Fain) du 26 Sept, 1862, F. 206.

(١)

Beyrouth, T. 14, Rap. No. 23 du 9 Sept, 1862, F. 176.

(٢)

ماذا كان موقف المناطق المختلطة من الصراع الدائر في الشمال ؟ بدت هذه المناطق التي كان يحكمها المقاطعية الدروز سابقاً ، هادئة أثناء الأزمة العنيفة في كسروان . وقد اطمأن داود باشا إلى استقرار الأمن في هذه المناطق ، وإلى رضى سكانها من الدروز والمسيحيين خصوصاً عن إدارته ، وتقديرهم للحكم القائم ، فأجلى ، قبل احتدام الأزمة في كسروان بأسبوع واحد ، العساكر العثمانيين الذين كانوا معسكرين في دير القمر ، بعد أن دلت القرائن أنه لن يحدث أى اضطراب في الجنوب . وبذلك تحرر هذا الجزء من الجنود العثمانيين الذين ما انفكوا يحتلونه منذ عام ١٨٤٠ . والأهالي الذين أولو المتصرف ثقتهم ، أبدوا سرورهم من هذا التدبير الحكيم لأن وجود الجنود كان يوحى إليهم بالفزع وبالذكريات السود . وبما يرهن على تقديرهم لداود باشا أن دير القمر سارعت عندما جاءت بها الأنباء الأولى لاضطرابات غزير ، واقترحت مع العرقوب والشويقات أن تقدم المجندين المتطوعين لتدعيم سلطة المتصرف . والحق أن الـ ٣٠٠ أو الـ ٤٠٠ رجل الذين كان يبعث بهم إلى الأمير مجيد ، قد جمعوا من هذه المناطق ، وكان حماسهم عظيماً إذ اعتقدوا أن الاضطرابات الناشئة في الشمال يقصد منها إعادة التقسيم الإداري القديم (القائمقاميتين) . فالمسيحيون في الجنوب يخشون قبل كل شيء العودة إلى حكومة الدروز ، ولذا فداود باشا كان يمثل بالنسبة إليهم مبدأ غالباً عليهم (١) .

تحدثنا عن أزمة غزير الخطيرة ، فما هي عواقبها ؟

في الحق كان لأزمة غزير نتائج مهمة جداً يمكن تلخيصها في ما كان من :

- ١ — فتح الباب أمام مطالبات جديدة من جانب الأهالي .
- ٢ — انعطاف المتصرف نحو فرنسا أكثر من السابق .

٣ — احتدام النزاع بين المتصرف وبين الأمير مجيد شهاب . ولنتنقل إلى التفصيل :

١ — على الرغم من انتهاء حادث غزير وعودة الأمراء إلى مراكزهم وانشغال الفلاحين أيام الأحاد في تحسين الطريق ، وعلى الرغم من مظهر الخضوع والولاء الذي يسود كسروان ، ولكن يبدو أن كل هذا لم يكن له للأسف الأهمية المرجوة ، فقد بدت في الأفق السياسي غيوم جديدة منذرة بتعكر العلاقات بين كسروان والمتصرف . واتضحت عندما استلم قناصل الدول الخمس عريضة يناشد فيها سكان بضعة مقاطعات و ٢٤ قرية تأييد القناصل للتهرب من دفع الضرائب على أساس ٧٠٠٠ كيس (١) ، وهذه بادرة خطيرة تهدف إلى التهرب من إحدى الفقرات الهامة في نظامات الجبل . وليس عجبا بعد المزايم المتتالية التي منيت بها إدارة داود باشا في مناطق الشمال أن تبرز مطالبات جديدة من شعب ميال بطبعه إلى الثورة ، يمارس النفوذ فيه شيع وأحزاب ترمي إلى إرهاب أوربا حتى تعدل النظام الإداري الحالي في الجبل . وقد أدرك المتصرف صعوبة الحالة فأوفد ابن عمه داود أفندي إلى الآستانة كي يلفت نظر الباب العالي والسفراء إلى توتر الحالة في الجبل وإيجاد حل لها قبل تدهورها (٢) .

٢ — بيد أن العاقبة الأهم لأزمة غزير كانت انعطاف المتصرف نحو

(١) يشكو موقعو العريضة من نقص محصول الحرير والغلب ، ومن فقر الجبل وجديه وأنه برغم ذلك زيدت رسوم الجمارك على المنتجات وبخاصة على التبغ الذي هو محصول « أم من الحرير نفسه » بحيث لم يجدوا مخرجاً للمحصول ، وأن منهم من يضطر لعمل طبخه دون ملح بسبب غلاء هذه المادة ونفس الأمر عن الحراف والماعز ، وأن السبعة آلاف كيس لم تكن موضوعة أبدا عليهم وأن ما يدفعونه يتجاوز كثيراً هذا الرقم لأن أعمال السج (السكادستروا) التي يجب أن يتم قبل دفع الضرائب يحتاج إلى عدة سنوات ، وهم ليسوا أغنياء بحيث يقدرّون على دفع الضرائب خلال هذه المدة ليعوضوا بعد سنوات . . .

Annexe à la Dépêche politique No. 28 du 8 oct. 1862
Beyrouth, T. 14, F. 200.

Rapp. No. 28 du 8 oct. 1862, F. 193.

(٢)

فرنسا بأكثر من السابق ، فقد أدرك داود باشا أن جميع ما حدث في كسروان منذ ١٨ شهرا تقريبا كان يضطره للتنازل والتخلي عن بعض سلطاته و«مواقفه». أو الانحناء والإذعان أمام اشتداد ساعد المعارضة المارونية ضده ، حرصا منه على حقن الدماء . ورأى بثاقب نظره ما لوكلاء فرنسا من كلفة مسموعة ونفوذ قوى بين الموارنة ، ومن هنا بدأ داود يحاول أن يستميل سياسة فرنسا ووكلاءها أكثر من السابق ، لما كان يرى من تغلغل النفوذ الفرنسى فى هذه المنطقة القلقة التى تكاد تنفصل فعلا عن حكومته ، بحيث لا يدانيه نفوذ آخر لدولة كبرى . ولا سبيل إلى لومه فى الاستناد إلى الدولة الوحيدة التى كانت فى نظره تستطيع أن تصنع من أجله كثيرا من الخير أو الشر . والحق أن هيئة الامبراطورية الثانية كانت كبيرة فى جبل لبنان وقد تعاضمت بعد قدوم الحملة الفرنسية إلى سوريا سنة ١٨٦٠ ، وبعد أن أقام جنودها بين الموارنة صار المارونى يعتبر نفسه عموما حليف الفرنسى . بل إن بعض الموارنة كانوا يجهرون بانتسابهم إلى الأمة الفرنسية ، عرفانا بحميلها الذى قدمته «بلا مقابل» فى ساعة الشدة . (١) فكد داود أن يستميل النفوذ الفرنسى ويزيد ارتباطه به لمصلحة إدارته المتداعية . وبدأ المتصرف يبالغ فى إبداء أسفه فى كل مناسبة ، ويعرب عن شكواه الملحة من أن فرنسا لا تدعمه صراحة ، وأنها تتردد فى إرسال المدربين العسكريين الذين طالما طلبهم منها ، ومقصده أن يظهر للملأ المارونى بمظهر الحاكم الحريص على مخالفة دولة فرنسا ، أن يستعيد العنصر المارونى كتعويض عن «ظلامه» النظمات ، حقوقه بالأكثرية فى القوة الأهلية التى يسعى لتنظيمها على يدضباط من الجيش الفرنسى ذى الشعبية فى الجبل . وكلم تحدث المتصرف مع القنصل الفرنسى فى موضوع إرسال هؤلاء الضباط المدربين ليقوموا بتعليم مشاة وخيالة نواة المليشيا

(الجنسدرمة) الموجودة سابقاً ولم يفته أن يلمح إلى أنه أبعد الضابط الانكليزى ميزن Meason الذى كان منوطاً به تنظيمها لأجل خاطر الضابط المدرب الفرنسى الذى ينتظر قدومه ومعاونيه بفارغ الصبر . (١) والقنصل أوترى لم يصم أذنيه طبعاً عن هذه الدعوات المتكررة ، فكتب إلى وزير الخارجية يرجو امداد داود باشا بالمدرين المطلوبين لاسيما وأن ذلك كان له فى نظره أهمية بالغة إذ يشكل سابقة خطيرة وكسباً عظيماً . ورأى أوترى أن يكون القائد ملماً باللغة العربية مع ضباطه المعاوين ، وأن يتحلى بالذكاء والنفوذ لأنه « قد يدعى يوماً لأن يلعب دوراً مهماً فى قضية أمن ومستقبل المسيحيين فى سورية » (٢) وفضلاً عن أن الباشا كان قد اتخذ لنفسه أمين سر فرنسى فقد وطد صلاته مع المرسلين اللاتين ومع الآباء اليسوعيين الذين تحميمهم فرنسا ، كما استمال كثيراً من الفرنسيين المقيمين فى بيروت والجبل إلى جهته . (٣)

ومن العدل أن يسجل الباحث أن سلوك ممثلى فرنسا المؤيد لداود باشا فى بيروت كان يدفع المتصرف دفعا نحوهم ، فقد نشطت القنصلية الفرنسية فى بيروت وتذرعت بكل الوسائل لوقف اضطرابات كسروان ، وكان ذلك يتطلب من القنصل الفرنسى أن يسلك بازاء مختلف الأحزاب المارونية التى تحرك الجبل سلوكاً ينسجم بكثير من الدقة واللباقة والحذر ، وأن يحفظ التوازن بين المواردثة محمي فرنسا ويحول دون وقوع الأذى عليهم ، وبين داود باشا الذى تنظر فرنسا إليه نظرتها إلى الحاكم المسيحي الذى يحاول إرساء قواعد حكم مسيحي يحطم القالة الشائعة يومذاك بأن المسيحيين لا ينفع لحكمهم سوى باشا مسلم بسبب انشغالهم على أنفسهم ، ويحتشد لإقامة نظام إدارى لائق بعناية فرنسا يكون مثلاً يحتذى من أجل بقية مسيحي السلطنة العثمانية

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 8 du 3 juin 1862, F. 77. (١)

« T. 14, « No. 25 du 25 sept. 1862, F. 189. (٢)

• T. 15, « Anonyme du 15 oct. 1863, F. 133. (٣)

فى الشرق . ومن هنا كان تأييد فرنسا للمتصرف لابد أن يصحبه حرص شديد على عدم الإساءة إلى السياسة الفرنسية التقليدية تجاه الموارنة، وعدم الإخلال بخطة اختيار حاكم للجبل من أهله ، تلك الخطة التى قد تضطر إلى تبنيها من جديد بعد انتهاء تجربة السنوات الثلاث المحددة لحكم داود باشا ولاختبار نظمات الجبل . وهذا أمر صعب والحق يقال ، وأصعب منه تأمين التوازن بين المتصرف والأمراء الشهابيين والكسروانيين الشماليين ورجال الأكليروس . فقد بدا على المتصرف أنه مستاء جداً من الأمير مجيد إذ يدعى أنه خدعه ، أو أنه على الأقل ترك الثورة تتشكل دون أية معارضة من جانبه ، والأمير مجيد نفسه لا يثق فى المتصرف ، بل يتهمه بأنه ينتهز الفرص لإبعاد جميع الشهابيين عن الإدارة . وأخيراً أهالى كسروان مع علىة الأكليروس المارونى يتهمون الأمير مجيداً بتدبير القلاقل لإضعاف حكومة داود باشا وتقوية سلطته الخاصة ، ليعيدوا التهمة عن أنفسهم ويفرقوا بين المتصرف والأمير الذى لا يتمتع بشعبية كبيرة بينهم .

والغريب أن هذه الأحزاب الثلاثة المذكورة تنعم كلها بعطف فرنسا ورعايتها ، وكل منها بالتالى ، يطلب تأييد حكومة الإمبراطور فى حالة نزاعه مع الآخر ، فكان من الصعب جداً على القنصل الفرنسى أن يمد يد المعونة إلى أحدها قبل أن يقع فى حيرة كبرى ، ولكنه لم يتردد أخيراً فى أن يعلن تعضيده الصريح للمتصرف الذى أعطيت له السلطة من أوروبا ، والذى رشخته فرنسا ودعمته بقوة . ولذلك فقد اصطنع لهجة قاسية نوعاً فى حديثه مع الموارنة والمطارنة والأمير مجيد نفسه . فقد أفهم الأخير أن تأييد فرنسا له لا يمكن أن يصل إلى حد تشجيع الفوضى . وأن مزاياه وحقوقه سوف تقدر على أساس أعماله ، وأنه إذا كان عاجزاً عن إدارة مديرية صغيرة ، فسيكون غير جدير بتقدير الناس عموماً له . (١) وهذا يجرنا للحديث عن النتيجة الأخيرة لأزمة عزيز .

٣ — إن أهم نتيجة لثورة كسروان أنها بدأت صفحة نزاع مرير بين الأمير مجيد شهاب وداود باشا الذي كان يرى في مسلك مدير كسروان ما يدعو للشك في إخلاصه . ولقد صرح المتصرف مراراً أنه إذا كان يحتفظ بالأمير في كسروان ، فأنما يفعل ذلك مراعاة لخطار فرنسا التي تحميه . ومن الواضح أن هذه العداوة الخفية بين الأمير المديز والباشا المتصرف ساعدت على تغذية روح المعارضة في كسروان . ولم يبد الأمير كثيراً من الغيرة في سبيل تحييب الأهالي بالادارة المتصرفية طالما كان يعتبر أن داود باشا هو العقبة الوحيدة في وجهه . (١) إن كرامة الأمير ومزيتة كوارث شرعى للأسرة الشهابية أعظم الأسر النبيلة بين المسيحيين والدروز في الجبل وورث الأمير بشير الثاني المباشر ، ورئيس حزب رجال النظام القديم الذى لا تزال عادات النظام الإقطاعى حية لدى جانب لا يستهان به من أهالي الشمال ، مما يضعه في مركز مرموق ويتميز عن الأمراء الآخرين . (٢) إن كبرياء الأمير قد جرحت جرحاً عميقاً حينما وجد نفسه وسط المعارضة مضطراً لتأييد آراء شخص غريب قادم من الآستانة وليس له جذور راسخة في البلاد . ومن هنا كان لا بد أن تكون شكايات المتصرف من مجيد قائمة على أساس صحيح لولا أنها كانت تنسم بالمبالغة التي هي دوماً نتيجة طبيعة المتصرف القلقة والمسرقة في الحذر أحياناً ، بحيث أنه كان يعلق أهمية قصوى على « شكايات » كم كان من مصلحته أن يجعلها تمر دون ضجة .

ولسنا نستطيع أن نسرّد ثبنا كاملاً لشكاوى الباشا وإنما نشير إلى شكوى واحدة كان لها أثر كبير في نشوب الخلاف بين الرجلين . ففي كسروان التي تقارب مساحتها ثلث مساحة الجبل بأكمله ، حيث القلاقل منذ قرابة عشرين

Beyrouth, T. 17, compte rendu de la mission militaire (١)
détachée au Liban. Février 1863 , oct. 1865, Fain, (25
déc. 1865).

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 44 du 7 mars 1863. F. 270 & S. (٢)

عاما مع أعمال العصيان والشقاوة ، يتهم الباشا مجيداً بأنه يرسل « الحوالة » الذين يحملون معهم الضرر والأذى للأهالي ، ومقصده ان يززع الثقة بالحاكم ويحرك ضده الأهواء والشغب ، في حين أن نظمات الجبل تضع استعمال الحوالة كوسيلة من وسائل الضغط الحكومى ، بيد أن الأمير يجيب بحق ، أنه في بلد لم تترسخ فيه بعد نظم الإدارة وطرائق الحكم ، حيث لا يوجد لدى السلطة إلا القليل من وسائل التصرف ، وحيث أن جزءاً من الضرائب لا يمكن إلزام الأهليين بدفعه إلا بفضل هذه الطريقة التى مضى على تطبيقها عدة قرون فى عموم المناطق الأخرى . واتهام آخر يوجهه المتصرف لمديره بأنه لم ينشط لتنفيذ التدابير اللازمة ضد بعض الأفراد ، فيجيب الأمير بأن هؤلاء أناس لهم نفوذهم من أقصى الشمال فى جبة بشرى ومن الموالين ليوسف كرم حيث لا يمارس الأمير عليهم سوى نفوذ ضئيل^(١) . ولا يستبعد الباحث أن تكون مراسلات المطران طوبيا عون إلى مجيد أثناء سفره فى أوروبا ، قد أوجدت من الآمال فى صدر الأمير ماحله على الاعتقاد بأنه لم يعد بحاجة إلى « المسيرة والملاينة » . وربما اتصل كبير أساقفة بيروت المارونى بالحزب الذى كان يناصر ترشيح الأمير الشهابى لإمارة الجبل والذى يرأسه الجنرال دى بوفور^(٢) . وكان من الطبيعى أن يسارع القنصل الفرنسى لبيد غيوم الخلاف التى تجمعت فوق الرجلين وكان موقفه فى الواقع صعباً فقد كان عليه ألا يغضب أحد الرجلين . ضغط القنصل على داود المتبرم الساخط لإبقاء الأمير فى مركزه بعد أن فكر فى سحب الأمير من مديرية الشمال وتعيينه (كاهية) « وكيلا » له ليكون قريباً منه ، ولكن القنصل رأى وجوب تأخير قطع الصلات على الأقل بين القطبين المهمين فى الجبل . إن إبعاد الأمير الذى وجد نفسه بعد الأحداث الماضية يمثل العنصر المارونى الأكثر أهمية فى الجبل ؛ سوف يساء فهمه ، لأن مجيداً يعتبر صنعة

Ibid.

(١)

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 36 du 13 Déc. 1862, F. 236. (٢)

فرنسية شأنه تماماً شأن يوسف كرم . ومن المؤكد أن الموارنة سوف ينظرون بأسف إلى السياسة الفرنسية وهي « تضحي » مرة ثانية بأحد الرؤوس الكبيرة في لبنان لترضى شعور « الحسد » الذي يشعر به المتصرف وتحرم الموارنة من زعمائهم . وبعد أن ساهمت هذه السياسة نفسها في إرسال كرم إلى المنفى ، لا يستبعد أن تتعرض لجرح الشعور الوطني إذا غضت الطرف عن امتنان زعيم قليل الشعبية ^(١) بحذاته ، ولكن يلتف حوله كثير من الموارنة لسبب بسيط واحد هو أنه يعارض المتصرف الأجنبي . وليس غريباً أن يتخذ مرآ وعلماً للتضحية ، وشعاراً للبشولة في نفس اليوم الذي يسقط فيه . تماماً كما حدث ليوسف كرم ، وحينئذ سيلتف حوله جميع المستائين والموتورين ويتحالفون معه . والأهالي سيعتبرون ذلك حجة جديدة للعصيان . بل للثورة ، لأن صفة مجيد كأمير وكرئيس أسرة شهاب تضعه في (مقام) أعلى بكثير من يوسف كرم في نظر مختلف الجماعات في سائر أنحاء الجبل بحيث يكون شعورهم بالإهانة أعمق وأوسع . فضلاً عن أن القنصل رأى أن التخلي عن الأمير لا يتفق مع شرف فرنسا ، فقد كان مجيد مرشح الجنرال بوفور ، وفي كل الظروف كان يظهر خضوعه لرغبات المسيو بيكلار والعملاء الفرنسيين . ولذلك فلم يتردد القنصل في تحذير المطران طوبيا وتنبيهه إلى أخطار معارضة المتصرف ، والميل لمعاملته معاملة الندلاند لمصلحة الأمير مجيد ، وأفهمه أن الانتقاص من اعتبار السلطة العليا في الجبل لا ينطوى على الحكمة لأنه يشجع المعارضة التي لا يفوتها استثمار ذلك . والحق أن علاقات المطران بالقنصل تدهورت كثيراً نتيجة تصانف الأول وعناده ، مما اضطر الثاني أن يكتب الوزير خارجيته عن حقيقة أسباب الاضطراب في الجبل بكلمات لها دلالتها ونورها كما جاءت : « على الرغم من بغضهم للترك ، فسيحبو هذه البلاد لا يسأطون رؤوسهم دون تردد إلا أمامهم (الترك) وأن السلطة الدينية الكنسية لا توحى لهم إلا بالاحترام

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No 32 du 15 nov 1862, F. 217

(م - لبنان)

الضئيل (نحو الباشا) ، ولذا كان من الضروري تصحيح الأوضاع ، وإشعار
الوجهاء الأكره أهمية في لبنان أن الحاكم الذي تسلم سلطاته من أوروبا
لا يحتمل أن يعترض على رئاسته من قبل أي كان ، وأن المنافسات التي
تستند إلى حجج حقيرة ، تلك المنافسات التي هي جوهر كل القضايا تقريرا
في هذه البلاد لسوء الحظ ، لا يمكن أن تلقى تشجيعا منا لاسيما حين تكون
نتيجتها امتهان السلطة وإثارة الأهواء الشريرة ضدها^(١).

كذلك تحدث القنصل مع الأمير ولم يكن عنه عدم ارتياحه من سلوكه
الملتوى المتعالي بإزاء داود باشا . وبينما أكد القنصل دعم فرنسا للأمير ،
فقد أوضح له بكلمات صريحة أن حكومته عازمة على النظر من عل إلى
مسألة لبنان طالما أنها تتعلق بمصالح الجبل والمسيحيين ، دون أن تأبه كثيراً
لآراء هذا الشخص أو ذلك من هذه الشيعة أو تلك .

وتملل الأمير الذي كانت تداعبه آمال جسام في أن يخلف على حكومة
الجبل بمعونة فرنسا ، إذا لم يتوصل داود باشا إلى الاحتفاظ بها ، فشكا أن
المتصرف يريد أن يحرمه نفوذه الذي يمارسه على مواطنيه الموارنة كغيره
من أسرة الإمارة الشهابية التي يحاول المتصرف أن يخفض من شأنها ، وقال
بغضب إنه مستعد للاستقالة في سبيل إرضاء فرنسا^(٢). غير أن القنصل
كان مقتنعاً بوجوب الحد من رعاية فرنسا للأمير الذي وصفه بأنه لا يكن
للتصرف أي احترام ، ويتظاهر بأنه لا يحسب له أي حساب ولا يعمل
إلا وفق مصالحه الشخصية ، وكتب في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ إلى وزير خارجيته
يقول : « لو كان الأمير مجيد رجل المستقبل ، وجديراً بأن يكون له نفوذ
كبير في لبنان ، فربما كان من المفيد أن نتركه يعمل استعداداً للاحتتمالات
التي قد تحدث منذ الآن حتى انصرام الثمانية عشر شهراً الباقية ، ولكن من

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 40 du 10 jan., 1863, F. 248. (١)

Beyrouth, T. 14, Rapp No. 44 ibid. F. 270 ets.

(٢)

المؤسف أنه ليس كذلك ، وأنى بدأت بالافتناع الحزن بأنه شأن كل ماروني ليس من الجدارة بحيث يتمكن من حكم لبنان ، وهو كجميع مواطنيه لا تنقصه النعومة الخيثة والمهارة في حيك الدسيسة ، ولكن هذا هو كل شيء تقريباً (١) .

ومهما يكن الأمر فقد اجتمع ممثل فرنسا في بيروت أن يحافظ على الوضع الراهن بين المتصرف والأمير ، وأن يحول دون قطع العلاقات بينها بشكل تنقطع معه صلة كسروان الواهية بالمتصرف . لقد آثرت حكومة باريس أن تحافظ على ذلك الوضع بانتظار اتخاذ قرار نهائي بعد انقضاء فترة التجربة التي تمر بها حكومة داود باشا في جبل لبنان .

أدرك داود باشا مرامي السياسة الفرنسية ومغزى سلوك ممثلها معه ومع الأمير مجيد ، فسعى جهده لاكتساب ثقتهما والبرهنة في كل ظرف على ميوله نحو رجالات فرنسا ووكلائها، والظهور أمامهم بمظهر الحاكم الحريص على مصلحة الجبل وأهله ، المدافع عن دستوره ونظاماته ، الجدير بثقة فرنسا التي تملك زمام الموقف في شمال الجبل المقلق إلى حد كبير . ولتسرع إلى القول بأن المتصرف في كل ذلك كان يصدر عن ميل شخصي للحكومة التي كانت دعت تعيينه لحكم الجبل ، إذ وجد أن مصالح إدارته ونوازعه الخاصة تنفق في الانعذاب نحو فرنسا ولكنه لم يخل بأواصر المودة التي تربطه أيضاً مع ممثل بريطانيا بدرجة تكفي لكي يطمئن إلى موقف الدروز الهادئ في الجنوب حيث يعيش المسيحيون على وودة مع الدروز بفضل قائمقام الشوف الرصين ملحم أرسلان الذي كانت إدارته تغالي في إقامة العدل حتى أنها كانت تحكم غالباً لصالح المسيحيين إذا خامرها شك في النزاع المعروض عليها . .

لقد كان لتراجع المتصرف الماهر أمام فتنة غزير أثر ممتاز في نفوس أهالي غزير نفسها ، وهذه الحادثة تسجل بداية نمو حزب (الحكومة) في المنطقة . ثم إن أسفه الذي أعرب عنه تكراراً بأن فرنسا لا تدعمه صراحة ، وأنها تتردد في إرسال المدربين العسكريين ، ووصول هؤلاء برئاسة السكاكين (فين Fain) ، كل ذلك كان يسهم في رفع مكانة المتصرف في نظر الجبلين ، وفي إظهاره بمظهر الحاكم الحريص على مصالحهم . ثم إن القوة التي رفض بها داود باشا مزاعم الباب العالي الذي كان يريد — خلافاً للامتيازات المحلية — أن تشمل الجبل ضريبة التبغ الباهظة ، سوف تذلل كثيراً من العقبات التي كانت تحول دون تقربه من أهالي كسروان الذين تهتمهم هذه القضية كثيراً . ولنوضح هذه المسألة قليلاً :

وضع حصر التبغ في الدولة العثمانية تحت نظام استثنائي ، وأصبح خاضعاً للضريبة في نفس مكان إنتاجه . وقد أرسل الباب العالي لهذه الغاية موظفين خاصين إلى جميع أنحاء السلطنة — ومنها جبل لبنان — حيث يلعب إنتاج التبغ وزراعته دوراً رسمياً هاماً في حياة السكان .

رفض داود باشا رسمياً قبول موظفي المالية المذكورين ، وهو مدرك أن ذلك سيشبب له إزعاجاً جدياً . بيد أن القضية التي كان يدافع عنها عادلة ومعقولة . فؤتمر الدول الكبرى كان وضع حداً أقصى للضرائب في الجبل وهو ٧ آلاف كيس ، وكان من السهل جداً الاستغناء عن هذا البند من النظامات لو كان ممكناً جباية رسوم مخففة — كهذه — قد تبلغ سنوياً ٤ — ٥ آلاف كيس كضرائب غير مباشرة . وبالإضافة إلى هذا الاعتبار المهم . هنالك اعتبار آخر لا يقل خطورة في نظر المتصرف ، فجباية الرسوم على التبغ تتطلب إيفاد موظفين عديدين عثمانيين إلى الجبل ، وازيل داود باشا الموظفين الذين كان يريد الباب العالي ورضهم عليه ، لتجاهل تماماً روح النظامات ، بمعنى أنه لكان قبل مبدأ إدخال موظفين

مرتبطتين مباشرة بالآستانة في صميم إدارة الجبل . بيد أن داود باشا رعم أنه قدم هذه الحجج بحزم ، اضطار للمالأة الآستانة ، وطلب في حالة عدم قبول وجهة نظره أن يترك له حرية التصرف لاختيار الوقت الذي يراه ملائماً للعمل بموجب التعليمات التي تلقاها . ولم ينس المتصرف أن يحدث القنصل الفرنسي عن هذه القضية بصفة شخصية جداً^(١).

مضى على الجدل الذي احتدم بين الآستانة والمتصرف بصدد ممارسة احتكار التبغ في الجبل قرابة أربعة شهور دون أن يتطور الوضع أو يتأزم . وقد حاول الباشا في أثناءها أن يثني الآستانة عن عزمها تطبيق هذا الاحتكار في الجبل ، ووجه مذكرة سرد فيها الأسباب التي يعتقد أنه يستحيل معها تنفيذ الأوامر الصادرة إليه . قال إن الجبل الذي وضع له نظام ضريبي استثنائي ليس من الشرعية والعدالة أن يعدل الرقم الذي حدد له بموجب النظامات . ثم شرح داود ببراءة كيف أن كل محاولة لجباية رسوم التبغ في الجبل ستؤدي إلى الاضطراب لا محالة في كسروان التي لم تخضع بعد بشكل تام وتذعن لدفع الضرائب المضاعفة .

غير أن هذه المذكرة استقبلت ببرود في الآستانة ، وأجاب عليها على باشا بأنه لا يرى استثناء لبنان من القوانين العامة السارية في باقي ممالك السلطنة ، وشدد عليه بتنفيذ التعليمات المرسلة إليه آنفا . اضطرب داود باشا من لهجة الرسالة القاسية ، وكان الوضع دقيقا يستدعى سرعة اتخاذ قرار ما . وبعد أن أعاد المتصرف النظر في المسألة من جميع وجوها ومحصها ، اقتنع أكثر من السابق أنه يستحيل عليه أن يتزحزح عن الموقف الذي اتخذته سابقا ، ولكنه تحدث طويلا بشأنها مع قبولي باشا والي الإيالة ثم أرسل من لدنه عزة أنندي إلى الآستانة ليشرح الأمر لحكومته ، مع

إفهامها بأنه في حالة تسكها بتعليماتها ، يجد نفسه عاجزا عن تنفيذ الأوامر المعطاة له باسم جلاله السلطان .

ولاشك في أن داود باشا قد أمعن النظر في المسألة ووازن بين شتى النتائج التي قد تنجم عن رفضه، فوجد أن الحل الأمثل هو اختيار أهون هذين الشرين : عصيان حكومته أو إطاعة تعليماتها في فرض ظلامة ستشعل نار الاضطراب في الجبل حتما ، وستفقده في كل الأحوال ثمرة جهوده الطويلة المضنية التي ماقتىء يبذلها منذ عامين ، فأعلن داود باشا أنه لن يتردد في الانسحاب تاركا الحكم للمتصرف آخر تتمتع عليه مسؤولية ما قد يثشب من شغب وثورات في جبل لبنان . والمهم في القضية أن أحدا في الجبل ، لم يحجل بأن هناك جدلا حاميا انطيس بين المتصرف والآستانة في موضوع التبغ اللبناني،^(١) ولذا فليس بمستغرب أن يميل كثير من الأهليين ، الذين لا مصلحة مباشرة لهم في عزل داود ، إلى العطف على هذا الباشا الذي يتعرض لسخط رؤسائه الترك في سبيل دعم حقوقهم بجرأة وثبات .

والحق أن تقدير فرنسا للمتصرف أثناء زيارة الامير نابليون وزوجته لجبل لبنان وسوريا ، كان من شأنه رفع مكانة داود باشا بين أهالي الجبل ، ذلك أن الامير الفرنسي الذي قبول بمجال الحفاوة من قبل داود باشا ، التمس من الامبراطور أن يمنح كلا من داود باشا والبطريك الماروني وسام جوقة الشرف^(٢) . وقد أدرك المتصرف أنه سيفيد من زيارة الامير الفرنسي وما صاحبها من الهتافات باسمه ، ولا سيما وأن الميليشيا (الجنדרمة) اللبنانية التي كانت بعد في طور التنظيم ، قد اشتركت في الاحتفال^(٣) . ورأى الباشا أن الوقت قد حان ليثبت سلطته في كسروان ، ويسدل الستار نهائيا على حادثة غزير المشؤومة التي وقعت في العام الماضي، فقرر أن ينتقل

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 206 (١)

• T. 14, Rapp. No. 55 du 11 Juillet 1863, F. 364. (٢)

« T. 15 Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 206. (٣)

مع مجالسه إلى بكفيتها في المتن على حدود كسروان حيث يمضى بعض الوقت في مراقبة شؤون كسروان عن كثب ، لأن إدارته لم تكن قد أحرزت تقدما مذكورا فيها . والحق أن وجود المتصرف في المتن كان له نتيجة حسنة فقد سر الأهالي برعاية الحاكم شؤونهم المحلية وبوجوده على مقربة منهم ، ولكن هم الحاكم كان منصرفا الحقيقة إلى كسروان ، فقد تبين له أن تسليم مديرية كسروان الواسعة لمدة مدير واحد مما يضعف سلطة الحكومة المركزية في بيت الدين ، والحكومة المحلية المستقرة في غزير . ولذا فقد عزم المتصرف على تقسيم كسروان إلى أربع مديريات على كره من الأمير الذي لم يذعن بسهولة لانقاص سلطته ومشاركة المديرين الجدد فيها . وفي اختيار العمال والمديرين الأربعة روعيت جميع الهيئات والشيع . في غزير نفسها وضع أمير شهابي ، وفي المناطق الأخرى عين أشخاص من الطبقة البورجوازية ذوى صلة أما بالأكليروس أو يوسف كرم ، ورأى داود باشا أن يعين طنوس شاهين عاملا رابعا ، وقد ذكرنا الدور الذي لعبه قبل اثنى عشرة سنة في النضال الذي نشب بين الفلاحين ومشايخ الخازن . وقد اسنكر البعض هذا التعين ولكن داود باشا كان يعلم أن هذا الرجل رغم ما يحيط بسلوكه وأخلاقه من شكوك فإنه كان يمارس في الواقع نفوذا حقيقيا على الصعاليك والدهماء — فكان من الخير ربطه بالحكومة . أما الأمير مجيد فقد كان مقتنعا بأن تأييده للمتصرف صراحة . سوف يجعل فرنسا تدعم ترشيحه لحكم الجبل من بعده (١) .

وجد المتصرف بعد إجراء التقسيمات الجديدة أنه من الضروري أن يخطو الخطوة الحاسمة ويحضر إلى غزير بنفسه لاسيما بعد أن استقبل الأمير مجيد في كسروان استقبالا حسنا . وبعد أن أظهر فوج الجندرية الذي أرسله إلى البلدة سطاوة الحكومة المركزية ، وبعث من جديد علاقات

مديرية كسروان بالمنصرفية ، بعد أن قطعت تماما منذ أزمة غزير المعروفة وبمجة حضور توزيع الشهادات في عينطورة وغزير ، قدم داود باشا إلى هاتين البلديتين الواقعتين في قلب كسروان ، وكان يستقبل في كل مكان يمر فيه بالحماض والترحيب ، (١) جزاء وفاقا على تراجعه أمام ثورة غزير ، وامتناعه عن إدخال العسكر النظامي العثماني إلى كسروان ؛ لحقق داود باشا بذلك أملا طالما راوده ، ولم يحتاج لأن يلقى درسا على موارنة كسروان شبيها بالدرس الذي تلقته دير القمر في حوادث الستين ، على ما نقل عنه في ساعة من ساعة غضبه . (٢) وبعد أن تسلم الباشا وسام جوقة الشرف من القنصل الفرنسي (٢٠ أكتوبر ١٨٦٣) تلقى تهنئة أعضاء حكومة في قصر بيت الدين ، وبديهي أن يكون لذلك أثر في تبديد كثير من الشكوك التي كانت تخامر أذهان الموارنة من أن فرنسا غير راضية عن سلوك المنصرف في الجبل - وفقاً للأراجيف والشائعات المغرضة . وتحدث كثيرون عن تجديد حكم المنصرف بعد بواذر الرضى الدولي هذه ، والحق أن مجال الحفاوة بالمنصرف كانت مما يوحى بهذا الانتقاد ، فالقرى مضاء ومحروسة ، والأمن مستتب ، والناس هائتون حتى أن بعض مسيحي سهل البقاع التابع لدمشق كانوا يغبطون إخوانهم في الجبل ويعبرون عن أمانهم بانضمام سهلهم إلى إدارة داود الحسنة (٣).

وكان الموتورين والحاقدين والناقين على المنصرف لم يعجبهم استقرار الأمور وهدوء الحال ، ففضوا يتابعون تحريك البلاد ويدسون الدسائس ويشيعون الأراجيف لنشر البلبلة والفوضى . نكتفي بالإشارة إلى ما كان

Beyrouth, T. 15 Rapp No 60 du 22 Août 1863, F. 60. (١)

" T (Fain) Lettre communiqué confidentiellement (٢)
par M. le Ministre de la guerre au Ministre des affaires
étrangères, en date 19 oct 1863, et Rapp (Fain) du
26 sept. ibid F 208.

Bayrouth, T. 15, Rapp N. 62 du 6 sept 1863. Fos. (٣)
53, 54.

من قلاقل البترون التي حدثت بسبب جباية الضريبة على الملح . فقد أذاع المهجوعون أن موظفي الجمارك العثمانية يتجاهلون امتيازات الجبل ويجمعون الضريبة على الملح واستسكتبوا العرائض وقدموها إلى القناصل ، وفيها يتظلمون من مضاعفة الضريبة عموماً ، ومن رفع الجمارك على التبغ ، ويشكون من غلاء سعر الملح حتى أن كثيرين منهم « اضطروا لعمل طبخهم دون ملح » على ما جاء في إحدى عرائضهم^(١). ونشير إلى ما كان من المحاولة الفاشلة التي قام بها ثلاثون مسلحاً لطرد موظفي المالية من جونية مما اضطرت إدارة الجمارك العامة في بيروت لرفع شكواها بلمجة شديدة إلى داود باشا ، كما هدد موظفو الجمارك والمالية بالاستقالة في حالة عجز الإدارة المتصرفية عن إعادة الأمن إلى نصابه وحماية مأموري الحكومة ، وأخيراً ما كان من مبادرة المتصرف لاحتلال جونية بفرقة من الجندرية وعودة النظام إلى مجراه الطبيعي واستتباب الأمن^(٢).

ومكناً ، فبينما كانت أعمال التهدئة والتنظيم قائمة على قدم وساق في كسروان ، كان الهدوء مستتباً في المناطق المختلطة والجنوب ، لولا نشاط حركة التعمير والإنشاء التي تذكر بأعمال التخريب الماضية ، لما تصور المرء أن الكوارث مرت بتلك البلاد ، ومع أن السلطات العثمانية « بتأجيلها » دفع التعويضات عن قصد أو غير قصد ، قد تركت الباب مفتوحاً أمام المسيحيين والدروز لتسوية حساب الدم والحراب ، فإن النار قد اختفى كما ذكرنا . الدروز والمسيحيون كانوا يتدربون معاً بمرضباط صف دروز وضباط مسيحيين في نواة الجندرية الوطنية . وكان حظر دخول دير القمر لا يزال سارياً على الدروز غير أن تقدم المسيحيين السلمى في بلاد الدروز بعث من جديد ، فمن أصل ١٢٢٠ عملية عقارية مسجلة عام (١٨٦٢ — ١٨٦٣) في مديرية الشوف ، لوحظ أن ثلاثة أرباع البائعين

Annexe à la dépêche politique No. 28 du 8 oct. 1863 (١)

Beyrouth, T. 15. Raop. No. 67 du 1er Nov. 1863, Fos, (٢)

كان دروزا ، وثلاثي المشردين كانوا مسيحيين . وهذا دليل على مدى إسراع السلطة الدرزية المفاجيء في إقامة العدل بين المسيحيين ، ومدى شعور الاطمئنان الذي نجحت هذه السلطة في إيجائه لهم في مثل هذا اوقت القصير . روى دالو سكرتير داود باشا أن أحد المسافرين كان مارا في أواسط عام ١٨٦٣ قرب بلدة الشويفات المختلطة التي كانت مشهورة في التدقيق بقضايا الثأر والانتقام ، فسأل أحد السكان لماذا منذ ستة شهور لا يتكلم أحد عن مواطنيه ؟ فأجاب ابن الشويفات « لأن داود باشا في الوقت الحاضر أخذ على نفسه تسوية قضايانا العائلية وحده ، إذا قتلت مثلا من كان قتل أخى عملا بالطريقة القديمة ، فلست بهذا أقوم بعمل تريد الحكومة توفيره على لحسب ، بل أيضا سأشقى أنا بالإضافة إلى أخى المقتول . باستعادة قرش واحد يتضح لعائلي أنها خسرت قرشين^(١) ».

لقد بلغ من كمال عمل التهديم ما جعل تجار دير القمر — الذين لم يجرؤوا بدافع الاستياء من تأجيل دفع التعويضات ، على طلب رفع حظر دخول الشاري الدرزي إلى بلدتهم ، — يذهبون بأنفسهم إليه ، وأقام كثيرون منهم في بلدة بعقلين المواجهة لدير القمر ، أى في وسط بلاد الدروز . وتدرجيا أتيح لحرس داود باشا المختلط أن يمر في نفس دير القمر دون أن يتعرف سكانها على الدروز منهم . وفي شتاء عام ١٨٦٣ — ١٨٦٤ أصبح اوضع أفضل بعد أن نقل مركز الحكومة مؤقتا من بيت الدين إلى سبنيه على بعد ساعة من بيروت . ودير القمر التي كانت تعيش بفضل وجود الموظفين المسيحيين في الإدارات المركزية ، قبلت دون تدمير أو امتعاض ، وكتعويض عن خسارتها نواة الجندرية الوطنية التي كانت تدرب في بيت الدين ، والتي يمثل الدروز فيها ١٦٥^(٢) نفرا . وهكذا تبددت الأحقاد

D'Alaux. Revue des deux Mondes, Mai 1866, p. 8 (١)

Beyrouth, T. Rapp. No. 25 du 13 sept. 1862, F. 181 et (٢)

Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 208.

المحلية أمام إلحاح المصلحة المادية ، وساهمت تسوية التعويضات المنقولة لدير القمر في إبعاد أكبر سبب للنزاع بين الدروز المسيحيين^(١) .

ولم يحدث ما يعكر الهدوء في المناطق المختلطة إلا ما كان من ذلك القلق العارض الذي سببته حودة فريق من الدروز الذين كانوا منفيين في طرابلس الغرب ، فقد قام الباب العالي خلال سنة ١٨٦٣ مستفيدا من الهدوء الذي يسود تلك المناطق ، بإعادة بعض أولئك الدروز على دفعتين متواليتين . عاد الفريق الأول وهو ينشد أناشيده الحرية ، وتحول الاستقبال إلى هتاف بعث الذعر في نفوس المسيحيين ، ولكن الأمير ملهما لم يترك هؤلاء ، حتى الوقت اللازم للشكوى : لم يوقف العائدين الدروز الذين لم يعلموا بعد بالتطور الذي جرى في البلاد ، وإنما أوقف أنسابهم الذين باسأرا كمهم في مظاهرات الاستقبال تجاهلوا — عن معرفة — الخطة الجديدة للسياسة الدرزية . ولا حاجة إلى القول بأن الفريق الثاني عاد إلى المناطق المختلطة دون ضجة^(٢) .

ويسجل الباحث لحكومة داود باشا على ضعفها أنها استطاعت بهذه السرعة وبهذه النفقات البقليلة أن تتغلب على شتى المصاعب في مجال التنظيم ومجال التهذية . والفضل في ذلك يعود بدون منازع إلى المهارة والحدافة اللتين تغلب بهما داود باشا على المخاوف التي استقبل بها منذ الأيام الأولى . وماسأل مهمته خاصة هو أن هؤلاء السكان المختلطين الذين ما كان يتوقع منهم إلا اعتسافا جامدا ، قد بذلوا له مساعدة ناشطة تستند دوما إلى العقل بعد أن ظلوا يتخبطون في مدرسة الأحقاد والفوضى قرابة عشرين عاماً ،

(١) من أجل الاطلاع على المشاريم والحلول التي اقترحت لتسوية تعويضات الجبل أعظم :
Beyrouth, T. 14, Rapp No. 47 du 18 avril 1863, F. 302 ets.
15, Rapp No. 71 du 12 décembre 1863 Fos. 156, 157.
15, Rapp. 42 du 18 Jan. 1864, Fos. 232—241
D'Alaux, op. cit., pp. 9—10.

وهكذا لقي داود باشا تأييداً عاماً حتى في مديرية زحلة للروم الكاثوليك المعروفة بصعوبة انقيادها وروعة أهاليها والمشهورة بكثرة القلاقل والمشاغبات فيها ، كما أن الروم الأرثوذكس في السكورة كانوا هوالين ومطمئنين للإدارة المتصرفية^(١) .

وبكلمة ، فقد استقبل أهالي الجبل جميعاً داود باشا بحذر وتوجس . وهو نفسه عندما استلم مهام عمله ، لم يكن على الأرجح متأكداً من السبل الواجب عليه اتباعه في معاملة القوم ، في وسط المصالح المتعارضة المتعددة . ولا يستبعد أن يكون المتصرف المسيحي الكاثوليكي الأول لدى وصوله إلى سورية اعتقد أن المسيحيين سيستقبلونه كدفاع عنهم بعد سنة الأهوال . ولذا وجه اهتمامه أولاً نحو الدروز ، فبذل معظم جهوده لتطمينهم ، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير . ونجاحه يمكن أن يعزى إلى حالة الانهيار والتفكك التي كان يعانيها الدروز وفطورهم نوعاً يازاء السياسة الانكليزية ، وحذرهم من العثمانيين ، وبخاصة من موقف سوء النية الذي أبداه موارنة الشمال نحو داود باشا منذ اليوم الأول ، ولذا فقد ساهم كل هذا في أن يلتف الدروز طائعين حوله^(٢) . والخلاصة أنه يمكن القول بأن المناطق الراقعة إلى الجنوب من نهر الكلب كانت راضية بحكم داود باشا الذي أرسل إليهم منذ ثلاثة أعوام ، وسكانها لا يهتمون كثيراً بتبديله طالما يعمل جهده لإرضاء المصالح المشروعة لجميع الأهالي على حد سواء . بل إن الموارنة أنفسهم في المناطق المختلطة الذين يتفقون مع أبناء ملتهم في الشمال من حيث النذر واستنكار الحالة السياسية التي فرضتها عليهم النظامات ، ليس لديهم فكرة المطالبة بحاكم وطني إذ ليس لهم أي مرشح يرضونه ، ومن ثم فهم يعلنون أن هذا الحكم لا بد وأن يصادف عقبات أثناء تطبيقه

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 72 du 17 déc. 1863. F. 173. (١)

Beyrouth, T. 15, Lettre communiqué confidentiellement (٢)

Ibid (Fain).

لديهم ، فالإدارة المسيحية التي تنقذهم من مظالم المقاطعية الدروز هي بالنسبة لهم كسب ونجاح كبير (١) .

محور داود — فرنسا وأثره في تجديد الولاية للتصرف :

إن السياسة الأجنبية التي كانت قبل عهد المتصرفية تلعب دوراً هاماً جداً في أحداث الجبل وتحزيب طوائفه لم تختف ولم يزل أثرها بعد نشوء المتصرفية اللبنانية ، فما زالت تلك السياسة تنابع خططها وتحبك دسائسها بواسطة عملائها وأنصارها من « الزعماء والوجهاء » . ولكن من الحق أن نسجل تضائل شأنها قليلاً عن ذي قبل ، ومعلوم أن نظمات الجبل قد صيغت وأقرت باتفاق الدول ، وه معلوم أيضاً أن انكاثرا ظلت تؤيد تجزئة الجبل إلى مناطق ثلاث درزية ومارونية وأرثوذكسية لحماية كيان الدروز وللحفاظ على قدم راسخة حرة في منطقتهم بشكل لا يشوبه رقابة أو قيد ، في حين أن روسيا دعمت أخيراً ولكن بمرود نظرية فرنسا في السلطة المسيحية الموحدة . إن داود باشا لم يكن له بموجب هذه الاتجاهات القديمة التي يعرفها جيداً ، أن يتجاهل تماماً مقتضيات السياسة الانكليزية مثلاً ، فيرتمى في أحضان السياسة الفرنسية التي تدعمه دفاعاً عن المبدأ الذي تحامى عنه من أجل صون استقلال الجبل ومسيحي الشرق ، هذا المبدأ الذي يقتضى صون الإدارة المسيحية في جبل لبنان التي وضعت موضع التجربة ، للبرهنة على أن المسيحيين في ممالك السلطنة قادرون على حكم أنفسهم . وفرنسا في كل ذلك ليست منزهة عن الغرض ، وإنما غرضها أن تسند هذه الإدارة المسيحية كي تقطع آخر صلاتها مع السلطنة العثمانية ، فتكون رأس جسر للنفوذ الفرنسي في الشرق ، وممثل التعاون لنشر السيطرة الفرنسية فيه (٢) . ومهما

Beyrouth, T. 15, Ropp. No. 72 ibid, F 163.

(١)

(٢) جاء في تقرير كتبه الكاتبين Fain والضابط الفرنسي الذي وكل إليه أمر تنظيم وتدريب الحندسة اللبنانية ، ما يؤيد مذهبنا هذا فقد كتبت في أن الأب هنري اليسوعي ذكر له أثناء زيارة المتصرف للدارس اليسوعيين في رحلة أن الكاهن اليسوعيين يهتثون القومية الجديدة وأن فرنسا =

يكن الأمر فإن داود باشا كان عليه من أجل استقرار حكمه في الجبل أن يلائن السياسة الانكليزية ووكلاءها في سورية ويستمع لبلافة إلى آرائهم وينفذ بعض مطالبهم ويعاملهم على نسق معاملته لوكلاء فرنسا مع فارق الدرجة ، لأنه يعلم أنه لا يزال لانكلتره سلطان لا يستهان به على الدروز وإن تضاعف هذا السلطان منذ حوادث الستين ، ويعلم ما لانكلتره من دالة على دوائر الآستانه التي مرجعه إليها أخيراً . فكان على المتصرف أن يسلك سبيلا لا يغضب إنكلتره وفي نفس الوقت لا يفر فرنسا ولا يسيء إلى تأييدها له . وقد اقتضى ذلك من داود باشا حذقاً وبراعة كلية في استرضاء السياستين المتعارضتين في أهدافهما ومبادئهما ؛ فكما أن الموارنة كان يمكنهم أن يحلوا حكمه مستحيلا في شمال الجبل ، فالدروز الذين لا يقولون عنهم قوة يمكنهم أن يحلوا إدارة الجنوب إلى جحيم من الفوضى لا يطاق . ولذا اضطر الباشا للمالة الوكلاء الانكليز والظهور أمامهم بمظهر الحاكم المرتفع عن وحى السياسة الفرنسية التي يتم بمساعدتها ، وللإصغاء إلى مفاتحتهم في هذا الموضوع أو ذاك مما يقوى نفوذهم ويدعم حمايتهم هؤلاء أو أولئك دون أن يفوته أى غرض من أغراض محادثاتهم وتنقلاتهم .

وداود باشا إذ يستمع إلى « نصيحة » و « مقترحات » هؤلاء الوكلاء الانكليز كان يحرص أشد الحرص على عدم إثارة الشكوك الفرنسية ، فهو يعطى بقدر ومقدار ، بمقدار يمنع ولا يطمع ، وبخطة سياسية أساسها ألا قلب للأوضاع الجديدة التي يقوم بتروسيخ جذورها . فالبلاد بلاد طوائف ست متباينة الأهداف ، فلا محل لتفوق إحداها على الأخرى .

تهته الحكومة الجديدة ، وأنه في اليوم الذي يعينه الامبراطور نابليون سينهض المسيحيون بقيادة رئيس غير موجود اليوم (لأن يوسف كرم رفض) ، والدروز بقيادة كنج العباد ونسيب خطار بك مطالبين بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية ليصبحوا إما فرنسيين أو مصريين . . . » وقد وجه داود كلامه إلى اليسوعيين وقال : « إنكم تنفقون ثوارا » وعلق (فبن) بن الجبل الجديد لن يرضى إلا بالآراء الجديدة لن يرضى أبدا بتركها وحكومتها .
Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 Février 1864, F. 269,

ولا داعى لإثارة مشكلات معقدة نتيجة ذلك . فالانحياز بدون شك يفسد عليه أمر هؤلاء الجبلين الجفأة ، ويعطل الغرض الحقيقى الذى من أجله أسهمت الدول فى تنظيم لبنان . فاتحه فنصل انكثرة العام (الدريدج) بصدد إعادة الدروز اللاجئين إلى حوران ، وعلم الباشا أن القنصل يحاول استعادة نفوذ بلاده الذى قاسى كثيراً منذ سنة ١٨٦٠ ، وأن الدريدج يأمل منه أن يقوم بمسعى لدى الباب العالى لمصلحة هؤلاء المحكوم عليهم . وأعلن القنصل أنه يتعهد باسمهم بالاستسلام دون شرط للتصرف إذا أعضوا تأكيداً بإعادة محاكمتهم واستبدال عقوبات خفيفة بعقوباتهم كالنفي المؤقت . اهتم المنصرف بهذا الاقتراح مراعاة لحظائر انكثراواالدروز ، بيد أنه قبل أن يتخذ أى قرار استشار المسيو أوترى فنصل فرنسا العام ، وكان هذا قد أعلمه قبل عام بمساعى الدروز اللاجئين إلى حوران لدى القنصلية الفرنسية بدمشق للعمل على إعادةهم إلى جبل لبنان ، ولكن أوترى فى حينها لم يرض من حسن السياسة إعطاء الدروز وسائل تنظيم أنفسهم وتكثيل قواهم ، ومضى يؤكد بأن دروز الجبل اللبناى لا يكثر ثون كثيراً بعودة رؤسائهم اللاجئين إلى حوران ، إذ طالما رزحوا تحت نير نفوذهم الثقيل . ورأى أوترى أنه ليس من الطبيعى أن يكون الفرنسيون أول من يطرح مسألة إعادة الدروز على بساط البحث . وأنه ليس المهم إرضاء المذنبين اللاجئين من الدروز ، وإنما المهم إرضاء أمانى السكان الدروز فى جبل لبنان . ولذلك أوعز إلى المسيو هيكارڊ Hequard فنصله فى دمشق بأن يتقبل مفاتيحة الدروز بهذا الشأن دون أن يلزم نفسه بعهد محدد (١) . وبينما اعترف داود باشا — فى ذلك الحين — بأن اعتراض أوترى على عودة الدروز معقول ، إذا به اليوم مستعد لإجراء مفاوضة بصدد عودة الدروز مع الدريدج ، الأمر الذى دهش له أوترى ، لأن الدوافع التى أثارت اعتراضه فى السنة الماضية لازالت باقية كما هى ، وفى نظره ينبغى تأجيل البحث فى

المسألة سنة أخرى حين سيقرر مصير جبل لبنان بعد انتهاء فترة التجربة المتصرفية الأولى . ولم يدع أوترى المسألة تمر دون أن يلفت نظر الباشا ، إلى وجوب الاحتراس من إثارة مثل هذا الموضوع الدقيق الذي يوقظ شكوك حكومة الامبراطور ، وأشعره بأنه لا يسمح بأن يتجاوز الحاكم في مسيرته للانكليز حداً معيناً ، وذكره بالمعونة التي أسدتها له فرنسا منذ ثمانية عشر شهراً لتذليل المعارضة المارونية له ، وأضاف القنصل الفرنسي بعبارات رصينة بأنه في اليوم الذي ترى فيه فرنسا دولة أجنبية راغبة في بعث صراع النفوذ القديم ، وبعث القومية الدرزية ، نرى ستضطر لأن تحتفظ لنفسها بحرية التصرف ، وإن داود باشا نفسه سيكون أول من يقاسى من هذا الصدام الذي يمكن أن ينجم عن ذلك . وقد كتب أوترى يقول إن داود باشا بعد هذا « التحذير » كتب إلى الصدر الأعظم يحيطه علماً بموضوع عودة الدروز ويشير بعدم الاهتمام بطلب السيد هنري بولور^(١) .

أكان هذا التلطف الذي أظهره الباشا للوكلاء الانكليز بهذه المناسبة يعزى إلى رغبته في أن يبدو ملائماً للحكومة البريطانية في وقت تستعد فيه الدول للنظر في تثبيت الإدارة الحالية في الجبل ؟ وبعبارة أخرى ، أكان إصغاء داود باشا للقنصل الانكليزي تأرجحاً طارئاً تقتضيه هذه المناسبة فحسب ؟

يصح أن يكون هذا هو تفسير اهتمام المتصرف بمسألة عودة الدروز . ولكن لا يغيّب عن بالنا أن سياسة داود باشا كانت تقوم منذ البداية على استرضاء جميع الطوائف ، وعلى صون التوازن التام في معاملة جميع ممثلي الدول . أظهر مودته للدروز وآل جنبلاط وسمح لهم باستعادة نفوذهم . واتخذ السيد (ثابت) ترجمان القنصلية العامة الانكليزية لفترة طويلة ، أمين سر لديه مكلف بإجراء الاتصال مع الممثلين الأوروبيين ، و (ثابت)

ماروني تحول إلى البروتستانتية . كما وكل إلى الانكليزي (ميزن) ، الذي خدم في الهند ، تنظيم مصلحة البريد . ولكن الباشا في نفس الوقت عندما رأى أن يقين (ميزن) آثار موجدة الموارنة ، قرر أن يصرفه لتهدة الخواطر ، فعمد إليه تنظيم الجندرية في المناطق المختلطة . وبما أن (ميزن) كان معروفا باعتداله ، فقد احتفظ به داود باشا ليكون وسيطا بينه وبين الدروز الذين له دالة عليهم^(١) . والمتصرف مضطر للناورة وحفظ التوازن بسبب متطلبات السياسة الأجنبية ذات اليد الطولى في أمن وهدوء الجبل^(٢) ، لاسيما وأنه لا يزال ينقصه عنصران لا غنى عنهما للحكومة القوية وهما المالية والجيش . كسروان ومناطق الشمال لم تدفع بعد ما عليها من الضريبة ، والجندرية لم تبلغ العدد الذي حددته النظمات بنسبة عدد السكان . بيد أن ركون داود باشا إلى السياسة الفرنسية بوضوح بعد مضي فترة الوقت على أزمة غزير التي كاد يقدم استقالته بسببها ، أدى إلى وجود ما يمكن أن نسميه بمحور داود — فرنسا في جبل لبنان . فقد بدأ المتصرف يقبل نحو الفرنسيين الذين رفعوه من وهدة غزير ، وأعادوا إليه جانباً كبيراً من كرامته واعتباره اللذين امتنوا في كسروان والشمال ، وخففوا من حدة عداة الشماليين له ، وعضدوه دوماً . وهذا المحور ترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لموضع تحديد ولاية داود باشا وحكم لبنان الذي نحن بصددده ، إذ كان أساساً لعمل مشترك بين المتصرف والقنصل الفرنسي يستهدف حل جميع مشا كل المتصرف في الداخل والخارج .

وجد داود باشا أن إرضاء طوائف الجبل حقيقة لا يكون باتباع أساليب السياسة العثمانية القديمة ، وإنما بصدق الدفاع عن حقوق الجبل كما نصت عليها نظمات ١٨٦١ . ويبدو أن المتصرف قد صمم على أن يحتمل نتائج هذا المسلك مع المحافظة على الظواهر بإزاء الباب العالي نفسه .

Beyrouth, T. 14 Rapp. No. 48 du 29 avril 1863, F. 324. (١)

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 22 du 15 juillet 1862, F. 117. (٢)

كان مثلاً يعلم جيداً أن عدم سماحه بإدخال احتكار التبغ كان معناه أن يضع نظمات الجبل فوق الأوامر الصادرة إليه من جلالة السلطان . وهذا لعمري مما يبعد بينه وبين العثمانيين ، ولكنه لم يتراجع أمام هذا الاحتمال السيئ . وكان يعلم أيضاً أن اعتماده على المديرين الفرنسيين في تنظيم الجندرمة ، واتخاذهم سكرتيراً فرنسياً ، وما عرف عن صلاته الوثيقة بقنصل فرنسا العام ، قد يجعله يفتقر يوماً إلى تأييد انكلترة . ولكن يبدو أن المنصرف في هذه الحالة أيضاً قد اتخذ قراره واختار وجهته ، إن لم يكن دون تردد ، فعلى الأقل بشكل واضح جداً ، وذلك بعد أن اقتنع بأنه لا مناص له من الاعتماد اليقظ على تأييد فرنسا له لمصلحة إدارته المهددة في الجبل فبقدر ما كان يشعر بسوء نية الباب العالي إزاءه ، وعدم كفاية الحماية الانكليزية له ، بقدر ما كان يتقرب من الوكلاء الفرنسيين أكثر فأكثر ، فكان يبوح بمعظم مشاكه مع الباب العالي للقنصل الفرنسي ويطلب معونته وتأييد حكومته سرّاً لا جهرّاً .

وهنا كان لابد أن يسعى الباب العالي وانكلترة « لإرهاب » هذا المنصرف الذي عرف كيف يسد الطريق أمام العثمانيين في شؤون إدارته ، والذي يحمل وسام جوقة الشرف من فرنسا ويستجيب لوحى سياستها . ومن ثم سرت شائعة قوية مفادها أن الباب العالي قرر أن يقيم فرنكو أفندى مقام داود باشا ، كل ذلك انتشر خبره بسرعة في وسط جو مشحون بالتحريض والتوتر الذي كان يشتد في مناطق إهدن وبشرى باقتراب موعد انتهاء فترة السنوات الثلاث المحددة للتجربة . وقد برز اسم فرنكو أفندى أيضاً في وسط الضجة المصطنعة التي أحدثتها قلاقل البترون التي شاع خبرها عن طرد عمال الباب العالي المكلفين بالسهر على المالح بعد أن أصبحت من احتكار الحكومة ، وعن نية الجبلين في التخلص من رجال الجمارك في جونية^(١) ، وعن امتعاض البطريرك الماروني من الحاكم

العام ومساغيه لمناوءته واقتراب موعد انفجار الأزمة الكبرى التي يشترك فيها جميع الأحزاب في الجبل لإنجاح مرشحيهم لمنصب الحاكم .
ومن عجب أن يقذف باسم فرنكو في وسط هذا كله ويعلن نبأه في دوائر أوروبا وفي الجبل بنفس الوقت . والباحث يقف هنا ليرجح بأن الأمر مدبر بالاتفاق مع الباب العالي كما ذكرنا . إن فرنكو أفندى الذي لم يتداول الناس اسمه في الجبل من قبل ، يمثل بالنسبة لانكثرة تريباً جديداً يحوز رضا الباب العالي الذي يخشى من وجود باشا مستقيم كداود بصورة راسخة ودائمة ، وأهم من ذلك كله ، خارج نطاق سلطته تقريباً . وكانت غاية قنصل بريطانيا العام الذي كان أول من بث هذه الأراجيف في الجبل ، وتحدث عن أمانى سكانه ، هي استئالة أكبر عدد من أهالي الجبل نحو فرنكو أفندى اللاتيني^(١) ، وإبعاد الناس عن داود باشا للحيولة دون رسوخ قدم حكومته في الجبل بحيث ترمى بعد ذلك في أحضان فرنسا وتقطع علاقاتها مع الباب العالي . واكتسبت الشائعة بعض السند عندما استلمت القنصلية الفرنسية العامة في بيروت مراسلة من سفارتها في الآستانة ومآلها أن محادثة جرت بين ترجمانها وبين فرنكو أفندى الذي تكتم بصدد المعونة التي وعده بها البطريك الماروني وغيره من عليه الأكليروس^(٢) . والبطريك الماروني على الرغم من حنقه على داود باشا ولكنه لا يأخذ فكرة استبدال فرنكو بداود مأخذ الجد . ولما فوئح البطريك سرا بمزاعم فرنكو من أنه تلقى وعداً بتأييد ترشيحه من البطريك أنكر هذا كل مسعى مباشر أو غير مباشر مع الموما إليه ، بحجة أن ذلك مخالف لرغبته في الحكم الوطني^(٣) .

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Dechallié) commandant de (١)
L'Empetueuse au Ministre de la Marine, oct. 1863 Fol.
90, 92.

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 19 du 22 nov. 1863, F. 113. (٢)

Beyrouth. T. 15, Annex à la dépêche No. 91 du 21 nov. (٣)
1863, F. 141,

ومهما يكن الأمر فإن هذه الشائعة المقصودة كان لابد أن تعيد داود باشا إلى تقدير أفضل للظروف المحيطة ولعلاقاته بالباب العالي وبانكلترة. وبينما كان مشغولاً بإعداد ملاحظاته على تطبيق نظامات ١٨٦١ وإبداء مقترحاته لتعديلها وتحسينها على ضوء خبرة السنوات الثلاث ، كان موعد انتهاء ولايته يقترب بسرعة ، وباقترابه كانت تتضح جلبة المعارضة ويبدو نشاطها لمصلحة المرشحين لحكم الجبل ، وهنا وجب أن يقف محور داود — فرنسا وقمة قوية للحد من هذا النشاط وخوض معركة تجديد ولاية المتصرف ضد الطموح المواطن الذي يتجلى في شخص الأمير مجيد شهاب ، وفي شخص يوسف كرم الذي يؤيده الأكليروس .

أما الأمير مجيد، فيؤكد أنه بمعونه إدارة جيدة يمكنه القيام بمهمة الحاكم شأن المشير الأجنبي ، ويزعم أن أنصاره سيكونون أكثر عدداً ، ويرى أن الأكليروس إذا التفت حوله فالقوم سيتبعونه ويوالونه ، فليست أسر الأمراء التي فقدت شعبيتها ، بل هي أسر الشيوخ ومعاملاتهم القاسية التي اشتهروا بها ، وصلفهم وانعدام كفاءتهم^(١) . وبرغم الصراع الخفي الذي أشرنا إليه والذي يسيطر على علاقات المتصرف بالأمير مجيد ، فإن الأول احتفظ برئيس الأسرة الشهابية مدبراً على كمر وان احتراماً لفرنسا . وبناء على رغبة القنصلية الفرنسية وربما لأن مجيداً أخفق في جعل نفسه مقبولاً لدى موارنة الشمال ، فقد مال الأمير إلى اتخاذ موقف أكثر اعتدالاً تجاه داود باشا . ولكنه بإيقاف هذه المعارضة الصريحة خسر جانباً من تأثيره على أنصاره في الجبل ، هذا التأثير الذي كانت تغذيه نفس العلاقة القائمة على الطموح بمنصب الحاكم صراحة . وبينما كانت معارضة الأمير للتصرف يتضامل شأنها كانت المعارضة الأكليركية المتجسدة في البطريرك تزداد أهمية وتضرم نار الحقد في صدور المستأمنين من الحكم القائم ،

وهنا يبرز الحزب الأكايكي وهو في نفس الوقت الحزب الكرّمى ليستلم المبادرة ، ويرفع لواء المعارضة الشعبية ضد الحاكم « التركي » وحزبه .

ولقد أصبح البطريك المارونى على رأس جميع الدعاوى المؤيدة ليوسف كرم (١) . ومطالب الرئيس الروحى للوارثة تتلخص فى وجوب تحويل النظامات بما يتلاءم مع مصلحة الغالبية المارونية فى الجبل وحول البطريك جماعة همهم جحود وإنكار كل ما استطاع المتصرف أن ينظمه . وما يزيد فى صعوبة الحالة ويعقد النزاع بين المتصرف والبطريك أن الأخير لا يجهل تفاصيل السياسة الأوربية العامة ليدرك من معرفتها أن ترشيح مواطن جبلى ليس له أية فرصة للنجاح . فإذا جابهه القنصل الفرنسى بعتاب ، أظهر البطريك ولاءه وإخلاصه المطلق لفرنسا ، وكرر أن حكومة الامبراطور إذا اعتقدت بوجوب الاحتفاظ بدادود باشا فإنه يسكت مشاعره ويكتبها (٢) . ولكنه فى أعماقه ينكر كل مزايا إدارة داود باشا فهو لا يريد أن يرى أو يقدر أو يسمع . كل ما يعزى إلى المتصرف هو سئ : التدابير الإدارية فيها تجاوز وعسف ، والمساواة أمام الضريبة خرق لامتيازات الكنيسة المارونية ، والمحافظة على النظامات هو ظلم بالإكرام ، والتسامح ليس إلا الضعف وهذوء المتصرف أمام المظاهرات المعادية التى استقبل بها أثناء زيارته لشمال الجبل ، يبرهن على عدم مبالاته ، والمبادرة الضئيلة من جانب المتصرف لإرضاء البطريك وطلب نصائحه وتوجيهاته ، تهمة بقلة الاعتبار ، وبخفة لا تغفر ، واستهانة بعظمة رئيس الموارنة الدينى . فإذا حدثه « أوترى » عن النتائج التى يمكن أن تنجم عن تبديل المتصرف ، وذكر له مشاكل والام التجربة الجديدة « التى قد لا تكون الأخيرة » ، والجهود التى تبذلها الدولة العثمانية

Beyrouth, T. Rapp. (De Challié) oct. 1863. F. 96. (١)

Beyrouth, T. 15. Rapp. No. 17 du 15 nov. 1863. F. 100 (٢)

لاستعادة الحق في عزل داود باشا أثناء السنوات الثلاث المقررة لحكمه ، وعن ترشيح فرنكو أفندي الذي تدعمه انكلترة هادفة لتسويد الروم والدروزي لبنان على الكاثوليك ، يتراجع البطريك خطوة ، ويعلن بأسي أنه سوف ينعزل في عمله الروحي ، وأن وجوده إذا كان يشكل عقبة أمام إرادة فرنسا فهو مستعد الانسحاب إلى مصر . ثم تنكشف الغمة عن البطريك ويندفع في الحديث عن كرم ويتوسل لارجاعة إلى جبل لبنان ، وحينئذ يفهمه «أوترى، مجددا بأن الدول لا تقبل أبدا بالرجوع عن القرار الذي رفضت به تعيين حاكم الجبل من أهله ، فضلا عن أن كرما الإهدنى له أعداء كثيرون في كسروان ، وأنه سيجد نفسه عاجزا عن توجيه دفعة الأمور وأنه لو فرض أن كرما رجع وقبل بالمركز الثاني في الإدارة ، فيخشى ألا يكون فارس الميدان : الأصدقاء والأعداء سوف يستخدمون اسمه كما فعلوا لمهاجمة وتقويض كل سلطة أجنبية . وهذه هي خطة الأستانة التي لا تريد سوى تقسيم الجبل لحكمه بصورة أسهل ، وهنا يستعظم البطريك الأمر ، ويتعهد بأن يكف عن كل مسلك معارض لداود ، ويعد ، مكرها ، بأن يتعاون مع المتصرف ، وأن يحض الناس على ذلك^(١) ، ولكن هل يفعل وقد بلغه مؤخرا أن عريضة توقعه ضده طالبة من البابا عزله تحت بصر وسمع داود باشا؟^(٢)

وما هو سر تأييد البطريك وعلية الأكليروس لكرم ؟ من المؤكد أن البطريرك لم يكن غافلا عن شعبية كرم الكبيرة في أوساط الفلاحين الموارنة فهو أحد قادة الحزب الشعبي الذي تشكل منذ ثورة الفلاحين في كسروان . إن اتساع أملاك الأديرة واستئثارها بأفضل الأرضين وأخصبها وأغناها في الجبل كان من شأنه أن يثير لعاب هؤلاء الفلاحين فيما وجدوا على رأسهم

Beyroth, T. 15, Rapp. du Commandants de L'Empetueuse. (١)
du 3 nov. 1863, Fos. 106, 107, 108.

» T. 15, Rapp. Anonyme, du 15 oct. 1863, F. 135. (٢)

رجل كيوسف كرم يقودهم — هذه المرة — للثورة على السلطة الأكليريكية، لوضع حد للغزو الذي تشنه أديرتها ويبيعها وكنائسها على ما بقى من الأراضي في الجبل، على مرأى الأهالي الذين لا يخفى كثير منهم عداؤهم وامتعضهم من الترف الذي يرفل به عليه الأكليروس على حساب سواد الشعب المحتاج، حتى أن كاتبين فين كتب يقول إن الأكليروس النظامي الذي ليس محبوبا اليوم يهيء دون علم منه ثورة الفلاحين عليه. (١) إذن فن حسن السياسة أن «يتظاهر» البطريرك «بحماية ولده» الروحي، فيندفع في الدفاع عنه كيلا تعصف الأهواء بكرم ويقدم على تمجيل وقرع الكارثة التي يعرف عليه الأكليروس، كما يقول «فين»، أنها واقعة حتما (٢). ولا يستبعد أن يستمر كرم بغض الفقير للغنى ويبشر بتأميم أملاك الأكليروس.

ليس هذا فحسب، فالبطريرك الماروني الذكي الفؤاد يمكنه أيضا بتبني قضية كرم أن يهدد به المتصرف دوما فيرغمه على سلوك سبيل أكثر ملاءمة لمصالح الموارنة عموما والسلطة الأكليريكية خصوصا. والباحث لا يستند في هذا إلى الظن والتخمين، بل إلى حديث المطران يوسف الدبس، مع القنصل الفرنسي في بداية عهد المتصرف الثالث رستم باشا حينما قال المطران إن عودة كرم «ضمانة لمستقبل الملة». طلب القنصل الفرنسي من المطران شرح هذه الكلمة أجاب أن رستم باشا سوف يسير الموارنة أكثر فيما لو وجد كرم بينهم. (٣)، والمطران، الذي كان سكرتير البطريرك في عهد داود باشا، خاطب القنصل الفرنسي بشأن إعادة صديقه الحميم كرم وهو يعلم أنه قد يلقي منه أذنا مصغية بسبب المخاوف والشكوك التي أثارها تعيين رستم باشا متصرفا على الجبل، لدى الموارنة. (٤)

Beyroth, T 15, Papp. (Fain) du 20 fév. 1684, F. 270. (١)

Ibid. (٢)

Beyrouth, T. 20, Rapp. No 3 du avril 1173, 21. (٣)

Ibid (٤)

وأخيرا فكان لمحور داود — فرنسا أن يجابه حزب كرم نفسه الذى يحظى بتأييد الاكايروس الأعلى وبخاصة الأدنى .

لعلنا لانعدو الحق إذا زعمنا بأن يوسف كرم الذى يعبر عامة الشعب دوما عن أمنيتهم فى عودته إلى الجبل ، ما كان ليكنسب هذا التأييد الكبير لو كان حاضرا بين قومه . إن قوة النظمات التى تحول دون وصول المواطن الجبلى إلى كرسى الحكم ، مما جعل لكرم فى مناطق بشرى واهدن على الاخص أنصارا عديدين حتى أصبحت غالبية الشمال تعترف به علما من أكبر أعلام المعارضة ضد الدولة العثمانية وضد داود باشا . وبعد نميه عظمت مكانته بين الناس وصنع منه الفلاحون الذين لا يعرفون ما حل به بطلا خرافيا يبتهلون لعودته من كل قلوبهم . أما الموتورون من الحاكم ، والعارفون خفايا الأمور فتسرهم هذه الظواهر ليستخدموها اسم الزعيم المارونى الشاب فى إشاعة الاضطراب والقلق بين من يسهل استثمار نزعتهم البدائية بسرعة .

هل سيكون كرم جديراً بحكم الجبل ؟ كلا ، فقد يتمكن من أن يحكم المناطق المارونية البحتة — بمعونة فرنسا والاكايروس المارونى والمطارنة اللاتين — رغم أن تجربة القائممقاميين أثبتت عدم خبرته وأهليته . ولكن فى حالة اعتلائه كرسى الحكم ينبغى عليه أن يجابه معارضة قوية من جانب الأمراء وآل الحازن وكثير من الفلاحين فى كسروان . أما فى المناطق المختلطة فلن يقبل أهلها بحكمه أبدا ، فى حين أن الدروز لن يخضعوا لرجل أسفر عن عداوته اللدودة لهم طيلة حياته الماضية ، وكذلك أهالى زحلة الروم الكاثوليك لن يقبلوا به إذ يتهمونه بالجبن لأنه لم ينحدر من بكفيا عام ١٨٦٠ لنجدهم ضد الهجوم المركز عليهم من جهة البقاع^(١) ، بينما تؤيد منطقة الكورة داود باشا لأن ذاليتها من الروم الارثوذكس

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 72 du 17 déc. 1863, Fos. (١)

الذين تحميمهم روسيا ، ولم يحدث أن اشتكى داود من الروم ، وربما كان لعلاقته الطيبة بل الممتازة مع قنصل روسيا العام أثر في ذلك^(١) . وبعد أزمة غزير وماتلاها من ذواهر تبني الباشا للمصالح الجبلية الأساسية انفجر تأييد قرابة نصف الجبل له ، بحيث أصبح ذا شعبية حقيقية هناك .

على أنه كان لا بد للمتصرف أن يرجع تقاليد الإدارة الحكومية إلى كسروان ، ويضع حداً لفوضاها وانقطاع صلتها عملياً بالإدارة المركزية . ففي حين كان ممثلو الدول مجتمعين في الآستانة لإبداء رأيهم في تطبيق النظامات اللبنانية بعد تجربتها ، كان أعداء داود باشا يدسون في المنطقة ليبرهنوا أن حكم المشير الأجنبي هو سبب القلاقل ، وأن الحكم الوطني هو الحل العملي لجميع المعضلات والهزات التي تحرك الجبل . تجلّى ذلك في فتنة غزير الثانية وكان سببها المباشر نزاعاً بين السكان ومؤسسة اليسوعيين في البلد على الماء والأراضي^(٢) ، وقد أوعز المتصرف إلى الأمير مجيد لسوية قضية الحقوق العالقة بين الآباء وبين الأهالي ومع ذلك ففي ٢١ فبراير ١٨٦٤ توجه سكان القسم الأدنى من غزير (ومعظمهم من أنصار كرم) نحو المؤسسة وهددوا جدران سورها وحطموا بابها . ما الذي سبب التأخير الذي عقد المسألة وجعلها تتأزم ؟ في تقرير الكابتن فين الذي أرسله داود باشا للتحقيق في المسألة أن ثمة افتراضات يمكن أن ترد في تفسير هذا التأخير :

١ — إن الآباء اليسوعيين الذين يشك بحقوقهم يأملون أن يقنط الأهالي فيرجحوا بالنتيجة .

٢ — إن الحزب المناهض لليسوعيين كان يزيد من الشكاوى التي يملها خوري ماروني كان يعمل أستاذاً في المؤسسة ثم صرف من الخدمة .

٣ - ثمة أكليروس ماروني يخشى الحزب البورجوازي لم يهتم باستخدام تأثيره لصالح مؤسسة تقلل من أهميته ، ولم يفكر أن الأمور ستنازم إلى هذه الدرجة .

٤ - إن السلطة المحلية (الأمير مجيد) قد بقيت في جيبيل على مسافة ثمانى ساعات ولم تثبت وجودها .

وصل الكابتن فين إلى غزير في ٢٣ فبراير حاملاً أمر الباشا بتوقيف ثمانية أشخاص عيّنهم الآباء اليسوعيون كمحرضين . ولكن فين لم يستطع أن يتخذ تدابير حاسمة ، ولقى مصاعب جمة في العثور على دار ينزل فيها مع فرسانه . في حين لم يكن في البلد أى دركى غير نظامى من الذين يجب أن يكونوا في المنطقة . توجه فين إلى المطران الماروني الذى جمع الأهالى ، وتمكن المدرب الفرنسى أن يحمل المطلوبين على الذهاب إلى سبنيه مقر المتصرف المؤقت . وفى تلك الأثناء وصل حاكم غزير الأمير أمين شهاب نسيب الأمير مجيد ، وكان قد غادر البلد قبل الحادث بيوم واحد إلى مقره الصيفى قرب بيروت ، وكان يصحبه رئيس الكلية اليسوعية وأحد مشايخ الخازن المعروف بميله الانجليزية فانتشرت حينذاك الشائعات المتناقضة التى من شأنها أن تدفع الأهالى إلى العصيان ، وحدثت مظاهرة ندد فيها بالآباء اليسوعيين الذين لا يعملون شيئاً من أجل البلدة ، والذين لا يربون فى كليتهم سوى أولاد غرباء أو أبناء شيوخ ، وأنهم ليسوا فرنسين ولا يحبون نابليون ويحتقرون الاكليروس الماروني ، وأن فرنسا إذا كانت تصر على أن تخضع الأهالى للآباء اليسوعيين فإن أمامهم دولة أخرى تحميمهم . . . ، وعلى أثر ذلك اختفى المحرضون الثمانية الذين كان يجب أن يذهبوا إلى سبنيه ، وقد جاء أحدهم إلى فين وأكد له أن قرارا اتخذ بإحراق دار كل من يذهب منهم ، وحينئذ أعلن فين أنه ينسحب ويترك الأمر للمتصرف ولجنوده العثمانيين ، ولم تلبث الأحوال أن هدأت ، وتمت

المصالحة بين الآباء والأهالي وسحب الأولون شكواهم . وقد بدأ المتصرف راضيا عن هذه النتيجة ، وكانت كلماته الأخيرة للآباء اليسوعيين : « أتم يسوعيون وفرنسيون . احموا فرنسا على أن تطلق يدي ، يجب إبدال الأمير مجيد ، فرنسا لا تريد أن يمس كسروان^(١) » ، وقد استاء البطريرك الماروني كثيرا مما حدث في غزير وبخاصة لأن اسم يوسف كرم قد تفوه به المحرضون الذين نجحوا في جمع الناس حولهم^(٢) ، ويبدو أن خلاف غزير يصلح كدايل على حركة ضد الأكليروس في الجبل وقد استنمره الميجون للشغب على المتصرف والمساس بسلطته . وربما كان استياء البطريرك في الأساس راجعا إلى أن هذا النزاع قد وضع في يد داود باشا برهانا يبرزه للمؤتمر المنعقد في الآستانة على أن الجزء الوحيد في الجبل الذي لا يسود فيه الأمن والنظام ولا يدفع الضريبة ولا يأخذ العدل فيه مجراه ، هو نفسه الجزء المرتبط رسميا بالأمير مجيد ، واديا بالبطريرك الماروني ، أي بأقوى نفوذ من مواطنين في جبل لبنان ، وهذا ما يفسر لهجة المتصرف مع الآباء اليسوعيين وكلمته الأخيرة لهم . والحق أن داود باشا وجه في حادثة غزير هذه فرصة لحشد الجيوش العثمانية في طريق صيدا طرابلس كتدبير كان يرجونه على الأرجح أن يكون بمثابة شهادة حسن سلوك إضافية تشفع له عند أولى الأمر في الآستانة وتبني عن ميوله العثمانية ، وتمجروا كان من معارضته لبعض أوامر السلطنة ، تلك الأوامر التي كان يستطيع بسهولة أن يدل على ما ينجم عن تطبيقها من أذى لايحق بلبنان فحسب ، بل بالسلطنة العليا العثمانية التي تهيمن على شؤونها والتي يمكن أن تتهم بخرق نظامات اشتركت في وضعها الدول . ولكن ألم يخش داود باشا أن يتخذ أعداؤه من إعادة العساكر العثمانية إلى جزء من الجبل سلاحا خطرا ضده إذا زعموا أنه بعد مضي ثلاث سنوات من الحكم

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 7 mars, 1864. Fos (١)
282, 83.

Ibid, F. 383.

(٢)

لم ينجح في تأمين النظام والاستقرار دون اللجوء إلى وسيلة احتاطت لها
النظامات ولكن يستهجنها الرأي العام ؟ أجل ، غير أن داود باشا كان قد
أعلم مسبقاً بمثل فرنسا ، الدولة التي يمكن أن يبدر من طرفها أشد المعارضة
لمثل هذا التدبير ، بأنه حرصاً على ضرورة إعادة العمل المنظم الحكومي إلى
كسروان فهو مضطر لاستعمال فقرة النظامات التي تخوله هذا التدبير مؤقتاً
ريثما يتم تنظيم الجندرية الوطنية نهائياً ، إذ لا بد من وجود قوة نظامية على
الساحل تجعل عمل الجندرية في الداخل مشمراً ومجدياً^(١) ، وتعيد هيبة السلطة
إلى كسروان . أما انكثرة فبدت راضية بالطبع . ألم يمتدح فصلها العام
إدارة داود باشا أمام البطريرك الماروني بعد مضي فقرة على حادث غزير^(٢)
لدرجة ظن معها فين مدرب الجندرية الفرنسي أن الباشا وقنصل انكثرة
ليسا بعيدين عن الحركات التي تهز كسروان^(٣) ؟ . ولكن فين لم يذكر أي
دليل باستثناء تكرار مقابلات الرجلين قبل حادثة غزير وبعدها . والمتصرف
كان من حسن السياسة بحيث أنه لم يستخدم قوة النظامات في موضوع إدخال
القوات العثمانية لدى أول بادرة من بوادر العصيان أو الفتنة ، وإنما كان
يبرهن بسلوكه العملي على أنه لا يلجأ مطلقاً إلى مثل هذا التدبير إلا عند
الضرورة القصوى ، بدليل أنه بينما كان مشغولاً في توزيع التعويضات على
الآهالي المستحقين في دير القمر وزحلة ، نشبت في المدينة الأخيرة فتنة بسبب
التوزيع أدت إلى تراشق الفريقين المتنازعين بالحجارة ، وإلى تبادل إطلاق
النار ، وكان مدير زحلة في بداية الشغب قد أرسل إلى داود باشا بأنه لن
يتمكن من إعادة الأمن إلى نصابه إلا بواسطة القوات النظامية العثمانية^(٤) .
ولكن وصول المتصرف السريع إلى زحلة يرافقه أربعة رجال فقط ، ثم لحاق
الكابتن فين به صحبة أربعين فارساً وخمسين من المشاة الجندرية كان كافياً

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 7 du 6 mars 1864, F. 280. (١)

» » » » 9 du 12 avril 1864, F. 294. (٢)

» » » » Fain du 2 avril 1864, F. 290. (٣)

» » » » 5 du 7 fév., 1864, F. 260 (٤)

لإيجاد الفتنة التي كان يمكن أن تتخذ شكلاً خطيراً نظراً لصعوبة قياد الزحليين وسرعة اضطراب جبل الأمن بينهم ، وقد دهش أهالي زحلة لدى ظهور الباشا بينهم إذ كانوا يعتقدون باستحالة قدومه نتيجة التلوج التي كانت تحول دون الاتصال بمدينتهم^(١) . وهكذا فلم يكن بمقدرة أحد أن يتهم المتصرف بالمبالغة في استخدام العساكر العثمانية . على أنه يمكن للباحث أن يسجل على المتصرف تباطؤه في تنظيم الجندرية وتدريبها بحيث تستطيع أن تحل محل هذه العساكر العثمانية . ذلك أن مسألة مقدرة الضبطية اللبنانية كانت ذات أهمية قصوى في تقرير مصير الجيوش المرابطة حول جبل لبنان . وفي الفقرة (١٥) من النظامات أنه « إلى أن تصدق الحكومة (المتصرفية) بأن جند الضبطية صاروا أكفاء بحيث يمكنهم مواجهة جميع المهام المفروضة عليهم في الأزمنة العادية فإن طرق بيروت دمشق وصيدا طرابلس تبقى تحت محافظة العساكر السلطانية التي تأمر بأمر حاكم الجبل^(٢) » . إن مسألة الضبطية اللبنانية حيوية جداً لبقاء نفوذ الدولة العثمانية في الجبل ، والمتصرف في الحقيقة يقبض بيده على سلطة ضخمة من هذه الناحية ، إذ يكفي ألا يتم بتنظيم هذه الضبطية ، أو يؤخر تدريبها أو يدعى قصورها بحجة أو بأخرى ، حتى يطمئن الباب العالي إلى أن نفوذه ممثل وقائم في الجبل ، ما وجدت الفرق العثمانية مرابطة في الطرق الرئيسية المحيطة بالجبل ، وما كان الحكم في تقدير ظروف تدخلها بيد المتصرف فقط . إن ترضية داود باشا للباب العالي في قضية الضبطية ينبغي أن توضع على رأس جميع القضايا التي كان المتصرف يمالئ بها دوائر الأستانة ويثبت بها إخلاصه وولائه للسلطان . لأن أي تحول يطرأ على آراء داود باشا في موضوع الضبطية من شأنه أن يقرر مصير الأداة الوحيدة التي يتمثل بها النفوذ العثماني بشكل مجد ، ولا حاجة إلى القول بأن انصهار العناصر الجبلية العثمانية في وسط قومي صريح ، يجعلها الرمز

Beyrouth, T. 15, Rapp. Fain du 20 Fév. 1864, F. 264. (١)

Cuinet (ville), op. cit, 287, Fascicule 2. (٢)

الوحيد والضمانة الوحيدة الملوثة للوطنية اللبنانية الجبلية التي يمكن بسهولة عند الحاجة أن تطرح عن كاهلها آخر عبء من أعباء سيادة السلطان العثماني عليها . وبديهي أن داود باشا ما كان يفوته خطورة هذا الأمر ، ولذا فإنه بينما كان يلح على ممثلي فرنسا بوجوب إرسال المدربين الفرنسيين لتنظيم الضبطية اللبنانية ، فيكسب عطف فرنسا ، وثقتها ، وإذا به في نفس الوقت يتباطأ في رصد الأموال اللازمة والتدابير التي تكفل سرعة تنظيم هذه الضبطية ووجته في ذلك دوماً كما علينا هي نقصان المال لديه . ووجته هذه لا ترد ، فكسروان وشمال الجبل لم تدفع ما عليها من ضرائب ، وفي حالة فقدان المال لا يمكن إيجاد الضبطية ذات التكاليف الباهظة ، وكان يخاطب من يحدثه بهذا الشأن : « يريدون أن يكون لدى قوة من شيء واحد ، فلا أعط القوة وسأحمل على المال ، أو فلا أعط المال وسأنتهي القوة ، الموارنة لا يريدون الدفع ، وفرنسا لا تريد أن يمس أحد الموارنة فليوضع تحت تصرف فوج من الجند السويسري وليفسح أمامي مجال العمل . إن اللبنانيين لا يمكن أن يخدموا لدى إلا كأنفار بوليس ، أما الحكومة فيجب أن يكون لديها جيش نظامي من الأجانب سويسريين أو ألبانيين على أن يكونوا مسيحيين ، حتى إذا اضطروا إلى إطلاق النار لا تضج أوروبا بالشكوى » (٢) .

ويروى لنا الكاتبان ليون فين الذي ندين له بجميع معلوماتنا عن الضبطية اللبنانية وعن عددها وتشكيلاتها ولوازمها وتدريبها ، أنه عندما قدم إلى بيروت بصحبة اثنين من ضباط الصف لمعاونته ، قابل داود باشا وسلبه رسالة توصية كان يحملها من الحكومة الفرنسية وفيها إشارة إلى « القوة الوطنية » . ويبدو أن هذه الإشارة قد أقلقته بالباشا فقارنها مراراً مع فقرات النظمات ، والتفت بعد ذلك إلى فين ليقول له إنه لا يجب التفكير بسحب الجيوش العثمانية المرباطة في لبنان ، ونزع مراقبة طريق بيروت

دمشق وطرابلس صيدا منها ، ولاحظ فين أن المتصرف يتجنب بعناية استعمال كلمة جنود وجيوش فيما يتعلق بالقوة الوطنية التي كان عليه أن يديرها وينظمها . وفهم السكايتن فين أن مهمته تنحصر في تشكيل هيئة بوليس (ضبطية) فحسب ، حددها بـ ٣٠٠٠ نفر على الأكثر ، ووعد المتصرف بأن يزيد هذا العدد إذا أعيد انتخابه لحكم الجبل^(١) . داود باشا في نظر المدرب الفرنسي لم يظهر غير كافية منذ البداية وحرصاً على تنظيم الضبطية بدليل أن الباشا قال له إن عشرة بنادق كافية لتسليح جميع الرجال ، وأما الشباب فيمكن أن يترك الجندى بزته بعد صرفه من الخدمة ليلبسها من يخلفه^(٢) . . وقال فين إن المتصرف رفع مقدار رواتب الضبطية ليرر اعتراضاته على تنظيم وتدريب العدد الذي نصت عليه النظامات ، ويعتذر بالنفقات الباهظة التي يتطلبها مثل هذا العدد^(٣) . ورغم ما نعلم من السمات غير الودية التي كانت تتم بها غالباً علاقات المدرب الفرنسي بالمتصرف ورغم ما نقرأ في تقارير القنصل الفرنسي أو ترى عن عدم تفهم المدرب المذكور لنواحي مهمته السياسية لا العسكرية ، فليس لدينا ما يناقض هذا الرأي ، وسنرى أن اللوم الأساسي الذي كانت توجهه الحكومة الفرنسية إلى داود

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 21 sept. 1863, F. 205. (١)

Compte Rendu, op. cit, F. 88. (٢)

(٣) كانت التعليمات التي تسلمها الكابتين فين نقض بأن يؤسس «قوة وطنية عامة مختلطة» يجمعها من أهالي الجبل بنسبة ٧/١٠٠٠ وفقاً للنظامات وتكون مهمتها المحافظة على الأمن الداخلي وتجنب تدخل الجيوش العثمانية ، وكان المقروض أن يبلغ عدد هذه القوة الضبطية (١٨٤٠) رجلاً بحسب الجدول الآتي :

١٧١٨٠٠	موارنه	يقدمون	١١٩٧	رجلا
٢٩٤٢٦	أورثوذكس	»	٢٠٤	»
٢٨٥٦٠	دروز	»	١٩٦	»
١٩٣٧٠	روم كاثوليك	»	١٣١	»
٩٨٢٠	متاولة	»	٦٣	»
٧٦١١	سنيون	»	٤٩	»
٢٦٦٤٨٧	مجموع سكان الجبل	»	١٨٤٠	مجموع القوة الوطنية

باشا هو عدم انتباهه منذ البداية إلى تنظيم الجندرية ، مع أنه كان يمكنه بما عرف عنه من حكمة في تدبير الشؤون المالية أن يوفر المبالغ التي تتطلبها الضبطية بحيث تصبح حالتها وإعدادها أفضل بكثير مما كانت عليه . لقد بلغ عدد الضبطية اللبنانية في سبتمبر ١٨٦٣ ، ٢٠٢ نفراً يتألفون من ثلاث سرايا مشاة وسريتي فرسان بقيادة الأمير قيس شهاب منافس الأمير مجيد^(١) ، ولكن هذه الضبطية لم تكن موضع اهتمام الباشا كثيراً حتى أنه كان يفكر أحياناً في إلغاء هذه الضبطية « العاجزة والخطرة » ، أو على الأقل ، في حصر دورها بدور البوليس البلدي حتى يحين موعد استبدال العساكر المختلطة من الأرناؤوط والقوقاز والبلغاريين بها ، في حين أن النتائج التي حصلت عليها كانت تظهر استعداد أهالي الجبل الممتاز للانضباط والاندماج في صف قومي موحد ، في حين لم تعد ندرة طلبات التطوع حجة لتأخير تنظيم العدد الكافي ، بعد أن توالى من دير القمر وغزير وزحلة طالبة التدريب على التمارين العسكرية . وقد اعترض أمين سر داود باشا ، دالو على سيده عندما طلب إليه هذا أن يشرح للرأى العام الأوربي عن طريق العمل الصحفي أن القسوة الوطنية في لبنان عاجزة وخطرة ، ولكن الصحفي القديم رفض أن يعير قلبه لعمل يرى فيه « تهديماً للضئانة الأخيرة لحدود جبل لبنان » ، وترك منصبه ومرتبته الضخم ، وقفل راجعاً إلى بلده على أسف من داود باشا^(٢) .

يبد أن هذه الضبطية اللبنانية لم تلبث أن أثبتت وجورها في الانتصار على معقل قطاع الطرق في أقصى الشمال (طراطيش) على مقربة من

Compte Rendu, op. cit, F. 87. (١)

» » ibid, Fos. 91, 92.

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 12 juin 1864. F. 301. (٢)

» » » » No. 11 du 21 mai 1864, Fos. 301,302. (٣)

طرابلس والقبض عليهم بعد معركة دامية^(١) بمعونة العساكر العثمانية .
ماذا كان موقف داود باشا بعد أن برهنت الضبطية اللبنانية أن
الشرط الذي وضعته المنظمات لجلاء القوات العثمانية المراقبة على الطرق
الرئيسية قد توفّر حقاً ؟

كتب الكاتبين فين بعد هذا الحادث أن انقلاباً طرأ على آراء المتصرف
بصدّد تشكيل الجندرية ، فقد رغب هذا إلى المدرب الفرنسي أن يبقى
بالقرب منه ليتابع على وجه أكمل تنظيم القوة الوطنية التي باشرها منذ
سنة^(٢) . ترى ما الذي سبّب هذا « الانقلاب » في تمسّك المتصرف بصدّد
تشكيل الجندرية في حين أنه قبيل شهر تقريباً كان يؤكّد استحالة
تنظيمها ؟

يرى الباحث أن داود باشا قد صرف النظر عن إلغاء الضبطية محافظة
منه على المنظمات التي ينبغى عليه تنفيذها . وفي نفس الوقت طمأن دوائر
الاستانة أن شروعه بتنظيمها لن يشكل خطراً على النفوذ العثماني طالما
كانت الجندرية محاطة بمساعدة داود باشا . كما أنه أَرْضَى فرنسا التي طالما
ألحّ بمثلها عليه بوجوب العناية في تشكيل ما تعتبره أعظم ضمانة لاستقلال
الجليل ، تمهيداً لافلاته من نير النفوذ العثماني تماماً . فضلاً عن أن المتصرف
يكون بذلك قد برّر موقفه إزاء رد الفعل الذي قد ينجم عن انسحاب أمين
سره الفرنسي الذي دلّ على عدم رغبة داود باشا في تشكيل القوة الوطنية .
واخيراً فمن زاوية حفظ الأمن الداخلي في الجبل . لاجناح على داود باشا
إذا سعى إلى تنظيم هذه القوة وتظاهر بالاهتمام بها ومكافأة من أظهر كفاية

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) ibid. F. 307.

(٢) نال الأمير محمود شهاب الذي أظهر جرأة وشجاعة في حادثة طرابلس وساماً من
الطبقة الخامسة يمنحه السلطان بناء على طلب المتصرف .

Rapp. (Fain) du 24 juillet 1864, F. 335.

وشجاعة من أفرادها^(١) ، فمن يدري لعل المستقبل يكشف له أنه بحاجة إليها ضد الطموح الأهلي لحكم الجبل ، الذى يمثل على الأخص يوسف كرم الذى لا يمكن أن يبقى فى منفاه إلى الأبد ، بل لابد من عودته إلى الجبل لاسيما بعد أن استعدت الدول فى مؤتمر الآستانة الذى يحضره قنصل فرنسا فى بيروت أو ترى ، على تجديد ولايه داود باشا ، وبعد أن عبر الباب العالى مقدما عن تقديره للمتصرف الحالى بمنحه وسام المجيدة من الطبقة الأولى^(٢) .

وانتصر محور داود - فرنسا فى تأمين جو ملائم لإعادة انتخاب داود باشا ثانية ، ولكن تأخر صدور القرار ، رغم نفاذ مدة المتصرف كان من شأنه أن يفسح المجال لتفسيرات شتى ، وينجم عنه استياء عام ، ويرقف دولا ب الإدارة ، ويعطل جباية الضرائب التى لم تدفع فى أى مكان رغم حلول موعدها^(٣) .

وبانتظار صدور مرسوم السلطان بتجديد ولاية داود باشا ، وتوقيع نظامات الجبل المعدلة على ضوء تجربة المتصرفية الأولى ، ورصد المخصصات المالية اللازمة لاتمام الضبطية اللبنانية تنتقل إلى بحث جديد فى أزمة الحكم بالجبل ، حيث سيرتفع الستار عن صراع مرير بين يوسف كرم الذى كان ينتظر انقضاء فترة التجربة المتصرفية من منفاه بفارغ الصبر ، وبين داود باشا الذى تدل جميع البوادر على تجديد حكمه فى الجبل بضع سنوات أخرى .

عودة يوسف كرم واحتدام الأزمة بينه وبين حاكم الجبل (١٨٦٤ -

: ١٨٦٦)

لمعت بروق الأزمة من جهة الاسكندرية واتجهت سحبا قائمة نحو

(١) Turquie, Beyrouth, T. 15 Rapp. No. 11 ibid, F. 300.

(٢) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 13 du 12 juin, 1864, F. 310 ets.
et Beyrouth, T. 14 du 42 juillet 1864, F. 121,

جبل لبنان ولم تكن هذه المرة بين داود باشا والأمير مجيد ، وإنما بينه وبين يوسف كرم الذى توقع أن تجدد سلطات منافسه وعدوه اللدود ، فطلب من منفاه فى الاسكندرية من وزير الخارجية الفرنسية ان تتوسط السفارة الفرنسية فى الآستانة لدى الباب العالى لمبادلة أملاكه فى الجبل بقريتين فى منطقة بعلبك ، وأن يسمح له بأن يقيم فى هذه المنطقة « مستعمرة » مارونية تدفع جمالة لخزينة السلطان عن الأراضى التى ستخصص لها^(١). ولا يصعب علينا معرفة غرض كرم ، فقد أراد أن يعبر عن « حياده » وابتعاده عن شؤون الجبل ، ويبرهن على إقلاعه عن أطاحه المعروفة . وتصور أن مواطنيه الذين « يعيشون تحت الضغط » يسعدون إذا ما استقر إلى جوارهم وإذا ما اجتمعوا حوله فى سهل البقاع الجميل حيث يوفر لهم « أسباب الثروة » ويؤدى لهم « أجل الخدمات » . بيد أن وجود شيخ إهدن القديم على حدود الجبل لن يكون له سوى نتيجة واحدة هى إيجاد مركز يأوى إليه من يرغب فى حياة الدسائس وتدير المسكائد من أصحاب القلاقل . ماذا كان موقف داود باشا ؟

* * *

لم تكن مسألة كرم فى الحقيقة لتغيب من ذهن المتصرف ، وكان يعلم أن غريمه الذى قضى سنتين منفيا فى القطر المصرى بعيدا عن مسرح السياسة يكن له عدا شديدا ، ويتنهر الفرص للإيقاع به وخلق المصاعب له ولإدارته ، كما شهدت بذلك الحوادث الماضية التى كان يحرك خيوطها من منفاه . ولكن المتصرف كان يتظاهر بالاعتدال ويعبر دوما عن مقاصده الطيبة ونواياه الحسنة بصدد كرم كى يجعل مسؤولية الأخير كاملة عند الضرورة .

Beyrouth, T. 15, Instructions du Misinire à l'ambassade, (١)
paris le 24 juin 1864 F. 313.

ولذلك فقد أبدى رغبته للقنصل قبل مدة أنه يدخر لكرم مديرية شمال كسروان الجديد^(١) التي كان اقترح على مؤتمر الآستانة استحداثها لمصلحة الموارد، وكان داود يعلم أن قنصل فرنسا خير من يتعامل مع هذا الشاب المتحمس . ولذلك فلما أرسل كرم يرجو أوترى بأن يسمح له بالنزول إلى اليااسة أثناء مروره في بيروت على أحد المراكب الذاهبة إلى قبرص « لتغيير الهواء » ، لم يعترض الباشا ، بل إنه حضر في نفس اليوم الذي يتوقع فيه أن يصل كرم وقال للقنصل إنه يقبل مقدما وبدون تحفظ ما يقرره ممثل فرنسا بخصوص المنفى ، ولدى وداعه خاطبه بقوله : إتنى أوكل هذا الأمر بكلية إليك ، فاذا وجدت أن يوسف كرم رجل معقول وإذا اقتنعت بأنه مستعد لمعاوحتى إن لم يكن بحماس فعلى الأقل بصدق . فأرسله هذا المساء نفسه إلى سبئية مع كتاب توصية وحينئذ ساستقبله كصديق وسأبذل له كل ما وعدتكم به (٢) . ولا حاجة إلى القول إن الباشا ما كان يخفي عليه الخضر الكامن وراء هذا التنازل بالنسبة لرجل طموح مهيح ، ولكنه اراد أن يبرهن عن اعتداله بدليل جديد يقدمه لفرنسا إبقاء على دونها له ، ورغب في أن يسكت الاعتراض المتواصل الذي يبيده عليه الأكليروس وقسم من الموارد الذين ينسبون إلى المتصرف معاملة غير عادلة للشخصية الأكثر بروزا في الجبل ، وأخيرا يلطم الصحافة الأكليريكية الفرنسية التي ما انفكت تهاجمه في موضوع كرم حجرا يوقف حملاتها العنيفة عليه .

غير أن القنصل أوترى تخوف من هذا « التوكيل » ومن المسؤولية الضخمة التي ألقاها المتصرف على كاهله ، فكلف أقارب كرم المسافرين إلى الإسكندرية لمشاهدته بأن يطلعوه على مقاصد المتصرف والقنصل لتخليصه من الحالة السيئة التي يتخبط فيها ويحنوه « على قبول المقترحات

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 24 juillet 1864, F. 336. (١)

« T. 15, Rapp. No. 19 du 19 juillet 1864, Fos. 326, 327. (٢)

المعروضة عليه بشأن الوظيفة التي يعرضها عليه الحاكم العام ، وأن يتخلى عن أوهامه بأنه يمثل مبدأ السيادة الشرعية في لبنان ، ويعترف بالحاكم الذي نصبته أوروبا في الجبل (١) .

ولما رفض الباب العالي رسمياً إعطاء أراض ليوسف كرم في جوار الأراضى اللبنانية ، كتب كرم من إزمير إلى وزير الخارجية الفرنسية دوران دوليز طالبا السماح له بالقدوم إلى باريس ، ولكن الوزير أوعز إلى السكونت بنفوليو قنصل فرنسا في إزمير بأن يحول دون سفر كرم إلى باريس أو الآستانة ، وأن يسعى وراء الوسائل التي تمكنه من العودة إلى وطنه لمفاوضة داود باشا ، كما كتب الوزير إلى أوترى بأن يجتنب كل ما من شأنه أن يحمل قنصلية فرنسا مسؤولية نتائج رجوع كرم المباشرة مع بذل المساعي لصالح الأخير إذا برهن عن نيته في الرجوع ضمن شروط يقبلها داود باشا (٢) .

وفي هذه الأثناء كان مندوبو الدول في مؤتمر الآستانة قد وقعوا نظام الجبل الجديد (٦ سبتمبر ١٨٦٤) كما وقعوا البروتوكول الذي يثبت داود باشا في وظائفه ، وقبل أن نسترسل في وصف الحالة التي نجمت عن تجديد سلطات المتصرف ينبغي أن نوجز في ذكر ما احتواه النظام اللبناني الجديد ، لا لأهميته الكبرى فيما سيحدث من أزمات وقلق يكون هو من جملة أسبابها فحسب ، بل لأنه سيبقى نافذا كدستور لجبل لبنان حتى إلغاء نظام المتصرفية اللبنانية الممتازة في أوائل الحرب العالمية الأولى .

نظامات ١٨٦٤ : على الرغم من أن مؤتمر السفراء في الآستانة لم يتخذ أى قرار من حيث المبدأ ضد تعيين حاكم من أهل الجبل ، ولكنه عمليا

Beyrouth, T. 15, Rapp' ibid, Fos. 325, 330. (١)

« T. 15, Rapp. Instructions à outrey, No. 3 du 16 sept. 1864, F. 342. (٢)

أبعد اللبنايين عن منصب حاكم الجبل ، وأقر تحديد انتداب داود باشا خمس سنوات أخرى ابتداء من ٩ يونية ١٨٦٤ (١) ، والحق أن السفراء استوحوا من آراء داود باشا في أثناء إعادة النظر في نظامات سنة ١٨٦١ ، إذ كان المتصرف قد كتب تقريراً عن إدارته خلال سنوات التجربة الثلاث ضمنه ما يراه ملائماً لتعديل النظام المعمول به تبعاً للحاجات التي تبدت له (٢) . من ذلك أنه لفت النظر إلى ما جاء في بروتوكول ١٨٦١ عن مجلس وكلاء الطوائف ، والمجالس الإدارية المحلية مبيناً وجودها يغذى النعرة الطائفية في البلاد ، ويثير كوامن الأحقاد ، ويعرقل سير الإدارة ، فأقترح إلغاءها وتم له ذلك ، وكان نصراً زاد في سلطته (٣) . ورأى المؤتمر أن تقسم الأقضية إلى نواح لا يقطنها إلا جماعات متجانسة من السكان وتقسّم النواحي إلى وحدات متألّفة يكون بين سكانها ٥٠٠ رجل على الأقل ، ويرأس كل وحدة منها شيخ ينتخبه الأهليون ويكون لسكل طائفة فيها شيخ خاص لا شأن له إلا مع أبناء ملته ... رأى المؤتمر أن من شأن ذلك أن يغذى الروح الطائفية في البلاد ويعرقل أعمال الإدارة ، فألغيت هذه الفقرة ، وجعل لسكل قرية توفر فيها العدد المطلوب شيخاً واحداً ينتخبه الأهليون من أبناء الطائفة الأكثر عدداً ، وينصبه المتصرف ، وألغيت المادة السابقة من البروتوكول الأول التي قضت بأن يكون في كل ناحية قاضى صلح لسكل طائفة ، لأنها عديمة النفع صعبة التحقيق تنمى الطائفية وتفرض إيجاد عدد كبير من القضاة لا يتوفرون في الجبل ، كما منح مشايخ القرية بعض الصلاحيات القضائية البسيطة . وقضت المادة (١١) أن ينتخب رؤساء الطوائف ووجهاؤها جميع أعضاء المحاكم ، فرؤى تعيينهم تعيناً . ولطف

(١) Young (George) «corps de droit ottoman» vol. 1, p. 149.

(١) انظر مذكرة داود باشا وملاحظات على مشروع التنظيم الذى قدمه في :
Turquie, Beyrouth, T. 15, Fos. 213 ets.

(٣) انظر نص بروتوكول سنة ١٨٦١ وقارنه مع نص بروتوكول ١٨٦٤ في ملحق الرسالة .

السفراء أمر الترافع أمام محكمة بيروت التجارية فسمحوا في المادة (٩) من البروتوكول الجديد بالتحكيم (arbitage) في المنازعات التي تشجر بين أهالي الجبل وبين الأجانب، وأوجبوا على حكومة المتصرفية وقناصل الدول تنفيذ قرارات التحكيم (١). ورأى السفراء وجوب زيادة نفوذ الموارد الإدارية نظراً للغالبية العددية في الجبل. بيد أن نزع الصبغة الطائفية من دوائر الانتخاب يضمن أكثرية مارونية، وهذا مالا توافق عليه بعض الدول، ولذا تقرر أن يكون في مجلس الإدارة الكبير اثنا عشر عضواً اثنان من موارد ينوبان عن قضائي البترون وكسروان (شمال الجبل)، وثلاثة عن قضاء جزين أحدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم سني وآخر من قضاء الكورة، وآخر من الروم عن قضاء الكورة، وآخر من الروم الكاثوليك عن قضاء زحلة. فأصبح عدد الأعضاء الموارد أربعة والدورز ثلاثة والروم اثنان، لكل من المسلمين السنيين والكاثوليك والمناولة واحد.

وهكذا أعطى الموارد تمثيلاً أكبر بموجب أهميتهم العددية وذلك بترك مبدأ التمثيل المتساوي الذي كان غرضه الأول هو تخفيض تلك الأهمية والذي كان سبباً من أهم أسباب الاضطراب في الجبل.

كذلك ضوعف قضاء كسروان — مركز الموارد — كي يتاح تعيين قائم مقام ماروني آخر في مناصب الإدارة العليا، وبذلك فصل الجزء الشمالي من جهة بشرى والزاوية وبلاد البترون عن كسروان الأصلية لتشكل مديرية منفصلة هي نفسها التي يدخرها المتصرف ليوسف كرم. وعين للمتصرف وكيل أو نائب لدى مجلس الإدارة الكبير ينتخب من الموارد، ووجب أن يرأس مجلس المحاكمة الكبير موظف يعينه الحاكم، وخول هذا أن يضاعف عدد محاكم الدرجة الأولى عند الحاجة كما أجاز له أن يعين جميع القضاة دون الرجوع إلى مشورة رؤساء الطوائف. وسجل داود باشا نصراً مبدئياً في

بجال الضرائب إذ حصل من مؤتمر السفراء على حق بقاء واردات البشاليك
أى حاصلات الأملاك الهيايونية ، فى صندوق الجبل على أن يقدم بها
الحاكم العام حسابا لحزاة الدولة ، وكان الباب العالى يسعى جده كى تنصب
هذه الواردات فى خزائنه (١) .

وأخيرا وجب تنظيم المسألة الأكليريكية المعقدة ، نظراً لتفاقم شرو
النزعات الطائفية التى لم يستطع داود باشا أبداً إبعادها أو تنحيها بسبب
قوة الأكليروس ومنازعاتهم الحكومة على السلطة ، وخاصة فى
شمال الجبل .

إن حق الالتجاء قد نزع رسمياً من المؤسسات الكهنوتية ، فلم يعد لها
أن تحمى الأفراد العلمانيين أو الأكليريكين الملاحقين من النيابة العامة .
ولكى أبقى على استقلال الكهنة القضائى إلا فى الحالة التى يكون فيها كاهن
ملاحق مع علمانى ، فحينئذ لابد للحاكم المدنية أن تنظر فى القضية .
وبفضل هذا الاستقلال القضائى فى الواقع أصبح للأكليروس دولة ضمن
دولة ، وقوة منظمة مستقلة بإزاء السلطة المدنية دون أن يكون للأخيرة
مأخذ مباشر عليها .

وهذا ما أمد الكهنة بالتشجيع السكا فى كى يدخلوا فى صراع شديد مع
الحاكم ، ويوازنوا عمله أحيانا كما سنرى . هذا إلى أن هذا الاستقلال
القضائى الأكليريكى قد وسع دائرة الأوقاف كثيرا فى الجبل لدرجة أنها
أصبحت خطراً حقيقياً على الاقتصاد فى الجبل ولدرجة أصبح معها
الأكليروس غير محبوب فى بعض الجهات بحيث كان يهـء دون علم لثورة
الملاحين عليه (٢) .

وجدير بالملاحظة أن بروتوكول ١٨٦٤ قد نزع من الأكليروس بعض

(١) انظر نس نظام ١٨٦٤ فى الملحق .

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 fév, 1864, F. 270, (٢)

الامتيازات الهامة التي كان يتمتع بها بموجب بروتوكول ١٨٦١ كتعيين الوكلاء وأعضاء المجالس الذين كانوا يعينون في الحقيقة — بموجب نظام التمثيل الطائفي — من قبل البطاريرك والمطارنة ، فأصبح الآن بيد الأهلالي. ولا حظ أيضا أن مؤتمر السفراء حرص على أن يبلغ في وضع الدستور المعدل نوعا من الوحدة في الجبل ما أمكن ، ولذا فقد كان عليه وضع حدود بين السلطة الزمنية وسلطة الكنيسة . وقد استهدف بذلك أن يتخلص الجبل من الهزات والأهواء الجارحة التي يكون مصدرها القضايا الدينية (١) . ولا شك أن الأكليروس سيرفع عقيرته بالشكوى لإبعاده عن سبيل الإدارة ، ولكن لو أنصف ونظر إلى الأمور بتجرد لوجد أن هذه التعديلات كلها لفائدة المسيحيين في الجبل ، وبغض النظر عن تركيب المجلس الإداري الكبير الذي سيشكل فيه المسيحيون (٧) ضد (٥) ، فإن الطريقة التي سيعين بها هؤلاء المسلمون خمسة أو الدروز سيكون لها أهمية كبرى . ومن المؤكد أن مشايخ القرى المسيحيين سيكونون أكثر عددا من زعمائهم المتنمين للأديان الأخرى ، وبالتالي فسيكون للمسيحيين الإشراف الحقيقي على كل الانتخابات التي تميزهم عن المسلمين دروزا كانوا أو متاولا أو سنين (٢) . وقد يمكن أن يوجه نقد للبروتوكول الجديد بأنه لم يحدد في الفقرة (١٥) مقدار الضرائب قطعاً بـ ٧٠٠٠ كيس . إن الصلاحية المتروكة للتصرف بزيادة مقدار الضرائب من ٣٥٠٠ حتى ٧٠٠٠ ستجلب عليه كراهية السكان . وفي جميع الحالات تبرر كسروان المقاومة السلبية والمعارضة التي أبدتها منذ ثلاث سنوات ضد أوامر السلطة ، بما أنه في عام ١٨٦٤ اعترف أيضا بأن الظروف يمكن أن توجب الحفاظ على مقدار الضريبة القديمة .

وأخيرا فيلاحظ أن السفراء رغبوا في أن يكون على رأس إدارة الجبل

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 16 du 18 sept. 1864, F. 345. (١)

» » 19 » » 19 du 21 oct. 1864, Fos 15. 16. (٢)

رجل برهن على إرادة طيبة ونظر بعيد في تذليل الظروف الصعبة . ومن المؤكد أن السفير الفرنسي أكثر من غيره كان لديه تعليمات بدعم تثبيت داود باشا الذي برهن على ميله للسياسة الفرنسية . ولم يفض وكلاءها في سوريا . والانصاف يقتضينا أن نسجل صعوبة إيجاد رجل في الشرق يحظى بثقة أوروبا بهذه الدرجة ، وبخاصة بعد أن اكتسب خبرة واسعة في البلاد بعد تجربة سنوات ثلاث لم يتوقف خلالها لحظة عن التنظيم والبناء ما أمكنه ذلك . أما المرشح الوطني الذي طأأه أيدته فرنسا في مؤتمر عام ١٨٦١ فيبدو أن ساعته لم تكن بعد ، وفرنسا رأت أن مبدأ المواطنة وإن استبعد مؤقتا فهو لم يترك نهائيا ، وأن أحد أهالي الجبل يمكنه أن يأمل في حكم قومه يوما ، وعندما تحل قضية الشخص الحاكم ، وهي قضية رئيسية لها خطورتها — يمكن حينئذ أن ينظر ما إذا كانت نظمات ١٨٦١ و ١٨٦٤ تلبى جميع حاجات الجبل أم لا . وكان تأييد فرنسا لتجديد سلطات داود باشا إيذانا بفقدان الأمير مجيد مرشح فرنسا السابق حظوته ، بعد أن صبرت كثيرا على تصرفاته وحافظت على التوازن بينه وبين المتصرف طويلا ، فلم تعد تحرص كثيرا على وجوده في حكم كسروان بعد اليوم^(١) .

وفي ١٩ سبتمبر ١٨٦٤ أعلن داود باشا أمام حكومته في سراي بيت الدين أن السلطان قد ثبته في وظيفته لمدة خمس سنوات وأعطيت الأوامر للمديرين كي يحيوا الأعياد ، وقيموا الاحتفالات ابتهاجا بهذه المناسبة لمدة ثلاث ليال متوالية . وتلقى أهالي المناطق المختلطة والجنوب نأ ذلك بالسرور^(٢) ، في حين استقبل البطريرك وعلية الاكليروس الماروني هذا النبأ بالتجهم والعبوس ، وأجاب البطريرك مسعد إجابة جافة على مبادرة المتصرف الذي وجه له كتابا أكثر مجاملة وتوددا من السابق ، بمناسبة تجديد سلطاته . ولاعجب في ذلك فاسنياء الاكليروس كما ذكرنا يفسره

Beyrouth, T. 15, Rapp. ! Fain I du 30 sept. 1864, F. 356. (١)

Ibid, Fos. 354. 357. (٢)

إفلات جزء من ساطانهم لمصلحة الحكومة المدنية التي يرأسها أجني ليس لديه الاستعداد السكافي للقبول بتدخلهم كما كان يفعل قائمو مقام النصارى من قبل .

ومهما يكن الأمر فقد أصبح لزاما على داود باشا أن يصرف كل انتباهه نحو مسألة يوسف كرم التي برزت من جديد ، بعد التصديق على فترة حكم المتصرف الثانية ، فلنر ما كان من أمر ذلك كله :

حرصت السياسة الفرنسية على أن تجرى مفاوضات بين قنصل فرنسا في إزمير وبين يوسف كرم الذي وصل إليها مؤخرا بشأن شروط عودته إلى الجبل ، إذا ما كان يجب أن يعود كرم إلى لبنان كشخص عادى . كتب بذلك المسيو أوترى إلى زميله السكونت بنتفوليو في إزمير وقال إن الشيخ إذا عاد كشخص عادى فلن يتمكن من أن يمنع الدسائس تحاك باسمه ، وتلقى تبعاتها الأدبية عليه ، أما إذا عاد بصفة موظف فانه يبعد هذه التهمة عن نفسه ، ويكون له السلطة الضرورية لردع المقلقين المشاغبين من الأهالى ... وطلب أوترى جواب كرم الصريح بنعم أو لا على النقاط الثلاث الآتية ، بواسطة بنتفوليو :

١ - الخضوع التام والعلنى للحكومة التي أقامتها أوربا في جبل لبنان .

٢ - القبول بوظيفة قائم مقام أقصى الشمال (اهدن وبشرى ..)

- أداء القسم أمام قنصل فرنسا العام على خدمة الإدارة بإخلاص والإذعان لأوامرها الصادرة اليه^(١) .

أجاب كرم أنه يتعهد بالخضوع للحكومة اللبنانية وبإيفاء دواود باشا حقوق الطاعة التي لم ينكرها عليه مطلقا وبأداء اليمين أمام قنصل فرنسا العام بالخضوع للحكومة وتعليمات المعاهدات وحتى خدمة سياسة حكومة الامبراطور بكل إخلاص . غير أنه لا يمكنه القبول بوظيفته أو بصفة

Beyrouth, T. 15, Lettre de Outrey à Bentivoglio, 18 sept. (١)
1864. F. 348.

إجبارية تفرض عليه دون أن يلزمه القانون بها،^(١)

إذن يقبل شيخ إهدن الخضوع للتصرف ويرضى بطاعته وليسكنه يرفض أن يكون مسؤولاً عن الهدوء في المناطق التي يقطنها . وبديهي أن هذا هو الشرط الأهم الذي رمى إليه أو ترى عندما وضع الشروط الواضحة التي يجب أن يعلق عليها شروط التدخل المباشر وشبه الرسمى . ولذا حاول أو ترى أن يحمل كرما على أن يقدم تعهدات محددة بحيث لا يبقى أى شك في ذهن أتباعه من حيث وضعه بالنسبة لحكومة الجبل . فلو عاد كرم إلى إهدن كشخص عادى ، ولو فرضنا أنه مال إلى الحيدة التامة ، ولم يندمج في الدسائس والحركات المناوئة للتصرف . فهل يمكنه منع رجال حزبه المقلقين من أن يستخدموا اسمه ؟ بالطبع كلا .

لقد كان القصد أن يجعل كرم مسؤولاً عندما فسكر كل من داود باشا وأوترى أن يجعلاه حاكما على مديرية أقصى الشمال حيث يلتف حوله حزب له تأثيره ، ولكن يرفضه هذا التعهد . ترك كرم الشكوك تحوم حول نواياه المقبلة بحق أو بغير حق . ومن ثم كتب أو ترى إلى وزير خارجيته بأنه لا بد من إيقاف المساعي التي لا يمكن أن تؤدي بنظره إلى النتائج المرجوة ، وقال إنه ليس من كرامة حكومة الامبراطور أن تجادل أكثر مما فعلت مع رجل لم يفهم منذ البداية أن عليه عرفان جميل فرنسا وقبول الحماية التي بسطتها عليه بأريحية .^(٢)

رأت الحكومة الفرنسية أن الشروط الثلاثة المفروضة على كرم هي شرط لا بد منه ورفض أحدها يتطوى على فكرة فرض آرائه الشخصية ، ولذا قررت بعد استلام أجوبة كرم « الطويلة الملأى بذكريات الماضى » أن تحافظ على موقف الحياد ولا تتدخل في موضوعه

Beyrouth, T. 15, Réponse de Karam, 28 sept. 1864, F. 352. (١)

» » 16, Repp, No. 20 dy 22 oct. 1864. F. 26. (٢)

مطلقاً خشية أن يقع على عاتقها مسؤولية ما قد ينشب من اضطرابات^(١). وتحدث القنصل الفرنسي مع المتصرف وأفهمه بأن تدخله مع كرم لم يؤد إلى ثمرة ، وأنه يرى بالتالي أن يملأ المركز الشاغر في مديرية أقصى الشمال بالشخص الذي يراه موافقاً . وبذل والى إزمير قبولى باشا مسعى لدى داود باشا لمصلحة كرم ، فأجابه المتصرف : « بأن كرما رغم شرفه وجهه لبلاده وقوة إرادته فإنه ولد مدلل ، وقد اعتاد العناد حيث يجب الخضوع أمام واجبات يصعب التغلب عليها ، . وتابع داود كلامه بقوله إن كرما يخطئ . إذا اعتقد أنه لا يستغنى عنه ، فليس في العالم رجل لا يستغنى عنه ، وإذا أراد العودة إلى بلاده فيجب عليه قبول النصائح التي يسديها إليه أشخاص يملكون تماماً بأنوضع الحال . ففي بداية حكمى أراد باستقالته أن يعود إلى أهله كشخص عادي ، وأنت تعلم ماذا حدث ، فلا يجب أن يتكرر ذلك ... فإما أن يتقبل يوسف كرم العهد الحالى بصراحة . وفي هذه الحالة ينبغي عليه الإذعان للشروط التي وضعتها لرجوعه إلى لبنان ، وإما أن يرفض ولا يريد بالتالي خدمة بلاده^(٢) .

ومهما يكن الأمر فإن الفشل في الوصول إلى وفاق بين كرم وسلطات الجبل كان إيذاناً بنشوب أزمة حادة تتمحور فيها دعائم الإدارة المتصرفية الناشئة . وتوشك أن تتداعى ، وتشترك فيها جميع شيع الجبل وبخاصة الأكليروس الماروني ، كما تندمج فيها فرنسا وانكلترا والآستانة كل بحسب خط سلوكها المعروف ، الأولى لحماية مكسب المتصرفية المسيحية الموحدة ، وحماية استقلال الجبل من النفوضى ، والثانية يدعها الباب العالي لتحقيق التجزئة التي لم تحظ بموافقة مؤتمر السفراء عام ١٨٦١ ، والتي لن تشهد النور

Beyrouth, T. 16, instructions du Ministre des Aff. Etr. à (١)
Outrey No. 4. 18 nov. 1864, F. 70.

Beyrouth, T. 16, Annexe No. 4 à la Dépêche politique (٢)
No. 20 du 22 sept. 1964, F. 37.

إلا باستئارة الأهلالي ودفعمهم إلى الثورة ، ومن ثم إدخال الجيوش العثمانية لضربها ، وفرض التقسيم ، بعد أن يثبت لأوروبا فشل تجربة الإدارة المسيحية الموحدة في الجبل ، ولنبدأ في تفصيل كل ذلك :

بعد صدور فرمان تجديد سلطان داود باشا خمس سنوات أخرى ، ثارت ثائرة يوسف كرم ، واستشاط غيظاً لانهار آماله . وكان قد سُم المنفى ، فعزم على التوجه إلى لبنان . وسواء أتم ذلك برغبته وبوسائله الخاصة ، أم بتشجيع وتسهيل سلطات إزمير العثمانية وهو الأرجح ، فإن فرار شيخ إهدان الماروني لا تنفي عنه صفة الحرب ، ووضعه غير القانوني ، بناء على ذلك ، كان كافياً لتحمله مسؤولية ثورة يعلنها . وبالنسبة للباب العالي يحقق كرم بذلك هدف الآستانة : الإثارة والتقسيم ، ويعطى الحجة للغزو العثماني . ومن هنا تتضح نوايا الترك في تهريبه أو غرض الطرف عنه على الأقل . ولم يمض أسبوع واحد على وصول الفرمان إلى دواود باشا ، وقرأته رسمياً في بيت الدين بحضور الموظفين ووفود المديرية ورجال الاكليروس ومندوبي القنصليات العامة في بيروت حتى حدث ما أوجد القلق فجأة في جميع الأذهان .

نزل يوسف كرم إلى البر في طرابلس في ١٨ نوفمبر ١٨٦٤ ، واتجه من فوره خفية إلى زغر تا القرية الكبيرة الواقعة في سفح الجبل حيث يمضي سكان إهدن فصل الشتاء . وفي مدى ساعتين كان كرم بين أهله ، وفي ملجأ من تعقيب السلطات . ومن ثم حرر كتاباً إلى القنصل الفرنسي أوترى أعلمه فيه بعودته إلى الوطن « لأسباب مشروعة جداً » ، وطلب الحماية تحت ظل العلم الفرنسي ، والسماح له بحرية التصرف مع المتصرف (١) . بهت أوترى

(١) جاء في كتاب كرم إلى أوترى : « حررت لكم سابقاً عدة كتب ولم أتمتع باستلام أي جواب ، وأكن لأسباب مشروعة جداً عدت إلى وطني (١٨ نوفمبر ١٩٦٤) وأسرع بكتابة هذا الطلب الحماية تحت ظل العلم الفرنسي اندي يرفرف في سورباراجيا من =

واعتقد أن الشيخ نزل إلى الياسة ليعلم خضوعه للشروط التي فرضت عليه .

وانتشر خبر عودة كرم بسرعة البرق في شمال الجبل فأوجد فيه تأثيراً عميقاً ، وتوارد مريدوه وأنصاره لتهنئته بوضع حد لمنهاه (١) وبدأ أن شيخ إهدن ينوي ركوب رأسه وتحدى الجميع . فقد تجنب القيام بأى مسعى يدل على حسن نيته ورغبته في الخضوع لداود باشا ، وكانت لهجته مع الأهل تنطوي على معنى الاتحاد والالتفاف حول الحكم القائم في الظاهر ، ولكن في الحقيقة كان موقفه الرسمي مخالفاً لذلك بدليل الكتاب المنذر الذي وجهه للفنصل أوترى في نفس يوم وصوله إلى زغرتا . والمهم أن لهجة كرم في رسالته للفنصل لم تعد متواضعة تميل إلى استماع النصيح وخفض الجناح ، وإنما كرم اليوم يرغب أن يكون سيد نفسه ، وهو يرفض كل سبل التسوية وعبارته « فلا حاكم مع داود باشا (تماماً كما كانت منذ أربع سنوات) وإلا أستعيد حرية العمل ، وأرد بالوسائل التي لدى على المحاولات التي قد توجه ضد استقلال (٢) » . ولهذه العبارة دلالتها الخطيرة فكرم يتحدى داود باشا ، ويبدو أنه مصمم على ألا يتراجع أمام المغامر ، والحق أن الوضع الذي نجم عن عودة كرم كان من أخطر الأوضاع التي جابهها جبل لبنان منذ إنشاء المتصرفية .

أما داود باشا فإنه لم يكن أمامه إلا ثلاثة سبل :
١ - إما أن يتعمد تجاهل كرم ويتركه يسكر بخمرة التصفيق والحناف :

== كرمك أن تنفذوا بمقتضى للحصول على إقامة العدل بيني وبين داود باشا أو أن تعرفون بالسماح لي باستخدام حربي العادية نحو ذلك الذي يستخدم ضدي حربته عبر العادية وأسأل الله . . الخ . . » .

Annexe à la Dépêche politique No 21 du 24 nov. 1864. Lettre de Karam à Outrey, 18 nov. 1864, F. 80. (١)

Beyrouth, T. 16, Repp. No. 24 nov. 1864, Fos. 72, 73. Ibid, F. 75. (٢)

والممرجات ، ويهمل مقاطعة أقصى الشمال دون أن يتدخل في إدارتها .
٢ — وإما أن يلجأ إلى وسائل القوة باحتلال السهل المسيحي وزغرتا
وكل قرى سفح الجبل .

٣ — وإما أن يتقبل في بيت الدين خضوع كرم على فرض أنه عاد
ليعلن حسن نيته وطيب مشاعره نحو المتصرف .

السييل الأول هو بدون شك السيل الأسفل ، ولكن هل يصح
القبول به دون أن ينجم عنه أكبر الأخطار ؟

فمعنى ذلك هو الاعتراف بكرم رئيسا شرعيا ومستقلا في الشمال ،
ومن يدري أنه لن يكون مصدر اضطراب وتهيج دائم ؟ إن شروط وجود
كرم تفرض عليه أن يوسع مجال عمله ، ولذا فلن ينعزل عن كسروان ،
ولن يقبع في أقصى الشمال . فنجاح التأثير ، وما يكتسبه من شهرة وهيبة
سيؤدي إما لاستحالة الحكم في الجبل ، وإما لإثارة حرب أهلية فيه ،
لأن المنازعات القديمة بين الموارنة لا تلبث أن تبعث من جديد على
الأرجح .

وداود باشا من جهته إذا أخرج ، فلن يمتنع غالبا عن الاستعانة
بالأفواج النظامية العثمانية ، وحتى بالعصابات الدرزية في الجنوب ، ضد
مزارع الشمال .

والسييل الثاني — سبيل استخدام القوة العثمانية — يكون من شأنه
غلبان مرجل الغضب في نفوس الموارنة بحيث تتأثر شعبية المتصرف في
المناطق المختلطة فتنهار هيئته .

والسييل الثالث وهو المساومة التي يبق فيها كرم على الظواهر بمحافظته
على حقوق السلطة المشروعة ، هو الحل الأمثل . وهنا يبرز محور داود

— فرنسا للعمل على الاتصال بصورة غير مباشرة بكرم ، وإقناع العقلاء الذين يحيطون به ، مع توسيط البطريرك الماروني لنفس الغرض .

رأى أوترى أن عناد كرم وكبرياه ، وصلفه ، مضافاً إلى الاستقبال الحافل الذى قبل به فى الجبل ، كان من شأنه أن يقلل الأمل فى استعداده للخضوع ، وكان لابد للقنصل الفرنسى أن يطلب تعليمات سفيره المسيو موستيه Moustier فى الآسنة بشأن تحديد الموقف الواجب اتخاذه فيما إذا قرر داود باشا المجازفة أيضاً بكل شىء . ولجأ إلى الوسائل القمعية . استشار موستيه بباريس ، فجاءه الجواب برقياً بالشفرة من وزير الخارجية (٢٥ نوفمبر ١٨٦٤) : « قل للمسيو أوترى أنه ليس علينا فى الوضع الذى اتخذه يوسف كرم أن نقدم له أية مساعدة ، ويجب أن يعلن ذلك له بالذات ، وللبطريرك وللرؤساء الكاثوليك فى الجبل . يجب أن يقال لهم إذا أثار وجود كرم اضطراباً خطيراً فى لبنان وأدى إلى التدخل العسكرى التركى فسيكون وقوفنا فى وجه ذلك بغاية الصعوبة »^(١) . وأجرى الوزير الفرنسى دروان دوليز Drouin de Lhys أسفه لأن قنصله فى إزمير وقبول باشا لم يتكفنا بنوايا كرم لمنع عودته إلى الجبل^(٢) . وهنا أرسل أوترى إلى كرم على لسان ترجمان القنصلية ، السيد غانم ، ردأ على كتابه الأول سالف الذكر ، جاء فيه : « إن كتاباً يحمل توقيع يوسف كرم قد ورد على قنصالية فرنسا ، فإذا كان كرم عاد ثانياً فإن المسيو أوترى لا يعترف به ، وفى الحالة المعاكسة يجب أن لا يكون فى المكان الذى حرر منه هذا الكتاب دون سماح الحكومة » . بأمر القنصل العام الترجمان غانم .

أما داود باشا فقد أراد قبل كل شىء معرفة نوايا كرم الحقيقية ، ولهذا

Beyrouth, T. 16. Dépêche Télégraphique cheiffree, paris le (١) 25 nov. 1864, F. 82.

» » » instructions à Outrey No. 5 du 8 déc. (٢) 1864, F. 93.

» » » Rapp. No. 25 du 3 déc 1864, Fos. 84, 85. (٣)

الغاية وجه إليه مذكرة صاغها بالضمير الغائب (Si l veut me dire) يسأله فيها ما إذا كانت عودته ياذن الباب العالى ، وإلا فيطلب إليه التوجه إلى بيت الدين ، وهناك بعد الاتفاق معه سيعمل على أن يحصل له من الآستانة على العفو . وبضيف أنه فى حالة رفض منح هذا العفو فإنه لن يستعمل بحقه أية عقوبة ، ولكن ينبغى عليه حينذاك أن يغادر البلاد فى ظرف أيام معدودة يشرف فيها على أعماله وشؤونه .

وفى نفس الوقت تقرب داود باشا من البطريق المارونى بما يختلف قليلا أو كثيرا عن موقف التصلب والترفع الذى كان يقابله به ، فداود كان يعلم أن البطريق كان من شأن عداوته حتى الصامت أن يجعل لمعارضة كرم أهمية لا يستهان بها ، وذلك بسبب تأثيره ودالته على كرم .

ولذا فقد بعث إلى بولس مسعد صورة من المذكرة التى كان أرسلها إلى كرم والتى تحللتها كلمات العطف . . وكان المتصرف يعلق أهمية كبرى على معاونة البطريق له بصدد تهدئة الحالة التى عكرتها عودة كرم ، ولو أنه كان غير متفائل بهذه المعاونة أو بمسعى التقرب الذى بذله منذ وصول الفرمان لتناسى الماضى ومصالحة الخبر المارونى على الرغم من التبليغ الذى تسلبه الخبر من قنصلية فرنسا بأن كرم ليس له أن يعتمد على تأييد فرنسا إذا لم يخضع للقانون ، وبوجوب السعى لحل كرم على التوجه إلى بيت الدين لمقابلة المتصرف (١) .

والحق أن المتصرف كان يرى أن يسلك السبل الحبية السلبية أولا حتى إذا استنفذها لجأ إلى الدول الأوربية المعنية بشئون الجبل فأوقفها على النوضع . أما استعمال وسائل القمع فقد تظاهر بأنه يرغب فى اجتنابها . وقال إنه يفضل الاستقالة على أن يباشر صراعا لا يمكن أن تكون نتائجه إلا وخيمة على الجبل برمته وعلى إدارته . ولكن بدا كأن المتصرف

لا يريد أن يقبل أن رجلا كيوسف كرم يقرر معارضة حاكم الجبل وممثل فرنسا في آن واحد (١) ، ومن هنا كانت تنتابه الهواجس وتتجاذبه الشكوك وبخاصة عندما كان يفكر في ظروف عودة كرم ، برغم أن ممثل فرنسا أفهمه بأن هنالك اعتبارات يصح أن توضع موضع النظر لتبرير سلوكه والتخفيف من جريرته في عين الباشا ، وهي منقاه لسنوات ثلاث ، وخشيته من أن يصبح « ضحية الحاجة » إذ كان محروما من الموارد الضرورية للعيشة في الخارج ، وكان مرغما على الاقتراض ليعيش (٢) .

تسجل عودة يوسف كرم في الحقيقة مرحلة جديدة خطيرة من مراحل المسألة اللبنانية وعلى الرغم من أن موقف المتصرف كان يبدو معتدلا ومعقولا ، إذ يعلن للبلا صراحة أنه لا يمكن عداه لشيخ إهدن القديم ، وأنه يفتح ذراعيه لمن يدعوه بابه الضال ومعاونه الطبيعي في التنظيم الإداري والوطني ، غير أن هذا الوضع الشاذ ، ما كان له أن يدوم ، فلا بد أن يؤدي بحكم الأحداث التي أخذت تتوالى بسرعة إلى صدام مع كرم . والأمر المطلق حقاً هو أن يترك كرم نفسه تبهه المظاهر وتغره شعار الولاء التي لمسها أثناء استقباله فيركب رأسه وتدفعه مخيلته المتحمسة وطبيعته العنيدة إلى ارتكاب حماقات وإثارات تقلب الإدارة المنظمة التي اجتهد داود باشا أن يرسى قواعدها في الجبل لأول مرة ، ولو أمعنا النظر في عوائد الجبليين وطبيعتهم على ضوء أحداث الماضي . لتأكدنا من أن الشعبية التي ينعم بها كرم اليوم في أقصى الشمال لن تدوم أكثر من بضعة شهور ، حتى إذا مارس السلطة فعلا ، ووضعت إدارته موضع

Beyrouth, T. 16, Annexe à la Dépêche No 24, Lettre de (١)
Daoud pacha à M. Outrey consul général de
France à Beyrouth, 22 nov. 1864, F. 88.

» » » instructions à Outrey, No. 5 du 8 déc., (٢)
1864, F. 94

الامتحان ، أطلت المنافسات والمنازعات القديمة برأسها . تماما كما حدث في السنوات الأخيرة السابقة لحوادث الستين المخرقة .

مهما يكن الأمر فقد حرص ، كما يبدو ، كل من داود وكرم أن يترك لخصمه مسؤولية البدء بالعدوان . أعلن كرم عاليا بأنه يحصر دعواه بأن لا يبقى خارج نطاق القانون والشرع ، وبأن يعيش بسلام في أراضيه ، ولا يقدم إلا على ما يسمح به الدفاع المشروع عن النفس وراح يعلن أنه مع احتفاظه بهذا الموقف المستقل بصرح بأنه لائية عنده لعرقلة سير الإدارة الحكومية . ومع أن كرم لم يتحدث للأمر مطلقا عن خضوعه ، ولكنه كان يكرر دوما عبارة «التعليقات العادلة للقانون» ، وهي تعني لديه دون شك معنى خاصا ^(١) .

ولكن نطاق الدفاع الشخصى الذى كان كرم يدعى عدم الخروج عنه كان واسعا جدا ، فشمالى كسروان بأ كمله كان يقوم بالحراسة حول «يوسف بك» ، وواقصد الحد من حماس الفلاحين والأنصار لما استطاع لاسيما وأن هؤلاء بسد الطرق أمام جنود داود باشا ، كانوا يقصدون سدها أيضا أمام جباته الذين كانوا سيائون ويطالبون بالضريبة عن أربع سنوات .

إن من كان يلصق بعودة كرم ، أراد أم لم يرد . الصفة الثورية هو ذلك العدد الكبير من الزائرين — وفيهم غير المسيحيين — الذين هرعوا لتهنئته وشده يده . والذين بسبب اشتراكهم بنسبة متفاوتة في الحروب الإقطاعية الصغيرة أو في الانقسام القومى في العشرين سنة الأخيرة إلى جانب يوسف كرم وآله ، ما كانوا في الحقيقة يأتون إلا ليسلموا في شخص الشيخ المسيحى على مثل الطموح المواطن المعروف جيدا . وفى الغالب أن هؤلاء وبخاصة الدروز لم يكونوا ليقدموا اليه بهذا الاندفاع لو لم يحركهم دافع خارجى آت على الأرجح من طرف مثل انكثرة في بيروت ، الذى بذل كثيرا من

المساعي ، فيما يقال — ^(١) وطلب من الدروز أن يتحدوا مع المسيحيين في حارب هجومي دفاعي لا يصعب معرفة غرضه : إيجاد فرصة للرجوع عن المقررات الهامة التي اتخذتها أوروبا في الآستانة ، والتي كان توفنيل وزير الخارجية الفرنسية في حينها قد تحفظ بشأنها في مراسلته المؤرخة في ١ يوليو ١٨٦١ بصدد السلطة المسيحية الموحدة في الجبل كما نعلم ، والتي من شأن الرجوع عنها اليوم بعث تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين . ولا غرابة في أن تشجع انكثرة سراً دعاوى شيخ إهدن ، مع إثارة روح العداء الكامنة بين الدروز ضد ميول الموارنة للتفوق عليهم . فانكثرة لهاكل المصلحة في أن ترى الصراع يؤدي في الجبل إلى التقسيم القديم (القائمقاميتين) ^(٢) .

ماذا كانت نتيجة مساعي البطريرك مع يوسف كرم ؟ لم تؤد إلى شيء حاسم ، فقد رفض كرم مقابلة المتصرف بدعوى وجود « عقبات ودوافع عادلة تمنعه من ذلك » ^(٣) . وعلى هذا استمر كرم في موقفه الأول . وبينما كان البطريرك يتابع مساعيه للتوفيق بين حيه كرم وبين المتصرف ، وفي حين كانت الصحف الفرنسية الاكليريكية تهاجم داود باشا وتزعم أنه خدع القنصل أوترى ، وأنه ليس رجل المسيحيين ، أجاب البابا لصالح الباشا بمنحه الوشاح الأكبر للقديس غريغوار . ولم يغب عن بال أحد ما كان لهذا العطف الصريح الذي تلقاه داود باشا من بلاط روما من معنى ودلالة في إيجاد شعور مؤيد له بين الأهلالي المسيحيين والأكليروس . إن إرسال هذا الوشاح إلى متصرف الجبل — وهو أول مسيحي في الشرق يتلقى هذه المرتبة والامتياز العالي — في الظروف الراهنة كان يتنافى بشكل غريب مع الشكاوى التي ترفعها ضده عليه الأكليروس الماروني ، التي كان مقصدها

(١) Beyrouth, T. 16, Repp. No. 27 du 3 jan. 1865, F. 117.

» » » » » 29 confidentielle, du jan. 1864, (٢)
F. 153.

» » » » » 26 du 25 déc. 1864, F. 104 & (٣)
son Annexe F. 107.

إبراز الحاكم وإظهاره كأداة بيد السياسة العثمانية (١).

ولكن هذا الإنعام البابوي الكريم أيا كان دافعه لم يكن كافيا لتخفيف حدة عدا الأكليروس الماورني للمتصرف ، ولم يجد في إيضاح موقفهم صراحة وإيقاف دسائسهم لا في كسروان فحسب حيث تخيم روح المعارضة منذ وقت طويل ، إنما في المناطق المختلطة التي يرتبط سكانها جيداً بحكومة داود باشا ، ويقاسون من النفوذ الاكبريكي القوى الذي يتحملونه طوعاً أو كرهاً ، ويصبرون على مكائد أنصار كرم لإثارة الفوضى في الإدارة المتصرفية وإسقاط هيبة الحكم (٢). وقد جرى في جبيل حادث خطير يدل بوضوح على الاستعدادات التي وجدت لدى الأهالي ، منذ أن شعروا بدعم كرم والأكليروس ، فقد كان يقيم في جبيل منذ بعض الوقت فوج من الجنود العثمانيين يقرب عددهم من ٣٠٠ لحراسة طريق طرابلس بيروت. وبينما كان هؤلاء الجنود عائدتين من التمرين يوما ، حصلت مشاجرة بين ضباط الفوج وجمهرة من الأهاليين كان بينهم كاهن ، وقد أهان هؤلاء الجيش العثماني والسلطان بسيل من السباب الفاحش ، ولكن قائد الفوج تمكن من إعادة رجاله إلى ثكناتهم وحال دون حدوث اشتباك . وبدى أن ياتر المتصرف من هذا التحدى الذي يخرج موقفه بإزاء الباب العالي ، فأمر بإجراء تحقيق سريع (٣).

والواقع أن موقف الأكليروس المحبذ والمؤيد لكرم كان واضحا ، فقد اعتلى السكينة والخوارنة المنابر لمل السكان على ملاقات كرم ، وهؤلاء السكينة أنفسهم كانوا يجمعون التبرعات المالية والإعانات لإرسالها إلى زغرنا وفي جميع المحافل كان رجال الدين أكثر الناس حماسا في الدعوة إلى العصيان والثورة على حكم البلاد الأجنبي (٤). ولما كان البطريك نفسه غير مخلص

(١) Ibid, F. 105 & Rapp. (Fain) du 23 déc. 1864, F. 109.

(٢) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 27 du 3 jan. 1865, F. 117.

(٣) Ibid, F. 119.

(٤) » » » » » 28 bis du 22 jan. 1865, F. 140.

في وساطته بين كرم والمتصرف، فقد فشلت مساعيهِ. رغم أنه حاول أن يحمل كرمًا على الذهاب لمقابلة داود باشا، ولكن الشيخ لم يكن لديه أية ثقة تدفعه لهذا العمل. ولكن البطريك نفسه، كما اعترف سكرتيره الخاص، لم يكن لديه ما يضمن صدق الحاكم، فنجم عن ذلك أن المفاوضة لم تؤد إلى نتيجة، واكتفى البطريك بتوجيه «النصح» لكرم ولكن ألم يضمن قنصل فرنسا سلامة كرم، إذ وعد البطريك أن الشيخ لن يتعرض لأى خطر نتيجة مقابلته لداود باشا؟ إن موقف البطريك، والطريقة التي كان يصرف بها المفاوضة والوساطة الموكولة إليه، كانت تثير بعض الشكوك حول نواياه، فهو يريد تجنب العمل الصريح الحاسم، أى خضوع كرم التام باستبدال نوع من النسوية تجري تحت إشرافه بهذا الخضوع. ولهذا الغاية اقترح على القنصل الفرنسى أن تجرى مقابلة داود مع كرم في صرح بكرى القائم وسط كسروان^(١).

يبد أن هذا الاجتماع لم يكن يوحى بفائدة حتمية، بل إنه قد يكون سيئا من جميع الوجاهات. إن يوسف كرم، في هذه الحالة، لن يكون شخصا مذنبًا قادمًا للخضوع، بل رئيسًا عاصيا، ومفاوضا على قدم المساواة مع السلطة الحاكمة. وهو سيجتاز الجبل في وسط هتاف تلقائى أو مذبذب وسيصل على الأرجح بصحبة أنصار عديدين، وسيثير موقف داود باشا السخريه في حضور رجل كان من الواجب أن يلتزم عقو السلطان بواسطته، ولكنه بالعكس سيستفيد من هذا الظرف ليدل بشعبيته التي اكتسبها منذ عودته. ولو نجح البطريك في جعل هذه النسوية مقبولة. لحفظ هيبة محبيه، ولما عرض هو حريته في العمل لشيء في المستقبل. وهذه هي على الأرجح خطة البطريك. والهدف الأخير الذي يسعى إليه مع الأكليروس هو إحراج موقف المتصرف الأجنبى وتجريده من ثقة الأهلين به، والسعى لإيجاد حكومة منتخبة أهلية. ولكن إذا قصد

الأكليروس الماروني من تعصيده لكرم أن يوجد حكماً وطنياً أفلا يدرك بأن تقسيم الجبل إلى قائمتين أو أكثر يصبح أمراً محتوماً !

ولا حاجة إلى تكرار القول بأن الأكليروس الماروني لا يرغب بأى ثمن فى حاكم مدنى يلزمه بالوقوف عند حد اختصاصاته الدينية البحتة . فالأكليروس — كما رأينا — قد عارض داود باشا لأنه يمثل هذا المبدأ الجديد . وليس أبداً بسبب شكوى واهية تذرعوها بها . ودليل ذلك فى العلاقات التى قامت منذ أول يوم بين المتصرف والبطريك ، فالنزاع والصراع الحقيقى الذى بدأ منذ عام ١٨٦١ لم يتوقف لحظة رغم جميع مساعى التوفيق التى بذلها المتصرف ورغم وسائل الإقناع والنصح التى قام بها القنصل الفرنسى أوترى . وقد كتب هذا إلى وزيره دروان دوليز فى ٢٩ يناير ١٨٦٥ رسالة سرية للغاية صور فيها عقلية الأكليروس « الضيقة » وذكر أن هذا الأكليروس لم يفهم أن سياسة فرنسا فى الشرق لا يمكنها أن تضع نفسها فى تفاصيل المصالح الحقةرة (Mesquins) والمحلية . وقد أسف أوترى لأن « الأكليروس غير شاعر أبداً بنجاح الفكرة الكبرى التى تتجسد فيها الحكومة المستقرة فى الجبل ، وهى تبيان قابلية المسيحيين لتصرف شئونهم بأنفسهم وتولى الإدارة » (١) .

ومن المرجح ألا يكشف الأكليروس عن نفسه فوراً بتحريضه الأهلين على طلب حكومة أهلية ، وإنما يسعى لتبديل المتصرف ، ويتظاهر باستقبال خلفه بمظاهر الابتهاج ، فإذا سار هذا على نفس سيرة سلفه ، وصل حتماً إلى نفس الهزيمة . وإلا فإنه سيرتمى فى أحضان الأكليروس الماروني وطبعى حينذاك أن تعاديه الطوائف الأخرى (٢) ، وبعد قليل ، سيقوم الدروز تؤيدهم انكلرة والدولة العثمانية بالمطالبة بقاء مقاميتهم القديمة

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 29 du 29 jan., 1865, (١)
(confidentielle) F. 158.

Ibid, F. 160.

(٢)

وكذلك يطلب الروم الأرثوذكس تقسيما ثالثا لمصلحتهم مؤيدون من روسيا وهكذا . . . إن الصعوبة الوحيدة ، على ما يبدو من مراسلات البطريرك للقنصل الفرنسي ، التي يواجهها البطريرك ومن حوله للوصول إلى حل قضية كرم ، هي ضرورة ذهاب الأخير لمقابلة المنتصرف في بيت الدين ، أى في جنوب الجبل ، أفلا يدل هذا على أن البطريرك ومعاونه يعتبرون المناطق المختلطة كبلاد أو دولة منفصلة حيث لا يمكن للبطريرك أن يسطر حمايته بشكل مجد على كرم ؟

وأيا كان الأمر ، فإن أنصار كرم والبطريرك والأكليروس كانوا يرجعون في الجبل بأن فرنسا تؤيد سياسة التجزئة والرجوع إلى القائمقاميتين وأن عودة كرم كانت بموجب خطة فرنسية ، ومن الطبيعي أن يصدق عامة الناس هذه القالة ويرون فيها دعما لاتتقاضهم على المنتصرف وبإزاء خطورة هذه الحال ، اهتم القنصل أو ترى للأمر كثيرا ، وأرسل مذكرة في نهاية ديسمبر ١٨٦٤ إلى البطريرك الماروني والبطريرك الأرمني ، وإلى مطارنة مختلف الطوائف الكاثوليكية في الجبل حذر فيها الجليليين من أن حكومة الامبراطور لا تقر أبدا سلوك جميع أولئك الذين يريدون تعكير الهدوء العام ، أو يرتكبون أعمال عصيان ضد الحكومة الشرعية . وأنذر كل من يسعى لتضليل الرأي العام بإدماج اسم فرنسا في هذه الدسائس الآثمة^(١) .

وجد اوتري أن هذه التصريحات سيكون لها أثر فعال في الجبل فجنّب أخطارا كثيرة بإيضاح موقف فرنسا الرسمي من الأزمة الناشئة بين المنتصرف وشيخ إهدن . وبذلك لن يعتذر أحد بجمل « مقاعد » فرنسا

(١) انظر نس المذكرة في :

Beyrouth, T. 16, Letter adressée au Patriarche Maronite, Armenien, et aux évêques Maronites et grecques catholiques du Liban, Le 31 déc. 1864, Fos. 127, 128

الحقيقية في سورية . وفي الوقت نفسه فالذاكرة على حد قول أوترى تبدد الشكوك التي قد خامرت أذهان الممثلين الأجانب في بيروت حول الأسباب الخفية لعودة كرم ، وتنبى عن الإخلاص الذي تدعم به فرنسا المؤسسات الإدارية التي أقرتها الدول في جبل لبنان (١) . لقد رأى أوترى أنه يصعب جداً على المتصرف أن يتعامل مع موارد الجبل « الذين اعتادوا على أن تتحول جميع حماقتهم لصالحهم (٢) » . وكان يعلم أن حكومته إلى تأييدها لمبدأ اختيار حاكم الجبل من بين أهله ، كانت ترى أن الوقت لم يأن بعد للأخذ به . صحيح أن حكومة رجل أجنبي لها علة أصلية تمنعها من أن تكون محبوبة جداً في الجبل ، ولكن دوائر باريس كانت تعترف لداود باشا بأنه كان يعرف دوما كيف يرفع عن نزعات الشيع وأغراض الأحزاب ، فاجتهد أن تكون علاقاته مع اللبنانيين كافة مجردة عن التحيز والميل دون نظر للرتبة أو للطائفة عموماً ، ولذا فقد اكتسبت الإدارة التي يشرف عليها إعجاب الأوربيين لدقتها ونظامها . ومن هنا كانت هذه الدوائر الرسمية ترى أن الموارد بنزوعهم إلى حكم الجبل قبل الأوان ، إنما يسيرون في طريق مسدود ، لأن نظام المواطن ، وكما قال أوترى . سيكون « شراً حقيقياً على الجبل في ظروف البلاد الحاضرة ، إذ سيوجد حتماً منافسات وعداوات تزيد في حدتها أنها تسند إلى مبادئ وضعتها أوربا (٣) . ولكن أليست هذه الظواهر الشاذة ، وهذه المتناقضات من صلب المسألة اللبنانية نفسها ، فإذا ما أريد مجوها فلن يكون ذلك مهمة سهلة !؟ أجل ، ولذلك فالقنصل الفرنسي كان يسعى لاتباع سياسة العطف والتأييد لجميع الأحزاب في لبنان . ولكن مع اتخاذ موقف التحفظ عن الأكليروس الذي يبدى حماساً فائقاً لقضية كرم ، والذي يهدف ، من بعد ،

Beyrouth, T. 16 Rapp. No. 27, ibidn F. 118.

(١)

Ibid, F. 121.

(٢)

Ibid,

(٣)

إلى سياسة التجزئة والفاقمات . من أجل ذلك كله صمم أوترى أن يترك داود باشا حراً في تقرير ما يشاء بصدد مفاتحة البطريك له في موضوع مقابلة كرم ، فلا يتحمل مسؤولية تسوية لا ضمانه كافية لها . فقد كان من المشكوك فيه بعد نجاح كرم في كثير من الميادين أن يصبح أكثر حكمة وتعقلاً في تصرفه مستقبلاً ، وأن يكون لديه الزهد السكافي ليضحي بأطعامه الشخصية على مذبج سعادة وطنه وهدوئه . قلنا أن أوترى اتخذ الحيدة بين داود والبطريك ، ولكنه في نفس الوقت لم يخف رأيه عن سكرتير البطريك في شأن خطورة موقف الأكليروس والعواقب « الفاجعة » التي ستترتب عليه (١) . وخطا خطوة أوسع فكاشفه بصراحة بأنه لا يقدر سلوك رئيس الموارنة الروحي ، إذ هو في نظره يضحي براحة الجبل تلبية لأحقاد شخصية أو أطماع حقيرة (Mespuins) ومحلية لاستحقاق الاهتمام أبداً (٢) . ويلوح للباحث أن لهجة القنصل مع سكرتير البطريك واتهامه الملة المارونية بالشغب وقلة إدراكها السياسي أحدثت تأثيراً حاداً ، فتعمد حينئذ الخوري نعمة الله أمين سر البطريك أن يتقدم باقتراح يدل على أن البطريك وعلية الأكليروس كانوا قد احتفظوا بمخرج في حالة تصميم القنصل الفرنسي على عدم مد يد المساعدة لأطماع كرم المستندة إلى الأكليروس . فأكد نعمة الله إلى أوترى أن الشيخ « مستعد » لإعلان خضوعه خطياً ، ولكن يحتفظ لنفسه بالذهاب لمقابلة المنتصرف في وقت متأخر ريثما يأتيه العفو من الآستانة (٣) .

ولم يلبث أن حدث تبدل محسوس في موقف اتباع كرم وأنصاره الذين يوجد أكثرهم حماسة في بيروت ، والحق أن علية الأكليروس بدأوا يخشون من عبارات أوترى القاسية فألوا لتهديم الهياج الذي ما فتئوا

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 28 bis du 22 jan., 1865, F. 140. (١)

Ibid, F. 139.

(٢)

Ibid, F. 140.

(٣)

يفذونه لأن نصيرتهم الطبيعية فرنسا تبدو مستاءة من سلوكهم (١) .
وانتظر الجميع أن تتم زيارة كرم لداود باشا في أول فرصة . وفي هذه
الأناء نشر المركب القادم من الاسكندرية خبرا مؤداه أن قنصل فرنسا
غادر بيروت لمركز آخر ، فالتزم الجميع الصمت ، وتوقفت المساعي (٢) ،
وطفق الكل ينتظرون ما إذا كان تأكيد هذا الخبر سيدخل تغييرا على
موقف قنصلية فرنسا العامة في بيروت .

وظن الموارنة أن الحكومة الفرنسية عززت أوترى لأنه خالف رغائب
الموارنة . وبينما كان الناس ينتظرون تكشف الموقف الفرنسي على
حقيقته كان داود باشا يبذل جميع الجهد للحصول على خضوع كرم
ولما يس من الوصول إلى نتيجة مرضية ، قدم استقالته سرا إلى الباب
العالي ، وفيما يلي التفصيل :

على الرغم من الظروف الدقيقة التي كانت تجنازها حكومة داود باشا ،
فالمصرف لم يوقف قط نشاطه في وضع ماقتضت به نظمات ١٨٦٤ موضع
التنفيذ . إن تقسيم كسروان إلى مديريتين عطل بالضرورة Ipsifacto
وظائف الأمير مجيد الذي كان الحاكم قد قرر استبداله منذ أن وصل فرمان تجديد
سلطاته . وقد اختار رجلا آخر من أسرة شهاب كان يبدو أن تعيينه يلقي ترحيباً
من الأكليروس هو الأمير أفندي شهاب كيخيا الباشا خلال السنوات الأربع
الماضية . أما منطقة أقصى الشمال فلم تكن إدارتها وتعيين مدير لها موضع
بحث في هذا الوقت . كذلك اهتم داود باشا بتنظيم المحاكم ، وإرسال
البلاغات والتعليمات إلى جميع المستخدمين في الإدارة المركزية والمديريات
تفسيرا للنظام الجديد ، وتكملة للقوانين التي يجب أن تعمم في البلاد (٣) .

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 31 du 14 fév., 1865, F. 177.

(٢) » » » » 28 du 22 jan., 1865, F. 143.

(٣) » » » » 25, ibid, Fos. 100, 101.

واسكن المعضلة الكبرى التي تحداه كانت باقية تهدد إدارته وجهوده الطويلة بكارثة . وسببها ودافعها في نظره هو الأكليروس . كان داود باشا يرى أن الأكليروس يقف على رأس حركة كرم ، وأنه يتظاهر برغبته في حفظ النظام والهدوء بينما هو يدس الدسائس ويشيع روح التمرد والثورة في البلاد ، حتى في المناطق المختلطة الموالية للمتصرف ، كما رأينا . وأدرك داود أن وساطة البطريرك الماروني ليست جديدة بل ينقصها عنصر الإخلاص ، وأن لا هدف لها سوى كسب الوقت . صحيح أنه لا يوجد في الجبل ما يدل على نشوب حركة عصيان علني ، ولكن في الحقيقة إن هيئة الحكم مفقودة ، وسلطة الحكومة مزعزعة تماما ، وخيالية في أقصى الشمال وكسروان ، لدرجة كان من الخطر أن تمتد هذه الحالة الشاذة فترة أطول . وقد جرب داود باشا أن يضع حدا لهذه الحالة ، فاقترح على البطريرك أن يعين أي شخص يناسبه لإشغال وظائف مديريته بأقصى الشمال التي رفضها كرم بعناد ، فأجاب غبطته أنه مصمم على أن يبقى بعيدا عن جميع مسائل الإدارة الحكومية . وبعد عدة أيام أرسل المتصرف إلى البطريرك الأمير أفندي شهاب بمألة للجنرال الماروني الذي يؤيد هذا الشاب ويعطف عليه ليحصل منه مباشرة على وعد بالمعونة في حالة تعيينه . فكان الجواب أيضا بأن الأكليروس لا يريدون التأثير أبدا في مقررات السلطة ، وإن البطريرك يرغب في البعد عن شؤون الإدارة . وفي خلال الأسبوع الأخير من يناير ١٨٦٥ قام المتصرف بمسعى جديد لدى البطريرك فكتب له رسالة خاصة عاجلة يرجوه فيها أن ينتقل لملاقاته في دير يقع على حدود كسروان المتن ، حيث يمكن للرجلين أن يتداولوا بحرية ، ويتكشفا الآلام المتبادلة ويتخذا معا التدابير اللازمة للاستقرار والاتفاق . ولكن البطريرك أجاب بالرفض معتذرا بآلام رجله التي لا تسمح له بركوب الخيل (١) .

وهنا زادت عوامل الأسف في صدر الباشا ، واعتقد خطأ أم صوابا .
أن الرئيس الديني للموارنة يريد أن ينفصل تماما عن الإدارة النظامية في
الجليل ^(٢) ، فتقطعت في صدره أوامر العزم والإيمان وبدا كأنه ينظر
إلى المستقبل في الجبل بألوان قاتمة ، واستنبا أن الدم سرف يجرى على
أديم لبنان ، وساورته المخاوف ، ولما كان داود باشا لا يرغب في أن تقع
على كاهله مسؤولية هذه الظروف السيئة التي تجتازها المتصرفية ، والتي
بتوقع أن تكون خاتمتها فاجعة ، ولما كان لا يريد أن يوقع شرفه « تحت
الشبهة » على حد قوله ، ولذلك فقد بعث باستقالته في ١٨ يناير ١٨٦٥ إلى
الباب العالي ، وفسرها بالحالة الراهنة في الجبل وباعتلال صحته . ولكن
ماهي دوافع استقالة داود باشا ؟

كان المتصرف يرى أن الباب العالي نفسه ليس غريبا عن هذه المسرحية
التي تمثل في الجبل ، والتي بدأت بتدبير عودة كرم ، فضلا عن أن أوامر
الآستانة التي وصلت إليه كانت تحضه على استعمال وسائل القهر ضد موارنة
شمال لبنان . لقد وجد داود باشا في هذه الأوامر شركا يراد استدراجه
إليه ولإيقاعه فيه . فقد كتب المتصرف يقول : « إني لا أريد أن ألعب
دور أحمد باشا في دمشق لا أريد أن أستخدم كوجه لسياسة ذات وجهين ،
ففي حالة إذعاني لتعليمات الآستانة يجب على أن أحمق موارنة الشمال ،
وأن أستخدم ضدهم الجنود العثمانيين ، وأحمق بالقوة معارضة لا عاقلة
ولا ذكية ، ولكن حينذاك أفقد حتما مشاعر العطف من جانب فرنسا
ومسيحي الشرق وسيكون هذا الحل قاضيا على امتيازات الجبل دون أية
فائدة لي لأنني سأشعر اعتبارا من هذا الوقت أنه يستحيل على البقاء في
لبنان ، إذن أفضل أن أنسحب حتى يتسع المجال أيضا لغيري تاركا البلاد

لتجربة جديدة إذا أخفقت أيضا فربما ينصفون جهودى^(١) . . . ويبدو أن داود باشا قد أمعن النظر في الظروف التى يمر بها الجبل قبل أن يقدم على الاستقالة ، فقد وجد أنه و احتفظ بسلطاته كتصرف عن طريق الاستمرار باصطناع وسائل اللين والمصالحة مع مراعاة الموارنة ، فالتجربة قد دلته منذ اضطرابات اهدن وكسروان الأولى (١٨٦٢) أن ذلك السلوك ليس من ينجم عنه إلا تمادى المتآمرين المشاغبيين . وهو بعد ، مضطر أن يتنازل عن بعض مظاهر هيئته مرة بعد مرة حتى يؤدى به الأمر إلى أن الأهالى الذين لا يدركون مراعى سياسته السمحة معهم ، لن يحسبوا حسابا للسلطة ، مما يجعل داود باشا بالتالى عاجزا عن تفادى الصدام الذى لابد منه إذا ما رأى الدروز والمسيحيون فى المناطق المختلطة أن التصاقهم بالحكم القائم وولاءهم للتصرف لن يؤدى إلا إلى التضحية بهم على مذبح مطالب الشمال المتمرد ، المدلل .

إن دسائس الآستانة ، فى نظر داود باشا ، لا تقتصر على إيقاعه فى فخ استعمال القوة القاهرة ضد موارنة الشمال فحسب ، وإنما هى تسعى لجعل حكمه مستحيلا عن طريق إعادة الدروز المبعدين عن الجبل بعد إعلان العفو عنهم^(٢) . فقد علم المتصرف أن مباحثات جدية تدور فى الآستانة بصدد هذا الموضوع ، وبما أنه لم يكن لديه أية وسيلة من وسائل قمع الاضطرابات لدى نشوبها ، ولا أداة تنفيذ أوامرهم إلا باستدعاء الفرق النظامية العثمانية ، فقد فكر هنا أيضا أن الآستانة تبغى إحراجه من هذه الناحية لتجعل تراجعها أمام استخدام القوة أمرا متعذرا .

ويترتب على هذا أمر آخر له أهميته ، ذلك أن داود باشا الذى خدم عموما ، سياسة السلطة المسيحية الواحدة المستقلة ، ودعم مبدأ جدارة المسيحيين بحكم أنفسهم فى بلدان السلطنة العثمانية ، كان بحسب ما أسر

Ibid, Fos. 154, 155.

(١)

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 3 du 3 avril 1865, F. 230.

(٢)

للقنصل الفرنسى الجديد «رنارد ديزيسارد» يعتبر أن حكمه عبارة عن تجربة ، فإذا توصل للمحافظة على السلام والاستقرار فى البلاد ، وتمكن من تنظيمها وإدارتها ، فإنه بذلك يكون قد ساعد بقوة على انبثاق ونهضة المسيحيين فى الشرق الإسلامى ، وإذا فشل ، واضطر — وهو الباشا المسيحى — للاستعانة بالعساكر العثمانية لمعاونتته ، وإذا جرى الدم « فلن يلغنى أولئك الذين يتجهون إلى بعيونهم وقلوبهم ، وإنما أعطى بذلك للأعداء حق القول : « أنون ، إنهم (المسيحيون) عاجزون عن حكم أنفسهم ، لقد جاءهم حاكم منهم ولكنه اضطر للاستعانة بعساكر السلطان ، وإذا فلن يستطيع أى باشا مسيحى أن يتعامل مع هذه الشعوب العاصية بما تستحق ، وإنما الذى يستطيع ذلك هو الباشا المسلم » .

وخاطب ديزيسارد بقوله « لا أريد أن أقبل بحالة كهذه ولذلك استقلت . ولما سأله القنصل : « إذا كان الخوف من استخدام العساكر التركية هو الذى دفعك إلى قرارك ، فكيف كنت تطلب فى مراسلاتك مع الآستانة سلطة لإدخال العساكر إلى الجبل ؟ أجاب داود باشا بأنه كان يريد أن ينتج عن هذا مفعول أدبى سلمى نافع » فعندما أعلن بأننى سوف استدعى الفرق التركية أكون بذلك قد أعفيت نفسى من ذلك ^(١) » .

وسواء أكان داود باشا مختلصا فى ما قاله للقنصل ديزيسارد ، أم أنه كان مدفوعا لمعالجة ما تردد فى فرنسا على مسامعه دوما عن هذه (الأهلية المسيحية لحكم نفسها) ، فالذى لاشك فيه هو أن ثمة دوافع أخرى أقل أهمية مما سبق دفعت داود باشا لتقديم استقالته ، فقد شك من أن الباب العالى أوعز مؤخرا إلى والى بيروت لإجراء تحقيق حول مسألة طرايش التى ذكرناها آنفا ، وقد شعر المتصرف إزاء ذلك بجرح كرامته ، ورأى فيه مقصدا سيئا لامتهانه وتجاوزه وتحقيره فى مناطق الشمال ، ووسيلة لخلق ولاقل جديدة له .

مكث داود باشا ينتظر جواب الآستانة على كتاب استقالته ، وانتظر عبثا وصول خلفه إذ اعتبر أن استقالته غير قابلة للرجوع فيها (Irrevocable)^(١) ، فأحب أن يحرب القيام بمجهود أخير مع البطريرك بولس مسعد إذ كان إيمانه يتزايد بأن قوى المعارضة تستمد تأييدها وقوتها منه . وأن كرما لاشيء^(٢) . توجه إلى المقر البطريركي دون أن يخبر أحدا وشرح للبطريرك خطورة الأزمة التي تمر بها البلاد ، وطلب عونه لحل جميع المشاكل التي تفسد الهدوء للحيلولة دون تفاقمها^(٣) . وبعد مفاوضة طويلة طلب البطريرك مهلة جديدة من المتصرف ، وكان الغرض منها حتما هو معرفة موقف القنصل الفرنسي الجديد ولهجته ، وبحسبهما يقرر البطريرك ومطارنته موقفهم فإما أن يقتنعوا يوسف كرم بالخضوع ، أو يطاؤوا المتصرف ويحتفظوا بالحرب الباردة قائمة بينه وبين غريمه في الشمال .

بيد أن داود باشا الذي أبقى نأ استقالته سرا لا يتجاوز هو والقنصل الفرنسي أوترى ، لم يترك الجبل على غاربه في الشمال كيلا يطمع الموارنة فيتمادوا في إيجاد الاضطراب والفوضى ، ولذا فقد أرسل الوسيلة الزجرية الوحيدة التي لديه ، فرقة من الجنود العثمانيين إلى جونه وإلى جبيل والبترون التي تقع على نفس طريق طرابلس بيروت^(٤) .

وبعد مضي ثلاثة أسابيع على تقديم استقالة داود باشا ، وصلت برقية من الباب العالي إلى المتصرف تعلن رفض استقالته ومع أن الباشا لا يزال مصرا على استقالته ، ولكنه اضطر لتنفيذ التعليمات المرسلة له كي يعيد الهدوء إلى نصابه بموجب مسؤوليته ، ما بقي على رأس إدارة الجبل^(٥) .

Beyrouth, T. 16 Rapp. No. 29, ibid, F. 151. (١)

» » 16, (Fain) du 12 fév., 1865, F. 196 ets. (٢)

» » 16. Rapp. No. 3 avril, ibid, F. 231. (٣)

» » » » No. 31 du fév. 1865, F. 177. (٤)

Bérouth, T. 16 Rapp. No. 32 du fév. 1865, F. 183. (٥)

(٩ م — لبنان)

أما التعليمات فهي أن يتوجه المتصرف إلى البطريرك والمطارنة
يشركهم بالأوامر التي تلقاها ويطلب مساهمتهم في تطبيقها ، وأن يرسل
كتابا إلى يوسف كرم حتى لا يحتاج بجهله التدابير المتخذة بحقه .

قام داود باشا لتنفيذ الأوامر ، ولكي يسهل على المطارنة ، وبخاصة
على البطريرك مسعد ، المسعى الذي يريده منهم ، فقد اختار أن يكون مكان
الاجتماع لافي المتن وإنما في بلدة انطلياس التي تقع على بعد ساعة واحدة
من بركي .

وكان على المتصرف أن يعلم المطارنة أن الباب العالي يعفو عن كرم
لخرقه القوانين شريطة أن يضمن الأكليروس استسلامه التام . وفي حالة
رفض كرم لهذه المقترحات فإنه يؤمر بمغادرة البلاد ، ويهدد باستعمال
القوة ضده^(١) .

والحق أن الحكومة العثمانية تأثرت من استقالة داود باشا ، وقد
رفضت قبولها بصورة قاطعة ووعدته من جهة ثانية بالمعونة الكاملة فأبرقت
إلى حليم باشا أمر الجيش الخامس أن يكون على قدم الاستعداد لكل
طارىء ، ولإعادة يوسف كرم إلى حظيرة الطاعة في حالة إخفاق المساعي
السلبية معه^(٢) .

وهذا ما أثار مخاوف البطريرك والأكليروس ، فعادوا إلى تقدير
الظروف بشكل أفضل . ذلك أن البطريرك الماروني الذي وصلته معلومات
صحيحة عن موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لداود باشا والأسف الذي
أبدته لدى عليها باستقالته ، كل ذلك مضافا إلى الأفواج العثمانية الثلاثة التي
بعث بها داود على طريق طرابلس بيروت ، وموقف قنصل فرنسا المتحفظ
من هذه التدابير العسكرية ، وجهوده تجاه القلق الذي أبداه الأهليون

(١) Beyrouth, T. 16 Radp. No. 31, ibid, F. 175.

(٢) » » » Instructions au gérant du consul general

à Beyrouth, No. 3 du 28 fév. 1865, F. 187.

بصددها ، وتصريحه بأنه لا يضمن المستقبل في موضوع دخول العساكر العثمانية الجبل أو عدمه^(١) ، كل ذلك كان من شأنه أن يجعل البطريك والمطارنة يعيدون نظرهم في موقفهم . ولم يلبث البطريك أن أبدى استعداده للاجتماع بالمتصرف قبل اجتماع المطارنة العام ، وقد استجاب داود لهذه المبادرة ، وتم الاجتماع في قرية بكسروان على مقربة من المقر البطريكي . وطبيعي أنه لم تحل كل القضايا المعلقة بين الرئاستين الروحية والزمنية في هذا الاجتماع ، ولكن شعر كل من الرجلين على الأرجح بوجوب وضع حد للأزمة القائمة والقلق الناجم عن عودة شيخ إهدن . وقد وافق البطريك — هذه المرة — على إقناع كرم ليقدم خضوعه . وبعد يومين جرى اجتماع المطارنة في دير طاميش على مقربة من نهر الكلب على حدود كسروان والمناطق المختلطة ، وقد لبى دعوة المتصرف ثلاثة مطارنة هم الذين يتمتعون بالنفوذ الأكبر في شمال الجبل ، وبينهم ممثل البطريك الخاص الذي اعتذر عن الحضور شخصيا بألم ركبته . واعترف المطارنة بوجوب معاونة المتصرف للعودة بالبلاد إلى حالتها الطبيعية ، ووعدوا بتقديم الضمانة المطلوبة منهم ، وصرحوا أنه ينبغي قبل كل شيء الحصول على موافقة كرم على الخضوع المراد منه ، والذي من أجله يتعهدون ببذل نفوذهم وإجراء المساعي معه عن طريق إقناعه بقبول الشروط المعتدلة السلبية التي وضعها داود باشا لإقامته في لبنان^(٢) .
وبالفعل وجه المطارنة كتابا إلى كرم يطلبون منه بإلحاح أن يرسل خضوعه خطيا إلى المتصرف .

ماذا كانت إجابة كرم ؟ أرسل في ١٣ مارس إلى المسيو سيكالدي Seccaldi القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في بيروت طرداً يحتوى على

Beyrouth, T. 16, Rapp. Anonyme, Beyrouth le 13 fév. 1865. (١)
F. 175.

» » 16, Rapp. No. 33 du 11 mars 1865, F. 192. (٢)

ثلاث وثائق هي : بيور لدى المتصرف الذى يتضمن تعليمات الباب العالى للمتصرف بحق كرم، وكتاب المطارنة سالف الذكر ليوستف كرم، وأخيراً جواب شيخ إهدن. وكتاب الإرسال كان يناشد الإنصاف والمساعدة، وفى نفس الوقت أرسل كرم أربعة كتب أخرى مماثلة للقنصليات الأوروبية العامة فى بيروت.

وجواب كرم كان رفضاً صريحاً بالنزول عند أوامر الحكومة وطلبات المطارنة، والرفض عبارة عن شكوى ضد داود باشا الذى يقف كرم أمامه وقفه الند للند، أو الدولة للدولة، مطالباً بالحاح أن تجرى محاكمته، وقبل كل شيء أن تضمن سلامته ضد كل سوء يراد به (١).

موقف قنصل فرنسا :

سارعت الهيئة القنصلية فى بيروت لعد اجتماع طارىء فى اليوم التالى لبحث الموقف الناجم عن رفض كرم الخضوع. وفى الاجتماع تقرر إجماعاً ألا تدخل الهيئة بمفاوضة أياً كانت مع كرم. ورغبة منها فى تشديد رفضها وقطع الطريق أمام كل تفسير خاطئ لتصرفها، أجمعت على إعادة الكتب والوثائق التى أرسلها كرم إلى القناصل فى طرد مضمون، مصحوبة بكلمة مقتضبة فى رفض مفاوضته، وتحويله إلى السلطة التى مرجعه إليها.

كان لهذا الموقف الصريح الحازم من جانب ممثلى الدول الخمس أثر ممتاز على حالة الأفكار العامة، وكان من شأنه أن دعم معنوياً السلطة الحاكمة. هل قدم كرم خضوعه؟ وهل أوقف الأكلروس خططه الخفية ودسائسه ضد المتصرف؟ لاشك أن قرار القناصل بمقاطعة كرم كان له أثر مفيد، ولكن يبدو أن جميع قرارات الأكلروس وكرم تأجلت حتى وصول قنصل فرنسا العام الجديد الذى أرسل خلفاً للمسيو أوترى، طمعاً فى أنه سوف يناصر قضية كرم. ولذلك فما إن تسلم المسيو برنارد-ديزيسار إدارة القنصلية

في بيروت حتى قدم لزيارته المونسنيور يوحنا الحاج مطران بعلبك ،
والخوري نعمة الله الدحداح أمين سر البطريرك مسعد ، يحملان كتاب
تهنئة من غبطته للقنصل بمناسبة وصوله . ولكن لم يخف على الأخير أن
الغرض الحقيقي من هذه الزيارة كان شيئا أهم من مجرد المجاملة ، فالبطريرك
كان يود معرفة موقف القنصل الجديد قبل البت في مسألة دفع كرم إلى
الخضوع للتصرف نهائيا ، إذ كان أشيع في الجبل أن سلفه المسيو أوترى
كان يتبع سياسة شخصية لا حكومية في تعامله مع الموارد وأن عباراته
القاسية التي وجهها في مذكراته إلى المطارنة إنما كانت مستوحاة من أفكار
فرنسا حامية الموارد ، ولذلك فقد استدعته حكومته ، وسحبت ثقتها منه
عقابا له ، وفات القوم أن أوترى نقل إلى مركز أهم من مركزه السابق .
ولكن عندما وجد رسولا البطريرك أن القنصل الجديد ديزيسار يؤيد
التصرف ويصوب أعماله ويعلن أن تعليماته متطابقة مع تعليمات سلفه
أوترى ، وأنه يوجه عتابا عنيفا للاكليروس الماروني ، وأنه يطالب
بالأفعال لا بالأقوال للبرهنة على انصياع الموارد لفرنسا ، حينئذ وعد
الخوري نعمة الله بأن تبذل كل الجهود للخضوع للحكم القائم^(١) . ولكن
القنصل لم يقنع ، وطلب تعهداً رسمياً ، وأشار إلى أن هنالك نقطتين تنظران
الحل : خضوع كرم ، ودفع الضرائب . وتكررت المقابلة وكانت أشد
من الأولى وانتهت بوعود جديدة أوثق أيضا من الوعود الأولى^(٢).

والحق أنه كان لموقف ديزيسار الصلب خلال هاتين المقابلتين لرسولي
البطريرك ، النتيجة المرجوة ، فما إن أتم المطران والخوري مهمتهما لدى
القنصل الفرنسي لمعرفة نواياه وموقفه حتى تم الاتفاق بين البطريرك

(١) Beyrouth. T. 16, Rapp. No. 2 du 28 mars 1865, Fos. 222,

223.

Ibid. 225.

(٢)

وداود باشا^(١)، واتخذ القرار، وبث بالمسألة فوراً، فلا تردد ولا تسويف، وإنما استعجال التسوية قبل كل شيء. وما أسرع ما قدم كرم خضوعه خطياً إلى المتصرف، ورد هذا بتوجيه بيورلدى منح كرم فيه حق البقاء في البلاد^(٢)، ولكنه لم يدعه لزيارته كما توقع المطارنة، إذ رأى المتصرف أن كرم سيفيد من هذه الفرصة ليدل بقواه وفرسانه على داود الذي لا يملك إلا تقرا قليلاً من الجندرية، وبذلك يسجل انتصاراً حقيقياً على الحكم القائم. غير أن المتصرف أنهى إلى كرم أنه يمكنه أن يأتي لزيارته في منزله، كما يفعل أى وجه من وجوه البلاد، وأخيراً دعاه إلى الإخلاء الهدوء والمحافظة على وعوده^(٣).

وإذا لم يحصل داود باشا من كرم على التضحية بفرديته السياسية لمصلحة الإدارة المتصرفية اللبنانية في بلاده، فإنه قد توصل إلى مساومة لا تنهى شيئاً، بل تؤجل كل شيء لقاء كتاب عفوي ينهى فيه المتصرف نفى شيخ إهدن، مقابل تعهد خطي بالمحافظة على الهدوء، ولكن كل ذلك لم يكن يعنى انتهاء الحذر من كلا الطرفين، وزوال أسباب النفور والشقاق بينهما.

هل أدرك داود باشا غرضه، وتخلّى عن استقالته بعد «خضوع» كرم، وبعد أن اعترف أهالي كسروان الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب، بشرعية دعاوى المتصرف من حيث المبدأ؟ كلا! صحيح أن سويت في الواقع المسألتان الرئيسيتان اللتان كانتا تحركان الجبل فقد خضع كرم، ولم يطلب أهالي كسروان سوى إمهالهم لتسديد ما عليهم في الماضي والحاضر، وهذه قضية داخلية بحثة يعود أمر النظر فيها إلى مجلس الإدارة الكبير،

(١) Beyrouth, 16, Dépêche Télégraphique au Ministère des Aff (١)

Etr. (17 avril 1865) F. 226, & 234.

(٢) انظر نصه في البعثات، نفس المصدر، ص ٤٠٠.

(٣) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 3 du 3 avril, ibid, F. 231.

غير أن داود باشا لم يكن راضياً في الحقيقة إذ لم يتوصل بعد إلى تذليل جميع الصعوبات التي تعترض إدارته وتقلقه ، والتي يود التباحث بشأنها مع رجالات الآستانة . لقد قدم استقالته فلم تقبل ، وإنما طلب منه أن يبدي رغباته ويبرز مطالبه ، ولذا فهو مصمم اليوم ان يذهب إلى الآستانة

إن أهم ما يشغل بال داود باشا هو مسألة القوة المسلحة التي يجب أن توضع تحت تصرفه لحفظ هيبة الحكم وسد السبل أمام المؤامرات والدسائس المقبلة التي مازال أعظمها قائماً يترصد الدوائر بنظام الحكم القائم . كان داود يعلم أن كل حكومة لا بد أن تعقد على قوة ، والدستور الحالي لا يهيئ له ، في نظره ، العناصر اللازمة لتنظيم هذه القوة المسلحة ، والباشا يعلن صراحة أن تجربة الجندرية لم تكن ناجحة . وقد عبر عن أمنيته يوماً بأنه يريد من الباب العالي أن يزوده بقوة تتألف من ١٢٠٠ — ١٥٠٠ رجل مسيحي يجنّدون كالقوزاق العثمانيين ويشكلون بنوع من التطوع كما هو الحال في الفرقة الأجنبية ، ويوضعون تحت أوامره مباشرة ، وبذلك لا يضطر لدعوة العساكر العثمانيين^(١) . فإذا شجعه القنصل الفرنسي على حشد جهوده كلها كي يؤمن في لبنان نجاح إدارة مسيحية صرفة^(٢) ، أي إذا حثه على العناية بالجندرية اللبنانية وزيادة عدد أفرادها بحسب مقتضى النظامات ، اعتذر داود بافتقاره إلى المال وإلى القوة الضرورية لجبايته . فإذا فاتحته المدرب الفرنسي السكاكين فين برغبة بعض موازنة كسروان في الانخراط طوعاً بالجندرية ، مع تدبير المال اللازم ، تعلل المتصرف وأجل قبولهم . والحق أن العلاقات بين المدرب الفرنسي والمتصرف كانت تزداد سوءاً يوماً عن يوم لا لأن المدرب كان يخرج عن نطاق مهمته العسكرية

Beyrouth. T. 16, Rapp. No. 4 bis du 11 avril 1865. F. 239. (١)

Beyrouth, T. 16, Instructions, No. 5 du 28 avril 1865. (٢)

البحثة فحسب ، بل بسبب قضية الجندرمة ذات الأهمية الخطيرة^(١) .

يريد داود باشا أن يكون لدى حكومته قوة مسيحية تأتمر بأمره وتسهر على الآمن والهدوء في لبنان^(٢) . أن أول متصرف مسيحي لجبل لبنان لا يريد أن يضطر لاستخدام القوات العثمانية المسلحة ضد المسيحيين . بل يريد أن تكون تحت تصرفه قوات مسيحية لمجابهة جميع الطواريء . وقد صرح داود باشا قبل سفره إلى الآستانة بأنه يطلب ١٥٠٠ رجلاً ، ٥٠٠ منهم للجندرمة ، والباقيون للخدمة في القرى يحافظون فيها على الهدوء ، ويؤمنون جباية الضرائب ويقمعون التمرد والعصيان .

ولكن المتصرف الذي يرغب في إنشاء قوة مسيحية كهذه لم يوضح ما إذا كان يريد لها لبنانية أم أجنبية . وربما كان الاحتمال الثاني هو الذي يعبر عن فكره الحقيقي من حيث المبدأ فقد سمع مراراً يتحدث عن الألبانيين والبولونيين وغيرهم . إن تضاؤل شأن الجندرمة الوطنية التي أضحت خصوصاً بعد تعديل نظمات ١٨٦١ الرمز الوحيد ، والضمانات الملبوسة للوطنية اللبنانية يدل على مغزى خطير ، فعلوم أن نظام ١٨٦١ كان قد استبعد الحاكم الوطني ، وألغى الإقطاعية التي لم تكن سوى المواطنة مجزأة ومفتتة ، ومنقولة إلى المقاطعة والوحدة الإدارية ، وجاءت نظمات ١٨٦٤ فأكلت هذا « المحور » - إن صح هذا التعبير - عن طريق حرمان رؤساء الطوائف مما كان مخولاً لهم سابقاً في التعيينات السياسية والقضائية كما علمنا . فالطوائف التي احتفظ بها كوسائل تقسيم لم تعد مركزاً للتفاف ونشاط وتأييد ، فبقاء عدد الجندرمة ضئيلاً مع أن النظمات الجديدة قد زادت ، والمساعدة المالية العثمانية للجبل ، والاحتفاظ بالعساكر العثمانيين في كسروان

Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain du 22 1865, Fos. 243, 244, (١)

منج داد باشا الكاتبين فين أجازة « إجبارية » وطلب تنفيذ العقد المبرم معه والذي تنتهى

مدته في ٩ يونية ١٨٦٥ .

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 10 du 22 mai, 1865, F. 282. (٢)

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 12 du 12 juin 1865, F. 298 (٣)

الساحلية (البترون وجونية وجبيل) قد أوجدا تعليقا ذا مغزى في القرار الذي اتخذته الحكومة العثمانية بأن تبني على حسابها برجا يتسع لـ ٦٠٠ جندي على طريق بيروت دمشق^(١) بموجب النظمات ، مع أن الجيوش العثمانية لم تكلف بحراسة طريق دمشق وطرابلس إلا مؤقتا ، بانتظار تنظيم القوة الوطنية . وتتساءل ما إذا حصل داود باشا من الباب العالي على وعد بتأجيل تنظيم الجندرية اللبنانية إلى أجل غير معين حرصا على أن يكون نفوذه ممثلا في الجبل ؟ وربما يشك الباب العالي بمقدرة هذه الجندرية الوطنية على حراسة الطريقين الحيويين دمشق - بيروت ، وطرابلس - صيدا ، ويخشى أن تكون حراستها بأيدي غير عثمانية مما يهدد مصالحه وخطوط مواصلاته الأكثر أهمية في سوريا .

ومما يكن الأمر ، فينبغي للباحث أن يسجل لداود باشا مهارته في حقل الإدارة والتنظيم . وإخلاصه للهمة الموكلة إليه عموماً ، أما في ناحية تنظيم القوة الوطنية اللبنانية ، فإزال حيث كان تقريبا في أوائل عهده^(٢) .

سفر داود باشا إلى الآستانة :

كانت القوة المسيحية المطلوبة من الباب العالي لأغراض الأمن والتنفيذ أول شاغل لداود باشا ، وثمة شواغل أخرى دفعته للسفر إلى الآستانة . هنالك المساعي الجارية في الآستانة لإصدار عفو عن المسلمين السنين المحكوم عليهم في حوادث الستين ، فهو يرى أن هؤلاء إذا ما أطلق سراحهم فإن الدروز وحماهم سيقدمون الحجج نفسها ولن يمكن دحضها . وهو يطلب بصراحة ألا يشمل العفو درزيا واحدا محكوما عليه ، فلا يعود إلى البلاد إلا بالرجوع إليه شخصا وحجته في ذلك أن ظواهر التقارب

(١) Beyrouth, T 16, Rapp. (Faiu) du 22 avril' ibid, Fos. 245,246

» » » » No 12, ibid, F. 300

(٢)

الملبوس بين المسيحيين والدروز يمكن أن تختفي ، لأن عودة المحكوم عليهم مباشرة ستشل هذه المقاصد الطيبة ، وتقذف بغتة في البلاد التي لم تصح بعد من ثورة المشاعر ، عناصر خلاف وبغضاء وثأر مما يؤدي إلى أواخر العواقب . أما لو منح داود باشا حق إعادة المحكوم عليهم كلا على حدة ووفقا للظروف فإنه يستخدم هذه الوسيلة الفعالة في ضبط الدروز . وإن مثل هذه الصلاحية تتيح له الوقت الكافي لترسيخ أسس الوفاق ، وإضعاف نفوذ المنفيين بعودة كل منهم على حدة (١) . هذا كما أن داود باشا يبدو أنه راعب أيضاً في تقديم ملاحظات للباب العالي حول موضوع مد سلطاته عشر سنوات بدلا من خمس ، إذ هو يرى أن الأجل قصير جداً ويؤلف عقبة جديدة في سبيل تنظيم البلاد (٢) .

يضاف إلى هذه الأسباب التي حلت المتصرف على السفر إلى الآستانة ما كان يعتلج في نفسه على الأرجح من عوامل القلق من موقف كسروان وشمال الجبل المعادي له ، والذي يزداد سوءاً بنتيجة عودة كرم المدبرة من الآستانة إذ يعتقد المتصرف منذ أمد طويل كما نعلم أن الصدر الأعظم فؤاد باشا يدا فيها ، وأن غايته أن يستخدم كرما لتجميد جهود الحاكم التنظيمية . وإغراق الجبل في الفوضى وتهيته السبل للرجوع أخيراً إلى سياسة التجزئة والتقسيم التي تفضلها دوائر الآستانة على بروز كيان مسيحي مستقل في لبنان يفلت تدريجياً من قبضتها وهيمنتها (٣) .

والآن لنترك داود باشا يقوم بإبحاثه في الآستانة ، ولننتحدث عن أحوال الجبل خلال غيابه بعد أن أشهر كرم خضوعه .

في الحق لم يكن سفر داود باشا في الآونة التي كان يمر بها الجبل ، ينطوي على الحكمة والحصافة . لقد طلب أجازة من الآستانة لمدة شهرين وترك

Turquie. Beyrouth, T. 16 Rapp. No 12 op. cit, F. 303 (١)

ibid. F. 301 (٢)

ibid, F. 302 (٣)

البلاد التي لم تكن قد خرجت بعد من وهدة المكائد والقلق والمؤامرات . بحيث كان يمكن الأعداء الحكم القائم أن يجدوا في غيابه فرصة فريدة للتمرد والثورة . غادر المتصرف جبل لبنان في أواسط صيف ١٨٦٥ وتركها للشائعات والأنباء المغرضة المتنوعة التي تشوش الأذهان وتضرم الفتنة وتثير المخاوف . من ذلك نبأ عودة المنفيين الدروز الذي أخذت تنشره الصحف الانكليزية^(١) فانشغل المسيحيون بها طويلا ، ومنها مايتصل بخطط انكلترة لفصل الموارد عن فرنسا وتوسيع فجوة الخلاف بينهما ، ففرنسا لم تهتم بشؤون كسروان إلا اهتماما يسيرا لأنه أصبح لديها قناة السويس التي تؤمن لها المحافظة على طريق الهند ، وبصدد تمرد كرم يقال لولا تدخل انكلترة لأعطت المساكر العثمانية موارد الشمال الدروس الذي تدخره لهم تركيا^(٢) . إن دسائس الانكليز تبدو في ما صرح به الخوري نعمة الله أمير سر البطريرك من أن نائب قنصل انكلترة ذكر له : « إن فرنسا لم تعد بحاجة أبدا لنصارى سورية في حين أن انكلترة تهتم دوما بشؤون البلاد ، وانكلترة من جهة أخرى ترى أن العنصر المسيحي في عربستان (سورية) هو عنصر التقدم والمستقبل ، وهي اعترفت بخطئها في عطفها الماضي على العنصر العثماني الذي لا يصلح لشيء^(٣) » .

هذا إلى الزيارات المتكررة التي كان يقوم بها وكلاء انكلترة في سوريا للدروز في المناطق المختلطة والجنوبية ، وآخرها زيارة السفير البريطاني السير هنري بولور (٤ إبريل ١٨٦٥) ووعده ببذل المسعى للعفو عن المنفيين

(١) توسط الأمير عبد القادر الجزائري بشأن عودة المسلمين ، والدروز المنفيين في حوادث السنين فتقرر العفو عنهم والسماح لهم بالعودة إلى سوريا
Beyrouth, Y. 16 dépêche télégraphique a Bernard des Essards 22
juin 1865 F. 315

Beyrouth, T. 16, Repp (Fain) du 12 mar 2 1865. F. 177 (٢)

ibid

(٣)

الدروز ، وإحاطة أرملة جنيلاط وأولادها بالرعاية والعناية ^(١) . ومما ساعد على توجس مسيحي المناطق المختلطة أن داود باشا كان يصحب السيد بولور في هذه الزيارة ، فزعم البعض أنه لا يرغب في الدج بل يغذى الانقسام بين الدروز والنصارى ، وأنه قدوجه اللوم إلى الأمير ملحم أرسلان مدير الشوف لأنه أصبح مسيحي الميل ، ولأنه يبوح بسر السياسة الدرزية بنشره تصريحات بولور ، وأن المتصرف قد أوقف الصفقات العقارية التي كادت أن تتم بين المسيحيين والدروز ، وبذلك توقف بيع أملاك الدروز في دير القمر .

والباحث إذ يذكر هذه الشائعات « على علاقتها » ، مع أن معظمها لا يستند مطلقاً إلى أى أساس ، فإنما يهدف من ذلك إلى التدليل على حالة الأفكار ، وتصوير جو القلق الذي كان يخيم في الجبل أثناء استئداء المتصرف للسفر وبعده . وينطبق هذا أيضاً على نفس مراكز الإدارة في الجبل المفروض أنها أكثر التصاقاً بالمتصرف وأشد ولاء له من الأوساط الأهلية الأخرى . ويكفي لبيان ذلك ذكر مقابلة جرت بين القنصل الفرنسي ووكيل رئاسة مجلس الإدارة الماروني الذي عهد إليه داود ، بعد رحيله ، تصريف شؤون الجبل رسمياً في أثناء غيابه . بعد خضوع كرم زار القنصل ديزيسار داود باشا في مقره بسبينة حيث قدم له أعضاء المجلس الإداري ، وأعضاء مجلس المحاكمة ، وألقى القنصل كلمة في هؤلاء ، بناء على طلب الباشا ، فحضرهم على التعاضد والتزام السكنية وفي اليوم التالي زار عيد أبو حاتم القنصل المذكور وقال له : « ربما لم تتمكن أمس بحضور الباشا من الكلام صراحة فأنت الآن أسألك عما إذا كان ماسمعناه هو حقيقة إرادة الامبراطور ، وهل هذا هو ماتريدونه منا ؟ »

ولما أظهر القنصل دهشته من تصرف هذه الشخصية المحترمة المرموقة التي تأتي في المرتبة بعد داود باشا ، أجاب وكيل رئاسة المجلس : « الباشا . .

الباشا . . إنك تعرف أكثر منا عن ذلك ، ولكن المؤكد هو أننا لا نأتمر إلا بأوامر نتلقاها منك ، ومهما يكن فنحن مستعدون لتنفيذها^(١) .
هذه الزيارة البالغة الخطورة لاتصلح فقط للتدليل على مدى الثقة - أو على الأصح - عدم الثقة المارونية بداود باشا ، ومدى إيمانها بثبات مركزه وقوته فحسب ، بل هي تصلح بعد ذلك للتدليل على مدى نجاح المعارضة المارونية ضد المتصرف حين تشيع بأن فرنسا تؤيد الموارنة ضد داود ، ومدى تفشى هذا الاعتقاد الخاطيء في الجبل ، الأمر الذي سيضطّر ممثلي فرنسا للإعلان دوماً عن تأييدهم للمتصرف ، وعن شجبهم لكل معارضة تبرز ضد إدارته .

هذه هو الجو الذي تر كة داود باشا وراءه في الجبل حين اتجه إلى الآستانه ، وما زاد في اضطرابه أن المتصرف حين أعلن عن رغبته في السفر إلى عاصمة السلطنة ، صرح بأنه إذا لم يحجب الباب العالي مطالبه التي يحملها معه فإنه لن يتردد في الإصرار على استقالته . وكان من الطبيعي حينئذ أن يتمسك أعداء الباشا بهذا التصريح ، ليذيعوا في جميع أنحاء الجبل أن الحاكم لن يرجع ، وأن استقالته قد فرضت عليه من قبل بعض الدول الموقعة على نظمات سنة ١٨٦١ ، فزيد المخاوف ، ويعتري الشك حتى أذهان أفراد حاشية المتصرف الرسمية نفسها^(٢) . أما أعداؤه الدين أضناهم النضال ، والذين كان ولاؤهم له مسألة زمن يسير ، حيث كان مأمولاً أن يلتفوا حوله . فقد توقفوا عن السير في طريق الوفاق والمصالحة بانتظار ما تسفر عنه الحوادث . وبالتالي توقفت عملية النهدة والتنظيم التي استهلت بخضوع كرم ، وانتشرت الأراجيف المغلوطة والأخبار الكاذبة بالحاح شديد ، وساعد على شيوخها غياب داود باشا ، وعدم الاطلاع الكافي على ما يجري من مباحثات في الآستانه مع الباب العالي وممثلي الدول . وما ساعد في تعقيد الأمور وتغذية أسباب الاضطراب

Beyrouth, T. 17 Repp. No 4 bis du 11 avril 1865 F.236 (٢)

» » 16 » (Fain) du 22 avril 1865. F. 245. (١)

أن داود باشا صرح أكثر من مرة بأنه لا يهتم بكسروان ، وأنه لا يريد أن يعترف له بالسلطة فيها فهو في غنى عنها ، ولنجر الأمور فيها كما تشاء . وقال إنه ينتظر أن يأتي موارنة كسروان إليه ، أما هو فلن يذهب إليهم^(١) . ولكن لم يحدث لحسن الحظ ما يستحق التسجيل في غياب داود باشا ، باستثناء صدام عنيف في زحلة بين الروم الكاثوليك وبين الموارنة يؤازرهم الروم الأرثوذكس وهذا أمر مألوف يحدث دوماً عندما تنجح الدسائس العثمانية غالباً في الدس بين طوائف الجبل للتدليل على أن الوصاية العثمانية ضرورية من أجل التوفيق بين الطوائف المتناحرة^(٢) ، أما كرم فلم يتخل طبعاً عن دعاويه وار تكب بعض الأفعال التي دلت على خفته وطيشه وعدم تعمقه في إدراك الفرص السانحة للوصول إلى جوهر غرضه دون الاكتفاء بالتوافه والزبد والنفاصيل . ونحن لانذكر فيما يلي خبرها إلا لأنها تسجل بدايه التحول في علاقات كرم مع سنده الأقوى البطريرك بولص مسعد الذي استاء من من سلوكه وخاب أمله فيه لاسيما بعد الحادثة التي جرت بين أسرة توالي كرم وأسرة أخرى توالي المتصرف :

لا يريد الباحث أن يتهمة المعجبون يوسف كرم بعدم تقديره ، فلا شك بأن شيخ إهدن واحد من أذكي الموارنة وأحسنهم خلقاً ولكنه ليس أبعدهم

Beyrouth, T. 16 Repp. (Fain) du 22 mai, et du 2 juin 1865, (١)

Fos. 286. 292

Beyrouth, T. 16 Rapp. (Fain) du 2 juillet 1865, F. 331 (٢)
et Beyrouth, T. 17 Repp. () » 2 Août, F. 1
et » » 17 » No 19 et 20 des 20 et 22 Août 1865 F. 20
ووقع في أعقاب حوادث زحلة اعتداء على اثنين من الروم الكاثوليك تعرف عليهما بعض الموارنة المهوسين نأرا حوادث زحلة التي لم يقبض على المسؤولين عنها بعد لأن السلطات العثمانية بزعمهم لا تريد معاقبة الروم الكاثوليك الذين هم المسيحيون الوحيدون في سوريا الذين يسعون ، كما يقول الموارنة وراء التوظيف لدى الترك

Rapp. (Fain) du 12 juillet 1865, F. 336

« فالداووين والدوائر ملثة بتراجمهم ، فهم الذين خونونا » ولكن سرعان ما هدأت الأحوال وحال العقلاء دون توسع الفتنة .

نظراً وأرهفهم حساً ؛ إن كرمأ الذى يبالغ بعض الكتاب فى امتداح مزاياه كان فى جعبته السياسية رأيان فقط : بغضاء للاحتلال العثمانى ، وكراهية للشيوخ والأمراء الذين يطالب بالاستيلاء على امتيازاتهم ومراكرهم لنفسه . إن ذكرى إخفاق كرم وخيبته فى الماضى حين خدم خطط فؤاد باشا ورغبته الحقيقية فى التعويض عن أخطاء حكمه وسهولة تصديقه السابق كانتا تجعلانه سريع الغضب ومرتاباً جداً . ومن المحقق أن الرئيس المارونى الشاب ما كان يحزن أى قلق جرت ألسنة الناس به - إلا مؤخراً - ، وأن طموحه لا يوحى إذا ترك كرم وشأنه بكثير من الخطر . لا نريد دليلاً على ذلك إلا حادثة صرباً وما أعقبها . وصرباً بلدة تقع على مقربة من جونية دخل احد دورها ذات ليلة جنديان من الفوج العثمانى المعسكر فيها^(١) ، واقترفا جريمة قتل ثلاثية مع ما صاحبها من سرقة واعتداء على النساء مما سبب بين سكان الجوار موجة سخط واستياء شديدين . بيد أن تدخل البطريك حال دون تحول الحادث إلى عصيان مسلح . والمهم أن الحادثة كانت حجة مغرية وفرصة سانحة لمن لا يفتش إلا عن الحج والفرص ، ولكن كرمأ لم يتحرك حتى إذا راجعه فاقدو الصبر من الانتهازين أجابهم بأن عليهم الرجوع إلى البطريك ، ولما بلغ المتصرف نبأ هذه الحادثة تكدر كثيراً وأمر بسحب الفوج فوراً ، ونتج عن ذلك من التهدة ما جعل كرمأ يشعر ببعض الأسف لدى أنصاره لبقائه على الحياد^(٢) . ليس هذا فحسب ، بل إن المتصرف كان قد سلم سلطاته لوكيل رئاسة مجلس الإدارة الشيخ عيد أبو حاتم ، وعين آغا بك (وهو تركى وضعه الباب العالى على مقربة من داود باشا) ليطلعه على مجرى الأمور ، وهنالك عبد الله افندى الأرمنى حاكم دير القمر ، وكان

Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 12 1865, F. 308 (١)

D' Alaux op. cit, P. 36

» » » 16 Rapp. (Fain) des 12 et 2 juin 1865, F. (٢)

بين هؤلاء الثلاثة منازعة خفية على السلطة^(١). فالسلطة الحقيقية كانت في الواقع مفقودة ، بحيث كان يمكن للمهيجين وذوى المقاصد السيئة أن يفيدوا من فقدان السلطة وانعدام وسائل القمع لدى المديرين في الجبل لقلب النظام القائم^(٢). وبقيت هيئات الإدارة المختلفة دون رابطة مشتركة أى دون وسائل عمل وتفاهم ، وكان بالإمكان الاعتراض حتى على وجودها الشرعى لأنها لم تنفذ التعديلات التى نصت عليها نظمات ١٨٦٤؛ فرؤساء القرى لم يعينوا بعد فى كسروان ، وبالتالى فإن أعضاء مجلس الإدارة لم ينتخبوا ، والمجلس الحالى الذى لا يشترك فيه غير أعضاء المناطق المختلفة من المواردة ليس منسجما مع مقتضى نظمات لبنان الجديدة ، والمواردة فى الشمال ينكرون على مثل هذا المجلس صلاحياته^(٣) ، بل إن أجهزة الإدارة لم تثبت وجودها عملياً بعد أن فرق تمششى الكوليرا فى دير القمر المجلسين الكبيرين الفضائى والإدارى . فإذا أضفنا إلى ذلك أن داود باشا كان بصر فى هذا الحين على استقالته طيلة عدة أسابيع . ويرفض الرجوع إلى الجبل لمعالجة أحواله التى بدأت تضطرب ، أدركنا كم كانت الفرصة جميلة حقاً لو أراد كرم اغتصاب دفعة الحكم تحت ستار سعيه لإنقاذ الإدارة المتداعية . . ولكن يوسف كرم لم يحرك ساكناً .

ترى هل اعتقد أنه لا يزال مقيداً بوعده الحديث العهد ؟ أم هل أراد أن يؤمن لنفسه شهادة حسن سلوك لدى مؤتمر الأستانة الذى دعته استقالة داود باشا للبحث مجدداً فى المسألة اللبنانية ؟ أم هل اعتقد بوجود فئخما وراء هذه الأبواب الأوسع المفتوحة أمامه على مصراعيها ؟ أمامنا تفسيرات شتى ، ولكن تخوفاً كان أم تحملاً ، ونقصاً فى الظلموح أم نقصاً فى العبارة ، فإن

Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) des 12 et 2 juin 1855. (١)

F. 311.

» » » 17 Rapp No 19 et 20 du 20 et 22 (٢)

août 1865, F. 20

» » » 17 instructions No 10 du 8 août (٣)

1865, F. 5

كل هذا كان يدل على أن كرمًا ما كان ينطوى في حد ذاته على مواهب السياسي الحاذق الأريب إذا ترك لنفسه ، وهكذا أصيب كثير من أنصاره بخيبة الأمل ، واتضح لبعض المهووسين من رجاله أنه لا يقدر على شيء وأنه لا يمثل شيئًا . ومن جهة أخرى تورط كرم في إشكالات ومعضلات ثانوية ما كان أغناه عنها ، وليس لها ما للفرص الأولى من أهمية لإدراك غرضه الرئيسي ، فسبب لنفسه المتاعب ، وحزب بعض الأهالي ضده ، وابتعد تدريجيا عن مصدر قوته الأساسية : البطريك الماروني .

ذلك أن أنصار كرم منذ أن علموا بعزم المتصرف على السفر إلى الآستانة ، أخذوا يذيعون أن مدير كسروان الأمير افندي شهاب المقيم في غزير لا يمكنه متابعة إدارة المنطقة لأنه لا يملك القوة ولا النفوذ ، وأنه لابد لمصلحة البلاد من أن يذهب كرم ويستقر في غزير ليصرف شؤونها ويحافظ على أمنها وهدوئها بشكل غير رسمي^(١) ، رغبة منه في خدمة المتصرف خدمة « طوعية » لينتطبى مع مشيئة قنصل فرنسا ، لا طمعا بالمراكمات وما تستوجه من الاعتبار^(٢) .

وبالفعل فقد حمل كرم الأهالي بحجة مكافأة الجراد على التجمع في بعض النقاط المعينة ، حيث ظهر بينهم ليتقبل الهتاف ويتلقى الولاء^(٣) ، وبالتالي فإن تهدة كسروان لم تتقدم خطوة واحدة لأن « البك » اتخذ لنفسه صفة الحكم في ما يشجر من نزاع أو خلاف بين الأهالي دون أن يسند في ذلك إلى نظام أو رقابة . واحتمل الأهالي من غير الحزب السكريمى سلطة شيخ اهدن بصمت ، رغم مارأوا فيها من التجاوز والظلم^(٤) ، بيد أن حادثة

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 mai 1865, F. 287.

» » 17, 3e Annexe à la Dépêche politique No. 34 (٢)
du 2 jan. 1866. Lettre de Karam a B. des.
Essards, Déc. 1865, F. 126.

Beyrouth, T. 16 Rapp. (Fain) du 12 juin, op. cit., F. 310. (٣)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 34 (Sansdate) F. 117. (٤)

نزاع جزئى جرت بين عائلتين فى صربا ، فجرت الأهواء ضد كرم . فقد أرسل البك نفرا من أتباعه إلى كسروان و « كبسوا عايلة بيت البويز فى بيوتهم ليلا وجرحوا منهم سبعة أشخاص ونهبوا بيت أحدهم يوسف بو شاهين وربطوا المذكور ومعه ثلاثة أنفار من أولاد عمه وسجنوهم فى بيت خضرة . وإذ بلغ كرم بك أن هذا العمل شق على بعض أهالى قرايا قضاء كسروان بالحال حضر بنفسه وصحبته من الجهات الشمالية وخيل ومشاة . وكان وصوله لقرية غزير بالحدود (الهزج) والقواص (اطلاق النار) ، وحول (نزل) فى بيت الخواجة يواكيم باخوس الكاين بالقرب من قوناق (مركز) المدير . « و » .. توارد عليه بعض أهالى القضاء الشمالى تحت السلاح حتى بلغوا ٥٠٠ مما يهدد بحدوث قلق وتشويش^(١) .. »

هذا ما حفظته لنا سجلات مجلس الإدارة الكبير عن الحادثة . وأوقع أن المسألة لاتعدى كونها محاصمة بين حزبين تنتمى لإحدى الأسترتين المتنازعتين إلى أحدهما أو إلى الآخر ، كانت أسرة البويز من أنصار المتصرف ، فى حين كانت أسرة خضرا من حزب يوسف كرم^(٢) . وهذا الانقسام أصبح باديا بوضوح فى المنطقة المارونية الشمالية ؛ فى كل بلدة ، وفى غزير نفسها ، نصف السكان كرميون (بورجوازيون شعبيون) والنصف الثانى يناصر الشيوخ والأمرأ (أرستقراطيون) . وبما أن هذا التوزيع على الأرجح ليس إلا المظهر العصرى للتحزبات الصغيرة التى كانت تقسم هذه البلاد الاقطاعية منذ زمن . كل مجموعة من الأهالى إلى معسكرين متنافسين أو عدوين أحيانا ، فقد حدث بشكل طبيعى أن كلا من الأحزاب الحالية كان يوجد فى حى خاص ، ويزداد تعااضد الأهواء فيه بتعااضد

(١) قيود مجلس الإدارة الكبير ، دفتر رقم (٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ ص (٧٧ - ٨٠) ، ودفتر رقم (١) مضبطة نمرة ٣٠٤٨ ص ٥٨٧ ومضبطة نمرة ٢٠٥٤ ص ٥٨٨ .
(٢) المحتوى « نبذة تاريخية فى المقاطعة الكسروانية » ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

الجوار ، وأقل خلاف فردى بين سكان الحيين كان يتخذ فوراً صفة جماعية . وكذلك كانت خصومة أسرتى البويز وخضرا من هذا القبيل .

وحينئذ قدم كرم مع مرافقيه إلى غريز « لفض الخلاف » بين الأسرتين ، على رأس ١٠٠ خيال و ٢٠٠ مشاة مسلحين^(١) . ولم يلبث أن أرسل مدير كسروان الأمير افندى شهاب استقالته إلى مجلس الإدارة الذى رفضها وأجل النظر فيها حتى رجوع المتصرف^(٢) . بيد أن سكان كسروان امتنعوا ، وشعروا بأن كرامتهم قد مست بغزو كرم وجماعته أرضهم . واصطناعه دور العدالة العليا . وبازاء برود السكان وتمللمهم كان على كرم أن ينسحب بعد ثلاثة أيام وهو موضع سخط البطريرك المارونى الذى كان دعاه للعودة على أعقاب^(٣) . ولأم عقلاء كسروان تصرف كرم بهذه الواقعة « وحكموا عليه بالغلط »^(٤) . وقد علم داود باشا بالامر . فأرسل برقية إلى مجلس الإدارة قال فيها ان لكرم الحق فى أن « يتنزه » كأمى مسافر ، ولذا فلا يجب الاهتمام به ، وفى اليوم التالى وصلت برقية أخرى بمنع كرم من « التنزه » مع جماعته المسلحة ، كما وصلت رسالة فى ٢٩ يولية من داود باشا يأمر باستخدام القوات العثمانية ضده عند الحاجة^(٥) . وعندما وصل هذا الأمر كان كرم قد غادر غريز إلى إهدن ولذا لم يعط المجلس أى أمر لكرم لما يعرف من عناده^(٦) .

استنكر البطريرك المارونى فعلة كرم وشاع أن العلاقات بين قطبي الموارنة ليست على ما يرام وأن بين كرم ورئيسه الروحى بعض الخلاف . ويذكرون بهذا الصدد أسماء كهنة مهيجين ومعروفين بميولهم الانكليزية

Beyrouth, T. 15 Rapp. (Fain) du 13 juillet 1865, F. 340. (١)

Ibid. (٢)

Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 juillet 1865, F. 342. (٣)

(٤) المحتوى نفس المصدر والصفحة .

Beyrouth, T. 17, Rapp. (Fain) du 2 Août 1865. (٥)

Ibid. (٦)

من لا يخضعون للبطيريك إلا قليلا في حين أنهم يستمدون المعونة من كرم . وقيل أن الفلاحين توردوا على مطران من أسرة جيش بمناسبة تعيين أحد الخوارة دون أن يسعى كرم -- كالألف عادته -- لتهنئة الخصومة وتسوية الخلاف . حتى أرجف أعداء كرم وأنصار المتصرف بأن الأول يقطع علاقاته مع رئيسه الروحي مصدر كل أهميته حتى اليوم .

إن هذا الخلاف المستتر الذي لا نجد له إلا إشارة عابرة في الأوراق الرسمية التي بين أيدينا ، ترجع أوائله في رأينا إلى الفترة التي عاصرت خضوع كرم ، فقد تأكد للبطيريك أن فرنسا غير راضية عن موقف كرم ، وأنها تساند داود باشا بقوة ، فرغب البطيريك الداهية أن يخفض من عونه لشيخ إهدن ، مع المحافظة على مظاهر المودة ، والصلات الطيبة التي تربطه بالبك حرصاً على وحدة الصف الماروني وتماسكه تجاه المتصرف . فقد استاء البطيريك مؤخراً من كرم لأنه أخذ يتصرف تصرفاً ينطوي على الخفة والطيش ، ويندفع وراء توافه تسيء إلى القضية التي ما قىء البطيريك وأنصار الحكم الوطني يعملون من أجلها . ولم يدرك كرم أن مثل هذا التصرف كان يضعف من موقفه كأبرز أعلام الحكم الوطني في نظر أعدائه والدول ، وينبئ عن عدم أهليته ، وشدة تهوره وعدم شعبيته . وتجلى تضائل دعم البطيريك « الروحي » ، ووضح تطور موقفه بصده في ما صرح به البطيريك لقنصل فرنسا الذي كان زار غبطته ليستوضحه بشأن كرم ، وكانت المقابلة في أواسط مايو ، أي قبل حادثة صربا بثلاثة شهور ، أعلن البطيريك أنه وإن ظهرت بعض الصعوبات التي تتعلق « بالتفاصيل » بين الأكليريوس والمتصرف ، غير أنها ليست بذات أهمية أو تأثير على هدوء الجبل . وتطرق البطيريك في حديثه إلى يوسف كرم فقال إنه يعتبر شيخ

إهدن واحداً من أحسن الموارد ، ولكن الأمة التي تتوق إلى الحكم الوطني لا تبرز يوسف كرم على أنه مرشحها ، وأن الموارد لا يمكنهم الحصول على ثمرة ما إلا بمعونة فرنسا وإرداتها فعلها يقع اختيار واحد منهم ليحكمهم ، لأنهم لا يدون على أحد (١) . وفي نفس الوقت فهم البطريرك من حديثه مع القنصل أن فرنسا لا تزحزح مطلقاً عن تأييد داود باشا ، وأن مسألة الحكم الوطني يجب أن تنتظر الوقت الملائم لتطرح من جديد على مؤتمر الدول والباب العالي ، وأنه إلى أن يحين هذا الموعد ، ينبغي تدعيم جهود المتصرف التنظيمية في الجبل (٢) . ولكن الأكليروس يرى نفوذه يتناقص إذا نظمت البلاد تنظيمًا حسنًا ، وثروته تتضاءل وأملاته تنكمش . وسواء أكان الحاكم داود باشا أم يوسف كرم ، فالأكليروس لا يمكن أن يرى فيه إلا عدواً يحشد كل جهوده ليحل محله (٣) . فلا عجب إذا استمات الأكليروس الماروني في الدفاع عن امتيازاته التي اكتسبها على مر الأيام ، فهنا يمكن السبب الأساسي للصراع المبرر بين السلطين الدينية والمدنية ، والبطريرك يغطي هذا الخوف العظيم بثوب من دعوى الدفاع عن الدين المسيحي ، في حين أن الفقرة (١٨) من النظم كانت أهم هذه « التفاصيل » التي يثور الخلاف حولها بين المتصرف والأكليروس ، بين المتصرف الذي يريد تطبيق آرائه المتحررة المدنية ، وبين الأكليروس الذي يرغب في التمسك بماله من امتيازات الماضي . وقد تحدث البطريرك إلى المدرب فين مبراً اعتراضه على هذه الفقرة بأن الامبراطورية العثمانية لا تعطى الضمانات التي تعطيها حكومة فرنسا ؛ فالإعفاء من الضرائب ، والامتيازات المسلوبة من الأكليروس في لبنان ستستخدم كسوابق لمهاجمة الدين المسيحي في باقي السلطنة . وربما يوماً ما في لبنان نفسه (٤) .

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 6 du 17 mai 1865, F. 265

Ibid. (٢)

Ibid, F. 258. (٣)

Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 mai, F. 287. (٤)

إذن كان لا بد للاكليروس من المحافظة على « المظاهر » والتلويح دوماً بالمعارضة المارونية التي تتجسد في كرم والاستفادة منها عند الحاجة لإرهاب المتصرف والتخفيف من هجومه على امتيازات الاكليروس ، وإيراز قوة الصف الماروني ووحدته لا بإزاء المتصرف فحسب بل بإزاء فرنسا نفسها لدفعها دفعاً للضغط على الباب العالي ، والتخفيف من تدعيمها لداود باشا ، إبقاء على نفوذهم وصوناً لثرواتهم ونفوذهم . ومن هنا كان استياء البطريرك من كرم الذي كانتفعاله تسبب تصدع الجبهة المارونية الموحدة وتوجد فيها المحاور الداخلية والشقاق والانقسام ، ومن هنا كان ميله أيضاً لمسيرة المتصرف تمشياً مع إلحاح القنصل الفرنسي عليه بوجوب بذل المعونة للحكومة داود باشا^(١) . ولكن صلات البطريرك بكرم بقيت في الظاهر كما كانت ، وظلت تنسم بالحنر والتوجس من داود باشا .

ومهما يكن الأمر ، فبينما كانت التكهينات والشائعات تملأ المحافل والأندية حول تأخر داود باشا في الرجوع إلى الجبل ، كان العقلاء ينظرون عودة المتصرف بفارغ الصبر لاستكمال هدوء الجبل بالقضاء على أراجيف استقالة الباشا التي كانت تجري بها السنة السوء فتعكر الهدوء ، وتزعزع الثقة الأهلية بالحكومة التي خلفها المتصرف وراءه تتخبط في عجزها وتفسكها . وما زاد في أهمية هذه الشائعات ، ما راج من الأخبار بين الناس بأن سورية ستصبح مقاطعة من مصر ، وذلك عقب الزيارة التي قام بها للجبل حلیم باشا عم خديوى مصر إسماعيل ، فراراً من الكوليرا التي عمت مصر^(٢) ، أو بأن

Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 16 du 17 mai 1865, (١)

F. 258.

(٢) أشيع أن حلیم باشا قد يكون آتياً ليصبح حاكم سوريا العام ، لأن ابن أخيه إسماعيل باشا يظن ذرعا بوجوده في مصر . وأن حاكم الجبل سيكون مسيحياً شهابياً قد يصبح ناباً له ، وأن فرنسا ستكون راضية بذلك كالباب العالي الذي لن يتوجب عليه بعد أن يعترف بمسيحية يتصل به مباشرة ، ومن جهة أخرى نضاف بيروت إلى حكومة الجبل ، والغاية من هذا إرضاء انكلترا التي سترى بهذا الدمج ذوبان الوارثة وضياهم ضد حكومة مسيحية مكبرة .

سورية سيحكمها الأمير عبد القادر ، أو بأنها ستعود لترزح تحت نير باشا عثمانى ، وكل من الناس بحسب أهوائه وميوله يدعى معرفة الحقيقة ويبحث الآخرين مخاوفه ^(١) . ثم ماذا من تشجيع القنصل الانكليزى للدروز ، وإقامته في قصر أرملة سعيد بك جنب لاط . بعد أن اضطر لترك مقره في بيروت فراراً من الكوليرا مما أثار تعليقات المسيحيين ومخاوفهم ^(٢) ، وما تناقله البعض أخيراً من دسيسة الانكليز في بشرى . وما نجم عنها من صدام دموى بين أسرتين مهمتين يدعم الوكلاء الإنكليز إحداهما (أسرة بطرس) وهي البائدة بالعدوان الذى سقط بنتيجته ١٦ قتيل من الجانبين ^(٣) ، كل ذلك كان يستدعى عودة المتصرف . ما السبب في تأخر داود باشا ؟

يستدل من تقارير السفارة الفرنسية في الأستانة أن المتصرف يقف موقفاً سلبياً من محاولات حمله على الرجوع إلى لبنان . ومن أنه يتذرع بأعذار صحية ، ولكن كان يبدو أنه متألم من أساليب الباب العالي تجاهه ، ومن الطريقة التى استعملت لإعلان العفو عن الدروز ، ولا سيما من الظروف التى تم فيها رجوع كرم إلى الجبل ، وخشية المتصرف أن تتجدد الاضطرابات الجديدة دون أن يكون تحت تصرفه الوسائل الكافية لقمعها . ومن الطبيعى أن يبادر المركز موستيه دو لبذل مجهوده من جهة لحل الباب العالي على النزول عند مطالب داود باشا ، ومن جهة ثانية لحل هذا الأخير على قبول مهمة حكم الجبل ، مجدداً ^(٤) . ولما كان هدوء الجبل ونجاح الإدارة المسيحية فيه بما يبنى الحكومة الفرنسية فقد بادر موستيه لمقابلة على باشا ومخاطبته بصدد الأثر

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. Nos. 19, 20 du Août 1865.

F. 21.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. Nos 19 et 20 du 22 août 1865.

F. 21.

(٣) Beyrouth, T. 17, Rapp. ibid F 20, et Rapp. No. 21 du 3

sept, 1865 Fos. 23, 24

(٤) Beyrouth, T. 1, Instructions No. 10, du 8 août 1865, F. 5.

الذى سينجم في سوريا بسبب عودة الدروز ، وشرح له أن العفو الذى أعلنه الباب العالى لا ينجم عنه تناجح طيبة ، فاعترف وزير الخارجية العثمانية أنه إذا وجب أن يكون هذا التدبير الشفوق عاما ، فإن تطبيقه مع ذلك يجب أن يتم بحصافة ويحاط بجميع الحيلة ، وأضاف ان الحكرمة العثمانية كانت قررت أن توعد إلى المنفيين الرئيسيين الموجودين في إزمير أو الرومللى بالتوجه إلى الآستانة قبل رجوعهم إلى سوريا ، وهناك سيفهمون أن العفو الممنوح لهم إنما هو على شرط ألا يسمع عنهم أية شكوى من حيث سلوكهم المقبل ، وسيتم ذلك بواسطة داود باشا الذى سيخول صلاحية منع من شملهم العفو من الإقامة في المنطقة التى يرى أن وجودهم فيها يسبب مشاكل خاصة تضرر نار العدواة من جديد^(١) . ويبدو ان داود باشا رضى بذلك وتخلّى عن موقفه الصلب .

عودة داود باشا إلى لبنان

تحدثنا عن أحوال الجبل عموما في الفترة التى غاب فيها المتصرف ، والحق أنه على الرغم من جميع ما ذكرنا من وجوب عودة المتصرف بسبب ما سجلنا من الأسباب الدافعة إلى الاضطراب والفوضى والتفكك ، فالأمر سارت على ما يرام في جميع المديرية نسبيا ، بما فيها كسروان التى التصق معظم أهلها عفويا بمديرهم أفندى شهاب وأظهروا ولائهم للحكومة ، وصرحوا عن مقاصدهم بعدم اتباع كرم وأخطائه^(٢) . حتى أن داود باشا وجه من الآستانة خطاب تهنئة إلى أغابك على حسن سير الإدارة في غيابه . بيد أن الإنصاف يقتضى منا أن نسجل هنا أن الفضل في هدوء الجبل

(١) Beyrouth, T. 17, Instructions No. 9, du 27 juillet 1865, F. 353.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. (Fain) du 2 août 1865, F. 1.

النسبي برغم غياب الباشا ، إنما يعود إلى داود باشا وإلى جهوده الطويلة التي كان صرفها لإعادته غرائز الجبلين وأهوائهم إلى حالتها الطبيعية ، كما يعود جزئياً إلى الخمول الذي شعر به السكان نتيجة انتشار الكوليرا إذ تفشت بين المسيحيين والدروز على السواء ، وفي كل القرى كانت مخافر الحجر الصحي تمنع دخول الأجانب^(١) . وأخيراً إلى دأب القنصل الفرنسي على نفي الشائعات والأراجيف المفرضة ، ونشر الأخبار المطمئنة في النفوس ، والتدليل على أن داود باشا منشغل بقضايا البلاد . وكان يطلع البطاريك والمديرين الأكثر أهمية على ما يرد إليه من أنباء طيبة^(٢) .

وقد وضعت عودة المتصرف إلى الجبل حدا لفعل الأراجيف والقلق والشائعات والدسائس ، وبعودته بعثت ماثرة التهذئة من جديد ، وكانت قد توقفت — كما ذكرنا — أثناء غيابه اشهرراً في الآستانة . ويوسف كرم الذي كان يتوقع انقلاب كل شيء رأى أن داود باشا يعود بسلطات أوسع وأكمل ، بعد أن حصلت الإدارة المتصرفية اللبنانية على مزايا لا يمكن معها ألا يعترف بغيره المتصرف وحرصه على تحسين أحوال الجبل . ولا بد من أن يكون كرم قد وقف على ما كان يجري في الآستانة ، فمكث يرقب الأحداث وقد استبد به الغضب لاسيما بعد أن علم بأن سكان المناطق المختلطة الذين يلتفون حول حكومة داود باشا قد زایلهم القلق ، وأظهروا عداء صريحاً لمرقد منطقة كسروان وطالبوا باتخاذ تدابير مشددة بحقها^(٣) ، وقد حز في نفس كرم أن يغادر حزبه عدد من الأنصار ، لينضموا إلى حزب الحكومة ، وأن إدارته غير الرسمية في كسروان واصطناعه دور العدالة فيها لنفسه قد أثار الشكوى ضده^(٤) .

Ibid, F. 2.

(١)

Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 28 du 3 nov, 1865, F. 55.

(٢)

Ibid, F. 60.

(٣)

Ibid, F. 63.

(٤)

وقضى داود باشا عشرة أيام في بيروت ثم توجه إلى مقره الرسمي في بيت الدين ، وقد استقبل على طول الطريق بالهتاف والحفاة وكانت الجماهير تعبر له بذلك عن امتنانها لعنايته بشؤون البلاد ، ولأنه استطاع أن يؤمن المساواة بين الجميع أمام القانون والضرائب ، ويوفر للمناطق المختلطة رفاها وأمانا لم يعرفهما الجبل أبداً . وقد تأثر الحاكم بهذه الحفاوة وزادت ثقته بنفسه كما زادت رغبته في الوصول أخيرا إلى تنظيم جميع البلاد الخاضعة لإدارته وفق هذه الطريقة التي أثمرت هذه الثمرات البانعة^(١) ، وخصوصا بعد أن عاد من الآستانة بوسائل وضمائم أقوى من السابق .

لقد استطاع متصرف الجبل أن يحصل على جزء هام من مطالبه ، فقد منح ، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في المساعدة المالية ، إدارة جنوبي غربي البقاع المباشرة^(٢) . وقد وضع هذا الإناعم في يد وسيلة للتأثير دوما على المناطق المسيحية في الجبل التي ترسل دوريا إلى هذا السهل الخصيب الفناض من سكانها الزراعيين ، ووسيلة للضغط عند الحاجة على المناطق الدرزية التي ليس لها اتصال بهجرة حوران إلا في هذه المنطقة نفسها . وغدا بمقدوره من جهة ثانية أن يسيطر على هذه المناطق الدرزية بواسطة العفو الذي ترك له الخيار في تطبيقه ، كما كان يمكنه تجاه المناطق المسيحية أن ينادى بصداقة فرنسا التي دافعت بحرارة عن طلباته في الآستانة . إذن تحت تأثير هذا المزيد من الضمانات مادة وأراض ومعنويات ، وهذه الأدلة الدامغة من الهدوء التي برهنت عنها البلاد بصورة عامة ، والمعارضة المارونية بصورة خاصة ، جاز ، بل وجب الاعتقاد بأن داود باشا سيفتح في الجبل عهدا من الرخاء والسلام . ولكن سنرى أننا لسنا محقين في تفاؤلنا .

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 23 nov. 1865, F. 74 (١)

Beyrouth. T. 19, Rapp. No. 18 du 1er avril 1870, F. 138, (٢)

D'Alaux p 38.

الفصل الثاني

ثورة يوسف كرم

كان لابد لداود باشا أن ينتهي من مشكلة كسروان وشمالي الجبل ، وأن يقدر خطورة الظروف التي ترافق اتخاذ الخطوة الحاسمة . وقد فكر أنه ينبغي بادیء الأمر أن يجرب السبل الودية مع كرم والا كليروس الماروني وفي نفس الوقت لم يهمل مطلقا تنظيم الجندرية وتنميتها فرفع عدد أنفازها من ٢٦٩ إلى ٣٠٠ وفي بضعة أيام جند ١٠٠ نفر ، ثم وصل العدد إلى ٥٠٠ ، وطلب لهم الأسلحة الحديثة من أشهر مصانع فرنسا ، كذلك استورد الكسواوى (البذلات) اللازمة^(١) كما حصل على دارة حربية عثمانية أطلق عليها اسم لبنان . ترى هل صرف داود باشا النظر عن القوة المسيحية الأجنبية التي طالما ذكرها قبل رحيله إلى الآستانة أم هل بدا له أن إنشاء قوة أجنبية لتأمين احترام الحكومة والدفاع عن الجبل أمر خطر وغير سياسى فى آن واحد ؟ كلا ! فالتصرف لا يزال ضد رأيه فى طلب هذه القوة المسيحية من الباب العالى ، وكان قد طلب هذه القوة فى سفرته الأخيرة ، فأرسلت له قوة من فرسان القوازيق (الدراغون) العثمانيين المسيحيين بسرعة عجيبة غير مألوفة^(٢) ، ولكن تبين للتصرف فى نفس الوقت أن الاعتماد على هذه القوة الأجنبية كليا لأغراض الأمن ، سيوجد له مشاكل ومصاعب لا تعادلها خدمات هذه القوة ، لأنها ستجعله مكروها من أهالى الجبل ، ولذلك فقد رغب فى تنمية الجندرية بقدر المستطاع ، وطلب القوة

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32 du 20 déc. 1865, (١)
F. 81.

Turquie. Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 31 du 23 nov. 1865, (٢)
F. 77.

والدراغون أكثر منهم بولونيون .

المسيحية العثمانية من الباب العالي لتكون إلى جانب الجندرية عامل ضمان وطمأنينة أكثر من السابق ، له وللاستانة .

أكان يحق لداود باشا أن يستحضر القوزاق بموجب نظمات الجبل ؟

إن الفقرة الأولى من المادة (١٤) من النظمات^(١) تبين أن القوزاق لا تنطبق عليهم الشروط الواردة في هذه الفقرة ربما أنهم ليسوا قوة بوليسية بل قوة منفصلة من الجيش النظامي ، فمن وجهة قانونية لا يمكن تبرير وجود القوزاق إلا بالاستناد إلى الفقرتين ٣ و ٤ من نفس المادة . فبموجب الفقرة (٣) . يمكن القول بأن المتصرف الذي يفنقر حتى الآن إلى بوليس محلي يقوم بواجباته ، فالقوزاق مكلفون تحت أمره وكجوش سلطانية بحراسة طريق دمشق طرابلس ، وبالاستناد إلى الفقرة (٤) يمكن القول إن الحاكم طلب مساعدة الجيوش النظامية العثمانية لأنه كان في حالة استثنائية ملحة . ولكن هذه المبررات لا تكفي ، ففيما يخص الفقرة (٣) ليس احتلال طرق دمشق طرابلس هو العمل المطلوب من القوزاق ، ومن جهة أخرى فهذه مهمة تعود للدولة العثمانية مباشرة . وفيما يتعلق بالفقرة (٤) ليس من الصحيح القول بأن الحاكم في حالة استثنائية ملحة لأن الجبل كان هادئا حينئذ .

ومهما يكن الأمر فالمتصرف اتخذ تدابير شتى لتأمين نجاح مهمته الحاسمة التي طالما أفضت مضجعه ، فاهتم ، علاوة على تنمية الجندرية وتسليحها ، ببناء الطرق المعبدة التي لم يكن ينقصها سوى تغيير اسمها لتصبح طرقا استراتيجية ، بنى منها طريقا ذا أهمية كبرى يصل بين دير القمر وطريق الشام بيروت^(٢) ، كما اهتم ببناء ثكنات متعددة في حين كان الموارد

(١) أشر نصها في ملحق الكتاب ضمن نظمات جبل لبنان .

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32 ibid. F. 82.

(٢)

يعتقدون أن وعورة طرقهم وسوء حالتها أكبر ضمان لاستقلال أراضيهم .

ودشن داود باشا خط التلغراف الجديد بين دير القمر وبيروت ، ثم أذاع بين الناس أنه قادم لتنفيذ النظامات والمهر على جباية الضرائب . وبالفعل فقد اتجه إلى جونه مع فيلق من عسكر الدراغون (١٨ ديسمبر ١٨٦٥)^(١) ليكون على مقربة من مسرح القلاقل الرئيسي في الجبل ، بحيث كان يستطيع أن يرقب نشاط البطريركية المارونية ، ويقمع نشاط الحزب الكرّمى بما لديه من قوى في جونية ، ويشرف على جباية الضرائب بصورة مجدية ، وهنا كان لابد أن يحدث الصدام بين الحكومة المعارضة . وقبل أن تنتقل إلى فصل الأسى والأسف الذى شهده جبل لبنان بين داود باشا ويوسف كرم ، نسجل أن الأول جرب بمعونة قنصل فرنسا ديزيسار الذى وقف بجانبه حتى النهاية ، أن يسلك السبل الودية السلمية مع الزعيم المارونى ، ولكنه لم ينجح . وإليك التفصيل :

أكد أصدقاء كرم أن شيخ إهدن قد تخلى عن جميع مزاعمه ، وأنه فهم أخيراً أن حياة جديدة قد بدأت في لبنان وأنه يريد مخلصاً أن يؤيد الحكومة التى أقامتها أوربا في الجبل^(٢) . وجاءهم الرد بأن داود باشا له أن ينفذ النظامات . فبدونها لا سلام للبلاد وللأفراد^(٣) . وقد تبودلت بين كرم والقنصل الفرنسى أربع رسائل . لاحاجة لإثبات فحواها . لأن ماجاء فيها سقيم ومعاد . وإنما هى تصاح للتدليل على أن المتصرف لم يلجأ إلى تدابير الشدة إلا بعد أن استنفد جميع الوسائل الحبية مع كرم بشهادة القنصل الفرنسى الذى كان هم كرم الأكبر أن يستميله إليه ضد المتصرف . أو على الأقل أن يجعله يتوسط له عنده . فلا يضطر هولتقى الأوامر من داود باشا

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32, ibid. Fos. 82, 83.

(٢) Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 34 du 2 jan. 1866, F. 116.

(٣) » » » 2e Annex à le Dépêche No. 34, F. 123.

مباشرة . النفس كرم من القنصل أن يكلم المتصرف بشأنه . فإما أن يقبل خدماته المخلصة بناء على الكلمة المعطاة وعلى الوجدان الحى ، وإما أن يقبل بأن يترك كرم تماما كل ما له فى جبل لبنان ، مقابل إعطائه ما يعادل أملاكه بالمال أو العقار حتى يستطيع العيش خارجه ، وإما أخيراً أن يقبل حقوق وواجبات الخدمة العامة التى يرغب القنصل بأن يؤديها كرم للحكومة مع الاحتفاظ للمتصرف بجميع حقوق السلطة الشرعية ، ولكرم بحقوق حريته القانونية (١) .

كان جواب القنصل فى ٤ ديسمبر ١٨٦٥ لكرم معبراً أحسن تعبير عن خيبة أمله ؛ إذ أن كرم لم يفهم ماورد فى كتاب القنصل الأول له ، ولذلك فقد أئذره ونصحته لآخر مرة مباشرة ، واعتبر أن كتابه هذا إلى كرم هو آخر مراسلة بينهما ، ويحسن بنا إيراد بعض فقرات من هذا الكتاب لأهميتها ودلالاتها الخاصة . قال القنصل :

« . . ولا أريد أن أعتمد ، كما قيل لى مرارا ، بأن مشاعركم الشخصية قد استغرقت عنكم كل الأفكار الأخرى . وأفضل أن أعتمد بأنكم نظرا لمعيشتكم خارج الحركة التى تطورت فى هذه البلاد ، لم تقدروا — من هذه المسافة — أن تفهموا أسبابها الحقيقية وأن تندمجوا فيها . . . » ، كثيرا ما تقولون إن تفكيركم لا يتصرف مع رغباتكم إلا للتجاوب مع إرادتى ، فإذا كانت هذه صيغة طبيعية من صيغ لغتكم ، فلا اعتراض لدى عليها سوى أنها لا تبرهن على شيء ، ولا تنفع غالبا إلا لتغيير المعنى الحقيق للكلمات . . واسمحولى أن أقول لكم : لا تعودوا دوما إلى الماضى بل انظروا إلى الحاضر وقدروه على حقيقته لأنه هو الذى يهيم للمستقبل ، وعليه فاحموا من ذهنكم فكرة أى تدخل بين سعادة الحاكم وبينكم . واستطرد القنصل يقول لكرم : « وإذا كنت ترى من مصلحة بلادك أن تخدم وفقا لوسائلك

في تجديددها وتطورها ، فتوجه إلى الذي يدير شؤونها ، أعرض عليه آراءك صراحة قل له كيف تريد مساعدته ، وإني مقتنع بأنك إذا فعلت فستوفر عليك كثيراً من خيبة الأمل ، وكثيراً من الانزعاج . ثم أيها السيد ، فأوقت يمضي ، وحين يسير كل شيء ويتقدم حواليك ، وأنت وحدك واقف ، ألا تخشى أن يقال لك يوماً - وربما يوماً قريباً : إلى الورا إلى الورا ، فأنت الماضي ، ونحن المستقبل ، أنت البئر ونحن النبع الذي يسير مخصباً كل شيء في طريقه . »

وختم ديزيسار رسالته لكرم بقوله : « إن سعادة داود باشا الذي ليس له أي هم سوى تميم الواجب الذي ألقى على عاتقه لحسن الحظ ، سيراك بسرور ، وإني قانع من ذلك إذا ماعدت إلى تقدير أصح للوضع الجديد في بلدك . . وألفت نظرك في النهاية إلى أن هذا الكتاب يضع حتماً حداً لما راسلنا معاً . فهناك مشاغل كثيرة تأخذ كل وقتي ، وليس باستطاعتي في المستقبل أن أقبل كتباً قراها كل الناس قبلي ، وأنا أعرف فخواها قبل أن تصلني ، ودون أن يحرقوا على ختم الغلاف (١) » .

وكتب ديزيسار إلى المسيو بلانش نائب القنصل الفرنسي في طرابلس ، وصديق كرم الخيم تعليمات في ٨ ديسمبر ١٨٦٥ ألقى فيها عليه عب القيام بالمسعى الأخير مع شيخ إهدن لثلايركب متن الشطاط . قال إن الشيخ إذا ما بقي في وضع قريب من الخروج على القانون يعرض نفسه لمتاعب جديدة لأن داود باشا مصمم على أن ينتهي من هذا الجزء الصغير من الجبل الذي رفض حتى اليوم تنفيذ النظامات ، بالاعتماد على جميع الوسائل التي تضعها تحت تصرفه ليضع حداً لمعارضة كسروان ، وبالاعتماد على التدعيم المعنوي الذي يلقاه من الدول الموقعة على نظامات ١٨٦٤ ، واستطرد القنصل يقول : « وبناء على ذلك فالمسألة لم تعد مسألة وقت ، لأن الساعة أزفت ، والمسألة

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, 4e Annexe à la Dépêche No. 34.

مسألة تنفيذ ، ومهما حدث فالتنفيذ سيتم . فإذا ماركب رأسه (كرم) وبقى في موقفه شبه العدائي ، ألا يخشى أن أعداءه - وهم كثيرون - سيستفيدون ليرفخوا إلى الحاكم العام ضده شكاوى صحيحة أو غير صحيحة ، ومطالبات بمناسبة حوادث يمكن أو لا يمكن تبريرها ، وطلبات تعويض عن أضرار نجمت عن خرقة للقانون ؟ فهل هو الذي يطالب دوماً بقضاء ، فإذا ما استدعى للاستجواب والسؤال فهل يحضر أمام المحاكم ؟ وهل يقبل بالحكم الذي سيصدر عنها ، أم أنه يشك في كل شيء : في العدالة وفي قضيته ، وفي نزاهة قضاة ، فيرفض أن يحضر أمامهم ؟

ونصح القنصل أخيراً بأن مصلحة كرم الحقيقية الموضوعية هي أن يتقرب من الحاكم العام (١) .

على أن بروق الأزمة بدأت تلمع في سماء الجبل الصافية بين داود باشا ويوسف كرم ، وذلك عندما أهان أحد أبناء قرية صربا المناوىء لسكرم خادم عائلة كرمية في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير يحمل رسالة إلى يوسف كرم ومن ثم علم كرم رأساً بالتحدي غير المباشر الموجه لأنصاره ، ووجد أنه مقصود شخصياً في قضية الثأر التي سببها هذا الحادث الذي ، لهذا السبب بالذات ، عصف بأهواء مجموعة القرى التي انقسمت أكثر من مرة في هذا الظرف إلى كرميين وأخصامهم . ويوسف كرم ، وهذا سر شعبيته الفائقة ، كان يسير أبعد من أي شخص آخر في شعور التعاضد تمسحاً مع مبادئ الشرف العربي ، فاشتعل غيظاً للمهان وأسياد المهان . وسواء انتخبت السلطة كي تتدخل ، الوقت الذي كان فيه الخطأ إلى جانب الكرميين ، أم أن تدخلها كان عفويًا تلقائيًا ، فإن داود باشا قد أتيح له أن يكون مجانبه ٥٠ ٪ من الأهالي ضد خصمه كرم . والدرس الذي يدخره داود باشا لسكروان ، كان يمكن أن ينفذ بسرعة ويستفيد من حظ عجيب في مثل هذه الظروف ،

Turquie, Beyrouth, T. 17, 5e Annexe à la Dépêche No. 34 (١)

ألا هو ودخوله كسروان بظل العلم الماروني . أما الجندرمة الوطنية ، فبالإضافة إلى أن أفرادها لم يجمعوا من حزب يوسف كرم ، فإنها لا بد وأن تكون قاسية معه ، لاسيما وأن لها حساباً تتوق إلى تصفيته مع فلاحى الشمال الذين لم يتركوا ظرفاً إلا وتعمدوا فيه تحدى ضبطية المتصرف مستغلين حله وخشيته ثورة النفوس ، واتساع الخرق والشغب لمسبب تافه . وبالرغم من أن داود باشا لم يكن يثق كل الثقة بالجندرمة ، ولكنه لم يفته أن يتظاهر بالاعتماد عليها كثيراً ، حتى أنه أضاف إليها في هذا الوقت بضع مئات من الجنود غير النظاميين الذين كانوا مرئوا جميعهم فيها تقريباً وتحلقوا بمبادئها ومثلها . وهكذا كانت الجندرمة مع الأنصار الحكوميين من الأهالى ، وبخاصة سكان الحى الأعلى في غزير ، يكفون تماماً لتحميد الحى السكرمى الأدنى . وحدث أن اكتشفت الضبطية في صربا مستودعاً للبارود عند أحد الوجاه الكرميين (دومنيك خضرا) الذى كان يعتبر بمثابة «رئيس وزراء كرم» ، وقدر البارود بـ ٣٥٠٠ كغ ، ٣٠ برميلا من ملح البارود ، فقبض عليه وألتي في السجن^(١) . ولم يمض على وجود المتصرف بضعة أيام في جونية حتى وقع حادث في غزير بين الضبطية المحلية وبين بعض الأهالى . فقد هاجم بعض الرعاع ضبطية المدير الذين كانوا يريدون اعتقال مذنب وانتزعوه منهم . ورأى داود باشا ان هذه تجربة يراد بها امتحانه ، وفكر أن هذا العمل مدير ضده . ومهما يكن الأمر فقد تصرف بسرعة وقوة فأوقف في ٢٤ ديسمبر يراكيم باخوس ، نسيب كرم نفسه ، بعد أن تحقق لديه «أن هذا الفساد ناشئ منه (١)» . وأرسله فوراً إلى بيت الدين . هذا الرجل نفسه كان منذ سنتين قد وجه الهجوم الذى قام به سكان غزير على مؤسسة اليسوعيين وأمر

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 8 jan. 1866, (١)
F. 155.

(٢) انظر مضبطة نمرة ٢٢٩٠ من دفتر رقم (٢) قبود مجلس الإدارة الكبير
ص ٧٧ — ٨٠ ، وانظر :

Turquie, Bsyrouth, T. 17, Rapp. No. 33 du 31 déc, 1865, F. 112.
(م ١١ — لبنان)

داود باشا بأن تعسكر كتيبة من ضبطية المركز ومن فرسان القوزاق في غزير ثم صدر الأمر بطلب الأموال الأميرية من عموم محلات القضاء . وقد أشهر إعلاناً رسمياً بأن مبلغ السبعة آلاف كيس المطلوب من الجبل عموماً هو من تعلقات شرف صدور الإرادة السامية الملوكانية التي تكرمت مراحها بمبلغ خمسة آلاف كيس علاوة على المبلغ المحرر لتسكيل مصارفات دائرة المتصرفية (١) . وقد عزم داود باشا على احتلال هذه المنطقة عسكرياً لاسيما بعد ان بدأ جماعة من زغرنا (بلدة يوسف كرم الشتوية) يرتكبون في جهات الكورة أعمال الشقاوة . وقد حدثت عدة صدامات بينهم وبين الجندرمة حراس الطرق وقتلوا منهم اثنين (٢) .

ومنذ ٣٠ ديسمبر ولثلاثة أيام وأهالي غوسطا يتظاهرون على الضهور التي تشرف على جونية «بالصياح والحدو وطلق البارود» . وفي اليوم الثالث خاصة نزل ١٥٠ - ٢٠٠ منهم مسلحين حتى قرية غادير على بعد ٥٠٠ متراً من مقر المتصرف نفسه حيث كان يسمع صخبهم وضجيجهم يتبعه إطلاق النار من حملة البنادق (٣) . « فعند ذلك صدر أمر دولته بتوجيه فرقة من الضبطية

(١) جاء في قيود مجلس الإدارة الكبير بصدد ذلك ما يلي : . . . عندما دواتكم (داود باشا) شرفتم مركز جونية وبخدمتكم كامل مأموري الحكومة صدر أمركم بإشهار إعلان رسمي بوجوب دفع مال الميرى عن أمر حضرة ولىة نعمتنا الدولية للعبة بموجب اغضامات الجبل بحساب السبعة آلاف كيس فيأثناء ذلك وبعد إشهار هذا الاعلان قد تبين في أسكلة جونية وجدنا بجانب براميل بارود مخفية صدر أمركم بضبطها ، وبذلك الوقت أيضاً قد تجاسر بعض أشخاص من قرية غزير على ضرب ضبطية مدير القضاء فعند ذلك صدر أمر دولتكم بربط يواكيم باخوس ويوسف منصور العضيى اسبب أن يواكيم كان متدخلا بمحركة يوسف كرم الأولى ورئيس الحركة الثاية بالهجوم على دير اليسوعية في غزير ، وصار ملبه لعرف الحكومة مراراً ولم ينتل ، ثم وعليه دعوى مالية وجنائية مع الحاجة فرتوى برطاليس كما أن الأشخاص الذين تجاسروا على ضرب الضبية كانوا قل ذلك مجتمعين في بيت يواكيم المرقوم . . . »

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 33, ibid, F. 113.

(٢)

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 35, op. cit. F. 136

(٣)

& Rapp. (Althabe). Baitroun, le 20 fiv. 1866, F. 236.

اللبنانية بمعية مسيو الطاب ، (مدرّب الجندرمة الفرنسي الذي خلف الكابتين (فين) . ولم يكّد الضابط يصل لمقابلة الجمهور الهائج حتى التقاه المطران يوسف جعجع من دير بكركي حيث كان البطاريك قد أرسله على جناح السرعة إذ رأى من مقره أن الجندرمة تنحرك وأن الأمر جد ، وتحدث معه بالتوقف عن الضرب ، ، وارتد المطران على الجمهور بالضرب والشم لأجل ردعهم وترجيئهم ، وقد تم ذلك ^(١) حتى إذا رجعت الضبطية إلى مقرها أتى سكان بعض القرى إلى جونية بعد رؤية الجندرمة ، لتقديم خضوعهم وإعلان استعدادهم لدفع الضرائب بانتظام ، وحينما بدأ المتصرف يشعر بارتياح ، ويأمل بالوصول إلى حل هذه المشكلة الصعبة ، حدث ما عقد الأمور تماماً . إذ علم داود باشا أن يوسف كرم يتقدم على رأس جمهرة من الأهالي يختلف في تقدير عددها بين ٦٠٠ - ٦٠٠٠ ولكن الكل أجمعوا على أنها تسير في اتجاه جونية لمهاجمة مقر المتصرف . ولم يكن لدى الباشا يومذاك سوى ٢٨٠ قرأ من الجندرمة اللبنانية . و٢٠٠ من فرسان الدراغون وفيلق من الجيش النظامي قدم من بيروت . ولكن هذه القوى لم تكن كافية في هذا الظرف الدقيق . فطلب داود باشا النجدة برقياً من دمشق وبيروت . غير أن بيروت لم يكن يوجد فيها سوى حامية لا تكاد تسد حاجة أمنها . ودمشق لم يبد أنها كانت مستعدة لمديد المعونة إلى الباشا . ^(٢)

وتقرأ في سجلات الإدارة أن يوسف كرم أرسل تارير إلى أهالي بلاد جبيل والفتوح وكسروان لموافاته يوم ٣ يناير إلى نهر ابراهيم مما سبب بعض الاضطراب لدى مستخدمي المركز . فتوجه بعضهم مع من و-د من وجوه قضاء المتن إلى بكركي ليتوسط البطاركة في إرجاع كرم مع جمهوره .

(١) نفس المصدر السابق من قيود مجلس الإدارة ، وأيضاً :

Rapp. (Althabe), ibid.

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 38 du 8 jan 1866, (٢)

Fos 144, 145.

فوجدوا أن غبطته منفعل من ذلك غاية الانفعال ، وفهموا أنه إذ بلغه قدومه وجه ثلاث كتابات مترادفة للتع عن القدوم . بالحال أمر أيضاً بتوجيه سيادة المطران يوسف جمعع والمطران حنا الحاج ورئيس عام الرهبنة البلدية ومدبرها لينعوا البك المرقوم عن الحضور ويرتجع لمحلّه . فبوصولهم وجدوا المذكور في نهر إبراهيم حسب إفادته السابقة ، فقابلوه وعادوا راجعين ثاني يوم . . والذي شاع وظهر أنهم رجعوا خائبين من قبوله مشورة غبطته ورأيهم^(١).

ما السبب في اتجاه كرم نحو جونية ؟ يذكر المطران الدبس أن داود باشا قبض على بعض أنسباء كرم وأصحابه قاصداً تهبيجه، فعلم كرم بما وراء الأكنه ، فأتى بمحمور من سكان شمالي لبنان جلهم من أهل السلامة لا من أهل الحرب ، إذ كان مقصده ابتداء مظاهر تحمل الباشا على الصلح^(٢) .

القول بأن شيخ إهدن أتى ملتصقاً بالإفراج عن نسيبه ، وبأن حاشيته المؤلفة من ١٢٠٠ — ١٥٠٠ فلاح مسلح لم تكن إلا وسيلة ضغط معنوي، قول غير مقبول، لاسيما وأن العناصر التي كانت تتألف منها «مظاهرة كرم»، كانت من العداء للتصرف بحيث لا يبقى ثمة شك حول صبغة حركة العصيان هذه ، وحول تهيتها منذ زمن . كان في صفوف كرم الأولى الأمير سليمان حروفش سيد بعلبك السابق الذي طرده الترك من إقطاعه منذ سنوات والذي وضع ثمن لرأسه ، ومعه إسماعيل الحسن الذي كان التجأ عام ١٨٦٤ إلى برج طراطيش حيث هاجمته الجندرية وكسرتة ، وكان في صفوف كرم عدد كبير من الأشخاص المشبوهين الذين كانت الجندرية تراقبهم منذ زمن ، وأخيراً كان فيها نحو عشرين كاهناً برئاسة رئيس دير قزحيا وكانوا مسلحين^(٣).

(١) نفس المصدر السابق من قيود مجلس الإدارة .

(٢) « الجامع الفصل في تاريخ الموازنة المؤصل » ، ص ٢٨ .

Rapp. (Altihebe) op, cit; F. 237.

(٣)

وقبل وصول كرم إلى جوننة وصله جواب داود باشا عن استفساره حول قضية نسيبه باخوس ، وكان جوابا لطيفاً جداً ، على حد قول ديكرو صديق كرم ، ومآله أن الشكوى المقدمة ضد باخوس تستوجب الشدة والعقاب ، غير أن محاكمته ستجرى بنزاهة ودون تحيز ، فأجاب كرم شاكرًا مقدما واجب الاحترام^(١). بيد أن المتصرف علم في ٥ يناير أن كرما عازم على مهاجمة غزير في اليوم التالي ، وأنه كتب لبعض الكهنة فيها « لينصحوا الآلهى والضبطية الموجودين فيها بأنهم إذا قاوه وه وضادوه فيضربهم ، وإن مكنوه من الدخول بلا مانع فلا يضربهم بل إنه يرمى اليسق على المدير (يعتقله) رهينة تحت إحضار يواكيم باخوس . وأن جمهور كسروان ينقسم قسمين الرجال الأقوياء توافيه إلى غزير ، وباقي الجمهور ... يستعملوا العباط (الصراخ) والصياح فقط بدون أن ينزلوا جهة المركز^(٢). سارع داود باشا لإرسال فرقة من الجنود العثمانيين مع فرقة من الجندرمة برئاسة الطاب إلى غزير ليلا بطريقة سرية ، مع الأمر بالأتهاجم ، وإنما تحسن الدفاع . وفي الساعة السادسة صباحا شوهدت تجمعات تتشكل على المرتفعات القريبة من غزير ، فأرسل الباشا فرسان الدراغون العثماني للاستطلاع ، فروا على بعض القرى التي خرج أهلها يلتمون أيديهم ويصيحون أهلا ومرحبا بخلصونا من هؤلاء الأشقياء ... » وخشى قائد الدراغون أن يتعد أكثر مما فعل فقفل راجعا ، ولدى عودته وجد أن الطريق مسدود بأعمدة التلغراف الممزوعة ، وبالحجارة ، كل ذلك فعله الناس الذين رحبوا بهم قبل ساعة . وأصبح بديها أن الاستعداد للهجوم قائم على قدم وساق . بعد أن التأم شمل الرجال المسلحين مشاة وخيالة في معسكر كرم^(٣).

(١) البشعلاى ، عن ديكرو ، ص ٤١٠ .

(٢) قيود مجلس الادارة ، المصدر السابق .

(٣) Turquie, Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 36, op. cit, F. 151.

وهنا تأزمت الأحوال بحيث لم يكن بد من تدخل القنصل الفرنسي ديزيسار تدخلًا سافرًا ، وكان قد حضر إلى جونية في بداية الأزمة بدعوى حماية المؤسسات الفرنسية المهمة في غزير وعينطورة وما حوّلها . كما حضر إليها مطران بيروت طوبيا عون وأعلن بحضور داود أنه يستهجن « مشروع كرم الإجرامى الذى كان يعتبره منذ وقت طويل أشد أعداء لبنان هؤلاء^(١) » .

وقد وجد محور داود باشا ديزيسار في شخص هذا المطران الطموح الذكى خير معين ، فقد كلف بمقابلة البطريرك ولقت نظره إلى مسؤوليته في هذه الأزمة ، وإلى وجوب إيقاف كرم وتجنب الصدام المحزن^(٢) . وما كاد المطران طوبيا يبتعد حتى حضر وفدا البطريرك ، الخورى (نعمة الله) والمطران (المريض) لتهنئة القنصل بالوصول . ولكن هذا تجاوز عن ذلك وسألهما إن كان لديهما شيء آخر يقولانه ، ثم حدثهما بأن البطريرك الذى تتم تحت سمعه ونظره هذه الحوادث دون أن يكثر لها يبرهن بذلك على أنه يستحسنها . فصرخ المبعوثان وأكد أن غبطته يستنكر مشروع كرم ، فأجاب القنصل أنه يعلم أن التشجيع على الثورة كان يأتى إن لم يكن من البطريرك الذى يحترم شخصه ويأسف لضعفه ، فعلى الأقل من بعض من يعرفهم من المحيطين به ، واستطرد القنصل يقول : « أتم تهددون بالصواعق الروحية ، بحرمان البنات اللاتي يعملن في مصانع غزلنا لأنهن لا ينفصلن بما هو كاف عن الصبيان ، ثم لا تجدون ما تعملونه ضد فرد يسمى استعمال اسمكم ، ويسير بالسلاح ضد حكومة بلدكم ؟ » .

-- « إننا لا نعرف إذا كان حرمان كرم يدخل في أنكار البطريرك » ، وفهم أن الأكليروس يقاسى من وضع مخيف ، وأنه يخشى بمعارضته

ibid, F. 145.

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 8 jan 1866, F.146

(١)

(٢)

صراحة للثورة ، أن تهب أملاكه وأديرته. (١)

ويبدو من كلام الترجمان الياس غانم (وكان ديزيسار قد أرفقه بالمطران لمقابلة البطريك وعاد بعد ذلك) أن غبطته طلب بإلحاح تدخل القنصل الفرنسي للتوسط بين كرم والمتصرف (٢) ، وكان إلحاحه هذا بناء على طلب كرم الذي لبث على طريق جليل ينتظر جواب القنصل . غير أن هذا أوعز إلى غانم بأن يوجه باسمه كتابا إلى المطران طويا ليبلغه إلى البطريك جوابا على طلب وساطته ، جاء رد القنصل ، إن رئيسي بما أنه يجهل تماما الأسباب التي حملت كرمًا على الضرب بوعوده له عرض الحائط ، وعلى دعوة الأهمالي بخطابات علنية لحمل السلاح ، وعلى قطع خطوط التلغراف ، وتوقيف البريد السلطاني ، وعلى سلب الحقيقة التي تحتوى النفقات ، فرئيسي ، كما قلت ، لا يفهم كيف يمكنه أن يكون واسطة بين أى شخص كان وبين يوسف كرم الذي يتقدم على رأس فرقة مسلحة ضد رئيس حكومة شرعية في لبنان قامت بإرادة الباب العالي والدول الحامية . فقبل أن يجيب رئيسي على الطلب المقدم إليه فهو يريد الإطلاع على مبررات تصرف يوسف كرم ، وعلى طبيعة العدل الذي يطلبه منه غبطة البطريك والسادة المطارنة وكرم نفسه . وإن رئيسي يرغب في أن توضح هذه النقاط خطيا حتى لا يبقى أى مجال لأى سوء تفاهم .

وحينما وصل رد القنصل إلى المطران طويا أرسل هذا إلى البطريك الجواب التالي : « بعد الحديث الذى جرى بيني وبين القنصل العام استنتجت أن كرمًا إذا أراد حقا حل القضية المعقدة بما يتفق مع مصلحته ومصلحة البلاد ، فما عليه إلا أن يكتب شخصيا ومباشرة إلى القنصل العام العبارة الآتية :

« إذا أراد سعادته أن يقبله تحت ضمانته فكرم يفرق المجموع ويأتى بشخصه لمقابلة سعادته ، ولن يكون برفقته سوى عشرة أنفار ، ويقبل بإرشادات سعادته ، ويتقدم عن يده للتصرف حتى يسترجع صفو خاطره ويدخل في رضاه . فيجيبه القنصل العام بالإيجاب الخ ... فإذا وافقتم على هذا فأرسلوا كتابا إلى كرم حتى يصله صباح غد ، ليتمكن كرم من إرسال كتابه في اليوم نفسه^(١) . »

وفي الساعة التاسعة وخمس دقائق وصل المطران طويا إلى مقر القيادة الحكومية يحمل رد كرم إلى القنصل وجاء فيه :

« إذا تنازلتم وقبلتموني تحت ضمانتكم بحضورى لديكم ورجوعى إلى بلدى حينما أُرغب فى ذلك فسأسعى جهدى لتفريق المجموع وسأحضر لمقابلة سعادتكم صعبة عشرة أشخاص فقط وتقبل إرشاداتكم وفقا للعدل^(٢) . ولكن فى نفس الوقت الذى كان مقرراً فيه منح كرم إجازة المرور المطلوبة ، علم بأن الثوار هاجموا غزير من الأعلى ومن الأسفل ، واستمر الاشتباك قرابة ساعتين فر بعدهما جماعة كرم تاركين ٧ - ٨ قتلى فى الحى الأسفل ، وأكثر من ذلك بقليل فى الحى الأعلى فأوقف القنصل وساطته ، وقفل عائدا إلى بيروت مغاضبا . »

وهنا تبرز مسألة أمام الباحث ، فالعاطفون على كرم من الكتاب يذكرون أن داود باشا أمر جنوده باطلاق النار على كرم وجوعه عندما يقتربون إذ كان يعلم أن قنصل فرنسا سيتمكن من إتمام الصلح بينه وبين كرم حالما يحضر هذا إلى جونبة ، فعمل على إحباط هذه المساعي . هذا إلى أن بعض الوشاة الحاسدين أقنعوه بأن غاية كرم من المصالحة هى الدخول إلى غزير ، فإذا استولى عليها والتقى بأصحابه فى كسروان ، اشتد ساعده ،

Beyrouth, T. 17, Annexe No. 3 du 5 jan. à la dépêche No. (١)
36, F. 160.

Beyrouth, T. 17, Annexe No. 4 du 5 jan. à la dépêche No. (٢)
36, F. 126.

وتعذر إخراجه منها إلا بالقوة ، وأفهموه بأن الصالح يعود على كرم بالشرف^(١). والباحث في الواقع ليس لديه ما يثبت قطعاً من الفريقين كان البادىء بالشروع والمخل بالعهد ؛ يوسف كرم في مذكرته إلى حكومات أوروبا وشعوبها يزعم أنه قبل باقتراح المسيو ديزيسار شريطة أن يتعهد القنصل له بأن لا يقع عليه ولا على أتباعه غدر ، « فوافق القنصل على طلبى وأوجب على داود أن يضمن ذلك رسمياً ، ولكن المتصرف أجل المقابلة إلى الغد وفى تلك الليلة دعا داود جيوشاً جديدة من بيروت ، وقبل الصباح وثب على بقة فرسان الدراغون فأفاق رفاق من نومهم وتقلدوا أسلحتهم^(٢) » .

أما سجل دير غزير للآباء اليسوعيين فيروى لنا بأن كرماً عندما قبل اقتراح القنصل عين موعد مقابلة القنصل الساعة السابعة والنصف ، وبلغت الساعة الثامنة ولم يحضر كرم ، وعند الساعة التاسعة وبينما كان القنصل مع المتصرف ، جاء رسول من البطريك يقول إذا كان حضور كرم إلى جونية مرغوباً فيه فليرسل له تذكرة مرور ضماناً له . فسأل القنصل داود باشا عما يريد أن يفعله ، فقال يجب إجابة الطلب . وتناول القنصل القلم ليكتب التذكرة وإذا به يسمع صوت الرصاص ، وقد ابتدأ القتال فالتفت القنصل إلى رسول البطريك وقال : انصرف فان التذكرة لم يعد لها حاجة ، وقد أثر صوت الرصاص في نفس داود حتى استولت عليه الحيرة ، ولم يعد يدري ماذا يعمل ، فسأل القنصل عما يوافق عمله ، فقال لم يبق لك إلا الدخول في القتال .

في حين أن مدرب الجندرية الضابط الفرنسى الطاب وهو شاهد عيان ، كتب إلى وزير الخارجية يقول إنه في يوم ٦ يناير حوالى الساعة العاشرة صباحاً ، بينما كان يعد التصريحان المراد تسليمهما إلى كرم بدأت

(١) البشعلاني ، المصدر السابق ص ٤٦٥ .

(٢) مذكرات يوسف كرم إلى حكومات أوروبا وشعوبها ص ٢٥ .

كشافة هذا ، تبادل إطلاق النار مع الدراغون ، كان كرم ينبع الكشافة على مسافة قريبة مع غالبية قواته ، وفي الوقت نفسه كان أهالي قرى كسروان يتحركون نحو غزير ، فاستعد الجندرمة في مرا كرم ، وحمل الأهالي الموالون للحكومة أسلحتهم وعلى رأسهم شيوخ من أسرة حبيش (التي كان الحزب الشعبي قد اغتصب أرزاقها منذ سنوات ، والتواقة لاسترداد مركزها) . ووصل بعد ذلك بقليل أربعة أفواج تركية وخمسون من فرسان الدراغون أرسلهم الباشا ، وفي برهة وجيزة أصبح الهجوم عاما ، وكان كرم البادى بالتراجع (١) . .

والقنصل ديزيسار في كتابه إلى وزير الخارجية (٨ يناير ١٨٦٦) يرى أن حركة كرم كانت مهيئة ، وجميع طلبات التدخل التي قدمها كرم إلى القنصلية لم يكن لها من هدف سوى تعريضها للشبهة وإحراجها ، وأن يعطى داود باشا طمأنينة يستفاد منها من أجل مباغتته وأخيراً لاختيار الوقت المناسب للتحرك (٢) .

والحق أن الباحث لا يستبعد أن يكون الحق في جانب رأى ديزيسار سالف الذكر فلا يعقل أن يتم تسليم كرم هكذا بهذه السهولة وهو الذي لم يجرب بعد قواه في مقارعة قوى المتصرف . ومن يدري فلعله أراد خداع المتصرف والقنصل ومحاولة الاستيلاء على غزير ، فإذا نجح فرض شروطه كما يريد وخرج من المعركة ظافرا ، وإلا فإنه يدعى بأنه مفترى عليه وأن الغدر قد وقع به ، وسنرى أن كرما سيعيد تمثيل هذه المسرحية في مناسبة أخرى ، وسيتدرج بنفس الحجج : مباغتته من قوات عدوه . ومهما يكن الأمر ، فسواء كان الصدام بسبب غدر يوسف كرم ، أو داود باشا ، أم بإيحاء عثمانى تلقائي بحث ، أم على أثر كلمة سر مصدرها الأساتذة تستهدف

Beyrouth, T. 17, Rapp. (Alilhabe) op. cit, F. 238.

(١)

» » » » No 36, op. cit, F. 154.

(٢)

الاحتياط لمخاوف داود وتقاعسه الممكن ، ألفت إلى قائد الدراغون العثماني ، فإن حملة غزير أتمت بهزيمة الثوار التامة ، إذ تعرضوا فيها لنار الدراغون والجنדרمة اللبنانية ، ونصف أهالي غزير^(١) .

* * *

أسباب فشل كرم

لامراء في أن خطأ كرم الرئيسي كان في عدم الإفصاح عن مقصده منذ البداية ، وعدم استثارة المخاوف القومية والحساس الوطني ضد سياسة الاحتلال . فقد طوى العلم الذي كان يمكن بواسطته أن يوحد الجميع ، فهبط بالقضية الوطنية ، إلى مستوى قضيتين لا يمكن أن ينتجم عنهما سوى الشقاق وعدم الاكتراث : وهما قضية اعتقال باخوس التي ما كان يعقل أن يهتز لها سكان الجبل ، والشكاوى من البقايا والضرائب التي جعلها كرم صرخة الحرب لأنصاره ، والتي ما كان نصف البلاد على الأقل مهتما بها لأنه كان سد جميع ما عليه من ضرائب ولو صرح كرم بأنه إنما يقاوم حلول الدراغون محل الجنדרمة ويعارض تمرکز الجيوش العثمانية الدائم والنهائي ، في حين أن النظامات لا تسمح باستخدامها إلا بصورة طارئة ، لكان لكرم على الأقل حجة في أنه يثور لصالح الحكم الشرعي ولصالح دستور لبنان . أما وقد برر عمله بحجة الضريبة والتوقيفين (باخوس وخضرا)^(٢) العائد النظر فيهما للمحاکم ذات الاختصاص ، فعنى ذلك أنه ألقى سلاحه ، وعرض نفسه لعقاب القانون ، كما خفض مكانته وأحاط نفسه بالعزلة في الواقع .

(١) وصف شاهد عيان أوربي في غزير كان يتبع الثوار خطوة خطوة عن كثر ، حالتهم وهزيمتهم وبأسهم ونهبهم خان نهر ابراهيم . انظر :

Beyrouth, T. 13, Rapp. No. 38 du 21 jan. 1866, F. 178.

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 op. cit, F. 154, (٢)

ولو أن داود باشا اكتفى بانتصار غزير لكان دور كرم قد انتهى ، في نظر الباحث . إن أعمال كرم القليلة حتى الآن تسمح بالاعتقاد بأن فشله في غزير لم يكن عرضا ، وأن حسن الطالع لا يرافقه . إن أخلص أصدقائه أخذوا ينسبون إليه أنه يفسد كل ما يلمس إما بسبب آرائه المطلقة وعناده وصلفه الذي يعادل جهله بشؤون السياسة ، وإما بسبب عدم اختياره الوقت المناسب في جميع ما كان يعمل . رأيناه مرة يتردد ويجادل في وقت لا يجوز فيه إضاعة ثانية واحدة كما جرى عام ١٨٦٠ إذ جمع فرقة من المتطوعين كان عليها ، وكان بامكانها ، أن تخلص زحلة ، فتوقف في الطريق ليتبادل مع بيروت الرسائل حول شرعية هذا التدخل من قبله ، وعلى زعمه . ورأيناه بالعكس مرة أخرى ينتخب للظهور الوقت الذي ينبغي فيه التنحي والإحجام ، فهو الذي بمعارضته ترشيح الأمير مجيد الذي التف حوله المسيحيون وبعض الدروز ، برر قول أعداء الحكم الوطني بأن نصب حاكم وطني بمثابة مسعى وراء الخيال ، وأن المرشح الوطني وإن كان مسيحيا ومارونيا ، يسبب الانقسام حتى في صفوف الموارنة . أو كما قبل ، أراد كرم أن يثبت حقوقه الجزئية في البيت ، فأدت مساعيه إلى حجز البيت . وبعد قليل حين برهن داود باشا أن حل معضلة التهدة يتطلب السير على خطة إيجابية حيادية مخصصة لا تسند إلى الجيوش العثمانية ، نرى أن يوسف كرم نفسه هو الذي أوشك أن يفسد هذه الخطة التي كان يمكن أن تؤدي إلى الاحتلال العثماني وإلى تجزئة الجبل والعودة إلى القائمقاميتين ومساوئهما السابقة . وعندما أتاح الباب العالي سبل الهرب ليوسف كرم ، كان هذا الحادث بمثابة شهادة في سوء التصرف ، تسلمها شيخ اهدن الماروني من يد العثمانيين أنفسهم كي يستخدموه في التهيج والاضطراب . وبكلمة ، فإن يوسف كرم ، عسكريا ، لم تصمد شهرته عند أول امتحان ، وسياسيا لم ينتج إلا في تشويه القضية الوطنية وفي عزلها عن أنصارها الطبيعيين بإغضاب البعض ، وبشل حركة البعض الآخر ، ومن هنا كان اعتقاد أشد المتحمسين له بالأمس أن

كرما محبوب الموارنة ونصير الاكليروس ، ومقوم الأخطاء ، والتقى النقي ، لا يقدر على شيء ولا يمثل شيئا ، وإنما كان بطل حادث غزير الطائش ، وحليف الأمراء الحرافشة الذين طالما نهب أبناء ملتهم وقتلوا في كسروان ، وآخر فعالهم تعرضت لها قرية عين إيل قبل شهرين من الحادث تقريبا^(١) .

فلو أن داود باشا استفاد في هذا الوقت من هذه الخيبة المزدوجة التي أصابت الحزب الكرعى ، فلاحيه وأعيانه . لاقتصر خضوع الشمال السريع على إرسال جباة الضرائب وإقامة الموظفين في كسروان . ولكن داود باشا لم يكن لديه موهبة سرعة الإفادة من الفرص التي توجد لها دقة التفكير ، والتي تستبعد عنها صفات التردد والإحجام والحيرة عندما تتطلب الظروف الإقدام والجرأة ، ولعل أحد عيوب المتصرف الكبرى هو خشيته من الإقدام على عمل حاسم وضعف روح المغامرة والعزم لديه وما يعرف عنه كأرمنى من كراهيته للحلول الحادة ورغبته في الإبقاء على ماله من حظوة لدى الأوربيين وتخوفه من كل تدخل للقواد العثمانيين وكيفما كان الأمر ، فبعد هزيمة غزير ومارافقها من خسائر فادحة (٣٠ قتيلاً وأكثر من ٥٠ جريحاً) استولى الخوف على الاكليروس والحزب الكرعى بحيث كان يمكن للمتصرف المتشكك في قوته ، أن يفرض سلطته دون وساطة ، ولكن العجلة التي أبداه في مفاوضة معارضية الثوار ، هدمت جزءاً كبيراً من هبة انتصاره عليهم . ولنزد ذلك شرحاً .

حدثت بعد هزيمة غزير اشتباكات جديدة صغيرة في غوسطا لم يوفق فيها كرم^(٢) . ومع ذلك فحين قدم المطاران داويا والمطاران يوسف جميعاً لمقابلة المتصرف غداة يوم الهزيمة (٧ يناير) وتوسطا لديه « بأن الأهالى

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, ibid, F. 153. (١)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, ibid, F. 156. (٢)

ندموا على ما فعلوا ويلتمسون العفو والأمان»^(١) ، قبل الباشا التماسهم بشرط أن يتقدم له معروض رسمي من ساداتهم عموما ، حتى إذا قدم المطارنة الأربعة الأكثر أهمية ، هذا المعروض ، صدر أمره بإذاعة بيور لدى الأمان^(٢) ، وتضمن الشروط التالية :

١ — لن يمنح العفو إلا لسكان كسروان من جهة جبيل إلى بيروت لأنهم ليسوا هم الذين أشعلوا الثورة ولكنهم جروا إليها فقط .

٢ — سيجرى تحقيق ، وسيحاكم الأفراد الذين يثبت أنهم كانوا رؤساء الثورة .

٣ — يدفع أهالي كسروان فورا ضرائب السنة الحالية كضمانة على خضوعهم ، ولن يمنح العفو للقرى التي تتأخر عن دفع الضريبة في وقت محدد .

أما سكان القسم الواقع بين جبيل وطرابلس ، والذين نظموا العصيان ، وقاموا بالغزو فالباشا يحتفظ لنفسه بحق معاقبتهم^(٣) .

وبدا أن مسألة كسروان على وشك الانتهاء ، بعد عودة كرم بسرعة إلى زغرتا ، ووصول أمين باشا قائد بيروت العسكري يوم ١٦ يناير إلى جونبة لاستلام قيادة العساكر العثمانية . وفي اليوم نفسه قام علي الاكايروس الماروني بمسعى لدى القنصل وديزيساركي يتدخل في قضية كرم ، وأرسل المطران جعجع ، والمطران الحاج باسمهما وباسم البطريرك رسالة من كرم^(٤)

(١) Beyrouth, T. 17, Dépêche télégraphique, Beyrouth, du 13 jan. 1866 F. 164

(٢) قيود مجلس الإدارة الكبير ، مضبطة نمرة ٢٢٩٠ .

(٣) Beyrouth, T. 17, du 13 jan. 1866, F. 166.

(٤) نص الرسالة : « كنت بانتظار ردكم بشأن الضمانة التي تسمح لي بالذهاب إليكم والاتفاق معكم حين حدث لي بينما كنت في السكنية حادث غريب عن إرادتي ومؤسف حز في نفسي ، وآمل باحضرة القنصل باستقامتكم وطيبتكم أن لاتشكوا في صدق ما أقول ، انسجت حالا =

إلى المطران طويبا لينقلها بدوره إلى القنصل . غير أن هذا رفض استلامها وأعادها للمطران مع تصريح شديد اللهجة ونصه :

« إن قنصل فرنسا العام يرفض رفضا باتا أن يكون له أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع يوسف كرم . إن شريك سليمان (سلمان) حرفوش وأسعد الحسن ، الرجل الذى يتستر بنفاق وقحة وراء الديانة والقانون والعدالة ، قد تحالف مع جماعة من قطاع الطرق ومن أخط صنف ، وفى ظل خيانة مدبرة منذ زمن بعيد ، سعى لأن يخدع ذلك الذى أتاه منه البرهان تلو البرهان على عطفه ، وذلك فى الساعة نفسها الى كان يسعى فيها لخلاصه . هذا الرجل ليس جديرا بالاهتمام الذى يبذره نحوه فقنصل فرنسا العام ، يرفض بالتالى ، ودون أن يفض ، الكتاب الذى سلم إليه البارحة والذى يقال إنه من يوسف كرم ، وسيكون ذلك شأن جميع الكتب فى المستقبل^(١) . »

إن لهجة القنصل الشديدة كانت تتمشى فى الواقع مع سياسة محور داود — فرنسا الذى برز منذ عام ١٨٦٢ إثر حوادث غزير وكسروان . وقد أدرك ديزيسار ومن قبله أوترى أن كرما ومن حوله من أعيان الحزب الكرمى كانوا يصرون دوما على استخدام اسم فرنسا وينادون فى كل مناسبة وقبل الإقدام على أى عمل خطير ، بمعونة فرنسا لهم ، وتأيدها لما يقومون به ، ليظهروا للبلاد المارونى أنهم لا يتصرفون ولا يتحركون إلا بحسب آراء ممثلى فرنسا وتوجيهاتهم . ومن هنا كان كرم يحرص دوما على ان يعطى

== حينذاك إلى بلادى حيث لا أزال الآن ، وإلى أقدم اسم اليوم مراسم احتراى الصادق الذى نحفظه لأوامرك ونرجوكم فى نفس الوقت التكرم بجواب إلينا يسمح لنا أن نعمل وفق إرشاداتكم ووفق الأوامر التى ستطوئونها . « وجدير بالذكر أن القنصل عرف غواها رغم أنه لم يفضها ويقرأها ، لأن كرما كان يوزع رسائله على أصدقائه قبل إرسالها إلى الجهات المرادة .

Annexe No. 1 à la dép. No, 38 du 21 jan. 1866, F. 182.

Beyrouth T. 17, Annexe No. 2 à la dépêche No. 38, le 16 (١)

jan. 1866, F. 183.

نسختها من رسائله إلى أصدقائه للاطلاع على آرائها وبطمثوها إلى العلاقات الطيبة التي تربط رئيسهم بوكلاء فرنسا . ولا حاجة إلى القول إن غالبية الحزب الكرّمى من الناس البسطاء الذين لا يريدون أن يسمعون أو أن يروا إلا من خلال عواطفهم وأهوائهم البدائية ، ولذا كان يسهل إقناعهم بأن زعيمهم على أتم وفاق إن لم يكن مع وكلاء فرنسا في سوريا ، فعلى الأقل مع حكومة الامبراطور الفرنسي ، وهذا نوع من أنواع « البلف » الكرّمى الذى كان يمارسه شيخ إهدن عندما تنكشف لعبته ، إذ يعلن القنصل استهجاناً لسلوك كرم ولفعال المعارضة المارونية ، كما حدث عندما أصدر ديزيسار تصريحه الشديد ، فأشيع بأنه إنما يتبع أهواء الشخصية ، وأن حكومة الامبراطور لا تقره على سياسته الحاضرة في الجبل (١) ، وبما كان يؤيد هذه الشائعات حول حقيقة العلاقات بين كرم وفرنسا في أذهان أصحاب كرم ما رأوه من الخلاف والتباين في الرأى بين مختلف وكلاء فرنسا ، الذين أراد كل منهم ، منذ نزول الحملة الفرنسية في سوريا (١٨٦٠) أن ينظم المسألة السورية بحسب طريقته وآرائه . والآن نورد شاهداً آخر ، فإن قائد المركب الفرنسى الحربى (La Biche) رضى أن يتلقى رسالة من كرم ، في حين أن نائب الأميرال دابوئيل كان قد رفض استلام رسالة مماثلة بعث بها كرم إليه قبل عام ؛ وردّها إليه قائلاً إن السياسة من اختصاص القنصل (٢) . وطبيعى أن يستثمر كرم هذا كله ليبرهن على وجهة نظره بأنه مؤيد حقيقة من فرنسا ؛ أو على الأقل ليحيط علاقاته بالممثلين الفرنسيين وحكومتهم بضباب من الغموض لا يدرك كنهه الفلاحون الموارنة البسطاء الذين يهبون خفافاً عند أول صيحة حرب .

وأيا كان الأمر فبينما كان داود باشا في غزير يشكر الأهالى الذين وقفوا

Beyrouth, T. 17, Dépêche No. 38 du 21 jan. 1866, F. 175. (١)

» » » » 41 » 11 Fév, » » 218. (٢)

في وجه كرم ووالوا الحكومة في هذه المحنة ؛ ويمنح من شارك منهم في رد الثوار تأجيلاً أو تنزيلاً في الضرائب المتأخرة عليهم . كان أمين باشا يتجه مع المساكين العثمانيين والدراخون مع ٢٠٠ نفر من الجندرمة اللبنانية لاحتلال جبل والبترون وأخيراً زغرنا بعد أن هجرها كرم والأهالي (٢٤ يناير)^(١) .

ووصلت بارجتان تركيتان تحملان الجند العثماني نجدة للمتصرف الذي كان عليه أن يتصرف بها بدقة متناهية مخافة أن يحدث أى احتكاك مباشر بين الجنود العثمانيين المسلمين وبين الأهالي المسيحيين في الجبل . وبدأ الهدوء يخيم على كسروان . وجباية الضرائب تسير بشكل مرض . وتم الاتفاق في طرابلس بين داود باشا وأمين باشا أن لا يقبل من كرم إلا خضوعاً فورياً بشخصه . أو يتحمل نتائج الرفض أو التردد . وبدأ أن القضية تسير في طريق سلمي عندما رجع ترجمان أمين باشا من لندن كرم ، وقال إن الأخير مستعد لإعلان خضوعه . وسلم الباشا دعوة من المطران بولس من دير مار يعقوب تلح بقبول تناول طعام الغداء عنده في اليوم التالي . ورأى الباشا أن هذه مناسبة تسهيل اجتماعه بكرم وتقبل خضوعه ، طالما كانت ظروف كرم لا تسمح له بالذهاب لمقابلة الباشا ، وأمام الدير استقبل الباشا من المطران وكان معه كرم . وبعد أن أقسم شيخ إهدن أمام المذبح على الخضوع لإدارة داود باشا وأوامر أمين باشا ، جرد نفسه من سيفه ، ووضع عند قدمي الباشا ، ثم توجه إلى رؤساء جموعه ، وأعلن أنه بعد خضوعه وتسليم سلاحه لم يعد شيئاً بالنسبة لهم ، وأنهم لم يعودوا شيئاً بالنسبة له . وطلب منهم أن يعودوا جميعاً إلى بيوتهم وينزعوا سلاحهم . ثم كتب كرم وثيقة أقسم فيها العيين على أنه ملزم باطاعة المتصرف في كل شيء ، وأنه يضع نفسه رهن إشارته حين يقدر على ذلك ، وأنه بانتظار هذا يجعل نفسه أسيراً في الدير

طائعا بين يدي المطران ، ريثما يتاح له أن يضع نفسه تحت تصرف داود باشا^(١) .

سر أمين باشا بهذه النتيجة وعاد مساء إلى زغرتا وأعد العدة لإرسال كوكبة من الجندمة لتطوف البلاد ، وتوقف رجال العصابات الذين قد يصادفونهم^(٢) .

ترى هل كان كرم جادا في إعلان خضوعه ؟ مرة أخرى ، ليس لدى الباحث ما يقنعه بأن تسليم شيخ إهدن كان صادقا ، يدفعنا إلى هذا الرأي مانعرفة من عناده وكبريائه وسلامة موارده التي لم تستنفد بعد ، ونحن نرى أن داود باشا أضع وقتاً ثميناً منذ ثمانية أيام ، إذ كان عليه أن يضرب الثورة بسرعة ، لا أن يفسح المجال لها لتنظيم الصفوف ، وتجميع المؤن ، وتصنع الطلقات ، وتحشد الأنصار ، وتختار مكان المعركة المقبلة ، وأهم من ذلك فإن أى انتصار جزئى يحرز كرم سيقلب إلى صفوفه عدداً كبيراً من الأنصار ، ولكن النصر الذى أحرزه كرم فى بنشعى (٢٨ يناير) لم يكن نصراً جزئياً بسيطاً ، بل كان نصراً عظيماً باهراً ، وإليك التفصيل :

بعد استسلام شيخ إهدن الظاهري ، كتب أمين باشا يقول إنه أوعز إلى رجاله بالانسحاب ، وحينئذ أرسل أمين باشا فيلقاً من ١٠٠ جندي ، للاستكشاف والتحقق من الأمر ، واختيار مكان ملائم يعسكر فيه فوج واحد . ولما وصل الفيلق الكشاف قرية مارشينا طرد الجنود رجال القرية التي لم يبق فيها سوى النساء ، وماهى إلا برهة ظهر بعدها جماعة من الثوار فى مدخل القرية ، فشتموا الجنود وأطلقوا النار عليهم ، وهؤلاء انقضوا عليهم ولاحقوهم . ولما رأت الجيوش فى زغرتا وإعمال هذه الحركة

Beyrouth, T. 17, Rapp. d'Emin pacha, Sgorta le 27/15 jan. (١)
1866, F. 192 — Annexe No. 1 à la dépêche
No. 39.

Beyrouth, T. 17, Rapp. (Alihabel), op. cit, F. 240.. (٢)

غادرت معسكراتها ، وتقدمت نحو جموع الفلاحين الذين كانوا يقاتلون متراجمين كي يستدرجوا الجنود وراءهم . وتحمس هؤلاء أثناء المطاردة فأحرقوا قرينتين في طريقهم . وقبل مغيب الشمس بساعة أعلن البوق وجوب عودة الجنود ، بيد أن هؤلاء الذين كانوا يطلقون النار هباء وبصورة سخيفة ، استنفدوا ذخيرتهم ، ومن ثم انسحبوا بطريقة غير منتظمة ، وعندما وصلوا إلى واد ضيق عميق وقعوا في كمين فتكبدوا فيه خسائر باهظة ، وبدأت النكسة حين خيم الظلام قرب زغرتا ، نصار العساكر يطلقون النار على بعضهم وعمت الفوضى^(١) « ونجا أمين باشا ووصل إلى بلدة في الكورة عاد منها إلى زغرتا حيث تحصن مع بقية عساكره مع الامداد الذي وصله من طرابلس . أما جنوده المنهزمون فقد كانت جماعاتهم تأتي إلى طرابلس في حالة يرثى لها ، وكانت الخسائر :

الجنדרمة	قتلى (٢)	جرحى (٥)	أسرى (٠٠)
الدرافون	» (٠٠)	» (٣)	» (٠٠)
الترك	» (٦٥)	» (٨٨)	» (١٩)

والباحث يرجح أن مهزلة استسلام كرم كانت مدبرة والغرض منها كسب الوقت ، وقد خدع أمين باشا وغرر به ، وما يبرر هذا الترجيح هو السكين الذي وقع فيه الجنود ، والذي كان قد دبر في نفس الوقت الذي كانوا فيه يجتازون الوادي الضيق أثناء مطاردتهم للفلاحين^(٢) . وبلاش « نائب قنصل فرنسا في طرابلس ، وهو كما نعلم من أشد العاطفين على كرم كتب في تقريره عن المعركة اعتمادا على الرواية الأكثر وثوقا ، أن أمين باشا قاد الهجوم على بنشعى بنفسه على رأس ثلاث كتائب ، وأقام فيها ثم لاحق

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 40, du fév. F. 206.

(١)

» « » » » » ibid F. 207.

(٢)

الفلاحين مسافة بعيدة ، وكانت نيته أن يقيم هناك باستمرار ، ولم يقرر الانسحاب إلا حينما لاحظ أن الجبيليين قد قطعوا عليه مؤخرته . وكرم من جهته بعد أن اجتذب الجيوش إلى الشعاف الصخرية المرتفعة التي يصعب بلوغها ما كان ينتظر إلا الساعة التي تحتاز فيها الممرات ليهاجمها ، وقد فعل ، وساعده أن جموعه كانت لا تزال تحتفظ بكل ذخيرتها ساعة عودتها للهجوم^(١) .

ويهمنا أن نسجل مع انتصار كرم ، توافد عدد من الثوار إليه قادمين من المناطق المختلفة وعددهم بين ٢٠٠ - ٣٠٠ رجلا وهكذا أصبحت الحالة خطيرة تستوجب الحل السريع ، وقد أبدل بأمين باشا في قيادة جيش عربستان درويش باشا الذي تلقى الأمر فوراً بالتوجه إلى سورية صحبة فوجين من النظام ، وبطارية مدافع جبلية .

أوعز الباشا العالي إلى المتصرف أن يصطنع الشدة وأن يسبق حركة الجيوش العثمانية ببلاغ إلى سكان لبنان ، وألا يقبل خضوع كرم إلا بشرط واضح هو مغادرته للجبل .

وفي الوقت الذي أذاع فيه داود باشا نداء الترغيب والترهيب^(٢) على سكان الجبل ، نزل بعض الثائرين في ١٩ فبراير إلى سهل الكورة ليحصلوا على المؤن ، فغزوا قرية أميون الكبيرة الأرثوذكسية ، ونهبوها واقتربوا فيها القتل والاعتداء على النساء والكنائس وحدث نفس هذا المصير لقريتين أخريتين ، حتى اضطر بعض أهالي الكورة للهجرة إلى طرابلس وبديهي أن كرماً كان يرمى من ذلك إلى إحداث موجدة ذعر وفوضى في

Beyrouth, T. 17, Rapp. de Blanche No. 37, F. 288. (١)

(٢) النداء عاды وهو عبارة عن ترغيب وتحذير وتهديد بالعساكر التي قدمت مع درويش باشا . « فعل السكان أن يتركوا منازلهم ويحتضروا بطل السلطة التي ستلقاهم ببناء لأن السلطة لم تضرب العصاة بعد خوفاً على السكان . والذين يرفضوا ذلك يعرضون أنفسهم لأشد العقوبات والأذى » . (داود) .

الجل ، ويرغم القناصل على أن يتدخلوا بينه وبين المتصرف ، ويرفعوا قضيته من المستوى المحلي إلى مستوى الدول . وقد سعى كرم بالفعل إلى بلوغ الهدف عندما وجه خطاباً متماثل النص إلى القناصل في بيروت ، ولكن الاجتماع الذي عقدته الهيئة القنصلية لدى عميدها (الروسى) أسفر عن قرار مخيب لآماله ، فقد جاء في محضر الجلسة : « منعاً لكل التباس ولكل تفسير خاطئ » ، يعلن قناصل الدول الخمس أن السبيل المشروعة الوحيدة الجديرة بأن يتبعها سواء الرؤساء ، أو الجليدون الضالون ، قد رسمت لهم بالبيانات المباشرة والبلاغ الذى وجهه الحاكم العام بتاريخ ٤ شوال (١) . ولا شك أن نشر هذا المحضر جاء تكذيباً قاطعاً لتأكيد كرم وصحبه للثوار عن دعم « بعض الدول » لحركتهم . كما وجه داود باشا كتاباً إلى كرم أنذره فيه بأن الطريق المنعزلة التى يسلكها لن تؤدى به إلا إلى هوة المصائب . . ولذا فقد تقرر عقابه مع الذين كان دفعهم إلى الثورة التى نجم عنها مقتل الأبرياء والنساء والأطفال . وقال الباشا إن الوسيلة الوحيدة التى بقيت أمام كرم للخلاص هى الحضور فوراً وتقديم خضوعه المطلق وإعادة الذين رفعوا علم الثورة إلى قراهم ، وإطاعة النظام . وختم قوله : « فإذا أسرع بدون تردد أو معذرة ووضعت نفسك تحت تصرف السلطة فهى ستعفو عنك ، وستصرف النظر عن القصاص الصارم والشرعى الذى يجب أن يحل بك ، وهى ستمنحك الأمان على شرفك وشخصك وأملاكك وإلا فإن قصاصاً صارماً ينتظرك (٢) » .

أجاب كرم برد يحتوى نفس الحجج والمعاذير التى طالما عرضها . إن جوهر مطالبه الحاضرة والماضية هى تنفيذ النظامات فى معناها الحقيقى ، وهو

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 1 à la dèdèche No 34 du

5 mars 1866, F. 262.

» » » » 2 à la dépêche No. 42 7/19 (٢)

ينفي عن نفسه اقتراف الجرائم والأذى . ويختم رده بأنه لا يجرؤ أن يحضر طوعا أمام المتصرف ، ولكن يلجأ مع إخوانه « ذوى النفوس النبيلة ممن يريدون تنفيذ أوامر الحكومة بدقة إلى رافة الباب العالى والدول الصديقة طالبا ضمانات كافية لحمايته من الظلم . وحينما تأتبه هذه الضمانات من ممثلى الدول فى سورية ، يحضر أمام محكمة التحقيق وينزل عند القرار الذى يتخذ بحقه (١) . ولا نحسب أن كرمًا كان يعنى مايقول ، أو أنه كان لا يصدق ولا يثق بأن المتصرف سيعفو عنه ويلتزم ما جاء فى كتابه ، وإنما نرى أن غرض شيخ إهدن من هذه المباحكات كسب الوقت ، وانتظار المشورة التى كانت تصله من الخارج — من فرنسا خاصة — حيث ينتصر لقضيته حزب قوى لا يستهان به ، لديه الصحف والإمكانات لإحداث ضجة حول اسمه ، كما ذكرنا آنفا ، فكيف يلقى كرم بسلاحه بعد أن انتصر على المساكر الشاهانية واكتسب شهرة حرية فائقة محت من صحيفته جميع أخطاء الماضى ، وأكسبت أنصاره أسلحة حديثة ؟ . لقد أصبح كرم بين عشية وضحاها قاهر الترك والمنتقم للكرامات ، ويرق الآمال المشتركة ، وأن الهزائم التالية التى منى بها كرم وصحبه لم تكن لتزيل من الأذهان بسهولة ما انطبع فيها من أثر نصر بنشعى . ثم إنه كان لكرم فى الاكليروس المارونى ، وبخاصة منه الاكليروس الأذى ، خير معين معنويا وماديا لمصادمة العثمانيين زمنا طويلا .

والحق أن دور الاكليروس المارونى فى ثورة كرم يحتاج إلى توضيح فقد تحدثنا مرارا عن مساهمة الاكليروس المارونى فى خلق الصعوبات للمتصرف ، وعن ميله الى كرم لأسباب عرضنا لها فى مكانها ، والآن نسجل أن الاكليروس عموما لم يتراجع قط عن هذه الخطوة بغض النظر عن المعاذير

Beyrouth, T. 17, Annexe No. 3 à la dépêche No. 42 2/21 (١)
[év. 9 chawâl 1282 F. 252]

التي يديها عليّة الاكليروس والبطريرك . يؤكد ديزيسار أنه في وقت الثورة صعد الخوارة إلى كرسى الوعظ وحرصوا الناس على السير مع كرم (يمثل المسيح) . وأن أحمالا من التموين قد أرسلت من البطريرك الى يوسف كرم ، وأن أحد الخوارة قد أوقف السلاح بيده ، وفي كل مكان كان كرم يقف تلقاء الأديرة ، فيجد الأوقات لجماعته ، والأديرة كانت بمثابة نقاط استناد له ، ومأوى يلجىء أولئك الذين يأتون للانضمام اليه^(١) .

والطاب المدرب الفرنسى كتب أن مظاهرات أهالى بلدة غوسطا المعادية ضد المتصرف ، كان قد أثارها البطريرك ، لأنه قبل ذلك بأيام كان الخورى رميه نجيم رئيس دير مارا ليشع قرب بكركى قد توجه مرسلا من البطريرك إلى عدة قرى فى كسروان ، داعيا الأهالى إلى حمل السلاح وطرده الباشا من جونية^(٢) . بل لقد دعا الاكليروس المارونى للحرب المقدسة علنا ، وكم عشرين القتلى الذين سقطوا فى معركة ضد الترك على كنهة كانوا يسرون فى صفوف الثوار الأولى ، والسلاح فى يدهم . وكم أوقف منهم واعتقلوا ثم أطلق سراحهم . وكان هم البطريرك الأول الذى كان يديه فى جميع مقابلاته للمتصرف والقنصل الفرنسى ، والنسوى ، هو سلامة يوسف كرم^(٣) . وعلى الرغم من الوعود التى شهدنا البطريرك يبذلها لداود باشا لتهديمه الأهواء الجاحدة وتعزيد الحكومة ، وبأنه موال للباشا حتى الموت « J'usqu'au Sang » ، فالبطريرك فى نظر القنصل الفرنسى كان ينوى أن لا يترك كرم ما يخضع أو يفر ، بل مقصده أن يتابع إخفاءه فى البلاد ، كأنما لم تدخل هذه التجربة الدامية على تفكير الخبر المارونى أى تغيير بصدد كرم ومصلحة البلاد .

ويزعم البطريرك أن كرم لا يصغى إلى نصائحه ، ويبدى أمام الناس

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp No. 37 du 13 jan. 1866, F. 168.

(٢) » » » » (Alhabe) du 20 [év. 1866, F. 237.

أن كل سوء تفاهم قد زال بينه وبين المتصرف ، وأنه مع المتصرف يؤلفان كلا واحدا . ولكن ما كان يخفى من مقاصد هو مختلف جدا . والمقابلة التي تمت بينه وبين المتصرف وديزيسار والكونت مورني سولت Mornay-Sault تكشف في نهايتها عن حقيقة شعور البطريك وبطائته ، وموقفهم الصحيح من داود باشا . فقد تحدث سولت إلى أخى البطريك على حدة فقال له : « إن مصلحتكم هي أن تساندوا الحاكم العام وتساعدوه في تنظيم البلاد ، حتى إذا ما أزفت الساعة تتمكنوا من تنفيذ رغباتكم . فأجابه المطران بطرس أخو البطريك قائلا بوضوح : « نحن لا نريده ، نحن نكرهه » ، فصرخ عندئذ الكونت سولت « ولكنه مسيحي » ، فأجاب المطران « دحك من هذا ، فهو يتظاهر بالمسيحية ، إنه مسلم تركي ، نحن لا نريده » . وكان هذا الحديث يجري في نفس الوقت تقريبا الذي كان البطريك يعلن فيه أن كل سوء تفاهم قد زال مع المتصرف ، وأنه يؤلف معه شيئا واحدا^(١) .

وأيا كانت معذرة البطريك في تأييد كرم سرا ، بخشيته من انتهاك الأديرة والأملاك الكليريكية الغنية ، فلا شك أن حقه على المتصرف كان يمنعه من أن يستنكر صراحة عمل كرم ، ويبدو أن مبررات تأييد الاكليروس لكرم لا تزال كما هي ، وإن اتصفت بشيء من التحفظ وإنكار الوقائع عند الحاجة ، وذلك بعد ما بدا من ثقة الحكومة الفرنسية بـداود باشا ، وبعد ما حصل من تقدير الكرسي الرسولي له ، وهنالك مبررات أخرى تدفع الاكليروس لمعونة كرم وترجيح كفته ، فالأكليروس يمتلك نصف البلاد تقريبا ، وأراضيها هي أجود الأراضي وأوفرها إنتاجا وأحسنها خصوبة . والاكليروس يتألف من حوالي خمسة آلاف نفر يشكلون مع أقربائهم الذكور من آباء وأبناء وأخوة . . كتلة من عشرين ألف رجل تقريبا لهم نفس المصالح ، وتساورهم نفس المخاوف . وتعصف بهم عين

الأهواء، فيطيعون نفس الدافع . وكل هؤلاء الذين كانوا يتمتعون بامتيازات كبرى لاسمها في مجال الضريبة لا يمكن بداهة أن يرضوا بالمساواة لا أمام القانون ولا أمام الضريبة والرسوم . ومن هنا يجمع الاكليروس على تعضيد كل عصيان أو تمرد أو ثورة ضد الحكم المدني القائم ، ومن هنا تصادف داود باشا المصاعب في تنفيذ النظامات (١) .

والبحث المنصف يلزمنا أن نسجل على الاكليروس الماروني بذله جهودا لا يستهان بها لتيسير الأهالي لمصلحة كرم ، حتى أن القاصد الرسول البطريك اللاتيني المونسينور فاليرغا Valerga ، أعرب عن هذا الرأي في كتاب وجهه إلى البطريك الماروني في الأسبوع الثاني من يولية ١٨٦٦ وبعد أن لفت النظر بأسف إلى أن الرأي العام حوله متفق على لوم الاكليروس الماروني لمساهمته المعنوية على الأقل ، في الاضطرابات التي ابتلى بها قسم من الجبل ، يضيف القاصد بأنه لا يمكن أن يترك البطريك مسعد جاهلا بأن كثيرا من الكاثوليك المواظبين في أوربا نفسها ، ومن الأصدقاء المجريين للوارثة ينظرون بحزع كبير إلى وقف اكليروس هذه البلاد . وأخيرا إن السكان في روما نفسها يشاطرون هذه الآراء ويختتم فاليرغا إسداء النصح بقوله مخاطبا البطريك مسعد :

« بما أتى لأشك أنكم اتخذتم كل الاحتياطات التي لديكم ، وقيمتم بجميع ما يجب لإلزام اكليروسكم طريق الواجب والطاعة ، فأرجو أن تبتعثوا لي بالتبليغات والتنبيهات والنصائح او الحرمانات التي لاشك أنكم نشرتموها في هذه الظروف الدقيقة حتى استخدمها لتنوير الرأي العام والدفاع عنكم » (٢) .

وبدري أن يخيب ذن فاليرغا ، فالبطريك لم يصدر أي حرمان بحق

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No 53 du 20 juin 1866, Fos (١)
369, 376.

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 55 du 13 juillet 1866, F. 395. (٢)

الثورة ورئيسها، ورعايته لكرم وأصحابه كانت راهنة ومفهومة حتى أن صورة كرم كانت توضع ، كصور القديسين في بعض الكنائس (١) .
هل سيظل موقف البطريك وعلية الاكليروس مؤيدا لثورة كرم الناشئة بعد رسالة فاليرغا ؟

كلا ! فإوثائق التي بين أيدينا تدل على أن البطريك كتب إلى كرم يدعو له لسماح نصائح القاصد الرسولي ودعوة البطريك هذه تنسم بالصرحة والحث على وجوب الطاعة ، ولذلك فهي تسجل بداية افتراق البطريك عن كرم جديا في وجهات النظر ، وإن حافظ البطريك الداهية أكثر من كرم على المظاهر الخارجية المألوفة في علاقاتهما كما سنرى .

* * *

هدوء حدة الثورة وحقيقة أهداف كرم وأنصاره

إن الوقائع التي جرت بين قوى كرم وبين العساكر العثمانية والضبطية اللبنانية التي كانت تطارده من مكان لآخر ، لم تكن معارك بالمعنى الحقيقي بل كانت معارك صغيرة كالتى تخوضها العصابات ، ومعظمها كان دفاعيا لاهجوميا وبخاصة بعد تجمع القوات العثمانية النظامية في الجبل وعزمها على ضرب الثورة ، من جهة ، وجنوح الأهالى إلى الهدوء واحتلال مناطق الثورة من جهة أخرى . وبعد معركة أول مارس التي نشبت في سبيل وإبطو (٢) ، والتي حارب فيها الجنود بحماسة وجرة لمحو عار بشعى ، اختفى

(١) لاحظ موناستسكى قائد الدراغون العثمانى ، وهو كاتوليكي مواطب على القيام بشعار الذين أن صورة موضوعة على مذبح كنيسة مار يعقوب ، تمثل كرما وهو جالس في زيه العرني وبجانبه يقف عبد الله خضرا شقيق دومينيك خضرا مثل كرم في باريس ، وشقيق عبد الأحد خضرا أيضا فاعتبر موناستسكى الصورة تدنيسا حقيقا للمقدسات فأخذها ، وأعطائها إلى داود باشا ، فطلبها القنصل ديز يسار منه وأرسلها إلى وزير الخارجية .

(٢) إبطو قرية تقع على رأس جبل وي تؤايف أحد رؤوس مثلث سبيل إلى اليمين وإبطو وعبرا إلى الشمال ، واهدن القاعة إلى الشرق من ذلك المثلث بينما تقع في الجهة الجنوبية منطقتا البترون وجبل تفصلهما عن سهول بعلبك جبال عالية . (أنظر الخارطة المرفقة بالبحث) .

الثوار ولم يعودوا يظهرون أمام الجنود النظامية إلا نادرا ، وقد أسفرت معركة سبعل عن مقتل تسعة كرميين ، وفرار كرم إلى اهدن ومنها إلى جهة مجهولة . وفي ٣ مارس بدأت وفود القرى تأتي مقدمة خضوعها ، وفي اليوم التالي دخل حسن باشا إهدن دون أن يطلق طلقة واحدة ، وبدأ أن سلطة داود باشا تستقر بقوة في لبنان الشمالي . وأن القرى والدساكر بدأت تصم أذنيها عن دعوة كرم الثورية وتضيق ذرعا بها مخافة أن يدهمها الجنود العثمانيون . وفي ٧ مارس دخل داود باشا إهدن مع حاشية كبيرة من مشايخ البلاد وأعيانها ، وأقام ميخائيل بك كرم — شقيق يوسف كرم — حاكما عليها مع قوة كافية تجعله مطاعا فيها . ورأى كرم أن مواطنيه قد سئموا القتال والتشرد ، وأن الحالة تسير من سيء إلى اسوأ ، فأراد أن يكتسب بعض الوقت وينسح المجال لإصلاح الحال ، بأن حاول من جديد أن يدفع أوربا لتهم بقضايا الجبل ، ريثما تنجلي الأيام القادمة عن ظروف أفضل للنضال ضد المتصرف (١) . ولذا وجه إلى قنصل النمسا في بيروت المسيو ستيفانللي الذي تربطه بالبطريرك الماروني صداقة وثيقة ، رسالة بتاريخ ٩ مارس أرفق معها عريضة إلى داود باشا تتضمن تقديم خضوعه بواسطة القناصل ، ويرجو من المتصرف أن يمنحه الرأفة ويضمن شخصه وشرفه وأملاكه ، كما يأمل من القناصل أن يؤكدوا هذه الضمانة حتى يستطيع شيخ إهدن أن يعيش « في الجبل » مطمئنا خاضعا للسلطة ولقوانين لبنان (٢) .

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 41, du 17 mars op. cit, F. 303. (١)

(٢) أنظر نص رسالة كرم إلى قنصل النمسا ستيفانللي في الملحق ١ بالمراسلة رقم ٤٦ ، فوايو ٣١٠ .

Annexe No. 1 à la dép. No. 46, F. 310.

نص ترجمة عريضة كرم إلى داود بنس التاريخ ٩ مارس ١٨٦٦ في الملحق ٢ بالمراسلة فوايو ٣١٢ .

Annexe No. 2 la dép. No. 46, F. 312.

وجاء في العريضة : « منعها بمشاعر الاحترام لجبروت الباب العالي حفظه الله دواما ، أأ خادمكم قد تواربت لثلا وأواجه القوى التي سيرها نحوي ، ومستندا إلى الرأفة السامية وإلى =

وفي الاجتماع الذي عقدته الهيئة القنصلية في بيروت ألح ستييفانلي على وجوب قبول مقترحات كرم « حرصا على وجدان أوروبا الكاثوليكية وتأثرها من رفض القناصل خضوع كرم ومن ثم عدم البت في قضية الجبل ». وحينئذ رد أحد القناصل عليه بأن أوروبا ليس لها أن تتأثر أو تقلق لأن الأزمة الحالية لا تمس الديانة إلا من ناحية غير مباشرة جدا . وأثبت بالوقائع أن القضية الراهنة سياسية وإدارية داخلية تتلخص في أن عددا من « الضالين » يرأسهم شخص طموح ، ويدفعهم حزب يخشى انتقاص نفوذه ، تسلحوا ضد الحكومة الشرعية لينعوا من تنفيذ النظمات الدستورية التي أقرتها الدول الحامية والباب العالي . وأن التحالف القائم بين كرم والأمير حرفوش وأسعد الحسن المعروفين بتبعدياتهم على المسيحيين ومؤسساتهم ، كل ذلك يدل على أن هنالك ثورة ضد القانون المدني ليس إلا . واستطرد يقول : « أما أن يكون وراء ذلك مصالح دينية ، بل مصلحة الاكليروس والمؤسسات الدينية المادية ، فهذا بكل أسف أمر لا شك فيه ، ولكن إذا دفع الاكليروس جشع وجهل هؤلاء السكان إلى الثورة ، فهذا لا يغير من صبغة الأزمة ولا يجعلها دينية » .

وبعد أن عقدت الهيئة القنصلية اجتماعين بحثت خلالهما الأزمة من شتى وجوها ، تقرر أن ينشر القناصل تصريحاً جماعياً في الجريدة المحلية « حديقة الأخبار » يكون تيتيماً لما جاء في بيانهم الأول . وفيما يلي نصه كما جاء أصلاً في الجريدة عدد ٣٩٧ تاريخ ١٥٠٣ مارس ١٨٦٦ : « بما أن القناصل الجزالية النابيين في سورية عن الدول التي أمضت النظمات المتعلقة بترتيبات لبنان أخذوا تحريراً جديداً من يوسف كرم متضمناً أعراضاً إلى حضرة صاحب

== عطف سعادتكم أسرع عرض التماسي الحاضر الذي أعلن فيه دواما خضوعي للسلطة المقدسة لحكومة صاحب الجلالة السلطان ، وأخضع سعادتكم تماماً . وألتبس من شفقة سعادتكم أن تقبلوا خضوعي ، وتشرفوني برسالة أمان باسم الإرادة السنية لشخصي وشرقي وأملاكي في أتمكن من العيش بأمان في وطني و ضل الحكومة الشاهانية وتحت ظل سعادتكم » .
التوقيع يوسف بطرس كرم

الدولة متصرف جبل لبنان مع الرجا بتقديمه إلى دولته . فالقناصل الجنرالالية الموى إليهم قر رأيهم بأن لا يغيروا شيئاً مما اعلنوه في جرنال بيروت (حديقة الأخبار) بتاريخ ١٧ شباط و ١ آذار سنة ١٨٦٦ ومع ذلك بقصد صالح راحة البلاد ولأجل وضع حد إلى كل التماس وطلب نظير هذا المحرر أعلاه يعلنون أن كلنا يتعلق بمسألة بتقديم الطاعة أو طلب الأمان يقتضى بسطه رأساً وبلا واسطة لصاحب الدولة متصرف جبل لبنان .

إن الأعراض المذكور الذى تسلم لأحد القناصل الجنرالالية الموى إليهم باقى تحت طلب الشخص الذى أحضره لهم^(١) .

وهكذا أخفقت جهود كرم فى لفت نظر الدول اليه ، وسدت الهيئة القنصلية الباب أمام عرائضه القادمة كما جاء فى بيانها السابق ، وبقيت مسألة كرم مسألة داخلية بحثة ، وفشلت محاولاته الأخيرة لتحريض السكان على القتال ، ورفض سكان قرى عديدة صراحة أن يستقبلوه معلنين أن وجوده سيؤدى إلى الحرب والدمار ، بل إنهم قاوموا دخوله بالسلاح إلى مناطقهم ، فقل زاده وانقض عنه معظم أنصاره ، ولم يبق معه سوى قبضة من أقرب أصدقائه ، وعاد الفلاحون إلى أعمالهم^(٢) . وصرح داود باشا أن تهديئة زغرنا وبشرى وإهدن كاملة ، وأنه أعلن العفو العام ، ووعد السكان بأن مجلس الإدارة سينظر بعين العطف إلى طلباتهم بخصوص الضرائب المتأخرة ، ويمنحهم المهل اللازمة ، ولم يفرض سوى دفع ضرائب السنة الجارية . وكان ذلك تأييد ممتاز على الأهالى الذين كانت مسألة الضرائب تؤرقهم وتحزنهم الانضمام إلى حركة كرم كما نعلم .

وساد الاعتقاد فى الدوائر العثمانية والفرنسية الرسمية فى بيروت والاسكندرية أنه بعد أن دخلت الجنود المواقع والنقاط الهامة فى كسروان ،

Beyrouth, T. 17, Annexe No. 4 à la dépêche No. 46 F. 315. (١)

» » » Rapp. 47 du 23 mars 1866, Fos. 323. 324 (٢)

فمن المأمول أن تحمل عمليات التطويق التي يقوم بها الجنود ، كرما على مغادرة البلاد خلسة^(١)، لاسيما بعد أن نزل البطريك والمطارنة إلى جونه لمقابلة داود باشا والتعبير عن إخلاصهم واحترامهم له ، وأسفهم على الماضي ، ودلائل الولاء والرجاء التي أبدأها البطريك نحو المتصرف ، وما دار من حديث حول استسلام كرم وضمانة أملاكه . وبعد ماتدفق وجره قرى كسروان والشمال إلى جونية معربين عن خضوعهم للباشا وعن مسؤوليتهم في رفض دعاوى كرم وصده ، وعن الهدوء وجباية الضرائب ، ومثبتين كل ذلك بالاعرائض التي وقعها الوجهاء . وعلى الرغم من أن كرما لم يخضع بل كان يثقل من بلدة إلى أخرى ومن دير إلى آخر ، ساعيا لإخفاء أثره عن الجيوش المكلفة بتعقيقه ، وبالرغم من أنه لم يفر ، فقد سارع داود باشا إلى سحب الجيوش العثمانية المتمركزة في الجبل . وتداول مع حسن باشا بهذا الشأن ، في نفس الوقت الذي حدث فيه اشتباك بين جماعة كرم والجنود العثمانيين على السفح الشرقي لجبل لبنان ، على مقربة من بعلبك^(٢) . وقد قبول قرار داود باشا غير المنتظر بالدهشة من جانب القناصل الذين رأوا بحق أن التأثير الماروني لم يخضع بعد ، ولم يقبض عليه ، وتساءلوا عن مبرر سحب الجيوش لأن تفاؤل المتصرف لم تكن تبرره الحوادث .

شرح داود باشا للقناصل مقرراته ودوافعها في نهاية مارس بقوله :

Ibid, F. 306.

(١)

أبلغ عالي باشا سفير فرنسا أن كرما سوف يعبر على مركب المساجيرى أمبريال . بل إن وزير الخارجية الفرنسية أرسل إلى قنصله في مسين برقية بأن كرما سيصل إليها على مركب المساجيرى وأمره بمقابلته وإبلاغه أن الامبراطور مستاء من سلوكه في لبنان ولا يسمح له بالقدوم إلى فرنسا ورد بولارد القنصل في ٢٢ مارس على الوزير بأنه لم يجد كرما على ظهر المركب ولا على غيره تحت اسمه أو تحت اسم مستعار .

Beyrouth, T. 17, Dépêche telegraphique au consul de France à Messine, Paris le 19 mars 1866, F. 317 & F. 321.

Ibid, F. 334.

(٢)

« إن العصيان الذي أوجب دعوة الجيوش السلطانية قد هدى ، وأن رؤساء العصاة هاربون ، والجندرمة اللبنانية تكفي لملاحقتهم ومنعهم من أن يكون لهم أى تأثير على البلاد ، ومن جهة أخرى فلا يجب أن يتعرض الأهالى الموارون للنظام والواجب ، لتحمل الآلام بحريّة رجل واحد . ولكن هذا الإيضاح فى الغالب لم يكن لتشجيع الفضول ، فالناس لا يصدقون أعداء الباشا، ويفتشون عن مبررات أخرى أمّلت عليه قراره . واعتقد قنصل فرنسا نفسه أن سفر الجيوش المفاجيء يهدف إلى الحيلولة دون وقوع كرم فى الفخ ، وأعرب التمنّص عن امتناعه بأن هرب شيخ إهدن يحضره ، أو بأن الحاكم العام سيقبل خضوعه بواسطة البطريرك فى جونيه^(١) . ولكن داود باشا فى الحقيقة أخفى دوافع قراره هذا حتى عن قنصل فرنسا وزملائه .

وعادت الجيوش العثمانية إلى ثكناتها تدريجياً ، ولم يبق منها سوى فوج فى حدث الجبة ، ولكن كرم لم يأت ليقدم خضوعه إلى المتصرف فى جونيه ، رغم أن الأبواب كلها موصدة فى وجهه ، وسلمان الحرفوش وابن أخيه قد قبضت السلطات عليهما فى حمص ، وحتى فى نفس إهدن فقد طلب وجهاء وأكليروس البلدة من كرم أن يلجأ إلى مكان آخر ، فاتجه نحو الصحراء . وقنصل فرنسا مافىء يعلن تنديده الشديد بثورة كرم ، وأبلغ صديق كرم مضمون برقية السفير الفرنسى فى الآستانة له بأن دخول كرم أراضى الامبراطورية محرم عليه^(٢) . كما تلقى القنصل نفس التعليمات من وزير خارجيته بوجوب تأييد داود تأييداً تاماً ، وإن أمكن تسهيل فرار كرم^(٣) .

(١) Beyrouth, T. 15 Rapp. No 48, op cit, F. 336.

(٢) عبرت الحكومة الفرنسية عن تقديرها لمأثرة التهديّة التى فهدا داود باشا فى جبل لبنان وتقديرها لذلك بنيتها منحه مرتبة أعلى فى وسام جوقه الشرف ، وذلك فى فرصة أكثر مناسبة تنسّى فيها الظروف التى ألجأت المتصرف إلى سفك الدم المسيحى :
(Instructions à Bernard des Essards No. 4 F. 343.)

ما السبب في عدم فرار كرم ، وعدم استسلامه إلى داود باشا ؟

قد يعتقد أن كرم عرض خضوعه لداود باشا على القناصل ، ولكنه في نظر الباحث لم يكن جادا في ذلك فقد سبق له أن تسلم اشعاراً برفض التوسط من القناصل في نزاعه مع داود ، وبوجوب تقديم خضوعه رأساً إلى المتصرف وهو يهدف من ذلك إلى التدليل على نواياه السلمية للقناصل وإيجاد الانقسام بينهم بصدد قضيته التي يريد أن لا يهبط بها إلى مستوى العصيان الداخلي الذي يختص المتصرف وحده بقمعه ، أما غاية كرم الحقيقية من عدم التسليم فهي انتظار سنوح فرص أفضل لمناجاة النضال . وهذه الفرص قد تهيئها الأخبار التي كانت تصله من أوروبا فتطمئنه إلى أن الأيام القليلة القادمة ستجلى عن أحداث خطيرة جداً تشبك فيها دول أوروبا الكبرى بحرب مدمرة ، مما يتيح له أن يتابع حركته بنجاح أكبر . ولذا كان كرم يعير أذنا مصغية لإشاعات الحرب التي ملأت سماء أوروبا والتي سبقت اندلاع الحرب بين النمسا وروسيا في منتصف يونية ١٨٦٦ كما هو معلوم ، وأمل أن يحمل السلاح مجدداً في ظروف الحرب العامة ، وأنصاره في أوروبا كانوا يرسلون له حتماً التأكيدات المتتالية بقرب اندلاع نارها^(١) .

وحرب ١٨٦٦ لم تكن حرباً مفاجئة نشبت بغتة ، وإنما كانت حرباً عرف قيامها قبل نشوبها بوقت طويل ، وأعد أمرها بعناية^(٢) . وشائعات قيام حرب أوربية عامة قد أوجدت تأثيراً كبيراً في جميع سوربة مقرونة بما هو أهم وأحدث عهداً مما يتناقله الناس ؛ فقد وردت من الآستانة أنباء تفيد أنه على أثر مفاوضات جرت بين الآستانة وخديوى مصر ، أصبحت سوربة تابعة لمصر ، وأن وزارات الخارجية الأوربية كانت اتفقت على ذلك ، وأن فرنسا التي كان لها الفضل الأكبر في هذه النسوية أرسلت

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 51 du 16 mai 1866, Fos, (١)

354, 355.

(٢) فيشر - الترجمة العربية « تاريخ أوروبا في العصر الحديث » ص ٢٧٤ الطبعة الثانية .

أسطولا أمام بيروت، حتى شعر الناس أنهم على أبواب حوادث جسيمة^(١). وقد لوحظ أن كرما كان يقدم على جميع الأعمال المهمة والوقائع بعد وصول بريد أوروبا بيوم أو يومين^(٢)، وغرضه على الأرجح لفت نظر أوروبا إلى استمرار حوادث الاضطراب في الجبل. وقد ذكرنا أنه يوجد في أوروبا بؤرة دسائس تعمل لنصرة كرم، وأن صديقه عبد الأحد ودومنيك خضرا كانا يوجهان هذه البؤرة، ويقومان بالاتصالات اللازمة لإثارة قضية كرم في الصحف وفي أذهان الساسة والعسكريين الفرنسيين وغيرهم من شخصيات الرأي العام الأوروبي الكاثوليكي. ولطالما شفت الصحافة الأكليريكية الفرنسية حملات شعواء على الحكومة وعلى عمليها في سورية لمعارضتهم سياسة كرم. وإذن فقد كان هنالك ما يبرر عودة كرم إلى حرب العصابات، وحسبه أن عدم استسلامه وإثبات وجوده في الجبل في فترات متقاربة من شأنه أن يحفظ التوتر المعادي للتصرف حيا في النفوس كما يسهل عليه أن يحركه لمصلحته في الوقت المناسب. فلم يعد كرم أن يستسلم أو يهرب، فكل مساعيه تنجه إلى مهاجمة القوافل العثمانية التويزية أو المخافر والكنائس العثمانية مع إخفاء مقصده الحقيقي بإبداء استعدادة لإجراء مفاوضة جديدة مع الوسطاء تهدف إلى تسليمه أو فزاره، وعلى الرغم من أن دعوات التسليم أو عروض الفرار قد قدمت له ٦ مرات خلال ٦ شهور، فإنه لم يكثر لها.

والحق أن ما كان يساعد كرما على إبقاء اسمه حيا في نفوس أهالي الجبل، وعلى الاحتفاظ بالتوتر المطلوب، أن المناطق السورية التي تحيط بالجبل كانت تموج بالاستياء الناجم عن محاولة الإدارة العثمانية إدخال التنظيمات والإصلاحات في أجهزتها، مما أغاظ المسلمين خاصة. وأن

Beyrouth, T. 17. Rapp. No 52 du 3 juin 1866, F. 358. (١)

» » » » » 53 du 20 juin 1866, F. 371. (٢)

حاكم سورية في نفس هذا الوقت كان يستدعى الرديف (الاحتياطي)^(١) ، الأمر الذي كان يصحبه عادة قلق الأهالي واضطرابهم ، وعصيان بعضهم على أوامر الحكومة ، وفرارهم من وجهها إلى « الجبل المنيع » ، حيث لاتصل يدها إليهم . ومما كان يساعد كرم أيضاً على إغراء النفوس بالانتفاض على المتصرف أن مقاصد خصمه داود باشا السلية واستعداده الطيب للعفو والمصالحة وعدم معاقبة أحد من المسؤولين عن الحوادث والضالعين مع كرم كانت تُشَوِّه ، وكل أعماله كان يساء تأويلها ، فقد كتب ديز يسار أنه لا يوجد أي ماروني من البطريك فما دون إلا ويعتقد ان الباشا لا يتصرف بحسب آرائه الخاصة . فالباشا منح العفو : إذن هو قد منع من معاقبتهم . وإذا دخل في مفاوضة مع البطريك : ذلك ما أشير عليه به !! وإذا أجزأ العساكر العثمانية عن الجبل : هذا أمر الباب العالي ، أو أمر فرنسا أو رغبة أوربا^(٢) !!

إذاً أضيف إلى هذا كله صفات داود الشخصية التي تمنح دوماً إلى السلم ، وأهم من ذلك مواجهته النوايا الرديئة من جانب بعض كبار المسؤولين في ولاية سورية : الوالي ، السر عسكر درويش باشا ومن يحيط بهما ، يسعون كلهم للتعريض به ، وإسقاطه بكل الوسائل الممكنة ، تبين لنا أن يوسف كرم الذي ما كان يخفى عليه شيء مما ذكرنا ، والذي قد يكون على صلة ببعض الرؤوس الكبيرة في الآستانة منذ ما قبل رجوعه من منفاه ، كان لابد أن يداعبه أمل براق في الوصول عاجلاً أو آجلاً إلى مبتغاه . هذه كلها مبررات عدم استسلام أو فرار كرم . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن مبررات سحب داود باشا للجند العثمانيين مع أن وجودهم في الجبل كان مما يحد من نشاط اثنائ الماروني وحزبه ، ويحول دون نشوب اضطرابات جديدة .

Ibid, 367.

(١)

Ibid. 374.

(٢)

دسائس الباب العالي مع والي دمشق

لاشك في أن من أهم الأسباب التي ساهمت في تعجيل داود باشا بسحب قواته من الجبل هو ، موقفه من المشير درويش باشا ، هذا الموقف الذي كان يسوء يوما عن يوم ، بسبب عدم اقتصار الأخير على مهمته العسكرية ورغبته في ممارسة العمل السياسي . فبينما كان داود باشا في جونية يبذل جهده لتهديئة النفوس وتطمينها بالحسن والافئاف ، ويسعى للحصول على خضوع كرم ، كان السر عسكر يسعى للدخول في مفاوضة مع كرم ، ويقدم له شروطا تصبح معها شروط داود جديرة بالسخرية ، وتؤدي إلى تباعد كرم عن متصرف الجبل ، واستغناؤه عن عقوه وصفحه . وقد وقف داود باشا فجأة على هذا المسعى الخبيث وتأكد من صحته ، فقرر بدون تردد أن يطلب جلاء الجند العثماني عن الجبل^(١) .

أما يوسف كرم فرحب بمفاوضة ، درويش باشا ، ووجد فيها مبررا لا لعدم استسلامه لخصمه اللدود داود باشا فحسب ، بل للإبقاء على حماس أنصاره له في فضاله ضد المتصرف ، عن طريق إذاعة نبأ مفاوضة الباب العالي رأسا له ، ليحط من قيمة داود ويزعج أنه يتصرف من تلقاء نفسه . ولا يراعى الأوامر الصادرة له من الآستانة . وبذلك يصون كرم هيئته في الجبل ، ويرفع رأسه بين قومه ، وبطيل أمد المعارضة التي يغذيها ضد الحكومة ، مستفيدا من النزاع الخفي الحاد الذي كان يباعد بين السر عسكر المسلم ، وداود باشا المسيحي ، لمصلحة اسمه في الجبل ونفوذه الذي أخذ ينخفض منذ أمد غير قصير ، ويتدهور كلما مضى الوقت ، وإلزام نار الثورة من جديد في الجبل ، في الوقت الذي يشاء ، ولا يستبعد أن يكون النصر بجانبه ، فيقضى على خصمه من قبل أن « يتحرك » درويش

باشا لنجدة خصمه داود باشا ، ويضع أوربا أمام الأمر الواقع فيتحقق هدفه النهائي .

والحق أن ما حدث لا يختلف عما كان يرمقه كرم إلا من حيث النتيجة فقد انتهت مغامرته الأخيرة بالاستسلام ثم بالنفي ، ولنفصل كل ذلك : ولنبدأ بكلمة عن أطوار المفاوضات التي دخل فيها كرم مع درويش باشا وصحبه ، لا لأهميتها في تعليل فشل مساعي المتصرف والقناصل للحصول على تسليم كرم فحسب ، بل لأنها تبرهن على أن الباب العالي لم يكن بعيدا عن تحريك كرم وتعليله بالوعود وقبول خضوعه بتخطي السلطة الشرعية القائمة في الجبل ، مما يجعلنا نرى في ذلك سوء نية صريح يهدف إلى إسقاط نظام الحكم القائم في الجبل ، وإبدال نظام القائمقامتين المحبب إلى دوائر الأستانة به .

بينما كانت الهيئة القنصلية في بيروت تعمل بإجماع وترفض دوما جميع طلبات كرم للتوسط بينه وبين المتصرف ، وتحيله إلى هذا الأخير ، كان درويش باشا يسلك مسلكا يناقض المهمة الملقاة على عاتقه ، فبدلا من أن يمد يد المعونة لداود باشا ، كان يعارض كل مساعيه ، وعوضا عن أن يسعى لتوقيف كرم ، كان يسهل هروبه ، ويحمله على عدم الدخول في مفاوضات مع المتصرف مؤكدا له أن السلطان سيمنحه الأمان بواسطة . ونتج عن ذلك كله أنه بينما كانت تصرفات الهيئة القنصلية التي طالما حاول كرم اكتسابها لطرفه تزيد في نفوذ داود باشا وتخفض من قيمة غريمه وتثقل الثورة وتحصنها دون إهراق دماء غزيرة في القريتين أو الثلاث التي شهدتها ، كانت دسائس درويش باشا تسعى لهدف معاكس تماما وتؤدي لاحتماد الأزمة القائمة^(١) . ولكن هل كان درويش باشا وحده

مسؤولا جزئيا عن استمرار حالة التوتر والقلق في الجبل ، وعدم استسلام كرم ؟ كلا ، فدرويش قاعدة مثلث ضلعاه الآخران قنصل فرنسا في دمشق المسيو هيكار Heckard الذي « يجب أن تلجح الألسن بذكره مهما كلف الأمر » ، والأمير عبد القادر الجزائري الذي كان همه أن يناوىء نفوذ الباب العالي ما وسعه ذلك . واشترك مع هذه « التريومفيرا » والى سورية راشد باشا أخيرا على كره منه .

فمنذ أن وصل راشد باشا إلى دمشق ليتولى شؤون الولاية (١٨٦٥) رجاه المسيو هيكار والأمير عبد القادر بأن يهتم بقضايا لبنان ويوسف كرم . ويخبرنا ديزيسار أن زميله هيكار ألح للوالى بأن مسألة كرم فرصة مؤكدة لظهور كليهما ، فلا يجب أن تفوتهما ، وتحدث عبد القادر عن سياسة السلاطين السمحة التي تستوحى من تعاليم النبي العربي (ص) وتصفح عن أكبر المذنبين . . أجاب الوالى : « هذا لا يعنينى ^(١) » . وانضم إلى الرجلين حليف جديد هو درويش باشا ، الذي لم يشعر بارتياح إذ وضعته حكومته إلى جانب داود باشا ، إن لم يكن دونه ، فنارت كبرياؤه للدور الثانوى الذى أسند إليه ، وهكذا فعندما سحب داود باشا الجيوش من الجبل اضطر درويش أن يعود إلى دمشق يحمل معه الكراهية والحقد على داود باشا فضم مساعيه إلى مساعى هيكار والأمير ، وألح على راشد باشا حتى يقبل خضوع كرم . بإزاء هذا الضغط لم يجد الوالى بداً من الدخول بتحفظ فى السبيل الذى كانوا يسرون فيه . وعند وفاة هيكار كانت الأمور قد أحرزت تقدما ملموسا ، وكان بعض أصدقاء كرم قد غادروا بيروت إلى حمص عن طريق بعلبك وأعدوا كل شيء لانجاح التسوية التي توصلوا إليها بعد جهد . وفى الأسبوع الأول من ديسمبر أنهى الأمير عبد القادر والسر عسكر إلى والى سوريا أن كرما مستعد لتقديم خضوعه بين يديه

دون شرط غير الإقامة في دمشق أو على الأقل في سورية . بيد أن راشد باشا خشي أن يكون ضحية إحدى مناورات كرم ولذا فقد أبدى تخوفه من ذلك ، ولكنه أجيب بأنه إذا وعد بإعطاء الأمان فإن شيخ إهدن سيكون بعد ساعة في دمشق نفسها وفي السراي . وحينئذ أبرق إلى بعرض خضوع كرم إلى الصدر الأعظم وطلب التعليلات ، وبعد أيام ، وربما بعد فوات الأوان ، أشعر داود باشا بذلك راجياً إفادته عما يجب عمله . فأجابه داود : « بما أنكم كتبتم للباب العالي فانتظروا جوابه »^(١) . وورد جواب الآستانة إلى راشد ودرويش بأن حكومة السلطان تقبل خضوع كرم وتعطيه الأمان على شرط الإقامة إما في حنب أو في الآستانة . ماذا كان جواب كرم ؟

ما إن وصل جواب الباب العالي إلى درويش باشا بصدد قبول خضوع يوسف كرم حتى نقله إلى الأمير عبد القادر طالباً إليه إبلاغه لشيخ إهدن بحميه . فأجاب كرم بعد أيام بالقبول . وطلب البيورلدى المؤكد لأمان السلطان فأفهمه درويش باشا أن يحضر ليستلبه ، وكانت الأمور بلغت هذه المرحلة حين جاء خبر حمل كرم للسلاح من جديد ، يبرر مرة ثانية مخاوف الذين كانوا يعتقدون أن مفاوضات دمشق لن يكون لها إلا هذه الخاتمة .

١- استسلام كرم ونفيه :

وهنا لا بد لنا من أن نرجع قليلاً لفتابع تسجيل الأحداث التي انتهت بثورة كرم مجدداً ثم استسلامه ونفيه .

على الرغم من المنشور الذي وجهه كرم إلى « أبناء وطننا اللبناني من أي طائفة كانوا »^(٢) — والذي استهدف به على الأرجح إثارة الدروز ،

Ibid, Fos, 438, 439.

(١)

(٢) انظر نفيه و' البشعلاني ، المصدر السابق ، ص ٤٥٣ - ٤٥٦ .

ودفعهم إلى الثورة بالمنصرف بعد سرد الحوادث التي مرت به من وجهة نظره - فإن كرم لم يقيم معه سوى أشد أنصاره حماسة وبعض الفارين من الرديف ، وكلهم لا يتجاوز عددهم المائتين . واشتعلت نار الثورة من جديد حين هاجم كرم موقع العثمانيين في حدث الجبة . ولكنه انكشفاً وانسحب تاركاً وراءه قتيلًا وجرحى وعشرة أسرى ، وفي مطلع يولية أوقفت السلطات في جوار زغر تا ستة وعشرين رجلاً من الثائرين القدامى وفيهم بعض أقارب كرم وأمين سره وراهبان وأسلحتهم بأيديهم ، وبناذق تركية كان الثائرون حصلوا عليها بعد هزيمة بنشعى . سلم داود باشا الراهبين إلى القاصد الرسولى فاليرغا الذى وجه لهما اللوم ، وسلمها إلى رئيسهما^(١) . ويبدو أن داود باشا شكك البطريرك المارونى إلى القاصد الرسولى واتهم أكليروسه بمعاوضة الثورة بدلا من تهديتها ، وطلب منه أن يتكرم بإبلاغ البطريرك مسعد بأنه إذا لم يفعل شيئاً من شأنه أن يبرر موقفه وموقف أكليروسه من تلك التهمة فالحكومة لا تتوانى عن استعمال الشدة بحق كهنته الموارنة الذين تثبت مداخلتهم بالثورة^(٢) . خشى البطريرك أن يتهم بمساندة الثورة ، ورأى أن وجود كرم يرهق الأهلين ويفضى الاضطراب ويفشى القلق والدمار والبؤس ، فبعث المفاوضات لتسليمه من جديد ، وكان قد بدأ بها منذ شهرين ، ثم قطعت ، ثم جددت ثم أهملت . وأرسل البطريرك فى ١٠ يولية ١٨٦٦ المطران بوخنا الحاج إلى بيروت لتحية البطريرك اللاتينى فاليرغا ، وحضر المطران بعد ذلك لمقابلة ديزيسار فاتفق معه على أن كرما إذا طلب من القنصل تسهيل إبعاده عن البلاد ، وتعهد بأن لا يعود إلى لبنان بدون إذن رسمى ، وإذا أكد البطريرك من ناحيته

Ibid. F. 393.

(١)

(٢) سمعان خازن « يوسف بك كرم و النفي » ، ص ١٥٠ (طرابلس ١٩٥٠) ، نقلاً عن التصحيح الذى نشرته القصادة الرسولية فى جريدة (الأونيفير) الباريسية بشأن بعض ما تضمنته « مذكرة يوسف كرم إلى حكومات أوروبا وشعوبها » .

أن هذه هي نية كرم الصريحة ، فحينئذ يتخذ القنصل الإجراء الذي يراه مناسباً لإبعاد كرم عن الجبل^(١) .

أحاط البطريرك كرماً بما توصل إليه مع القنصل الفرنسي ، وطلب إليه أن يسرع بتقديم التماسه المذكور ، واستجاب كرم وأرسل كتاباً إلى البطريرك فاليرغا وإلى ديزيسار يصرح فيها أن يضع مصيره في أيديهما ، وأنه مستعد لمغادرة البلاد إذا ارتأيا ذلك . وبعد اجتماع فاليرغا وداود وطويبا بدا أن المتصرف لم يستحسن الصيغة التي كتب فيها الطلب المقدم من كرم . واقترح المتصرف أن يحرر له كرم طلباً جديداً يقسم فيه بشرفه أمام الله والناس بأنه لن يعود إلى وطنه دون رخصة من الحكومة المحلية ، فوافق الجميع على ذلك . ونقل ديزيسار إلى البطريرك في ٢٤ يولية التعليمات التي تلقاها مؤخراً من حكومته التي تؤكد من جديد بأن جميع شئون لبنان من خصائص متصرف الجبل دون غيره . وبالتالي فالقنصل لم يستطع ، ولن يكون إلا وسيطاً غير رسمي . وأن كرماً إذا رفع إلى داود باشا التماساً بالصيغة الآتية فالتصرف يقبل هذا الطلب ويسلم إلى من يوفده كرم حاملاً هذا الطلب بيورلديا رسمياً . . ويمنح كرم فرصة ١٥ يوماً لمبارحة سورية .

وصورة الطلب هي : « ألتمس من دولتكم أن تسمحوا لي بمغادرة سورية وأتعهد بشرفي أمام الله والناس أن لا أعود إليها بدون إذن الحكومة ، وأرجو من سعادتكم أن تفضلوا وتسمحوا بتعيين وكيل أملاكي التي أضعتها تحت حمايتكم العظيمة^(٢) » . ولضمان نجاح المفاوضة ، كتب المجتمعون إلى البطريرك الماروني طالبين إليه أن يبلغ كتبهم إلى كرم . ويستخدم نفوذه حتى يقبل كرم أن يضع حداً لمصائب بلاده . وتسهيلاً من

Ibid, F. 397.

(١)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 57 du 3 sept. 1866, Fos. (٢)

403, 404.

داود باشا لهرب الثائر إذا ما عزم عليه . فقد سحب جميع الجنود من طريق طرابلس ، وأوعز بإيقاف كل تعقيب . ولكن كرما رفض استلام السكتب الموجهة إليه (١) . وبكثنا أن نلخص ما حدث بين رفض كرم مقترحات الخضوع ، وقد رأينا من قبل مبرراتها ومسبباتها ، وبين تسليمه أخيراً ونفيه بما يلي : وسط كرم القناصل من جديد ، تمشياً مع السياسة التي سار عليها في لفت انتباه أوروبا إليه . وقد اختار هذه المرة قنصل بروسيا ولا يصعب علينا معرفة سبب اختيار كرم للمسيو وابر waber ، فكراهية هذا للمتصرف معلومة للجميع ، ولعل لميل داود إلى فرنسا دخلا في المسألة . ولكن القناصل الثلاثة الباقين ، لأن قنصل انكلترا كان غائبا عن بيروت ، رأوا أن الدعوة لاجتماع الهيئة أمر في غير وقته إن لم يكن خطرا بالنظر للحالة الراهنة (٢) . ومن ثم فالاجتماع لم ينعقد رغم اعتراض قنصل بروسيا واحتجاجة . وحينما سحب الجيش تماماً من الجبل باستثناء زغرنا كان كرم لا يزال على عناده ، يرفض جميع العروض المقدمة له : الخضوع ، أو الفرار ، أو التقدم للمحاكمة أمام محاكم الجبل . وقد أفاد ، كما رأينا ، من مفاوضة درويش له ، فراح يعلن لأهالي الشمال أن السلطان قد عفا عنه ، وأنه منحه الأمان دون شرط على يد السر عسكر الخ . . وعلى الرغم من أنه لم يلب دعوته غير نفر قليل من الجبليين ، ولكن جراته كانت تحل محل العدد . فهو يتجول في البلاد مع أعوانه يتحدون السلطات القائمة ، ويضربون ويشتمون ، ويشعلون النار في بيوت الموالين للحكومة أو في أملاكهم ، وكان كرم يعلم جيداً أنه يصعب عليه أن يجمع حوله خمس الذين تركوا إهدن وزغرنا منذ سنة ليسيروا تحت لوائه إلى جونية ضد داود باشا ، لأن السكان قد سثموا القلاقل ، وبدأوا يطالبون بحزم ببعض الهدوء والأمن . وكرم الذي كان يعلم أخطاء هذا

Ibid. F. 404.

(١)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 59 du 13 oct. 1866, F. 421.

(٢)

الوضع كان يسعى لإثارة حماسة الأيام الأولى ، ولهتك حجب الصمت الذى أخذ يخيم حول اسمه ، فرأى أن يرمى بآخر سهم فى جعبته بعد أن أخذ منه التعب كل مأخذ ، واستولى عليه الملل بعد أن طال انتظاره عبثاً للحرب العالمية التى كانت بوادرها تلوح من أوروبا قبل عدة شهور ، ولكنها لم تسفر إلا عن حرب محلية ، بين بروسيا والنمسا ، سرعان ما انتهت دون أن تنسج فى أواسط أغسطس ١٨٦٦ ، وانتهت معها آمال الناصر المارونى فى الحرب العامة التى تقلب الأوضاع وتتيح له « الاستيلاء على حكم الجبل » والباحث يرى أن كرما كان يتلقف بلمف أخبار الثورات والانفاضات فى ممالك السلطنة المسيحية بغية تنسيق جهود حركته معها لإشغال القوات العثمانية فى جبهة أخرى وتخفيف ضغطها عليه فى حالة انقلابه عليها . وقد اعتقد القنصل الفرنسى ديزيسار أن علاقات قامت منذ بعض الوقت بين كرم وقواد كريت والذين يثرونهم^(١) ، وليس لدى الباحث ما يثبت هذا الاعتقاد أو ما ينفيه ، ولو أنه أميل إلى إثباته لأن كرما ، كما سنرى سيحاول الاستعانة باليونانيين والعرب والروس لتجهيز حملة يقودها من منفاه فى أوروبا إلى لبنان . ومهما يكن فلم يعد كرم يجد مبرراً لا انتظار سنوح الفرص الدولية المناسبة لتعبئة شعور الأهلى من جديد وإشعال نار الثورة جدىا ، فإن عامل الزمن كان يجرى بما يلائم المتصرف ، ولذا وجب اتخاذ خطوة خاصة تضع حداً لتشرده ، فإما نصر ، وإما استسلام ونفى .

وهنا وجه كرم رسالة إلى ديزيسار مؤرخة فى ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦ كانت بمثابة إعلان الحرب على المتصرف . فقد جاء فيها « إن موظفى داود باشا دخلوا إهدن وسكانها غائبون شتاء ونهبوا البيوت ، وهدموا ما تبقى من داره ، وضربوا السكان بالعصى وضغطوا على الشيوخ لمحلهم على توقيع اوراق كتبت باسم الأهالى ، فأثبتوا ما كان قاله المتصرف من أنه سيهدم

كل محلة أمر فيها ، فتوفيرا لذلك يجب على إما أن أموت وإما أن أشتد
قوة داود باشا لأن هذا الحاكم بعد كل ماسيبه لى من أضرار قد رفض أن
أحكم وفقا للأظمة إلخ^(١) ... ،

صرح داود باشا عند ما بلغتة أنباء تنافق ثورة كرم أن بقاءه فى الحكم
أصبح مستحيلا وقد جابه راشد باشا مجابهة جدية ، واشتكى من أنه على
أثر مفاوضات دمشق الأخيرة التى كانت تجرى من ورائه بصورة متواصلة
بين درويش باشا والآستانة ، فلم يبق أمامه إلا الاستقالة (٢) . لأن هذا
الوضع الدقيق الذى تزيده الحوادث خطورة ساعة فساعة . هو النتيجة
الحتمية للمفاوضات ، بل للدسائس التى باشرها درويش باشا فى دمشق .

طلب داود باشا دعوة الهيئة القنصلية فوراً للاجتماع ، وأبلغ أعضاءها
أن حركة ثورية قد اندلعت من جديد فى مناطق الشمال وأنه يخشى أن تمتد
إلى المناطق المختلطة وأنه بعد استخدام اوسائل التى يوجبها النظام الحالى
من إدارته يخشى أن يجد نفسه مضطرا لاحتلال الجبل مجددا من قبل
الجند العثمانى . وناشد داود باشا القناصل أن يقدموا له عونهم المعنوى
ومقترحاتهم بصدد اوسائل التى توفر على الأهالى عبء الاحتلال العسكرى
وتمنع إهراق الدماء . وأضاف المتصرف أن القناصل إذا رأوا أن إبعاد
كرم هو اوسيلة الأفضل فهو يعلن استعدادة لتسهيل خروجه تحت
مسؤوليته الشخصية ، ولمنحه الترخيص بمغادرة سورية إلى المكان الذى
يوافقه .

وبادر داود باشا لإرسال فوج من الجند رمة (٢٠ رجلا) على أمل
أن يكتفى لمجابهة الأزمة دون اللجوء إلى تدخل الجيوش النظامية ، وأصدر

Beyrouth, T. 18, Annexe No. 2 à la dépêche No. 36 Fos. (١)

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 63 op cit, F. 5

أمره للفوج بملاقة كرم ، فإذا منى بالحربة ، دعا الجند العثماني ، أي اضطر لدعوة عدوه للدود درويش باشا . وبالفعل فقد طلب المتصرف من السر عسكر أن يتجه إلى بيروت تأهباً للطوارئ . فرفض درويش أن ينزل عند هذه الرغبة ، ولكنه لم يلبث أن غير قراره بعد ذلك بموجب أوامر الباب العالي ، إذ ساد الاعتقاد بأن السر عسكر تلقى كتاباً تلغرافياً شديداً بالهجة يلوم تصرفه وبأمره بمديد المعونة دون تحفظ إلى دواود باشا ^(١) ، لاسيما بعد أن لفت ممثلو جميع الدول في بيروت أنظار الباب العالي إلى مسلك السر عسكر ودسائسه ضد المتصرفية ^(٢) ، وبعد أن أعلم راشد باشا ، على الأرجح الآستانة بأن الوسيلة المحمدية لشل حركة كرم هي سحب درويش باشا بصورة مستعجلة ، وإرضاء من كانوا يحتجون بأن الظامات قد اعتدى عليها .

وطبعي أن الباب العالي على مألوف عادته ، يهيمه أن يبرىء صاحبه من التهم التي توجه إليه بتعزيد مناوئة المتصرفية المسيحية ، فلم يعد يهيمه أن يخالف تعليماته السابقة إلى السر عسكر بخلق القلاقل للمتصرف . ومفاوضة يوسف كرم ، بعد أن فشل في إخضاعه على يديه . ولكن في نفس الوقت الذي أوقف فيه الباب العالي تعزيد السر عسكر وأمره بالانصياع لداود باشا بحسب النظامات ، يبدو أن سياسته في مناوئة المتصرفية المسيحية عن غير طريق السر عسكر مباشرة ، لم تتبدل كثيراً . فقد جاء في تقرير دين يسار إلى وزير خارجيته أن والي سورية بالاتفاق مع درويش باشا أرسل إلى الجبل عملاء مهمتهم إجراء نوع من التحقيق حول سلوك داود باشا . وفي الوقت نفسه بعث فكرة القائمقاميتين . وأن أحدهم ، محمد أفندي عارف النابلسي قاضي وادي الحجة يسعى لإبعاد الموظفين عن واجباتهم . وربما دلت بادرة « التحقيق » هذه على صدق ما كان جاء

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64 du 9 jan. 1867, F. 19. (١)

» » » » » 63 op. cit, F. 5. (٢)

في كتاب يوسف كرم إلى صديقه الخوري يوسف الدبس سكرتير البطريرك من أنه « صدر فرمان امبراطوري يضمن محاكمة كرم في قضيته مع سعادة داود باشا ^(١) » .

ولم يكن داود باشا غافلا عن تدخل عملاء الباب العالي بهذا الشكل الفاضح في شؤون إدارته ، فصرح لقنصل فرنسا أن مثل هذا التدخل سيؤدي إلى كوارث ، وأنه لا يمكنه أن يلجأ دون مخاطر كبيرة ، إلى احتلال البلاد من جديد ، وأنه إذا تعذر عليه معالجة هذا الوضع الدقيق فهو مستعد للانسحاب والاستقالة ^(٢) .

وقبل أن يحمل شيخ إهدن السلاح من جديد ، ويتجه مع جموعه التي سارت معه طوعا أو كرها ، وقبل أن يصل نبأ ثورة كرم الجديدة إلى السفير والباشا ، كان سفير فرنسا الجديد في الأستانة المسيو بوريه Bouré يتداول مع عالي باشا بشأن خضوع كرم ، ومخاطر وجوده في سورية التي أشار إليها مرارا القنصل ديزيسار وتأكد منها السفير ، ثم اقتنع بها عالي باشا ووافق على مقترح بوريه بأن يعرض هذا على كرم ضيافة في الجزائر . وهكذا فقد كتب بوريه إلى ديزيسار في أول يناير يطلب منه أن يقترح على كرم الضيافة الفرنسية في الجزائر ، وقد وصل الكتاب إلى القنصل في ١٢ يناير ، وكان شيخ إهدن قد اتجه من لبنان الشمالي صوب الجنوب ، وكان يتقدم عند آخر حدود كسروان ، فلم ير القنصل في هذه الظروف الخطيرة أن يدخل في مفاوضة مع الثائر دون علم المتصرف ، وخارج نطاق القناصل الذين يمثلون الدول الخمس الموقعة على النظامات .

Beyrouth. T. 17, Annexe à le Dépêche No. 57, le 3 sept. (١)

1866. Lettre de Y Karam du 20 août 1866.
au Curé Y. Diebs, secrétaire du Patriarche,
F. 410.

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64 op. cit., F. 20.

(٢)

ولذلك أبلغ داود باشا جزءاً من كتاب بوريه ، طالباً رأيه ، لابل موافقته . وفي نفس الوقت اجتمع القناصل بناء على طلب المتصرف في ١٥ يناير ، وقرروا متابعة تأييد الحاكم معنوياً لتنفيذ نظمات الجبل . وإعلان اتفاقهم معه على أن أفضل وسيلة لتهدئة البلاد ، وإيقاف إهراق الدماء هي إبعاد يوسف كرم . وأعلن القناصل استعدادهم لمعونة داود باشا وضمان سفر كرم . وكان المسيو بوريه قد علم بحركة كرم الجديدة فأبرق إلى ديز يسار بالتوقف عن كل اقتراح ليوسف كرم إلا إذا طلب المتصرف استخدام هذه الوسيلة لتخليص البلاد من رجل ثار ، وأكد السفير الفرنسي تأييد المتصرف بقوله : « فليعتمد داود باشا على معونتي النشطة » . أعلم القنصل داود بهذه البرقية فوراً ، وكان هذا أحوج ما يكون لرفع معنوياته المنهارة ، ومواجهة أعنف الأزمات التي تهدد حكمه بالانحدار . صرح داود بياس أنه بحاجة إلى مساعدة فورية في لبنان ، لا في الآستانة وقبل مضي أربع وعشرين ساعة . والحق أنه في ١٥ يناير كانت سلطة الإدارة المتصرفية تختفي تدريجياً أمام جرأة كرم ، وعلم أن بعض الحركات بدأت تظهر في المدن المختلطة ، وأن دسائس كثيرة تحاك وقد تؤدي إلى كارثة محققة^(١) ، وحيث قرر ديز يسار نقل مقترحات السفير إلى يوسف كرم ، فاختار رزق الله خضرا صديق كرم الحميم للذهاب إلى أليك في بكفيا حيث وصل مع جموعه مصمماً على متابعة الزحف نحو بيت الدين ليخلص المسجونين فيها من أنصاره^(٢) . وأرسل القنصل معه رسالة منه إلى كرم ينقل له فيها حرفياً برقية المسيو بوريه وتأنيده الكامل للمتصرف . وبلغت النظر فيها إلى وجوب التنفيذ حالاً بعد قبول الضيافة فأجاب كرم أنه يقبل الضيافة ، وأنه تحت أمر سعادة السفير . وفي نفس

Beyrouth, T. 18, 1er Annexe du 20 jan. 1867, à la dép. (١)

No. 66 F. 27.

Ibid.

(٢)

الوقت كان المتصرف يطلب تدخل الجيوش النظامية^(١) . وعاد خضرا إلى بيروت حاملا جواب كرم في الساعة الثانية صباحا من يوم ١٧ يناير . وحينئذ بعث القنصل برسول إلى كرم ليلفه أمر الانسحاب إلى كسروان وتجنب الصدام ، وانتظار تعليماته . ورجع خضرا مع ترجمان من القنصلية إلى كرم حتى يحضره إلى البطارية المارونية في بركي حيث يوافيه القنصل في نفس النهار .

وفي الساعة الثامنة صباحا غادر ديزيسار بيروت وبصحته نعيم قيقانو وكيل رئاسة مجلس الإدارة ليعطى بواسطته الأوامر للسلطات اللبنانية بغية تجنب سوء التفاهم والأحداث ، ومعهما ترجمان ووكيل القنصل المسيو فالفسكي ، يسبقهم (قواسان) من القنصلية وستة من الجندرمة وضعهم داود تحت تصرف القنصل الذي أطلع البطريك على الوضع لدى وصوله إلى بركي، وطلب منه استخدام ماله من نفوذ على رعيته لا سيما على يوسف كرم لتسهيل مهمته السلمية . ولم يحب البطريك إلا ليبر عن شعوره بالخوف : « أقبل بأية مسؤولية » . والحق أن البطريك منذ ان لفت فاليرغا

(١) فل ديزيسار إن انفوجين الذين قدما نجدة للتصرف ler Annexe, ibid, F. 28
كما دون ذخيرة أو مؤونة . وفيما يلي نص كتاب كرم إلى ديزيسار : « استلمت كتابكم بواسطة صديقي الحميم رزق الله خضرا ، وإنني أقبل بكل سرور الدعوة التي شرفني بها سعادة سفير جلالة الامبراطور في الآستانة بأن أذهب إلى الجزائر ، وذلك بالاتفاق مع سعادة عالي باشا وزير خارجية الباب العالي . فأنا مستعد بالتالي أن أذهب حالما يطلب مني ذلك ، وأقدم له شكرى خاصا لا سيما وأنه لم تفرض على شروط تقص من شرف رجل غار دوما على خدمة الفرنسيين . واسمحوا لي أن أعرض على سعادته بواسطتكم أن الانتماس الذي كنت وجهته إليه كتب حين كنت انتسجت من العالم لتجنب الحوادث الأخيرة . ومع ذلك فقد حصلت هذه الحوادث وحملتني على أن أعقد مع مواطني عهودا جديدة لتتخلص من الظلم الوحشي المتسلط عليهم وعلى أضيف أخيرا بأنه من المعلوم أن دخل أملاكى الذي يرغب سعادة السفير أن أستعمله لنفقات سفري يحجز من جانب داود باشا الذي بالإضافة إلى ذلك أمر بقطع القسم الأكبر من أشجار هذه العقارات . ألا لا أجعل من جميع هذه الموانع حجة أو مبررا لعدم الخضوع لإرادة سعادته ، ولكننى أطأه عليها لأعرضها على عدلته السامية .

نظره إلى اتهام الأكليروس الماروني بالثورة ، ونصحه لكرم بوجوب الانصياع للقاصد الرسولى ، لم تعد علاقته بكرم طيبة كالمأوف ، فقد وجه شيخ إهدن إلى البطريرك جواباً جافاً^(١) ، واتهمه بالرضوخ إلى تهديد فاليرغا وداود باشا بشأن اتخاذ التدابير الصارمة بحق من يثبت عليهم جرم العصيان من الرهبان .

وصل يوسف كرم إلى بكركى فى ١٨ يناير مع مائتى رجل تقريباً ، وما إن التقى بالقنصل ديزيسار حتى ابتدره هذا بقوله : « كتبتم لسعادة المسيو بوريه سفير الامبراطور لدى الباب العالى وقتلتم له : عينوا لى أى مكان خارج لبنان فاذهب إليه ، ولن يثيركم أحد ضدى فيما بعد . فأخذ سيادته بعين الاعتبار طلبكم ، وفوضنى بأن أقدم لكم ضيافة فرنسا فى الجزائر ، وأتم قبلم هذا الاقتراح ، وبالتالي فاعتباراً من هذه الساعة يا يوسف بك كرم ، أتم تحت حماية فرنسا . ولم تتم عملية استسلام كرم بسهولة ، فإن ذهن الشائر المضطرب كان يحمله مستعداً لسوء الفهم والشك فى كل تدبير . وفى صباح اليوم التالى جمع كرم رفاقه أمام المقر البطريركى ووجه إليهم كلمة جاء فيها :

« فرنسا هى أمتنا جميعاً ، وقد أظهرت لنا محبتها دوماً ، فلنظهر لها طاعتنا . الحكومة الفرنسية تقدم لى الضيافة . إنى مسافر ، وهى الأول منصرف إليكم ، وأنى أترككم لحماية قنصل فرنسا العام الذى وعدنى بأن يهتم بكم ، يمكنكم الرجوع إلى بيوتكم ، ولن يتعرض لكم أحد من ممثلى السلطة ، اسلمكم أملاكى ، فاعملوا وانتظروا عودتى . . » .

(١) كتب كرم إلى صديقه يوسف النديم فى غرة أغسطس ١٨٦٦ :

« أمس تلوت تحريركم مع الأجوبة التى حضرت لى محبة الخورى بولس سعادة ، ومرسوم غبطة السيد البطريرك الذى التزمت أن أجاب عليه بنشوفة (بنجنا) أكثر من النشوفات التى استعملتها فى باقى مجابياتى على تلك الأجوبة : لأنه قد لاج لى أن الجماعة مهززين (عازمون) أن يندبوا غبطته ليحرمنى . . » فقد علم الكافر (داود) بأن التخويف يجعل معلننا (البطريرك) مكتوف اليدين يتبع أثر المخوفين كالخمل . . » نص الرسالة فى البشعلاتى (٦٩ — ٧٠ :) .

وبينما كانت عملية استسلام كرم تتم في بكركي لتنتهي في بيروت فتنهي معها ثورة كرم ، وما رافقها من أزمة عنيفة لم تشهد متصرفية الجبل ولن تشهد مثيلا لها ، كان من حول داود باشا يصفونه بأنه تأثر منها معنويا لدرجة لا تصدق . كان يرغب في إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، حتى ولو اضطر في سبيل ذلك إلى إدخال الجند العثماني إلى دير القمر ، أي إلى قلب المناطق المختلطة رأسا^(١) على عقب . كانت الظروف بالغة الدقة ، قوات الجندرية وقوات كرم كانت تقف متقابلة على مقربة من بكفيا ، يفصلها واد يصعب اجتيازه ليلا ، وكان يحتمل أن يبدأ الهجوم عند دير القمر ، لولا مبادرة ديزيسار السريعة على أمر من المتصرف بإيقاف التعقيب ، وكتابه لكرم بوجوب اجتناب الصدام ، والحيلولة دون وقوع النكسة . فلو تقدم كرم نحو المناطق المختلطة لاشتعل الجبل بفتنة لا تقل هولا عن فتنة الستين ، فقد أثار حمل كرم للسلاح شعورا عميقا بالاستياء في المناطق المختلطة بحيث أعد أهالي دير القمر عريضة طلبوا فيها من البطريرك الماروني أن يساند بكل سلطته الدينية الحكومة التي اشتروها بدمائهم ، وأن يستنكر علناً أعمال من يسبب الدمار في لبنان^(٢) . ومعلوم أن عددا لا يستهان به من الخصوم الأقوياء كان يناوئ يوسف كرم حتى من نفس طائفته . ومجلس الإدارة الكبير استهجن عمل كرم واستنكر خروجه على أوامر الحكومة منذ حركته الأولى ، والأمير بشير عساف وقف وأنصاره في وجه كرم قبل دخول الأخير إلى بكفيا ، والمطران طويبا ساند المتصرف منذ اندلاع الاضطرابات وصرح أنه ليس للمسيحيين خارج نطاق حكومة داود باشا سوى الخلافات والخزاب والشقاق^(٣)

وأيا كان الأمر فقد استقبل كرم في بيروت من قبل أنصاره والمعجبين

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64, op. cit., F. 19.

(١)

» » » » No. 64, op. cit., F. 4.

(٢)

(٣) (م ١٤ — لبنان)

به استقبالا حافلا (١٩ يناير) ، ثم غادر كرم بيروت إلى مرسيليا مساء .
يوم ٣١ يناير على ظهر البارجة الفرنسية (Le Forbin) التي وضعت تحت
تصرفه ، ورافقه تسعة رجال منهم سكرتيره وصديقه رزق الله خضرا ،
ولم يشهد سفره غير أحد موظفي الجمرك ، وترجمانين من القنصلية
الفرنسية (١).

اتجه كرم من مرسيليا إلى الجزائر فبلغها يوم ٢٠ فبراير (٢)

وهكذا « استسلم » كرم ولكن إلى سفير فرنسا في الآستانة ، واستطاع
أن يروج من الخضوع إلى داود باشا برغم جميع مساعي هذا الأخير التي
عضدتها الهيئة القنصلية للحفاظ على مهابة الحكم القائم ، وإلزام الثائر
طاعة المتصرف .

لماذا استسلم كرم هذه المرة ؟

عند ما رأى شيخ اهدن أن دعاويه السلمية استنفدت جميع وسائلها
وفرصها بعد أن قبل الباب العالي خضوعه شريطة الإقامة في حلب
أو الآستانة ، وبعد أن رأى أنه غدا محصورا تتناقص قواته وينفض عنه
أتباعه أثر أن يستثير حماسة قومه ويجرهم للقتال والزحف نحو الجنوب ، بعد
أن أفاد من مفاوضة الباب العالي له في تسفيه أعمال داود باشا « المخالف
للقوانين والأنظمة الشرعية » . ولعل كرم وجد أن مصيره بين يدي الباب
العالي الذي تمقته غالبية الموارد ، مما يفقده ، بعض شعبيته التي أقامها على
رأسمال سمعته السياسية القائمة على كراهيته للإدارة التركية . كتب ديزيسار

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 67, du é Fév. 1867. F. 55.

(٢) كان من تفاصيل ضيافة فرنسا لسكرم أن يعيش بالجزائر لا كلاجى ، تبيله فرنسا ،
بل من موارد التي على أساسها يجب أن يصطحب معه العدد الذي يوافقه من أصدقائه .
5e Annexe du 1 jan 1867, à la dep. No. 66 F. 42.

إلى وزيره بأن «تحالف» كرم مع الأتراك سبب له ضرراً كبيراً ، وأن
النوضع في الشمال - غداة حمل كرم السلاح من جديد - أفضل بكثير
 مما كان مأمولاً^(١) . ولذا فالباحث يرجح أن التأثير الماروني طرح من ذهنه
 نهائياً كل فكرة بالاتجاه نحو ممثلي الباب العالي في سورية ، لا خوفاً من
 غدرهم ، وإنما لأن الهدف الرئيسي الذي يرمى إليه لا يتحقق عن هذا الطريق
 ولأن المستقبل السياسي الذي رسمه لنفسه في الجبل لا يمكن أن يقوم على
 مثل هذه الوسائل ، وعند ما قدمت له ضيافة فرنسا في الجزائر من قبل
 سفير الامبراطور نفسه وجد أن هذا العرض لا يحفظ له كرامته العزيزة ،
 ومزايا صفة الناصر التي عرف بها بين قومه فحسب ، بل يضمن له نصراً
 معنوياً على المتصرف ، وإحباطاً تاماً لجميع جهوده في إخضاعه ، ومعاملته
 معاملة الحاكم للمحكوم لا الند للند . ومن جهة أخرى فقد أثر كرم وصحبه
 أن لا يسجل على نفسه مخالفة رغبات سفير الامبراطور في حقن الدماء
 وقبول الضيافة بعد أن تحقق له أنها ضيافة «موقته» ، و «أنه يسافر بحريته
 ولا يلبث أن يعود» ، كما حدث مواطنيه قبل رحيله ، وفي الوقت نفسه
 رأى أن الهيئة القنصلية تقف في وجهه ففضل أن يسجل فترة راحة كان
 أحوج إليها من أي وقت مضى ، وخصوصاً وأنه كان يدرك مع توجيهه
 أن زحفه نحو الجنوب لتخليص مسجونى بيت الدين ، لن يؤدي إلى الغاية
 المتوخاة من الثورة ، وإنما سيؤدي إلى تأزم الأحوال ، واندلاع نار الفتنة
 في المناطق المختلطة من جديد بأشد مما حدث عام ١٨٦٠ ، وبذلك أن تقع
 مسؤولية كل هذه الكواث على رأس كرم وصحبه . ومن يدري فقد
 يعود الاحتلال العثماني البغيض ، ويعود معه الحكم المباشر . ويلغى معه
 هذا القدر من الاستقلال الذاتي والوضع الممتاز الذي يتمتع به الجبل
 منذ سنة ١٨٦١ . على حين أن كرماً بقبوله «الضيافة الفرنسية» ، سيجعل

اسمه حيا في نفوس مواطنيه على الدوام . وسيفسح له المجال ليختار الوقت المناسب للعودة إلى بلده بعد استكمال وسائله المؤدية إلى تحقيق أغراضه ، وسيكسبه عطف فرنسا وقد يطمع بتأييدها مستقبلا مع غيرها من الدول وسنرى أن يوسف كرم في منفاه ، لم يتوقف لحظة عن السعى للعودة ومكاتبة أنصاره وتعليمهم بالوعود والآمال الجسام ، وسنرى أن الخشية من عودة كرم كانت من أهم ما يشغل بال المتصرفين اللذين توليا حكم الجبل بعد داود باشا ، ولم يستقر عهد المتصرفية ويرسخ نظامها إلا في أواخر عهد ثالث المتصرفين رستم باشا .

ولنعد الآن إلى داود باشا لنشبهه يسمح لأنصار كرم بالعودة إلى منازلهم دون إزعاج أو توقيف أو انتقام ، خشية تباعدكم نهائيا عن حكومته ، ويطلق سراح المسجونين منهم في عكا ورودرس ودير القمر ، ولندع المتصرف يسدل الستار على الأحداث الماضية ببيان أذاعه في ٦ فبراير على « سكان لبنان » تضمن النصح بالابتعاد في المستقبل عن كل شعور عدا و شقاق وثار تحت طائلة أشد العقوبات^(١) . والنفت داود باشا ، وقد تخلص من أخطر منافسيه وأشد هم مراسا وعنادا ونفوذا ، إلى مداواة الجرح الذي خلفته المعارك الأخيرة في شمال الجبل ، وإلى التمهيد لمصالحة الرأي العام الماروني واستمالته إلى صفه ، ولكنه مع ذلك لم يهمل تنمية الجندرية اللبنانية ، فبلغت ٧٥٠ رجلا ورغب في أن يزيد عددها بحيث يمكنها في المستقبل أن تحافظ على سلطة الحكومة وتحمل الناس على احترامها . كما سعى ليوجد تحولا في منازع الرأي العام لمصلحة حكومته بالاعتدال والأناة^(٢) . من ذلك أنه أظهر كثيرا من دلائل المودة للبطريك

Beyrouth, T. 18. Annexe à la dép. No. 68 du 9 fév. 1867 (١)

Fos. 60-61.

Beyrouth, T. 18. Rapp. No. 69 du 12 mars 1867, F. 70. (٢)

الماروني الذي بادله ودأ بورد ، وذلك أثناء توجهه إلى بيروت ليسافر إلى روما^(١) ، وكان القنصل الفرنسي قد أرسل له كتابا في ١٩ يناير كي يحمل الموارنة على العمل بموجب الحكمة بغية استئلال مرحلة السلام والعمل^(٢) .

مصاب جبريرة

وبينما كان المتصرف الدؤوب يحتمل في سبيل التهذئة انتقاد أخلص المخلصين له من حاشيته — الذين بقوا على عهده وحاربوا في صفه منذ عدة سنوات — لأنه عمل كل ما بوسعه لاستمالة جميع الذين كانوا يناهضونه قبل زمن قصير ، ولاستخدامهم في وظائف الإدارة ، إذا ييوسف كرم ، ولم يكن بعد قد مضى على منفاه وقت يسير، يسعى لعرقلة جهود المتصرف، ويوعز إلى أعوانه الكرميين لیسكونوا كتلة واحدة متراصة لا تؤثر فيها مرضاة داود باشا فتوانى عن محاربته كلما سنح ظرف ملائم . إن كرم لم يغير شيئا من آرائه ضد الحاكم ، ولكنه عدلها بصدد الأمراء ، يبدو ذلك في الكتاب الذي وجهه إلى وكيل أملاكه وصديقه الثرى إبراهيم ملحمة . وفيه توصية بالأمير قيس مدير البترون الذى « برهن عن نواياه الطيبة بطرده الدساسين من الخدمة ، وإظهار رغبته على المحافظة على الصداقة بينى وبينه » ، وإيعاز من كرم إلى أعوانه بأن عليهم خدمة الأمير المذكور بكل إخلاص وأمانه « فقط من باب اللياقة لأنه لا يمكننا أن ننصح أحدا من يخلصنا بالخدمة الرسمية » . وهذا الأمر الأخير هو ماسماه كرم « برنامج » . ومن عجب أن يعتبر كرم ، فى كتابه السابق ، الأمراء الشهابيين كوطنيين حقيقيين ، ويحض جميع اللبنانيين أن يقدموا لهؤلاء

Beyrouth, T. 18, 10 Annexe du 19 jan. 1867, à la dép. 86, (١)
F. 59.

» » 18, Rapp. No. 75 du 22 mai 1867, F. 98. (٢)

الأمراء. جميع شعائر الاحترام والتقدير^(١) ، فالمعروف عن كرم أن كراهيته للارستوقراطية لا تقل عن كراهيته لأشد أعدائه . فإسرها هذا هذا التحول ؟

تشير الأوراق الرسمية التي بين يدي الباحث أنه نعى إلى القنصل ديزيسار بمناسبة وفاة الأمير مجيد شهاب في مطلع عام ١٨٦٨ ، أنه كان يوجد مؤامرة يشترك فيها كرم وتكشف عن عناد حزب الحكم الوطني في الجبل ، عند انتهاء مهمة داود باشا ، كان من المقرر أن تقدم عرائض إلى الباب العالي والدول ، طالبة إسناد حكومة الجبل إلى الأمير مجيد الذي يصبح كرم ساعده الأمين . وذلك بناء على نصيحة أعطيت من باريس ، على ما يقول الفيلسوف قنصل فرنسا في بيروت .

وكان العنصر الدرزي نفسه سيساهم في هذا المشروع ، فقد قرأ القنصل الفرنسي نفسه عريضة حررها قائم مقام الدرز الأمير محمد أرسلان ، ووقعها عدد كبير من أبناء ملته تنطوى على رغبتهم في إقامة حاكم عام وطني (ماروني) ونائب حاكم (درزي)^(٢) .

ومهما يكن الأمر ، فإن داود باشا كان يتابع بإلحاح عمله التنظيمي لإعادة السلام ، وتجنب أقل حجة للشكاوى التي قد يثيرها الأهليون . وعندما أصدر السلطان مرسوما يقضى بخضم ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ بالمائة من رواتب الموظفين حسب مراتبهم ، وكلف داود باشا شأن غيره من الحكام أن ينفذ هذا الخضم لصالح الخزنة في البلاد التي يحكمها ، رد على الباب العالي بأن رواتب موظفيه ضرورية لكل منهم ، وبأنه لا يمكن أن يخضم

Beyrouth, T. 18, Annexe No. 2 du 23 avril 1867, à la (١)

dép. No. 75, F. 100.

» » » Rap. N. 101 du 28 jan. 1868, F. 208. (٢)

منها شيئاً . ولكنه في نفس الوقت أرسل إلى الآستانة مبلغاً يعادل مجموع المبلغ المطلوب خصمه منه ، وقد حصل عليه من الوفرة الذي جمعه منذ سنوات في حكومته ، وطبيعى أن يكون لهذا التصرف أثر حسن في البلاد^(١) . وهكذا فالإدارة المتصرفية بدأت تقترب من نفوس الشماليين ، وبدأت تحظى بتقديرهم ، وبعد أن زالت الصعوبات التي كانت ترتطم بها الإدارة في الشمال ، وشرع باصلاح ماسببه الاحتلال العسكرى من أضرار ، وبدىء بجمع الضرائب المتأخرة بسهولة ، أمكن القول بأن كسروان الثائر قد حكم فعلاً ولأول مرة .

وداود باشا كان يرمى بسرور هذه التهذبة انتامة التي حظيت بها حكومته في هذا القسم المرهق من الجبل . ولكنه لم يكن يخفى عليه أنه لم يحصل بعد شخصياً إلا على القليل من ميل الفلاحين له^(٢) الذين لا يزالون يحفظون للمعارضة السكرمية ذكرى أسطورة لمنافسه الألد كما لو كان كرم لا يزال قائماً بينهم . فإذا أضفنا إلى هذه الكراهية التي يبدو أنها ترسخت في نفوس الموارنة في الشمال ضد المتصرف ، وتر العلاقات بينه وبين ولاية سورية والباب العالى بشأن قضية المناطق المحيطة بالجبل ، لأدركنا سر اختفاء داود باشا من مسرح السياسة في الجبل قبل انتهاء مدة حكمه الثانية . وإليك التفصيل .

استقالة داود باشا

بعد أن انقضى الكابوس المخيف الذى كان جاثماً على صدر المتصرف طيلة أيام حكمه الماضية ، التفت إلى مشاريعه الكبرى التي كان رسمها في

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 81 du 7 août 1867, F. 131. (١)

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 89 du 28 oct. 1867, Fos. (٢)

مخيلته ووضع خطوطا للنهوض « بامبراطوريته الصغيرة » ، وتنمية
مواردها ، وجعلها تتفوق في كل مرافقها على الممالك السلطانية الأخرى .
فبعد أن حصل داود باشا على إدارة جنوبي غربي سهل البقاع بصفة شخصية
كما رأينا ، رأى ان إدارته لاتزدهر وتستقر ، ولاينأ له حكمها إلا إذا
أضاف إلى متصرفيته مرفأ وسهلا ، ووسطا تجاريا لايلزم الجبل الارتباط
بمرفأ تابع لإيالة سورية . ولايجعل علاقاته مع الأجانب ومفاوضاته مع
القنصليات تتم في أراضى تلك الإيالة التي كان يشعر بأنها تعامله معاملة
الحاكم الكبير للحاكم الصغير . ولطالما شك من عدم انتظام دفعها المخصصات .
العائدة للجنדרمة من جمارك بيروت . وما كان يئنه وبينه من نزاع تقليدى على
مناطق حول طرابلس يدعى ملكيتها وتبعتها له كل من الجبل والولاية
وبكلمة ، كان داود يريد أن يكون لبنان تجاه سورية مستقلا على الأقل
بمقدار استقلال الولايات العثمانية الأخرى فيما بينهما ، وتعديل النظامات
بما يتمشى مع هذه الغاية ، في نفس الوقت الذى كانت فيه الدول تفكر في
مد أجل ولايته على متصرفية الجبل .

وكان يكفى أن ترفع المناطق المحيطة في الجبل ، والتي يطمع داود باشا
بضمها إلى إدارته ، عرائض الأهالى بالتماس الانضمام إلى حكومته الممتازة ،
فيرفعها بدوره إلى الباب العالى مصحوبة بشكوى الأهالى من فساد الأنظمة
السائدة في ولاية سورية وببطء الإجراءات والمعاملات ، وكثرة الضرائب ،
مقابل حسن سير الأمور في الجبل والرغبة في التمتع بأنظمتهم وإدارتهم
المنتظمة ، وبعض العرائض من مسيحي حاصبيا ورأشيا تذكر أن أهاليها
نالهم مانال أهالى دير القمر عام ١٨٦٠ ، فلماذا لاينعمون مثلهم بأنظمة
الجبل (١) .

والإنصاف يقتضينا أن نؤكد حجج هؤلاء الناس بلفت النظر هنا إلى

مقدار ضالة الضرائب المفروضة على أهالى الجبل إذا ما قورنت بما يزرع تحتها سكان السلطنة الباقون . فالجبل ينطوى نظامه على أمر شاذ فى الاقتصاد السياسى ، إذ أن الدولة هنا تدفع نوعا من الضريبة لرعاياها بدلا من أن تأخذ منهم جزية . فالضريبة العامة المفروضة على الجبل هى ٣,٥٠٠,٠٠٠ غرشاً ، بينما مجموع النفقات يبلغ ٦,٥٠٠,٠٠٠ غرشاً أى ما يساوى ضعف الإيراد والتحصيـل^(١) . وبهـمنا أن نسجل لإدارة داود باشا كل إطرأ وتقرىظ ، وليس أدل على استحقاق هذه الإدارة لهذا المديح من تصريح يصدر عن رجل تتجه كل ميوله نحو يوسف كرم ألد أعدائـها ، وهو رزق الله خضرأ إذ قال : « الناس مسررون وسعداء . جداً هنا^(٢) » .

وسواء أكانت حركة عرائض الانضمام فى بيروت وسمل البقاع وصيدا وحاصبيا وراشيا ومرجعيون ، حركة تلقائية عفوية ، كما يزعم داود باشا ، أم أنها مفتعلة دبرها المتصرف على الأرجح بسبب قرب انتهاء مدة ولايته ليظهر بالمقارنة الفارق بين حسن إدارته ، وسوء الإدارة فى الولاية ، فالذى لاشك فيه هو أن أعضاء الوفود الذين كانوا يقصدون المتصرف

Ibid F. 112.

(١)

أظهر هذا التقرير المؤيد بالأدلة والمهم جداً فى التدليل على وضع لبنان الممتاز وعدم شرعية شكاوى أهاليه من رقم الضرائب النورس عليهم .

(٢) لايفوت الباحث أن يفسر بعض التطورات التى طرأ على فكر رزق الله خضرأ بما كان من نزاع بينه وبين كرم . ففى أواخر عام ١٨٦٧ نشب خلاف بين رزق الله وأخيه عبد الأحد من جهة وبين كرم من جهة أخرى . وقد أشار الأخير فى رسالته إلى الخورى الدبس بأن الأخوين يرغبان فى تسببه كما يرغبان كئانما هو قاصر يحتاج لأوصياء ، « وأزبد على ذلك أنهم يتمرمرون (يضيقون) خفية من انكسار على العناية الإلهية كى ينسبوا الخلاس والنجاح لساعبيهم الخاصة . والشئ الذى ينتقصهم بعد هو أن يقولوا : خلقناك فأيانا اعبدونا استعين » . وفى رسالة أخرى للدبس يذكر كرم أن الأخوين « نسبوا لصداقتهم إياى كل ما كان أضهره نحوى أهل بيروت من المودة الأخوية ، وأوضحا بالتبادل أحدهما عن الآخر فصيح العبارة أن كل ما صادفنى من الشهرة كان بسببيهما ، وكل ما حل بى من المتاعب قد صدر عن عدم اتباعى آرائهما بالتدقيق الخ . » يوسف كرم فى المنفى « للغازن ، س ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

كان يلقون منه كل ترحيب والتفات أثناء شكواهم من إدارة زميله والى سورية .

وقد بدأ تأييد داود باشا لعرائض الانضمام خلال حديثه مع القنصل الفرنسي الذى قدم إلى بيت الدين ليعلق على صدر المتصرف وسام جوقة الشرف مكافأة له على جهوده التى بذلها لتهدئة الجبل قبل نشوب ثورة كرم الأخيرة وبعدها .

قال الباشا : « إن مثل هذه الحركات مكتوب لها الاتساع فى الرأى العام لاسيما وأن البلاد تشعر بحاجة ملحة إلى مرفأ وإلى سهل . وسيكون من المؤسف حقيقة أن تكتب هذه الطلبات إذا لم يكن الضم ممكنا . إنى أبذل جهدى لمنع اللبنانيين من توجيه العرائض حتى أتجنب كل مايسبب الاضطراب ... أنا أجعل رأى حكومتى بهذا الصدد ولكنى أكرر القول بأن هذه الحركة ستتسع ، وأشك فى إمكان كبحها لمدة طويلة إلا إذا أجرى إصلاح هام فى إدارة الولاية^(١) .

لكن الذى يبدو أن المتصرف يتمناد ، ماهو فى الواقع إلا إعادة النظر فى النظمات التى قبلها الباب العالى والدول ، والتى ارتضاها هو نفسه أساسا لإدارته ، ومن هنا كان وضعه صعبا جدا فيما لو ذهب ، وهو مشير السلطان ، إلى الآستانة ليشكو إدارة عثمانية أخرى . وعلام يستند داود باشا فى مجابهته للباب العالى ؟ قد يقال على الدول الحامية ، ولكن هذه الدول نفسها لا يمكنها أن تؤيد المتصرف المسيحي فعليا إلا بالاستناد إلى النظمات ، مصدر قوته التكبرى التى يسعى بالعكس لإظهار مساوئها ! وفرنسا أهم تلك الدول وسنده الأول كانت وما زالت المحافظة على سلامة النظمات والساهرة

على حسن تطبيقها ، وهي تشك كثيرا في أن يكون الوقت ملائما للفت نظر المراجع العليا إلى إعادة النظر في دستور الجبل^(١) . وكانت ترى أن لا يشجع داود باشا حركة الانضمام هذه في الوقت الذي تعرض فيه على الباب العالي مسألة مد أجل سلطاته في الجبل . ولذا رغبت إليه أن يتحفظ تماما بهذا الشأن ويتجنب إيجاد الحجة ضد المساعي التي تبذل لصالحه في الآستانة^(٢) ، ويعرض عن الآراء « المؤسفة » التي يسعى وراء تحقيقها كي يمكنه الاعتماد على الحكومة الفرنسية المستعدة لمراقبة تنفيذ النظامات بدقة ، لاسيما وأن شكايات راشد باشا والى سورية لم تكن تنقصها البراهين المؤيدة لصحة مزاعمه ضد دور متصرف الجبل خاصة في حركة طلبات الانضمام الصادرة من حاصيا وراشيا ومرجعيون ، بل إن أحدا ما كان ليصدق أن داود باشا غريب عن هذه الحركة . حتى قنصل فرنسا الذي قال إنه مقتنع معنويا بذلك ، وأن الباشا وجد مساعدين قوين في شخصى البطريرك الأرثوذكسى وقنصل اليونان العام . ولدى القنصل الفرنسى « براهين مادية » عن الدور الذى لعبه البطريرك في حركة طلب الانضمام الصادرة من نواحى وادى التيم (حاصيا وراشيا ومرجعيون) . أما قنصل اليونان PACMORE فالسرعة التى مرت بها علاقاته مع داود باشا من التور إلى الصداقة الحميمة ، وإلحاح القنصل فى إقناع زملائه بتلقائية وعفوية هذه الحركات ، يتركان مجالا واسعا للافتراض . وقد امتعض راشد باشا من علاقات باكور مع داود ، وأبلغ الباب العالي عن هذا التصرف غير الموافق . والأهمية التى يعلقها الوالى على هذا التقارب المفاجئ التام توحى بأنه قدم لحكومته الأدلة عن الدور الفعال الذى ينسبه لداود باشا ، وعن العون الذى قدمه لهذا الأخير البطريرك الأرثوذكسى والقنصل اليونانى ، ولا حاجة إلى القول أن مثل هذه الأدلة ستكون موضع عناية الآستانة إن لم تكن موضع

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 92 du 26 Nov. 1867, F. 173. (١)

Beyrouth, T. Instructions No. 6 du 17 Déc. 1867, F. 187. (٢)

تصديقها غالبا ، لأن شكاوى المتصرف بالمقابل من والى الإيالة لا تبدو كافية لتبريرها : يتهم داود باشا حكومة الولاية بأنها تخلق له كل يوم مصاعب جديدة حتى أصبح وضع لبنان لا يطاق . بحيث أنه يعجز في الظروف الحالية عن متابعة القيام بمهمته . وهو يتخوف من أن الوضع الراهن في الجبل سينخلق إذا ما طال خطرا كبيرا على الإدارة الجبلية . وأهم شكاوى المتصرف تتعلق بعدم انتظام دفع المخصصات العائدة للجندرية التي أعلن أنه سيضطر يوما لحلها حين يجد نفسه عاجزا عن متابعة الاستدانة من البنك العثماني^(١) .

وهذه مسألة سويت بمسعى قنصل فرنسا مع راشد باشا الذي «استغرب» من أن المتصرف الذي يراه كثيرا لم يكلمه عنها . والشكاوى الأخرى للمتصرف ليست بذات أهمية : منها ما يتعلق بقلعة إبعال الواقعة بين طرابلس وزغرتا حيث توجد حامية عثمانية ، فالوالمى يؤكد أن إبعال تتبع متصرفية طرابلس ، ويريد إبقاء الجنود فيها ، ويرفع القضية للأستانة ، ومنها ما يتعلق بطلب تشكيل محكمة تجارة في بيت الدين بدلا من أن يذهب الجبليون إلى محكمة تجارة بيروت^(٢) .

إن داود باشا يفهم أن واجبه اجتناب كل ما يزعج الباب العالي ، ولكن دون أن يهمل الدفاع عن المصالح التي وكل إليه أمر رعايتها ، وهو يرى ان حركات الانضمام هذه التي يؤكد أنها غريبة عنه تماما رغم الشكاوى الموجهة ضده ، سواء حصلت أم لم تحصل فإنها لا يمكن أن تبدل شيئا من «وضع لبنان غير العادى الذى لا وجود له لا فى ظروف ولايات السلطنة الأخرى ولا فى الولايات ذات الإدارة المستقلة»^(٣) .

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 93 du 28 Nov. 1867, F. 177. (١)

Ibid, F. 179. ...

(٢)

Ibid, Fos. 174, 175. ...

(٣)

إن دفاع داود باشا عن نفسه بهذه الشكاوى يستشف منه أنه يبالغ في تقدير أهمية مركزه ، وأنه يعتبر نفسه ضروريا جدا لا لمصلحة الجبل فحسب ، بل لمصلحة الباب العالي الذي ينبغي عليه أن يدرس هذه القضايا ، وأن تلويح المتصرف بالاستقالة إذا لم تؤخذ شكاياته بعين الاعتبار ، كان يتفق مع الخطة القديمة التي انتهجها .

كان الجواب الذي تسلمه داود باشا مليئا بالمديح الذي سره كثيرا . ويظهر أن فؤاد باشا الداهية قد كتب له أن حكومة السلطان تثق به كثيرا ، وأنهم في الآستانة لا يصدقون الشكايات المرفوعة ضده ، وأنهم لا يستطيعون قبول استقالته لأنه من الصعب إيجاد من يخلفه في المهمة التي يقوم بها منذ سبع سنوات^(١) .

هذا جواب بالغ الأهمية والخطورة يغرى المتصرف بمتابعة القضية مع الباب العالي بجرأة أكثر من السابق ، وثقة لاحد لها في مقاصد الآستانة « الطيبة » ، رغم كل ما كان يبدو له من الدسائس والمكائد الخفية التي انكشفت له واضحة عدة مرات منذ وصوله إلى الجبل . أجاب داود باشا بكتاب يبدى فيه تأثره بهذا العطف الذي أنعم به عليه ، وطلب « فقط » . أن يسمح له بالقدوم إلى الآستانة ليوضح فيها شكاويه^(٢) .

ولكن كيف يتوجه إلى الآستانة وموقفه المالي . لعرائض الالتحاق لم يطرأ عليه أى تبديل ؟ وقوله إنه لم يشجب العرائض علنا لأنه كان يعتقد وما يزال أنها صادقة ونافعة للواقعين والمرؤوسيه في آن واحد؟^(٣) .

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 98 du 6 Janv 1868, F. 198. (١)

Ibid.

(٢)

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 99 du 8 Janv 1868, F. 201. (٣)

ولذلك جرب المتصرف بوساطة القنصل الفرنسى ، أن يتقرب من راشد باشا قليلا ليرهن عن حسن نواياه للأستانة قبل وصوله وليزيل سوء التفاهم الذى أوجد نوعا من العداء بينهما بسبب عرائض الانضمام . حصر نفسه فى دور مشير السلطان ، وقال لمن كان يطلب « رأيه ونصائحه » : لم يوافق الباب العالى على طلباتكم وطلباتى ، نحن جميعا رعاياه ، فما علينا سوى الإذعان . ووجه كتابا إلى راشد باشا وعده فيه بإنهاء بعض المسائل المتعلقة بينهما وتعهد بالمساعدة فى إيقاف حركة العرائض ، وطلب مساعدته ضمن حدود الممكن فى مهمته^(١) .

وقد خطا الوالى خطوة نحو مصالحه المتصرف ، وكان يعلم جيدا أن بعض حركات الانضمام ، كحركة صيدا مثلا كانت صادرة بشكل مؤكد من صميم إرادة أهاليها بدليل أنهم ردوا بشدة على دهشة الوالى من توسطهم لدى داود باشا بدلا منه لإبلاغ عريضتهم إلى الباب العالى ، وقالوا بأنهم توجهوا عدة مرات إلى الولاة المختلفين الذين سبقوه ، وفى كل مرة كانت عرائضهم تضيع^(٢) .

وبينما كان المتصرف يستعد للسفر إلى الأستانة ليرهن أنه « خادم الدولة الأمين » ، إذا به يواجه سيلًا من الاتهامات ضد إدارته كان يحتوئها منشور مطبوع صادر عن باريس باللغة العربية ومذيل بتوقيع يوسف كرم^(٣) . أعلم داود الباب العالى بشأن المنشور برقيا . وفى نفس الوقت

Beyrouth, T. Rapp. No. 99, ibid, F. 203. (١)

(٢) لجأ الأهاليون فى صيدا إلى كتابة العرائض على سبيل التهديد والمقارنة بين حالهم التبعس وحالة الجبل المنازة ، وكان جواب الأعيان الذين استقبلوا راشد باشا فاسيا عندما أراد أن يقف بنفسه على مدى صحة شكائاتهم .

ولذا اضطر الوالى لتهدئة موجة الاستياء القوية أن يعزل القائمقام والقاضى فوراً ، وأن يعيد بالنظر فى رغبات الأهالي الأخرى ، وأعطت هذه التدابير نتائج طيبة .

Rapp. No. 97 Déc. 1867, Fos. 193-194.

Beyrouth, T. 18, Rapp No. 100 du 9 Janv 1868, F. 205. (٣)

أبدى أسفه للقنصل الفرنسى فالفسكى إذ رأى أن إقامة كرم فى باريس تطول كثيراً ، وقال إنه متأكد بأن أنصاره فى الجبل وجميع من يسعى لخلق الصعوبات اليومية لداود باشا يستخدمون الأخبار صحيحها وكاذبها عن شيخ إهدن ليظهر كمن يستظل بظل الحكومة الفرنسية ، وأن استعداد الأهالى للجهلة ، دوما لقبول ما يوافق شعورهم بما يقوى الحزب المعارض ويبرر مخاوفه ، ولذا فقد أبدى رغبته فى أن يرى الزعيم المارونى الشعبى قد عاد إلى الجزائر . ويلوح أن الأكليروس لم يكن بعيداً عن تعضيد المعارضة ضد المتصرف ، فقد كتب فالفسكى أن الأكليروس المارونى وحاشية البطريرك لا يزال فى السر ، كما لو كان فى الماضى ، يبعد الرعية عن الحكم القائم مغرباً بإياها بالحكم الوطنى .

ولكى يحطوا من قيمة داود باشا ويظهروا أنه يسهل القضاء على مكانته . لدى الباب العالى ، كانوا يستخدمون كتب الصداقة والمجاملة التى يوجهها فؤاد باشا إلى البطريرك بولس مسعد^(١) .

كما أشار الأكليروس إلى إقامة كرم فى باريس ، والمرتب الذى خصته به حكومة الامبراطورية لتغذية هذه الفكرة عند الموارنة ، والتدليل على أن داود باشا هو الحائل الوحيد فى طريق الحكم الوطنى^(٢) . وحينئذ وجه فالفسكى — تمشياً مع خطة محور داود — فرنسا ، كتاباً ردد فيه النصائح التى ردها قبله مثل فرنسا ، ولم يكن قد مضى بعد شهران على تعليق وسام جوقة الشرف من رتبة كوماندو على صدر الحبر المارونى ، وأعاد على مسامعه كرة أخرى أن وضع داود مفيد لجميع مسيحي الشرق ، وأن محاربه هى محاربة مبدأ يجب أن يؤدى فى المستقبل إلى إيجاد المساواة .

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 102, du 30 Janv 1868 F. 211.

(٢) Ibid, F. 212.

السياسية في تركيا بين المسيحيين والمسلمين^(١) ، ووجد القنصل أن زيارة البطريرك للمتصرف سيكون لها أثر مستحسن ، لأنه يظهر للأهالي تقارب السلطتين المدنية والروحية، وقد يزيل الشك عندهم حول مقاصد البطريرك الجديدة ، فضلا عن أنه منذ حوادث الستين ومذابح دير القمر ، لم يقابل بطريرك الموارنة أهالي دير القمر أبدا ، ولم يأت إلى مقر المتصرفية الجديد في بيت الدين مع أن المتصرف زار المقر البطريركي عدة مرات .

أرسل البطريرك مذشورا إلى جميع الكنائس والأديرة المارونية ينصح فيه بالهدوء والوافق واحترام السلطة^(٢) . وبينما كان فالفسكي يسعى عبثا لاجتماع الرجلين القطبيين في الجبل نظرا لأن كلا منهما لم تتسع ظروفه لمقابلة الآخر إلا في وقت ومكان غير ملائمين ، فالمتصرف يستعد للسفر إلى الآستانة ، والبطريرك يستعد للأسبوع المقدس ، إذ ببرقية مكتوبة بالشفيرة تصل من وزير الخارجية الفرنسية إلى فالفسكي ونصها : « إذا سافر داود باشا دون أن يرى البطريرك فيسكوى عمله هذا خاليا من الحكمة ، ومن جهة ثانية احموا داود باشا بقوة على ألا يبتعد (عن الجبل) الآن ، إذ أن يوسف كرم الذي دعاه الامبراطور للعودة إلى الجزائر ، قد فر إلى بلجيكا متعمدا ، ولا شك في أنه سيعود إلى لبنان ليجدد الحرب الأهلية حالما يسافر الحاكم »^(٣) .

نبأ خطير ، لو انتشر كان مصدر الاضطراب من جديد . وكان أول تدبير اتخذته المتصرف هو إعطاء الأوامر لجميع نقاط الساحل بتوقيف الثائر الماروني عند نزوله إلى اليايسة . أوبرق الباشا بذلك إلى الباب العالي

Beyrouth, T. 18 Rapp. No 24 du 8 Déc 1867, Fos. F. 183 (١)

» » » » » 104 du 9 Fév 1868, F. 215. (٢)

» » » Instructions du 26 Mars 1868, Télgramme (٣).

Chiffre F. 243.

طالباً لإرسال الأوامر المشددة إلى الموائى. المختلفة من مرسين إلى يافا ،
وطلب أن تضع السلطة العسكرية فى سورية تحت تصرفه القوى التى قد
يرى ضرورة لاستخدامها . كان لنبا هروب كرم وتوقع عودته إلى
الجليل وقع شديد على داود باشا الذى لم يكن بعد قد تنفس الصعداء ، وأصابه
نوع من الذهول واليأس فى وقت كان ينبغى عليه فيه أن يعالج الهزة الحقيقية
المعنوية التى سببها خبر مد سلطاته على كسروان ومناطق الشمال ، حيث
اعتقد الفلاحون أن كرما سيعود قريباً ليعطيهم من داود باشا .
وراحوا يوقعون العرائض يوجهونها إلى الهيئة القنصلية شاكين من أن
المتصرف لا يطبق النظمات^(١) ولم تلبث هذه الهزة النفسية أن ترجمت
إلى بعض حوادث الاضطراب التى لم تدم فى نواحي الشمال وكسروان ،
وربما كان الفضل فى ذلك راجعاً إلى البطريك الذى دعا من تلقاء نفسه
فوراً كل كهنة كسروان وجبل بشرى لأن يعطوا الرعية فى موضوع
الهدوء واحترام السلطة^(٢) . ونحن نلح الصدق فى لهجة البطريك ونرجح
أن من دوافعها كان يأسه من الأخذ بمبدأ الحكم الوطنى بعد ما كان من
تجديد سلطات داود باشا ، وتضاؤل ثقته بكرم بعد ما كان من احتكاكهما
فى الأزمة الأخيرة ، وحرص الخبر المارونى على تملق المتصرف وعلى
مسايرة حكومته التى أنعمت عليه أثناء زيارته للأستانة (سبتمبر ١٨٦٧)
فى طريق عودته من روما وباريس^(٣) ، وأخيراً إلى مالمسه الخبر المارونى
المتوقد الذهن من الميل العام للحذر من دعوة كرم لحرق القانون ، الذى
بدأ يتسرب إلى أفكار أعوان كرم بحيث أخذوا يتراجعون من تلقاء

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. Ibid, F. 247.

(٢) » » » » No. 108 du 10 Avril 1868, F. 249.

(٣) سمان خازن » يوسف بك كرم فى المنفى » ، ص ٢١ .

(١٥٢ — لبنان)

أنفسهم أمام نتائج فورية يوحىها فقط طموح ضيق ، وخيبة متطرفة^(١) . وربما كان معنى فرار كرم من باريس بالنسبة لهؤلاء هو إخفاقه في الحصول على مساعدة الحكومة الفرنسية التي ليست نصيرة الموارد الخسب ، بل نصيرة الحكم الوطنى الذى دافعت عنه دفاع الجبارة في اجتماعات ١٨٦١ بالآستانة ، وكان معنى ذلك بالتالى انهيار جميع الدعاوى والمزاعم التى كان ينشرها كرم وصحبه عن تأييد باريس لهم ، والتي كان لها أهمية كبرى في وقوف كثير من الموارد إلى جانبه بسبب جهلهم حقيقة الموقف الذى تقفه فرنسا ، ومرامى سياستها من وراء تأييد المتصرف المسيحى في الجبل . ثم إن تنديد شيخ إهدن القديم بوزير خارجية فرنسا المسيو موستيه في جريدة الاستقلال البلجيكي (٢٥ مارس ١٨٦٨) واتهامه بمحاولة سلب حريته في باريس ، كان له وقع سيء لدى بعض معارضى داود باشا الموارد من غير الكرميين الذين لا يمارسون عبادة كرم وربما فكروا في هذه الخفة التى تصحب أعماله ، وعدم التوفيق الذى يلزمه في علاقاته مع فرنسا ومثليها في سورية الذين أجمعوا كافة على تجريمه وما كان أخيرا من سعيه للحصول على مساعدة وزارات الخارجية الأوربية الأخرى بالتوالى للعودة إلى الجبل . لجأ إلى الحكومة البريطانية فأجابته بالرفض البات . ولم يلق القبول الحسن في بلاط برلين ، الأمر الذى كشف عن عزلة كرم وإخفاقه وعجزه عن إقامة أية رابطة بين إدعاءاته الشخصية ومصالح طائفته التى لم يحترم راحتها قط على حد قول وزير الخارجية الفرنسية ، الذى كتب إلى قنصله فالنسي أن فقد ائمة بمساعى كرم تدريجيا سيلازمه استنارة

(١) ارتدت ظواهر هذا التراجم الأولى في ما كان من موقف صديق كرم الحليم ومموله و الشدائد ابراهيم ملحة الذى قابل القنصل الفرنسى واستشاره فيما يجب عمله إذ طلب منه مدير فرع البنك العثمانى فتح اعتماد - ١٢٠٠ ليرة استرلينية بناء على إشعار تلقاه من كرم . وقال ملحة إنه لا يريد أن يستخدم ماله في سبيل الشر ، فشجعه القنصل على الإحجام وعدم تلبية طلب كرم .
Rapp, No. 109 du 12 Avril 1868, F. 253.

الرأى العام (المارونى) حول طبع صاحب هذه المساعى الحقيقى ،
وحول المخاطر التى يعرض لها أبناء ملتة بسبب عاداته الثورية وعدم رضاه
الدائم^(١) .

ما كاد داود باشا يبحر من بيروت عشية يوم ١٥ أبريل متجها إلى
الآستانة ، تاركا دفعة الأمور بيد مجلس الإدارة الكبير ، حتى نشبت حركة
ثورية صغيرة فى قرية الشويفات المختلطة ، كان يخشى من امتدادها نحو
الشمال لولا أنها أخذت فى مهدها . وهذه هى الحادثة الوحيدة التى جرت
فى قضاء الشوف هذه المرة لا فى الشمال المارونى وكان أبطالها من الدروز .
وموجزها أن عدة جرائم اقترفت فى جوار الشويفات كان الناس ينسبونها
إلى ثلاثة أو أربعة أنفار من دروز المحلة ، وبخاصة لواحد منهم (أسعد
بونجم) . ولما تحقق الأمير ملحم أرسلان من ذلك ، فر الظنين ، وسخر
أحد أصدقائه من القائمقام وتحده بأن يجرؤ أن يقبض عليه ، فأمر ملحم
بتوقيف هذا الشخص فورا ، ونتج عن ذلك تقاطر خمسين درزيا مسلحا
أسمعوا صراخهم الحربى وطالبوا بالإفراج عن الموقوف وأعلنوا غالبا عن
رغبتهم فى الانسحاب بعد اليوم من سلطة الأمير ، ومن سلطة داود باشا .
فتدخل المسيحيون وتوسطوا لدى القائمقام . وفى اليوم التالى (٢٦ أبريل)
رأى الأمير أن وجوده فى الشويفات غير مأمون العواقب نظرا لضعف
سلطته ، بعد أن ازداد عدد الحاقدين عليه فقادر البلدة إلى بيت الدين حيث
أطلع مجلس الإدارة على الحالة . وفى ٢٧ أبريل وصلت فرقة من الجندرمة
(٢٠٠ نفر انضم إليها ١٨٠ آخرون) وبقى الثائرون تحت السلاح ملحين فى
التصريح بأنهم يرفضون قائمقامهم وسلطة داود باشا . وقالوا إنهم يعلمون
أن الباشا لن يعود من الآستانة وأنه قد أبدل وذلك لاجتذاب أبناء ملتهم

في القرى المجاورة . ولم يلبث أن عاد الهدوء وقدم النازرون خضوعهم^(١) . وحادث الشويقات لا يبدو كونه على الأرجح من فعل معارضى الأمير ملحم وأهمهم الأمير محمد أرسلان ابن عمه^(٢) ، وربما كان نوعا من المظاهرة السياسية قامت بها المعارضة ضد سلطة داود باشا . ويرجح القنصل الفرنسي أن حادث الشويقات كان ينطوى على أهمية أكثر من مجرد العصيان المحلي ضد القائمقام . فسياق ظروف حدوثه توحى بأنه كان مدبراً من قبل ، وبأنه نتيجة اتفاق حقيقي بين دروز القرية ورؤساء حركة الاضطراب في كسروان . ويرى القنصل أن الإشارة كانت ستعطى هذه المرة من الجنوب ، ولو لم تتوقف الثورة في الوقت اللازم لكان امتدادها إلى المناطق المختلطة المجاورة أمراً محتملاً ، ولا مدت أخيراً إلى الشمال وأثارت المسيحيين الذين تعمل فيهم الدعايات المغرضة والدسائس الفاسدة . ويستشهد القنصل بحادث جونية الذي جرى بعد يوم أو يومين من حادث الشويقات ليرى ارتباطاً بينهما ، ففي جونية أحاطت عصابة من قطاع الطرق الملتئمين بمدير البلدة ، وأهانوه ثم انسحبوا بعد أن نهبوا وسرقوا كل ما وجدوه في داره^(٣) .

نظرة غمائية على فترة حكم داود باشا

ومهما يكن من أمر هذه الحادثة فالقلق الذي سببته في الجبل ، جعل العقلاء ينتظرون عودة المتصرف بفارغ الصبر ، وبينما أشعر داود باشا مجلس الإدارة بعودته القرية برقياً ، سرت شائعة قوية في بيروت وفي الجبل بأن فرنكو نصرى باشا حل محل داود باشا في حكومة الجبل .

Beyrouth, T. 18, Rapp. No 2 du 29 Avril 1868, F. 258. (١)

Ibid. (٢)

Beyrouth, T. 18, Rapp. No 4 du 12 Mai 1868, F. 269. (٣)

وقبل أن نسجل صدى ذلك لدى سكان لبنان ، لابد لنا من الوقوف قليلا عند فترة حكم أول متصرف عثماني مسيحي جلس على كرسي الحكم في الجبل ، ولم يعرف كثير من مروّوسيه مزاياه إلا بعد مغادرته بلادهم نهائيا ، وحينئذ توارثوا جيلا بعد جيل أن داود باشا أن لم يكن أحب المتصرفين للجبل ، فقد كان أصدقهم وأخلصهم لأهله ، وللهمة الموكولة إليه ، وما كان أصعبها من مهمة !!!

نجح داود باشا في مستهل حكمه في مداورة الصعوبات الدستورية المختلفة التي صادفها في نظمات ١٨٦١ ، وفي تحطيمها أحيانا على ما ذكرنا في بداية حديثنا عن عهد المتصرفية . واستطاع الرجل أن يتغلب بهيمته وتقانيه في عمله على المخاوف التي استقبله بها الأهالي منذ الأيام الأولى لحكمه . وما سهل مهمته بوجه خاص هو أن أهالي المناطق المختلطة الذين ماكان المتصرف الجديد ينتظر منهم إلا عطفًا جامدا ، قد بذلوا له مساعدة ناشطة تستند دوما إلى العقل .

والباحث يسجل لداود باشا أنه كان أول من تلقى ردود الفعل العنيفة والخطيرة التي نجمت عن حرب أهلية مدمرة اكتسحت الطوائف ، وخلفت وراءها بعد ابتعادها شرورا لم تكن أقل خطرا من الشروور التي أضرمت ناراها بادی الأمر . بسط داود باشا النظام الإداري على جبل لبنان كله تقريبا ، باستثناء الجزء الشمالي منه وكون وحدة بين الرأي العام المسدس الطوائف ، وبين نظام كانت غالبية هذا الرأي العام تكره مصدره وبرنامجه الرسمي . ولم تستهل سنة ١٨٦٢ حتى ركز داود باشا شعبيته بتراجع المنظم أمام فتنة عزيز وبسجبه الجيوش العثمانية من لبنان المختلط . وقد كان له ألف عذر ، وسبب مشروع لإبقائها فيه طويلا . وفضل أن يسجل على نفسه هذا التراجع في قضية عزيز بدلا من أن يستخدم ضدها القوة الوحيدة التي كانت تحت تصرفه حينذاك (الجند العثماني الذي يخشاه الأهالي ويكرهونه) .

وكي يفسر المتصرف تمنعه هذا كان يستعمل حتى بعد ذلك بمدة طويلة
كلية كان يقولها : « قد تشفوننا بأترا ككم من المرض ، ولكن من يشفينا
من مرض يسببه هذا الدواء بعد ذلك ؟ » .

ولكن في عام ١٨٦٦ بدا أن المتصرف المرهق قد تعب من سلوك
طريق الإقناع الطويل ، وسَمَّ وسائله الصلحية وطرائقه اللينة في تعامله
مع العنصر الماروني الذي وصفه المسيو دوسو De Saux بأنه غير قابل
للإصلاح^(١) ، فطلب الجيوش النظامية إلى الجزء الماروني من الجبل حيث
لم يسبق أن دخلت في أشد العهود شؤماً . وبعد معارك بنشعى وسبعيل
وماتبعها من الاحتلال العثماني المنظم للجبل ، اتضح في جوامع المعارضة المارونية
المحموم أن حكم داود باشا لم يعد ممكناً بعد اليوم إلا بواسطة جيش نظامي
عثماني ، ومن شأن ذلك أن يشل إدارته وهو الموظف المدني ، وهو المسيحي
أمام سلطة الباشوات والقادة المتورين . وبكلمة ، وجد داود باشا نفسه
يتدهور من مركزه الأدبي القوي الذي اكتسبه إلى كراهية من جانب
القسم الأكبر من الموارنة بسبب الدم المسفوك الذي نجم عن ثورة يوسف
كرم . وهنا لم يعد الأهالي يصدقون « تنكره » للسياسة العثمانية ، و « لبنانيته »
التي كانت تخفف كثيراً من غلواء رغبتهم الجاححة في « الحاكم الوطني » ،
وصاروا يؤولون جميع العجائب التي آتى بها لخير الجبل ، بأنها ليست من
وحيه ، بل هي مفروضة عليه ، أو غريبة عن إرادته . وأصبحت المعارضة
في الأيام الأخيرة بعد نفي كرم ، موجهة بصفة خاصة إلى شخص داود
باشا بالذات ، لا إلى إدارته ، أو إلى مبدأ السلطة التي كان يمثلها^(٢) .

وسيطر على الناس في لبنان الشمال الماروني خاصة القلق والاستياء ،

Beyrouth, T. 18, Copie d'une lettre particulière de M. de Saux à M. le Cie de S. i Vallier, du 12 Mars 1868, F. 233.

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 10 du 31 Mai, 1868, F. 289. (٢)

وأصبح الوضع خطيراً بحيث كان يخشى بين ساعة وأخرى حدوث ملاسبات
جديدة تقرر جرس الخطر وتفجر الحالة من جديد ، دون أن يكون في
مسلك المتصرف وحكومته ما يبرر هذه النقمة الخفية عليه . كان كل منصف
يزور الجبل يمتدح إدارة داود باشا ، ويطرى طول باعه في تنظيم بلد كانت
تمزقه العداوة والثارات ، فرتب المجالس ، ومسح البلاد ، وأحبها حتى أنه
تزييا بزى أهلها العربي ^(١) . ولم أجد في وصف إدارته خيراً مما كتبه
المسيو دوسو إلى الكونت دوسان فالير : « أعتقد أنكم وجدتم الصيغة
الحقيقية لإدارة لبنان في شخص وصفات داود باشا ، ويمكنكم تقبل
التهاني على ذلك . إن عمل التهذبة تام ، والجبل ساكن تعجز تهيجات وغدر
حميينا (الموارنة) عن تعكير النظام الجديد . روح المصالحة تنمو يوماً عن
يوم بين السكان المختلطين الذين تقربهم مصالحهم حالما يكف مطارتهم
وكهنتهم عن إثارته . وقد وجدنا لهذه المهمة الدقيقة تركيا (كاثوليكياً
ولاشك) شريكاً إدارياً نزيهاً وغيوراً يتذوق الخير العام ، عدو دسائس
الحرم والدير ، يعمل منذ الصباح حتى المساء في إدارة امبراطوريته
الصغيرة . لقد أحسننا صنعا في تمديد سلطاته عشر سنوات ، ولا أريد
برهانا على ذلك سوى الاستياء الذي أبداه البطريرك الماروني عند سماعه
بهذا النبأ ، والمطران طويا ، وجميع الذين سعوا للانتقاص من سلطة الحاكم
العام وخلق المتاعب له ، ولدعوة رؤوسهم لمقاومة إرادة الباب العالي .
إن إحدى المزايا الخاصة في داود باشا هي حبه لمهنته ، فهو يهوى لبنان ،
ويحول نحوه كل حديث يبدو له بدون غاية معينة ، ويعترف بهواه هذا ،
ويستأذنك بأن لا يتكلم في موضوع آخر . » ^(٢)

ولكن داود باشا رغم مزاياه العديدة ، ورغم خلقه الميتين وكرمه

(١) شاكر الخوري « بحم السرّات » ص ١٠١ .

(٢) Beyrouth, T. 18, Copie d'une Lettre ... op. cit, Fos. 230, 231.

المعروف ، لم يستطع بعد سبع سنوات من الحكم أن يوجد لدى معظم الموارنة ميلا حقيقيا نحوه ، إذ أوجد لنفسه أعداء أقوياء في شخص البطريرك الداهية بولس مسعد ، وكان الأولى به أن يتصادق مع رئيس ملة قوية في الجبل ؛ وكذلك عدم التفاته إلى إرضاء يوسف كرم الذين كان يطمع بقائمقامية كسروان على الأرجح ، ونعترف أن إرضاءه لإرضاء كاملا صعب جدا ؛ وهكذا فإنه اضطر مكرها لقمعه ففعل بشمالى لبنان ما يوشك أن يشبه ما فعلته مآسى الستين بجنوبه على حسد قول معاصر (١) .

وعن أسباب استقالة داود باشا ، لا يجد الباحث فيما بين يديه من التقارير الرسمية إشارة توضحها . ونحن لا نبعد كثيراً عن الصواب إذا رجحنا أنها ليست غريبة عن مسألة عرائض الانضمام التى ذكرناها ، فداود باشا كان يسعى سعياً حثيثاً لضم سهل البقاع نهائياً إلى إدارته ، مع راشيا وحاصبيا ومرجعيون ، بالإضافة إلى بيروت وصيدا ، وربما كانت هذه الغاية أهم ما يشغل باله فى ذهابه إلى الآستانة مع الأزمة الناشئة بينه وبين راشد باشا بشأنها . ولعل فؤاد باشا ، داهية عصره فى الدولة العثمانية هو الذى أطمعه فيما أراد وحمله عليه ، حتى إذا ما هدد المتصرف بالاستقالة فى حال رفض طلبه ، قبلها فؤاد باشا ، وعين فرنكو باشا المرشح القديم لحكم الجبل .

والباحث يرى أن داود باشا لم يكن يأخذ مسألة استقالته مأخذ الجد ، برغم سأمه وضجره من المتاعب التى صادفته ، وإنما كان يلوح بها تلويحاً للوصول إلى مآربه التى تنطبق دوماً مع مصلحة الجبل ، وكما يزعم مع مصلحة الباب العالى نفسه . ونحن لا نتفق مع الدكتور بولس نجيم (جوبلان) فى

رسالته عن « المسألة اللبنانية » بأن داود باشا خشى الموارنة وسمّ الحياة في لبنان ، فقدم استعفاه ، ورحل عن لبنان قبل أن يوافق الباب العالي على خروجه منه ^(١) . إن كلام المتصرف إلى نعوم افندي قيقانو الذى حل محل عمون بك عمون في وكالة رئاسة المجلس الإدارى الكبير ، ينص صراحة على أن ذهابه إلى الآستانة وبقائه فيها لن يستغرق وقتا طويلا ، وأن رجوعه إلى لبنان كان منتظرا ^(٢) . ولا يصعب علينا أن نلصق استياء فؤاد باشا من المتصرف الذى كان يقف دوما موقف المدافع عن مصالح البلد الذى تولى أموره ، لا سيما وأنه أخيرا فتح باب مسألة خطيرة للغاية وهى انضمام بقاع واسعة من ولاية سورية إلى جبل لبنان الذى تعتبره الدولة العثمانية بحكم المفقود ، بسبب مامنح من امتيازات أضعفت ارتباطاته مع الدولة بفضل تدخل الدول المستمر فى شؤونها . وبانتظار وصول فرنكو نصرى باشا متصرف الجبل الجديد نختم هذا الفصل ، عن داود باشا الذى يسجل عهده أعظم هزة حدثت فى الجبل بسبب ثورة كرم ، كما يسجل بعد ذلك بداية استقرار نظام المتصرفية الذى سيتوطد فى عهد المتصرفين التالين فرنكو باشا ورستم باشا .

الفصل الثالث

بداية استقرار نظام المتصرفية

حكم فرنكو نصرى باشا (١٨٦٨ -- ١٨٧٣)

وقع اختيار الباب العالي والدول على فرنكو نصرى باشا^(١) ناظر جمارك الآستانة ، وابن أسرة حلبية تنتمى إلى بيت الكوسا ، استشار الصدر الأعظم السفراء في أمر تعيين فرنكو متصرفا على جبل لبنان فوافقوا ، ووقعوا مع فؤاد باشا بروتوكولا خاصا بعد ذلك في ٢٨ يولييه ١٩٦٨ ونصه :

« لما كان جلالة السلطان قد قبل استقالة داود باشا من منصب حاكم لبنان وعين خلفا له فرنكو نصرى باشا ورأى من المناسب للصلحة العامة والنظام والراحة أن لا يحدد في فرمان التعيين مدة ولاية الحاكم الجديد .

« فإن يمثل الدول الموقعين على نظام جبل لبنان الأساسى بتاريخ ٩ يونية ١٨٦١ ، و ٦ سبتمبر ١٨٦٤ ، ووزير صاحب الجلالة ملك إيطاليا عقدوا مؤتمرا لدى ناظر الخارجية العثمانية أقروا فيه بالاجماع اتفاقهم بهذا البرتوكول بأن الضرورة قضت فلم يتمكنوا من تبادل الرأى مع الباب العالي قبل انتهاء ولاية داود باشا بثلاثة أشهر . إن الموقعين أدناه هم على اتفاق مع الباب العالي على ملامة عدم تحديد مدة ولاية متصرف لبنان ، وأن الباب العالي رغبة منه فى اجتناب التفاسير المخطئة التى قد تنجم عن سكوته ، ودفعاً لما ينشأ فى النفوس من تأثير معاكس لمقاصده ، فإن صاحب الدولة فؤاد باشا

(١) سبق أن قدم فرنكو فندى إلى لبنان مرافقا فؤاد باشا عام (١٨٦٠) .

أعلن أن مدة ولاية فرنكو نصرى باشا سوف لا تقل عن عشر سنوات ابتداء من يوم تعيينه ، وأن نص بروتوكول التاسع من يونية سنة ١٨٦١ الذى يتعلق بالعزل يبقى سارى المفعول سواء قبل نهاية هذه المدة أو بعدها وإشعارا بذلك فإن ممثلى الدول قد وقعوا هذا البروتوكول ^(١) .

وجدير بالذكر أن نتائج تجربة داود باشا وماتلا من فترة حكمه الثانية قد برهنت على أن النظمات تتجاوب مع حاجات سكان الجبل ، ولذا حرص السفراء فى الأستانة ألا يحددوا عنها فى شيء ، عندما وضعوا (البروتوكول) اللازم للمصادقة على تعيين فرنكو باشا ^(٢) .

استقبل الموارنة عموما فى كسروان والشمال نبأ تعيين فرنكو بالاتباع والترحيب ، وقدم فرنكو باشا ، فهل ستكون مهمته ميسورة سهلة بعد مظاهر الرضى التى صادفها إعلان ولايته فى الجبل ، والتأثير الحسن الذى أوجده لدى موارنة الشمال الذين تسببوا جزئيا فى سقوط سلفه ؟ لا شك أنه يبدو للوهلة الأولى أن القلق والاستياء اللذين كانا يسيطران على الجماهير سرا على الأقل سيخلفها الهدوء والثقة والصراحة . وأن الأحوال ستتحسن تدريجيا بعد توترها . وأن ما يعطى هذا الرأى وزنه هو أن المعارضة الفعلية المتأصلة التى كان يصادفها داود باشا وبخاصة فى أيامه الأخيرة ، كانت موجهة ضد شخصه بالذات على ما ذكرنا وليس ضد إدارته وضد مبدأ السلطة التى كان يمثلها ، فيما أن المانع الأساسى لتقارب الأهالى من السلطة قد أبعد ، فأصبح من المأمول ألا يتأخر الاتفاق على تفاصيل الخلاف . وأن هذا الاتفاق كانت بشاره تبدو مسبقا بحصول فرنكو على

Young (George) «Corps de droit Ottoman», Vol. 1, pp. (١)

149—50.

Beyrouth, T. 18, Instructions No. 2 dn 21 Juillet 1868, (٢)

F. 314.

عطف وتأيد الاكليروس الماروني^(١) ، وهو عنصر نفوذ هام افتقر إليه سلفه دوما وبصورة مؤسفة . ومن الظروف المواتية للتصرف الجديد أيضا هو أنه يخلف حاكما لم يستأثر بمحبة عموم البلاد التي غادرها ، وقدم يسبقه صيت نزاهة وكفاءة واستقامة ولطف خلق . وأخيرا فهو بالنسبة لأهالي البلاد الرجل المجهول ، وهذا وحده يكفي ليعطى في هذه البلاد بعض ضمانات الهدوء .

وفي نظري كان لفرنكو باشا وهو من اللاتين الكاثوليك مزيتان على سلفه : الأولى هي أنه لا يصل إلى الحكم مثله غداة اليوم الذي رأى الجبليون فيه أنفسهم مضطرين بحكم نظمات ١٨٦١ للعدول عن حلهم الذهبي بحاكم وطني ، وهذه الخيبة أثرت كثيرا في جماهير المواردثة خاصة ، وربما كانت السبب الأصلي الذي مالبث أن تلتها المعارضة والمقاومة لسلطة داود باشا . فقد انقضت سبع سنوات منذ ذلك الوقت ، والقضية وإن كانت لا تزال في وجدان المواردثة بيد أنها فقدت صبغتها الحادة . والثانية هي أن الحزب الذي حشده يوسف كرم ، خسر بفعل تغيير الحاكم كثيرا من أسباب وجوده في نظر العقلاء ، نظرا لأن هذا الحزب (وهذا على الأقل برناج رئيسه المعلن) ما كان ليؤلف إلا لمحاربة إدارة داود باشا الشخصية . فبما أن المبرر الأساسي لهذه المعارضة لم يعد موجودا ، فإن أهميته يجب بالضرورة أن تضعف كل يوم ، وقواه أن تضمحل تدريجيا . ولكن الحقيقة أن وراء العلم الذي كان يرفعه الحزب الكرمرى يتوارى طمع رئيسه غير المحدود الذي يتوق إلى الحكم الوطني ، وقبل كل شيء إلى أن يحكم الجبل بنفسه ، دون أن يقف طويلا عند معارضة مناوريه الكثيرين حتى من بين المواردثة أنفسهم كما نعلم ، ومن هنا ننبين أن المعارضة الكرمرية لداود سوف تستمر في عهد من يأتي بعده حتى يشعر كرم بأن أحلامه

غدت بعيدة التحقيق في عهد رستم باشا ثالث المتصرفين . أما في المناطق المختلطة والجنوب فلم يكن لنبا تعيين المتصرف الجديد صدى يذكر ، فالمسيحيون استقبلوه بعدم الاكتراث ، والدروز يهدوء وتحفظ .

ومهما يكن الأمر فإن مهمة فرنكو باشا رغم هذه الظروف المواتية كلها لا يمكن أن تكون سهلة ، فالزائق أمامه كثيرة ، وبوادر السخط والاستياء ترتقب الوضع لترفع رأسها بالسرعة نفسها التي تستشيط فيها النفوس غضبا لدى أول مساس بها .

وقد وصف القنصل الفرنسي روسو . . Rousseau هذه الصعوبات التي يصادفها أي حاكم يأتي للجبل بقول ينطوى على كثير من عناصر الصدق وإن لم يخجل من مبالغة : « بلاد مثل لبنان بعناصرها المختلفة ومصالحها المتباينة ، وجلها جاهل وسهل الانقياد ، يصعب تلبية رغباتها كاملة ، حتى قيل عنها أن الله نفسه لو أتى ليحكمها لما أرضاها جزئيا . في بلاد حيث النزعة الاستقلالية ترافقها روح الثورة عادة ، لم ترض قط بمبدأ السلطة الواحدة ، وحيث القضاء على الاقطاعية أفسح المجال لأمان شعبية يصعب ترويضها . في بلاد كهذه يجب أن ترتقب بالضرورة أن تصادف الإدارة العليا أبا كان رئيسها ، الصعوبات من المرووسين ، وتصادف أحيانا مقاومة عملها الحر أيضا مهما كان مشروعا وعادلا » (١) .

أهم الأحداث في ١٨٨٦

ولنحاول فيما يلي أن نسجل أهم أحداث حكم المتصرف الجديد ، وقد وصل إلى بيروت في ٢٥ يونية واستقبل بالحفاوة من قبل متصرف بيروت وكبار الموظفين . وفي وسط جماهير غفيرة ، وعلى صوت طلقات المدافع

توجه إلى مقر حاكم الولاية راشد باشا الذي حضر من دمشق لاستقباله . وقد وجه فرنكو لقائمي المقام والموظفين الآخرين الذين استقبلوه على المركب خطابا باللغة العربية التي يعرفها قليلا ، وفيه رسم ملامح سياسته المقبلة في الجبل^(١) . قال فرنكو :

«عندما استأذنت جلالة السلطان في السفر أوصاني كثيرا بمصالح الشعب اللبناني ، لا سيما بمصالح الطبقات الفقيرة . فواجبي الأول من هذا القبيل أن أنفذ رغبات جلالته العظوفة . وقد سألتى الوزراء عما إذا كنت أصطحب معي شخصا لممارسة وظيفة في إدارتي الجديدة . فأجبت بالنفي لأن رغبتى هي في أن أدرب الموظفين الإداريين بانتخابهم من بين اللبنانيين دون غيرهم أصل مزودا بأحسن المقاصد نحو لبنان ، وبرغبة وتصميم على عمل أكبر خير فيه . ويادارة ممارسة حكم عادل الميلاد وبعطف أبوى ، ولكن بحزم وعزم أيضا . كل ممثلى الإدارة باقون في مراكرهم ، أريد أن أراهم في العمل لأدرس كفاءاتهم وأقدر خدماتهم بنفسى . ليس لدى ضدهم أية فكرة مسبقة ، فعليهم أن يبرروا رأى الحسن الذى أنا مستعد لتكوينه عنهم ، وأن يبرهنوا بنشاطهم وغيرتهم على المصلحة العامة أنهم جديرون بعطف السلطنة العثمانية فلتتوقف كل الخلافات ، وكل سوء تفاهم ولتخلف الثقة الكاملة كل قلق في الأفكار ، ولنضع جميعا أملنا في الله طالبين إليه أن يبارك جهودنا المشتركة لتأمين خير البلاد وتقدمها^(٢) . » .

أحدث كلمات فرنكو أثرا طيبا في الجماهير ، وقد أرسل البطرك ثلاثة مطارنة لتهنئة المتصرف بسلامة الوصول ، ورد هذا ، بأن أرسل ولديه ليشكرا غبطته واعدأ بالذهاب شخصا إلى بكركى لتقديم واجباته .

ثم اتجه فرنكو باشا إلى مركز المتصرفية في بيت الدين حيث تلى فرمان

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 13du 30 Juin 1868, F. 301. (١)

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 13, Ibid, Fds. 301, 302. (٢)

تعيينه في الخامس من يولييه^(١) ، وقد سجل مجلس الإدارة الكبير هذا الحدث مبينا انتهاء وكالة المجلس ، وابتداء عهد المتصرف الجديد «سائلا الله تعالى أن يؤيد ويخلد سرير السلطنة السنية مزينا بالشوكة والانتصار والغر والافتخار ما كثر» الجديدان وتعاقب الملوان وأن يحفظ وجود دولة المتصرف ويجعل جميع أعماله ومساعدته مقرونة بالتوفيق والنجاح والنصر والفلاح»^(٢) .

والحق أنه لم يغب عن ذهن المتصرف الجديد ما كان يلقاه سلفه داود باشا من مساندة القنصلية الفرنسية العامة في بيروت بفضل كتبها المسموعة لدى الموارد . ولذلك لم يفته أن ينسج على منوال سلفه بأن يطلب نصائح القنصل الفرنسي روسو عند الحاجة ، ويوليها مقامها من الاحترام والتقدير^(٣) ، ليؤمن نجاح مهمته الجديدة لاسيما وأنه كان يعلم أن فرنسا تزعمت الدول في الإصرار على وجوب البقاء ضمن روح البروتوكول الذي ينظم اختيار رئيس لبنان المسيحي ، وذلك عندما عارضت ميل الوزراء العثمانيين إلى عدم تعيين أى فترة زمنية لسلطات المتصرف ، الأمر الذي كان ينطوي على خطر جعل فرنكو باشا على مستوى حكام الولايات قابلي العزل بإرادة الباب العالي فحسب . وبناء على إلحاح فرنسا ، مدت سلطات المتصرف إلى ١٠ سنوات بعد أن كانت محددة بثلاث سنوات ثم بخمس ، ووقع البروتوكول الجديد لهذه الغاية في ٢٧ يولييه ، ومن هنا كان امتنان فرنكو لموقف فرنسا الذي كان دليلا أوليا على تأييدها الفعلي له في الجبل ، وقد تلاه وعد بالمساعدة على لسان القنصل روسو نيابة عن وزير الخارجية^(٤) .

Beyrouth, T. Dépêche No. 15 du 10 Juillet 1868, F. 315. (١)

(٢) أنظر قيود مجلس الإدارة الكبير - دفتر رقم (٣) .

Beyrouth, T. 18. Report No. 14 du 30 Juin 1868, F. 305. (٣)

Beyrouth, T. 18, Instructions No. 2 du 21 Juillet 1868, Fos. (٤)

وقبل أن نعرض للأزمات التي تعرض لها فرنكو في فترة حكمه التي لم يستكملها ، لا بد لنا من إلقاء نظرة عاجلة على ما بذله من جهد لتصريف شؤون الحكم وإدخال الإصلاحات في شتى مرافق إدارته مستقدين في كل ذلك إلى المادة الثمينة التي تحفظها لنا قيود مجلس الإدارة الكبيرة^(١).

(١) احتاطت نظمات ١٨٦١ و ١٨٦٤ من تجاوز التصرف اسلطاته فوضعت بجانبه المجلس الإداري الكبير وهو مجلس منتخب مؤلف من اثني عشر عضوا من مختلف طوائف الجبل له صلاحيات واسعة . وقد جاء في الفقرة الثانية من النظمات أن المجلس مأمور بتوزيع التكاليف والبحث في إدارة واردات الجبل ومصاريفه وبيان آرائه بوجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل . فالمتصرف ليس حراً في تقرير موازنة الجبل وفي الاتفاق . وأعضاء المجلس ينتخبون في مراكز الأقضية من قبل مشايخ القرى ، وهؤلاء ينتخبهم سكان القرية . وهيئة المجلس الإداري يحدد تشكيله كل سنتين ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدتهم (أنظر المادة ١٠ من النظمات) صحيح أن التعيز والرعة الطائفية كانت تبدو في أعماق هذا المجلس ، ولكن في الشؤون المادية التي ترتبط بها مصالح الأهالي جميعا ، كفرض ضريبة جديدة ، كان الأعضاء يقفون غالبا ضد تجاوز النظمات . وكانت التعزبات اللبنانية المختلفة تنافس على كراسي المجلس . ذلك أنه بعد ثورة الفلاحين (١٨٥٨) وحوادث الستين ظلت الطبقة الملاكية الارستوقراطية التي فقدت امتيازاتها وسيطرتها « الشرعية » تملك أكرجزه من الثروة المالية ، وكانت لتألي تطلع إلى توجيه البلاد وبسط النفوذ عن طريق استلام مراكز الإدارة في الجبل وعضوية المجلس الإداري لتلا يتاح لحصومها أن يفرضوا عليها تكاليف مالية باهظة تضرب الملكية الكبيرة . والحق أنه كان لدى المتصرف وسائل متعددة للضغط على أعضاء المجلس بسبب ولاء مشايخ القرى للإدارة المركزية ومظاهرتهم لها طوعا أو كرها ، وبسبب « كبت » عضو المجلس « النشيط » بالانتقام عند الحاجة من أقرباه الموقوفين في الحكومة ولذا كان يحدث كثير من الضغط أثناء عمليات الانتخاب لإنجاح مرشحي الحكومة . كأن يتدخل الأكليروس والقناصل والمتنفذون والإدارة المركزية نفسها ، ولكن سرى في عهد رسم أن بعض هذه الانتخابات التي تدخل فيها الحاكم لم تفلح رغم الضغط الشديد أن تحمل مرشح الحكومة الذي نضج فعلا إلى المجلس بسبب اعتراض مشايخ الصلح والأهالي ووحدة صفهم .

وفيما يلي من أعمال فرانكو باشا ورسم باشا تفصيل لمهام المجلس الإداري . وتطالعنا حثات المضابط في سجلات مجلس الإدارة يصدد مسائل في غاية الأهمية وهي بخلاف ما يتعلق منها بتلزم الأملاك الأميرية والإشراف على جميع أعمال الإدارة البلدية في المدن . . تلخص في سهر المجلس على تنفيذ النظمات والمحافظة على حدود جبل لبنان ، ورعايا مصالح الأهالي الخارجين منه إلى البقاع المجاورة الخ . . . واستشارته في طلب مساعدة اللغات العسكرية في سورية . . . الخ .

أظهر فرنكو فور وصوله إلى الجبل اهتماماً جدياً بالجندرية اللبنانية فأوعز إلى مجلس الإدارة بدرس أحوالها واتخاذ المقررات اللازمة لإصلاحها ، ومنع الضبطية من تعاطي الخدمات الخصوصية لدى قائمي المقام والمديرين « كون هذا الخلل مخالف وظيفه الضابطى التى هى مخصصة بالخدمة العمومية من استحصال الأموال الأميرية والربط (التوقيف) وتحصيل الحقوق العادية . . » وأوعز فرنكو بوجوب تفتيش الضابطية ، وبوضع أسس لهذا التفتيش كي يصبح العمل بموجبها قانونياً ^(١).

ونهج فرنكو فى حقل الإدارة نفس هذا المنهج . فلم يمحض عليه خمسة أيام فى مقر عمله حتى أصدر المجلس قوانين للحيلولة دون تغافل أو تكاسل المأمورين عن « إجراء المعاملات المقتضية لإنفاذ الأحكام والأوامر الرسمية بحقوق العباد (١٠ يولية ١٨٦٨) وكان من أعمال فرنكو الأولى أنه أقال عمون بك عمون من وكالة رئاسة مجلس الإدارة وعين محله عيد حاتم ، لأن الأول اشتهر بتعاونه مع داود باشا ، والباب العالى لم يرض عن سياسة داود لاسيما ما يختص منها بتوسيع جبل لبنان . وفى أواخر عام ١٨٦٨ أمر المتصرف بتطبيق نص النظام الأساسى والبدء بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة انتخاباً ، بعد أن كانوا قد عينوا تعييناً فى عهد سلفه ، ورأى أن يبدأ بقضاء البتروى نظراً لما كان وقع فيه من حوادث ثورة كرم ، فجمع قائم مقام البتروى شيوخ القرى فى أول ديسمبر وأجرى الانتخاب « بكل حرية تنبئاً لأوامر دولته » ، وبمعرفة محكمة القضاء ، ثم أرسل أوراق الانتخاب إلى مجلس الإدارة فى مركز المتصرفية حيث فرزت الأصوات وأقر المجلس قانونية الانتخاب ، وطلب من المتصرف أن يصادق على تعيين الفائز عضواً عن قضاء البتروى .

(١) صدرت موافقة مجلس الإدارة على قواعد ذلك بحسب مرسوم إليه من قبل منسليم المالية ، وتمت الموافقة فى ٩ مايو ١٨٦٩ .

وبذلك يكون فرنكو أول من طبق نص القانون الأساسى الذى قضى بانتخاب أعضاء المجلس انتخاباً ، فأبدل بأربعة معينين تعييناً ، أربعة منتخبين انتخاباً . ومن جهة أخرى ساء المتصرف ألا يكون وجوه البلاد أعضاء مجلسها الإدارى منتظمين فى أعمالهم يحترم بعضهم بعضاً ، ويخلصون فى خدمة الصالح العام فوجه إليهم تعليمات يقع مخالفتها تحت « طائلة المسؤولية الشديدة »^(١) .

وقبل أن يتوجه فرنكو نحو الآستانة (٢٥ أبريل ١٨٧٠ ، كما سنرى) فوض إلى المجلس الإدارى الكبير كامل مهام المتصرفية وأوصى الأعضاء أن يكونوا « يداً واحدة » . وحمل المجلس مسؤولية « أدنى مهاونة » بقوله : « وأول كل شيء أرفعوا التعصب الذى هو أكبر أسباب الخلل ولا تنظروا لأمر الجنسية والشخصية مطلقاً بل وجهوا كامل أنظاركم لما هو عايد للحق وراجع لخير الوطن العمومى »^(٢) .

وهذه لعمري نصيحة قيمة لمن كان فى مثل ظروف وأحوال أهالى جبل لبنان .

(١) أولاً الصياح والزعيق الخارج عن حدود الآداب والوشوشة من الأمور المنوعة فى المجلس .

ثانياً تحرير المكاتيب المخصوصة من الأعضاء أولهم ممنوع داخل المجلس .
ثالثاً لا يقتضى خروج أحد من المجلس لأشغال خصوصية . سوى بالساعة السادسة ويأذن وكيل الرئاسة . رابعاً لا يجوز لأحد الأعضاء أن يقطع حديث الآخر قبل تمام خطابه .
خامساً يجب قطع النظر عن كل ميل وغرض وتعصب بما يكون واقفاً تحت المذاكرة .
سادساً يقتضى تعيين التكلم بالترتيب والهدوء حينما يطلب وكيل الرئاسة أخذ الأفكار .
سابعاً أى من قدم منه مخالفة لا ذكر يكون قابلاً للجزاء الذى يستحقه ويكون أوقع نفسه تحت طائلة المسؤولية الشديدة .

(مضطحة نمرة ١٦٨ بالدفتر رقم (٦) من ٤٠) .

(٢) مضطحة نمرة ١٢٨ ، الدفتر رقم (٥) ، من ٣١ ، صورة الأمر الصادر إلى وكيل يارسة المجلس رفعوا الشيخ عيد حاتم عند سفره بالتوثيق للآستانة .

سياسة الرأفة

وقد روى لنا شاكر الخوري عن والده عضو الإدارة انذاك « أن فر تقو باشا حضر إلى لبنان بعد اضطرابه من حوادث داود باشا وكرم وانقسام أهليه وسخط أكليرسه على داود باشا ، فهد بحكمته كل شيء فسكنت الخواطر ، وعندما عرفت الأهالي نياته الصالحة وحلمه ومحبه للفقراء وعدم تكبره ورفقه بالأهالي أطاعته بكل إرادة ، فصار مهما يفعل ينسبون فعله لقصد صالح بدون تعرض ، وقد جمع بين الأحزاب ووظف من الحزبين وأسكت الجميع بعدله وحسن نواياه »^(١) .

ومما يسجل لفر نكو باشا من أعماله العمرانية اهتمامه بالتحريج ، فقد هاله إقدام الأهالي على قطع أشجار الأحراج دون زو ولا تبصر ، وأشار إلى فائدتها لمراعى الحيوانات أو للتخطيط ووجوب عناية الحكومة بصونها . وحض على « زرع الأراضي البيضاء المعطلة التي لاتصلح لزراعة الحبوب ، وعلى تشجير جميع الأراضي المهملة في السهول والسواحل فضلا عن أعلى التلال والجبال ، وجعل هذا العمل الخيري إجباريا وعلى نفقة أصحاب تلك الأراضي من جزين إلى حدود البترون »^(٢) .

وفي أوائل عام ١٨٧٠ تواردت الأجوبة من المناطق عن سير أعمال التحريج ، وتضمنت معاريض تشكر للتصرف حسن أعماله وأفكاره وسهره الدائم « على مابه راحة أهالي الجبل وأماتهم واسترحامهم عما مضى إن كان من حسن إدارة الحكومة المأخوذة من عدلكم بكل شفقة وحنو أبوى لنحو الفقراء والضعفاء أم من وجود الهدوء والسكينة الكائنتين بالحاضر »^(٣) .

(١) بحج المسرات ، ص ٣٠٩ .

(٢) مضاط رقم (٧٨٧ ، ٩١٠ ، ٩٤٠ ، ٩٥٨) ، دفتر رقم (٤) ، صفحات رقم

(٢٨٩ و ٢٩٦ و ٣٠٤) .

(٣) معروض رقم ١٠٤٧ ، من ٣٢٦ من الدفتر رقم (٤) .

وأبقى فرنكو على سياسة سلفه في تعيين قائمي المقام فجعلهم جميعا من طبقة الأمراء ، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا في قائمقاميتي زحلة والكورة وذلك لعدم توفرهم بين أفراد الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس . وكان داود باشا قد اشترى لحكومة الجبل سراي الأمير بشير الشهابي الثاني في بيت الدين ، وقام فرنكو باصلاح مآهدم منها ، ولمس بعد المركز عن بعض الأفضية وصعوبة الوصول إليه شتاء ، فرأى أن يجعل لحكومة الجبل مركزين أحدهما للصيف والآخر للشتاء ، فاستأجر سراي الأمير ملحم الشهابي في بعبداء وفي أكتوبر ١٨٦٨ التأمّت حكومته فيها لأول مرة ، وما انفكت تلتئم في بعبداء شتاء ، وفي بيت الدين صيفاً حتى آخر عهد المتصرفية . وكذلك وجه المتصرف اهتماما خاصا إلى بناء الجسور على مختلف أنهار الأفضية ، وشق طرق العربات في شتى الأنحاء ، وعنى بالقنوات المائية وفتح المدارس والمكاتب الرشدية على غرار مدارس السلطنة^(١) .

وشجع المتصرف الصناعة المحلية ، فأنشأ « معملا » في بندر دير القمر لتكثير الصنائع وازديادها ، وبدأ بصناعة السجاد ، وألزم أرباب الصناعة أن يعلبوا المبتدئين أصولها ليأخذوها عنهم ، وأمر بإعطائهم المعونات والقروض اللازمة^(٢) .

وهكذا لم يهمل فرنكو باشا شأنا من شؤون المنفعة العامة إلا وعالجها ، ولم يمض شهران على توليه الحكم حتى كتب القنصل الفرنسي إلى وزيره يمتدح النشاط الذي يبديه الحاكم في تصريف أمور الحكم ، وبشيد بالاصلاحات الموفقة التي أدخلها على مختلف الدوائر ، والعناية التي

(١) أنظر مضبطة — عمومي رقم (٧٩٢) في بيان الاصلاحات والتعديرات التي صار لإنشاؤها في المتصرفية بمدة دولتو المتصرف الحالي (فرانكو) من بداية عام ١٢٨٥ — إلى أواخر عام ١٢٨٨ في دفتر رقم (٦) ص (٢١٦ — ٢١٩) .

(٢) أنظر مضبطة — كسرران رقم ١٦٩ دفتر رقم (٦) ص ٣٩ — ٤٠ .

يبيد لها في توزيع الوظائف بالعدل بين الطوائف المختلفة ؟ والمناطق المختلفة .

« وقد تأكدت خاصة من استعداداته الممتازة لتحسين وضع الجبل وسكانه المادى فهو يهتم بقضايا الطرق والمواصلات والتحريج والزراعة ، وزراعة التوت والزيتون ، والتعليم ، وإقامة العدل ، واحترام الأكليروس دون تمييز . . وفرنكو باشا لا يترك فرصة مناسبة إلا ويذكر بالإنصاف خدمات داود باشا للبنان واللبنانيين . » (١) .

وبعد أن طالعتنا هذه النواحي المشرفة عن مستهل عهد فرنكو باشا ، لابد لنا من استعراض أهم المشاكل التى جابهته والسياسة التى انتهجها حاليا . وطبيعى أن تكون أول مشكلة اعترضته هى مسألة عودة يوسف كرم فى الشمال ، والاضطراب الذى نشب فى الجنوب أثناء غياب داود باشا بالآستانة والذى امتد حتى أوائل عهد فرنكو باشا .

على الرغم من الظروف الحسنة التى صادفت فرنكو باشا بالنسبة لظروف سلفه داود باشا ، كما ذكرنا ، فقد بدأ المتصرف الثانى عمله فى أحوال صعبة نسبيا خلفتها له الأيام الأخيرة للمتصرف السابق فى الجبل : فى الجنوب استياء واضطراب يجب معالجته فورا لأن الخطر الداهم قد يأتى من جهة الدروز هذه المرة ، وهم على ما نعلم من النبوغ فى الحرب والثورة . وفى الشمال حزب كرم وحامسه لعودة زعيمه الذى كان يجب أن يوضع موضع الاعتبار .

وفى البداية كان الوضع فى الجنوب أكثر تعقيدا منه فى الشمال ، ذلك أنه منذ عام ١٨٦١ كان يحكم الشوف أى جنوبى الجبل ، الأمير الدرزى

ملحم أرسلان بصفة قائمقام يدير كل البلاد المشتملة على المناطق المختلطة القديمة والممتدة من طريق بيروت دمشق حتى صيدا باستثناء جزين ، وقد حكم الأمير ملحم البلاد طيلة الثماني سنوات الماضية دون أن ترتطم إدارته بصاعب جدية . وكانت إدارته مرضية على العموم ، برغم ما كان يؤخذ عليه أحيانا من قيامه بأعمال تستوحىها مصلحته الشخصية أكثر من المصلحة العامة . كان شديدا على الدروز ، حارب أهواءهم ضد المسيحيين الذي وجدوا في شخص ملحم موظفا يحميمهم . وقد توصل بهذه الطريقة للمحافظة على التوازن ، بإرضائه مصالح طالما ضحى بها المقاطعة القدماى . وما كان عجبا أن يثير مسلسل هذه امتعاض عدد كبير من مشايخ الدروز وبخاصة أولئك الذين كانوا يعيشون على أكتاف المسيحيين . ولكن داود باشا كان يؤيد الأمير ملحم ، فأسكت المعارضة ضده ، فتخمرت هذه سرا حتى سمح لها بتبديل متصرف الجبل بأن تصرح عن نفسها . وعلى رأس هذه المعارضة التي أثبتت نفسها لأول مرة بالأعمال في حادث الشويكات ، كان يوجد شخصان لهما ارتباط وثيق بحوادث الستين : الأمير محمد أرسلان قائمقام الدروز السابق وابن عم الأمير ملحم والشيخ حسين تلحوق . ومعلوم أن الأمير محمد أرسلان تخلص من العقوبة بأعجوبة وبظروف حسنة جدا ، وعاش في بيروت حيث لم يتوقف عن الدس والسكيد والمعارضة الخفية حيناً ، والصريحة حيناً آخر ضد إدارة داود باشا^(١) .

والأمير محمد الذى يمتلك عقارات واسعة في قضاء الشوف يبدو أنه لم يفقد الأمل بأن يعود قائمقاما مرة أخرى . ولذا عمل مع أنصاره لقلب الأمير ملحم وإسقاطه من اللقائمقامية ، وللقائمقامية يومها منزلة لاندانها منزلة أخرى بعد المتصرف . أما الشيخ حسين تلحوق فقد كان

مستخدماً في القنصلية الفرنسية في بيروت ، ثم اتهم بحوادث الستين وحكم عليه بالنفي المؤبد ، ورجع إلى سورية منذ ستة بعد العفو عنه ، ولكنه عاد لا يملك شروى نقيز ، فالتمس وظيفة في إدارة الجبل دون جدوى لأن داود كان يرفض طلبه بعناد وإصرار . وبعد أن خاب أمل الزعيم الدرزي من المراجعة ، أخذ بوعود الأمير محمد أرسلان الذي تبناه لقلب حكم منافسه ونسيبه الأمير ملحم . ومنذ سفر داود باشا إلى الآستانة لم يخف الأمير والشيخ دسائسهما والهدف الذي يسعيان إليه . ولم يلبث حزبهما القليل الأهمية في البداية أن نما وأصبح هاماً يزايد أنصاره يوماً عن يوم ، ويتألف فقط من الدروز باستثناء بعض المسيحيين الذين مازالوا يرتبطون ويتأثرون بمقاطعتهم القدامى^(١)

إن الانشقاق والتحزب الذي كان يزداد تفاقماً بين دروز الشوف — أنصار ملحم وأنصار محمد أرسلان — والذي هدد هدوء البلاد لم يكن سببه معارضته لسلطة حاكم الجبل مباشرة ، ولكن كان سببه منافسة وطبع شخصي بين متنافسين سرعان ما تعدى النطاق المحلي ليلتقي مع حركة المعارضة المارونية لداود باشا في الشمال مع أن امتعاض الدروز من داود لا يكاد يقاس باستياء الكرميين منه . ولو صدقنا ما جاء في تقرير القنصل روسو المؤرخ في ٢٠ سبتمبر ١٨٦٨ إلى وزير خارجيته ، لكان الأمير محمد يدبر القلاقل سرا ليصل إلى أمل يدغدغه منذ زمن بعيد . . فنذ عام ١٨٦٦^(٢) وهو عام الاضطرابات في شمال الجبل ، يبدو أنه جرى

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 14 du 30 Juin 1868, F. 307. (١)

(٢) في كتاب البشعلاني نس كتاب وجهه رزق الله خضرا إلى المطران (. . .) في ٣٠ يولية ١٨٦٦ ، بما يشير إلى هذه العلاقة الواشجة بين كرم والأمير محمد أرسلان ونس الكتاب هو « العروض . . . بهذا النهار أكبر الصديقين (أسعد ملحمة) قابل الأمير محمد أرسلان الذي توجه البارح عند درويش باشا ، وفهم منه أنه كان صم النية على تنزيل الصاكر من الحبل ، فحضر عنده القضاء (المتصرف) وقبل يده بل رجله كي يستجبل بذلك ، وأن =

اتفاق سرى تعهد فيه الأمير « بتأثير طمعه غير المحدود وبغضه الشخصي .
لداود باشا ، للبك الثائر بتقديم مساعدة كل حزبه الدرزي حالما يحرز
الثائرون في صراعهم ضد المتصرف نجاحاً جديداً . حتى إذا ماتوج الحظ
جهودهم المشتركة كان القصد أن يفرضوا على الباب العالي والدول — أمام
واقع ثورة الجبل — ضرورة تقسيم حكومته إلى قائمتين كما في الماضي
وتسليم إحداهما المارونية إلى كرم الثانية الدرزية إلى الأمير محمد . ولكن
حوادث هذه المرحلة قد أفست هذا الترتيب وأجل سفر كرم في يناير
١٨٦٧ تنفيذ المشروع إلى أجل غير محدد^(١) . ولا يستبعد الباحث أن
يوصل الأمير ، تجاه احتمالات ممكنة ، صلته مع كرم ، منذ مغادرة
هذا الجبل وبذلك تفسر أيضاً الحركات المقلقة التي حدثت في الجنوب
والشمال في آن واحد على ما ذكرنا آنفاً . ومن هنا كان اهتمام فرنكو
باشا بهذا الوضع الذي قد يخلق له متاعب كبيرة في مستهل حكمه ، فسارع
لسماع شكاوى كل من الحزبين الدرزيين ، ودرس القضية مع راشد باشا
والى سورية ، فاتفق معه على أن يبعد رئيساً الحركة فوراً من الجبل ،
وأبرق الباشوان إلى الباب العالي يقترحان تعيين الأمير محمد عضواً في
مجلس الشورى الجديد في الآستانة . وهذا التعيين يتفق مع طموح الأمير ،
وفي نفس الوقت يرحب به الدروز لأنهم سيرون أن ملتهم ممثلة في مجلس

= درويش ملزم أن يجاريه وعنى بموجب أوامر دولته ، أى أنه يخرب الموارد على ضرر
داود وعلى كيس فرنسة . ويظهر أنه آله يد غيره ، ومم ذلك فهو يرغب جداً أن ألاوا(البك)
يسلم عن يده ، بشرط أن يكتب إليه ، وأن يبقية في سوريا خارج لبنان . فبعد مداوات
كثيرة مع الأمر محمد بهذا الخصوص ، تم الرأى بينه وبين الملحة ، أن الأوفق اخفاء البك
تحت تاسع أرض ، بحيث لا أحد يدري به ، ويقدر يخفى شهره كاملة ، وأن الأمير يقدم له
بنته في هذا الطرف ، وهو محل فيح فيه حريم ، فلا يظن أحد أنه مخفى به . نرجو أن
تفيدوا البك ذلك . وأما قيامه في الجبل نارة ظاهر ونارة مخفى فهو غلط من البك ولاسيما
لأن التوايا ردية . . . » .

البشعلاني ، ص ٤٦٩ - أوردنا نص الكتاب كما هو بالحرف .

:Beyrouth, T. 18. Rapport No. 20 du 20 Sept. 1868, Fos (١)

الدولة. وبالنسبة لأنصاره لا يعتبر هذا التدبير إفقاد خطوة الأمير فيندفعون للثورة ، ويصبح الأمير محمد « كرما درزيا » .

أما بخصوص الشيخ حسين تلحوق فقد تم الاتفاق بين الوالي والمتصرف أيضاً أن يدعوه الأول إلى الإقامة في دمشق حيث يدفع له مرتب ١٥٠٠ قرش شهري يؤمنها له متصرف الجبل ، وحيث يدعى للعيش بهدوء قرب ابنه المقيم فيها^(١) .
بالحقيقة فإن قضاء الشوف هدأ تماماً بعد إبعاد الأمير محمد أرسلان ، والشيخ تلحوق عنه^(٢) .

هذا عن الجنوب ، أما في الشمال فكان الكرميون يتابعون مناوراتهم أثناء غياب داود ، معلنين عن أمانهم في عودة زعيمهم المنفي ، ولا يتورعون عن التعرض بين حين وآخر لأملاك من يعرف بعدائه لكرم ، وعن مصادرة حصاده وغلاته . ولكن على الرغم من كل ذلك فلم يكن ثمة خطر حالي من هذه الناحية ، لأن فرنكو باشا بمساعدة الكليروس الأدبية ، وبمجة البطريك له^(٣) ، يستطيع أن يهدئ الاضطراب الذي يقلق هدوء الشمال إما ببلغة الإقناع أو ببلغة القمع والشدة . وبما كان يساعده في عمل التهذئة أن كثيراً من الكرميين كانوا يعرفون حتماً أنه في أعماله ميال لرئيسهم الذي تربطه به أواصر معرفة قديمة منذ أيام متفاه الأول إلى الآستانة حيث كان حل في داره ضيفاً . بدليل أن وصول فرنكو باشا ووجوده في بيروت وضعاً حاداً لغالبية أعمال التخريب

Beyrouth, T 18. Rapp. No. 20 op. 3 cit. F. 308. (١)

» » » » » 14 op. 20 cit. F. 332. (٢)

(٣) يروى عن المطران يوسف الدبس أن البطريك يولس مسعد هو الذي سعى يوم زار عاصمة السلطنة بتعيين فرنكو متصرفاً بعد أن أخذ منه عهداً بأن يكون لبنانياً مائة بالمائة وكان فرنكو يفخر أمام البطريك بأنه لبناني الأصل من عائلة الكوسا المارونية الأهدنية التي تزح بعض أفرادها إلى حلب .

(عن أوراق لبنانية ، المجا. الثالث ، ص ٢٤٧) والباحث لا يستبعد معنى البطريك بهذا الصدد .

والشغب التي اقترفتها العصابات في كسروان أثناء غياب سلفه داود باشا ، بحيث جاء بعض رؤسائها وأعلنوا خضوعهم بين يدي المتصرف الجديد طالبين عفوهِ ونسيان الماضي^(١) .

يبد أن فرنكو باشا لم يقنع بذلك ، لأنه كان يعلم أن الصعوبة الناجمة عن الذكرى التي كان كرم قد خلفها في أذهان أنصاره لا تزال ماثلة تهدد أمن الجبل . ولذلك فعندما راجعه أصدقاء شيخ إهدن في موضوع عودة المنفى صرح عن أفكاره بوضوح في قوله : « لا أخفى شعور المودة الذي أكنه ليوסף كرم ، ولكن إذا لم أنس هذا الشعور في مركزي الجديد ، فإن هذا المركز يفرض على واجب التذكر أتتى قبل كل شئ . حاكم الجبل ، وأن على أن أسهر بكل عناية على هدوء البلاد وأمنها . وكل تعكير يحدث ساقعه بقسوة أيا كان فاعله ، وإنى أستهن بمرارة أعمال كرم الأخيرة ونكرانه المؤسف لجبل فرنسا . والحق عليه وحده في هذا الموضع المؤسف الذي هو فيه اليوم . إن عودته للجبل إذا حدثت فستكون إما قانونية وإما غير قانونية . في الحالة الأولى لا يمكن أن تتم إلا بموافقة الحكومة العثمانية ورضى فرنسا . أنا لن أعترض عليها ، ولكنى لا أستطيع أن أقوم بأى مسعى في هذا المعنى ، وأريد أن أبقى بعيداً عن المفاوضات بشأنه . وفي الحالة الثانية ، أرب أن يعرف كرم ، وأن تعرفوا جميعاً أن تصميمي في هذا الصدد مقرر ، سأحدد له مدة أقصاها ثمانية أيام ليغادر البلاد ، وإذا لم ينفذ إنذارى بعدها سأستخدم بدون تردد القوة العامة لإرغامه على الخروج محملاً بإياه مسئولية الكوارث الجديدة التي يكون وحده قد جرّها على بلده التعيس ، وفي هذه الحالة لن أراجع أمام أى حل جذرى ، لأن الحاكم لن يذكر الصديق^(٢) .

Beyrouth, T 18, Rapp. No 14, op. cit, F 305.

(١)

» » » » » 20, » » Fos. 333, 334.

(٢)

وظهر تصميم المتصرف على موقفه هذا في رده على صديق كرم الحميم ملحة الصير في بيروت عندما كلفه كرم بأن يبلغ المتصرف مضمون كتاب كان أرسله إليه في ١٨ أغسطس ١٨٦٨ ، وفيه يمتدح كرم فرنكو ، ومشاعر صداقته الغالية وإدارته الحسنة التي يرجع إليها الفضل في طمأنينة لبنان ، ويعبر عن رغبته الكلية في العودة إلى الجبل ليعيش فيه بأمان طائماً وخاضعاً لسلطة المتصرف .

فإذا ما ارتأى فرنكو حينئذ ضرورة لمساعدته فسيجده مستعداً لخدمته بنشاط وغيره ، وأمانة . وإذا لم يكن في لبنان فهو يتمنى أن ينسحب إلى أية بقعة من سورية الخ . . وقد رد فرنكو كتاب كرم إلى ملحة ، وقال إن جوابه موجود في الكلام الذي صدر عنه عند وصوله ، والذي كرره مراراً بعد ذلك . أى طالما أن الحكومتين العثمانية والفرنسية لا توافقان مسبقاً وصراحة على عودة كرم ، فلن يمكنه ، وهو حاكم الجبل ، أن يقدم على ذلك ، وإذا برهن البك على جرأته وجنونه بدخوله البلاد ضد القانون ، فسيرى المتصرف نفسه مضطراً على أسف لمعاملته صراحة كعدو^(١)

فرنكو — يوسف كرم

وظهرت بوادر الأزمة عندما استلم فرنكو باشا وراشد باشا نبأ من الآستانة عن وصول يوسف كرم من روما إلى أثينا ، وشاع الخبر في الجبل عن عودة كرم القريبة ، فأسرع المتصرف والوالى باتخاذ التدابير التي تمنع شيخ إهدن من دخول لبنان . وكانت الظواهر تدل على أن الزعيم الماروني الشعبي سيجدد مغامرة ١٨٦٦ — ١٨٦٧ ، ولذا فقد استقر رأى السلطات أن تدخل في صراع أخير مع « كرم المزعج » الذي هو تهديد دائم لحسن سير الإدارة في البلاد ، والذي في تغذيته للقلق والمعارضة يشل

الجهود المضنية التي تبذلها حكومة الجبل لتأمين الهدوء والنظام،^(١).

وما نبه أ نظار السلطات إلى الدسائس التي تحاك ضد الحكم القائم ، هو سفر دومينيك خضرا ، صديق كرم ، من بيروت إلى أثينا في ٢ أكتوبر بحجة تصفية إرث عمته فيها . ولكن وصول كرم إلى هذه المدينة فسر سبب هذه السفارة العاجلة الباغته . ولما عاد دومينيك إلى بيروت في ٢٨ أكتوبر ، سحب قنصل فرنسا جواز سفره الفرنسي الخاص الذي يحمله وذلك على أثر إشعار وزير الخارجية له . ولم تبادر السلطات لتوقيفه دون أدلة كافية تثبت إدانته خشية أن يفسد العلاقات الطيبة التي ربطت بعض أنصار كرم بالمتصرف . فضلا عن أن المنطق كان يقضى باتخاذ نفس هذا التدبير ليس فقط تجاه أخيه رزق الله خضرا وصهره ملحمه وكلاهما صديقان مخلصان لكرم لعبا دورا لا يقل عن دوره في حوادث ١٨٦٨ ، ولكن أيضا تجاه جميع أهالي كرم في مقاطعات البترون والزاوية . ولو اتخذ مثل هذا التدبير لاتخذ صفة الاضطهاد والتحدى ، وقد يلجئ أنصار كرم إلى السلاح حالا ويستعجل الحوادث .

وبما أنه لم تبدر أية بادرة عدائية صريحة من جانب الكرملين ، فقد وجد فرنكو أن التهذئة أولى ، وأن الحكمة في عدم تكبير الوضع باستعمال الشدة في غير أوانها . فاكثف بفرض رقابة على دومينيك ومنعه من مغادرة بيروت ، بعد أن نبه أن أول شكوى تثبت ضده سيتلوها توقيفه الفوري وإرساله إلى الآستانة^(٢) .

ماذا كان صدى أخبار عودة كرم إلى الجبل ؟ على الرغم من أن أهالي الجبل كانوا يتوقعون أن يروه عائدا بين ساعة وأخرى ، فالرأى العام عموما لم يهتم كثيرا للأمر ، ولم يحدث ما يعكر الأمن والهدوء . والتقارير

Beyrouth T. 18, Rapp. No. 25 du 1 Oct. 1868, Fos. 347. (١)

Ibid.

(٢)

التي كانت تصل من نفس كسروان كانت تثبت أن المهووسين من سكانها يبدون وكأنهم غير مستعدين للاتزلاق وراء دعوة جديدة لإحداث القلاقل .

بيد أننا إذا صعدنا شمالا نحو قضاء البترون . نجد أن أفكار الأهالي ومقاصدهم أقل استقرارا . والمنطقة التي هي موضع القلق الجدى والتي يوجد فيها لكرم أنصار مخلصون مستعدون لحمل السلاح في سبيله حال ظهوره ، هي موطنه الزاوية وجهة بشرى على ضفة قاديشا اليمنى حيث تقع إهدن وزغرتا ، الأولى في الجبل والثانية في السهل ، ولذلك أمر فرنكو قائمقام البترون بالانتقال إلى قرية أرجس ليقم فيها مع إدارته ، إذ يتاح له من هذه المنطقة المتوسطة أن يسيطر بسهولة على بنشعى وسبعيل وايطو وهي مراكز استراتيجية نسبيا ، لكرم فيها أنصار عديدون بسبب بعض الانتصارات التي كان أحرزها على الجند العثماني (١٨٦٦) (١).

ومن المؤكد أنه كان لمقاصد الأكليروس وموقفه الودى من فرنكو باشا أثر كبير في هدوء الجبل في فترة شائعات عودته القوية ، فالأكليروس الأعلى عموما الذي كان يخشى من سوء نواياه واشتراكه بدسائس هذه الظروف يبدو مقمرا هذه المرة مساعدة حكومة الجبل بما له من نفوذ قوى وسلطة معنوية لرد فعال كرم ، وقمعا عند الحاجة (٢).

فقد صرح البطاريك الماروني بأنه والمطارنة لن يستقبلوا كرم إذا

Beyrouth, T. 18, Ibid, Fos. 353.

(١)

(٢) في رسالة من كرم إلى الخوري يوسف الدبس ما يشير إلى هذا المعنى فيما بعد : « . . . نوهتم لى أبوتكم أن حضوري إلى لبنان بدون إذن الحكومة يجعلني أن أجد الأكليروس ضدي ... » عن رومية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) .
أظهر نص الرسالة الكامل في سمان خازن « يوسف بك كرم في المنى » ، ص (١٣٤ — ١٣٥) .

عاد إلى لبنان إذ لا يريدون التضحية بصدقاتهم لفرنسا من أجل انحراف شخص واحد ، فهم مستعدون لرده ، ولمساندة الحكومة في مساعيها لقمع حركاته المقلقة ، التي تسمى إلى أحوال لبنان وهدوئه (١) .

ولكن كل هذا لا يعنى أن كرما إذا تمكن من دخول الجبل لن يجد من يناصره ويحمل السلاح معه ، أولن يجد بعض العون المعنى من قبل الأكليروس الأدنى على الأقل ، أو بعض الأساقفة في الأكليروس الأعلى . لا سيما إذا جاء البك الثائر وهو يحمل مالا ينفقه على أشيائه مما قد يحصل عليه مع السلاح من اللجان السرية الثورية في اليونان (٢) ، بدليل أن وصول كرم إلى سيرا ، وانتشار نبأ وصوله إلى الإسكندرية وخروجه منها إلى جزيرة كورفو اليونانية (٣) ، كان له تأثير حماس لدى سكان مناطق الشمال فقط من أعوانه المتعصبين ، ولكن بعد أن علم الناس بأن شيخ إهدن ألزم بمغادرة الإسكندرية بسرعة ، عاد كل شيء إلى حالته الطبيعية . بيد أن الجدير بالملاحظة هو هذا التغير الملحوظ في حالة الأمور التي كانت لعهد قريب تجعل عمل الإدارة مشوشا وصعبا ، وهو أن المشاعر الشخصية نحو كرم لم تعد سبب شعور بالنفور والاسنياء نحو الإدارة المتصرفية القائمة وأنه ربما باستثناء بعض المهيجين للحزب الكرعى ، تتقبل البلاد طوعا حكما فرنكو باشا : فثمة تحسن محسوس ملحوظ في الأفكار له أهمية عندما يقارن بحالة الأفكار السائدة سابقا ، ففي كسروان البحتة ، وفي قائمقامية زحلة ، والمناطق المختلطة ، والدرزية ، كل شيء هادى . تسير شؤون سيرا مرضيا لا سيما إذا علمنا أنه من المستحيل أن نحصل على رضى أهالى الجبل بشكل كامل (٤)

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 29 du 30 Nov 1868, F. 367.

» » » » » 30 Déc. 1868. (٢)

» » » » » 56 du 10 Nov 1869, F. 95. (٣)

» » » » » 59 du 20 Déc 1869, F. 68. (٤)

ومهما يكن من شيء فإنه عندما فشلت مساعي كرم لأخذ موافقة فرنكو باشا على الإذن له بالقدوم إلى الجبل ، عرض قضيته على الأستانة بواسطة وسيط ذى نفوذ ، فكتب الصدر الأعظم على باشا في النصف الثاني من سبتمبر ١٨٦٩ إلى فرنكو يعلمه بالأمر ، ويطلب رأيه في عودة كرم . قال على باشا إنه يرى أن أحداث الماضي كانت دروسا كافية لشيخ إهدن ، حتى لا يعود إلى إقلاق الراحة وعرقلة سير النظام الذى استتب منذ ١٨ شهرا .

أما فرنكو فقد اتخذ الحيلة في جوابه ، قال إنه يرى أن كرم لا ينبغي أن يعود في جميع الأحوال إلى لبنان إلا إذا حضر بنفسه إلى الأستانة وقدم خضوعه إلى الحكومة العليا ومن ثم إلى إدارة الجبل الحالية .

وتسالم عن سر إقامة كرم الطويلة في جزيرة كورفو !

ربما صمم كرم على الرجوع إلى جبل لبنان ، على رأس حملة عسكرية أجنبية تسانده لطرده المتصرف العثماني من بلده ، وتحقق حلمه الذى طالما راوده ، وكاد أن يتحقق ثم أفلت منه . ويبدو أن كرم رأى بواذر الحرب العالمية قرية (حرب السبعين بين ألمانيا وفرنسا في صيف ٨٧٠) ، فأثر الانتظار ريثما تندلع نارها فتتيح له فرصة غزو الجبل في ظروف مواتية قد تكون فيها الدولة العثمانية مشغولة في بعض شأنها عنه . وجاء كرم إلى كورفو حيث فاض الحكومة اليونانية بشأن حملة يتولى هو قيادتها ، فيدخل لبنان عن طريق مصر أو اللاذقية . واشترط على هذه الحكومة — بحسب ما يرى البشعلاني — أن تقرضه عشرة ملايين من الفرنكات خلا المعدات والذخائر الحربية^(١) .

(١) ليس بن يدى الباحث من الأوراق الرسمية تفصيلات عن هذه الحملة إلى يبدو أنها تستند إلى اليونانيين ، وقد سبق أن نوهنا بما نراه من أنباء علاقة كرم بثوار كريت ١٨٦٦ . =

وكتب إلى صديقه الخوري يوسف الدبس يطلعه على الامر ويطلب منه أن يساعد صديقه واكيم باخوس على إرسال خمسة وعشرين رجلا إلى الاسكندرية ليكونوا مرشدين للحملة ، « فإذا سئلوا في مرفأ الاسكندرية عن التذاكر (للمرور) يقولوا إننا حضرنا من سورية لذهشتغل في خليج السويس فلا يعترضهم أحد . . » (١) .

ولم يجد الباحث فيما لديه من الوثائق ما يوضح مهمة هؤلاء على الوجه الذي أثبتته البشعلاني نقلا عن رسالة كرم إلى الدبس ، ولكن وجدنا في

== ييد أننا لو أخذنا بما يورده سمان خازن لألغينا أن ثمة لجنة قد نظمت للنظر في شؤون الحملة العسكرية ، وأن من أعضائها أميرة باسم لاسكاريس وولدها الرئيس لاسكاريس . ويظهر أن الأميرة كانت مدفوعة بدافع الدين ، ودليل ما جاء في كتابها الصادر عن فلورنسا بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٠ إلى يوسف كرم بشأن الحملة :

« . . أعيد على مسامحك أيها الأمير (كرم) بأن على رسالة يجب أن أغذها ، وهذه الرسالة أتتني من أمه طالما أنها تتعلق مباشرة بالدين ، وإن المصاعب مهما تعاظمت لن تقينني عن تنفيذها » (ص ١٠٢ - يوسف بك كرم في النفي) .

وفي رسالة بعث بها بحجول إلى الأمير لاسكاريس بشأن الحملة ما يلي من فقرات نوردها دون إثبات عن مصدرها :

« . . . أجهل ما إذا كنتم قد استلتم الوثائق الصادرة عن اللجنة ، والمرسلة إلى الأمير كرم حتى بعد الاطلاع عليها يرسلها إليكم بدون تأخير . بقطع النظر عن أعضاء اللجنة الحاليين الذين هم من أصحاب النفوذ في البلاد وكما تعملون ، فسوف ينضم إليهم الأمرا ل كناريس حال إبلاله إني أسف لتأخير الأمير كرم عن الوصول إلى هنا ليطاع على المحجودات التي يبذلها أساقفة ألبانيا للاتفاق معنا ، فأحدهم موجود حايا هنا بصفة مندوب . في الاجتماع الذي عقدته اللجنة أول أسس تقرر أن يوعز إلى شركة الملاحة المقيمة في سيرا لترسل إحدى بواخرها إلى كورفو لتسلم باسمي الأسلحة والذخائر حالما يصلنا نبأ وصولها إلى تلك المدينة وإذا كنا اتفقا على إرسال هذه الأسلحة والذخائر إلى سيرا أولا ، فلائنه يصبح من السهل إرسالها إلى الأمير ثم إلى طيراني (تيرا ما ؟) ثم إلى مكدونيا ، ومن هناك آسيا الصغرى ، ثم إلى لبنان . . . » (ص ١٠٥ نفس المصدر السابق) .

(١) من رسالة كرم إلى الدبس في ٢٨ (ديسمبر ١٨٦٩) وفيها أيضا « ولانيؤكد لكم أن الجيـم في الجهات الشمالية باستعداد تام وانتظار ، بل إن الأكثرين في الجهات التي حولكم ساروا متجهين على ما يوافق شرف الجنسية والوطنية . [وإن شاء الله لا يفسد مسيـبوا الحرب الأهلية (الأتراك) أن يثروا أحدا كماعرفنا أنهم عازمون الآن ، وأنهم راقدون على سباط النقلة . . . » (البشعلاني ص ٢٥١٤ .

رسالة بعث بها القنصل الفرنسي في بيروت إلى وزيره (٢٢ مارس ١٨٧٠) أنه بناء على دعوة كرم الذي لا يزال في كورفو ، فإن عددا من انصاره المخلصين من قريتي إهدن وبشرى قد غادروا الجبل للانضمام إليه ، وعددهم خمسة عشر رجلا (منهم فرنجية ونونو . . ويوسف الشبلي) ، وقد سافروا سرا إلى طرابلس في ١١ مارس ١٨٧٠ على مركب (المساجري امبريال) متجهين إلى رودس فازمير فسيرا ، وقد أحبطت السلطات في لبنان وولاية سورية علما بالأمر . ويذكر القنصل أنه إذا كان حقا ما يلوح أن كرم مستعد لخوض مغامرة جديدة ، ومصمم على دخول لبنان فمن الصعب تبين دوافعه التي دفعته لذلك ^(١) .

ولكن هذه الدوافع قد تتضح إذا تأكدنا من صحة ما جاء في رسالة كرم للدبس على ما ذكرنا ، وهي الرواية الأكثر شيوعا .

لماذا لم ينجح مشروع حملة كرم على لبنان ؟

ليس لدى الباحث مستند موثوق به في هذا الصدد ، بيد أننا وجدنا ذكرا لذلك في رسالة من كرم بالشفرة إلى صديقه الخورى الدبس ، نثبت ما جاء فيها متصلا بتساؤلنا ، دون أن يكون لدينا وسيلة التوثيق الواجب . قال كرم في مقدمة رسالته إن أحكام الظروف الحالية جعلته يفضل الإقامة في الغربية ريثما تظهر الفتنة العمومية التي يخالها قريبة ، واستطرد يقول :

« ويخيل إلى أن تجنب الموارنة سائر الأحزاب في الوقت الحاضر هو الأسلم عاقبة ، وإنما استعدادهم للحماية عن نفوسهم عند الحاجة هو فرض على ذمة كل من يرغب أن يبق للنصرانية أثر في الأرض المقدسة . لأنه

بدون هذا الاستعداد ، إن كنت بلبنان أو لم أكن ، لا استطاعة لي ولا لغيري الحصول على فائدة المحاماة . إن أبناء الوطن المسكين يحبون الراحة والخير بشرط أن يعمله الغير لهم ، وأن تمنحهم إحدى الحكومات الأموال وتحامي عنهم لا كتمال رفاهم وهذا محال . على أن إحدى الدول إذا فعلت ذلك فما هو إلا لكي تضع على أعناقهم نيرا فوق نير .

و إن المسئلة التي كنت قد ابتدأت بها حينما طلبت بعض الرجال للانتظار حيث تعلمون^(١) . كانت مستندة إلى عشرة ملايين فرنك ما عدا اللوازم والمعدات الكافية . على أنه عند الابتداء بالعمل قد تغير القرار المنفق على الراحة العامة المقصودة ، وهكذا فقد وجدت سبيلا آخر ورفضت ذلك وغيره من المنافع الخصوصية ، كيلا أكون سببا لسقوط الوطن تحت سلطة مطلقة وعبودية كاملة . وهذا يدلكم على أتى ، إن رضيتم أو لم رضوا عن تصلب أفكارى ، بعيد عن خدمة يبرق فرنسا « العالمة » ، ولا اعلق أقل اعتبار على إحدى الدول إلا على قدر ما تحترم حق الله وحق العباد .

ومع هذا فإنتى أطمئن سيادتكم بأنه قد جرى لى مخبرات مع الحزب

(١) يذكر سمعان خازن أن المطران الدبس والشيخ واكيم باخوس جما ٢٥ نفرأ من رجال كرم وأرسلهم إلى الاسكندرية حيث أقاموا شهرين بانتظار مجئ الحملة العسكرية ، وق أوائل حزيران (يونية) ١٨٧٠ حضر إلى الاسكندرية من لبنان الحورى ميخائيل رحمة من نشرى وما إن علم بوجود هؤلاء الرجال في ضواحي الاسكندرية حتى ذهب إليهم وأخذ يقنعهم بالاقلاع عن مهمتهم والعودة إلى لبنان . وأنذرهم بأنهم إذا لم يبادروا مصر فورا فسوف يشي بهم إلى الحكومة المصرية أو التركية التي أمرت بقطع أعناقهم ، فاضطروا للعودة . وحينما وصلوا إلى بيروت دفع الخواجا ابراهيم ملحة لكل منهم مبلغ ٥٢٠٠ قرشا تركيا قبل أن يذهب إلى بيته . وجاء في رسالة لبنانى من الاسكندرية (١٨ يونية ١٨٧٠) أت الحورى رحمة ظهرت منه أعمال شتى ضد المحبة الوطنية والجنسية أيضا ، لأنه كان غالبا يهدد الرجال المذكورين ويخوفهم من اقتدار وعظمة الحكومة المصرية وما هي مزعة أن تعاملهم متى عرفت بأنهم من أتباع وعصوصى سعادتكم « ... » ص ١٠١ « كرم فى المنفى » .

الملكى الأفرنسى وحضر عندى معتمد من قبل « غمبتا » الذى يرغب تهييجنا فأوضحت له أسنى للوقوف الذى وضعت فرنسا به الموارد ، وقد وعدته بأنه إذا أرادت حكومة فرنسا التى تقوم جديدا أن تعرف حقوق الموارد ، سأعمل جهدى للخدمة نفوذها وسطوتها فسر المعتمد من ذلك جدا ، وكتب إلى فرنسا وبقى ينتظر فى رومية . ولم أخف عيه أن الباب العالى أظهر لى من جديد حسن ملتقى ، وأن دعاوى ربما تهييج قريبا فسألنى أن أطاول المسألة مدة شهرين ، فأرجو إبقاء ذلك بخزانة سرى الأمين « ١ » ، ه .

وأيما كان الأمر فهذه الحملة العسكرية التى شغلت كرما مدة سنتين تقريبا ، والى بذل فى سبيلها جهودا جبارة قد منيت بالفشل ^(١) .

وعلم القنصل الفرنسى من مصدر موثوق به أن أحد المطارئة الموارد الذين دعوا إلى المجمع المسكونى (العالمى) وهو بطرس البستانى ، لا يزال يلح على كرم أن يتجنب العودة إلى لبنان تمشيا مع الحكمة فى الظروف الحاضرة . ويطلب منه أن يتبعه إلى روما حيث هو مستعد مع بعض المطارئة الموارد لبذل كل مسعى من أجله لإعادة حظوته لدى حكومة فرنسا ، لأنهم مقتنعون أنه طالما أن حكومة الامبراطور غير راضية عنه ،

(١) يرى الخازن أن لذلك أسبابا منها :

١ — أن أعضاء اللجنة لم يجدوا المال اللازم لسد نفقات الجيش ، ولم يجدوا عددا كافيا من المتطوعين الأجانب لرفضهم القتال فى بلاد بعيدة .

٢ — أن الانكسار الفظيع الذى منيت به فرنسا فى حرب السبعين جعل كرما يهمل مدة قضية الحملة لأن الفرصة لم تكن آتت سائحة (؟ !) وقد شق على كرم أن يقوم بانفاذ هذا العمل الخطير بوقت كانت فيه فرنسا مضعضة ومنهكة القوى ، وبغنى عن المشاكل فى الشرق . وعمل كالذى أراده كرم أت بجرى فى لبنان كان من شأنه إما أن يجر فرنسا إلى التدخل فى شؤون الشرق وهى منهكة وقتئذ بلم شمت جيوشها وتقوية معنوياتها ، وإما أن تتخطى عن القضية الشرقية فتفقد نفوذها فى الشرق .

٣ — أن الدولة الثمانية علت أخيرا بأمر هذه الحملة فبنت الصيون والأرصاد برأ وبحراً وأصدرت الأوامر بمراقبة الشواطئ . ص ٩١ — ٩٢ من المصدر السابق .

وطالما لا توافق مسبقا على عودته ، فكل مسعى لعودة كرم لن يؤدي إلا إلى مغامرة مؤسفة يجدر تجنبها تماما حرصا على راحة الجبل^(١).

ومعلوم أن الحرب التي شبت بين فرنسا وألمانيا في صيف عام ١٨٧٠ أسقطت الامبراطورية الفرنسية الثانية في ٤ سبتمبر ، وأوجدت الجمهورية الثالثة ، ولذا عاد كرم من كورفو إلى روما مضطربا مخذولا وانصرف للاهتمام بشؤونه الخاصة بانتظار سنوح فرصة أخرى .

كانت مشكلة يوسف كرم إذن أولى المشاكل التي برزت في وجه فرنكو باشا . ولكنها لم تكن وحدها ، فقد جابهت المتصرف معضلات أخرى ملأت نفسه حسرة ومرارة وجعلت قلبه يطفح بخيبة أمل كان لها — غالبا — أثر في وفاته قبل استيفائه مدة حكمه (ب : ٦ سنوات) وكادت أن تؤدي إلى عزله من المتصرفية واستدعائه إلى الآستانة

وقبل أن نلج في هذه المعضلات نسجل تنازل فرنكو باشا عن قائمقامية غربي البقاع في نهاية فبراير ١٨٧٠ الذي تبعه مطالبة أعيان الدروز باستعادة قرى البقاع التي كانوا أخرجوا منها بعد حوادث ١٨٦٠ .

معضلات أخرى أمام إدارة فرنكو - البقاع

إن إدارة غربي البقاع كانت تؤلف جزءا من سهل البقاع الخصيب وتتاخم سلسلة جبل لبنان الغربية . وهذه الأراضي التي يحدها شرقا مجرى نهر الليطاني وغربا جبل لبنان نفسه . تبدأ سلا من قرية المعلقة قرب زحلة ، وتنتهي جنوبا فيما وراء قرى مشغرة وعين التينة ، ممتدة هكذا على طول ٧٠ كم تقريبا ، بعرض يتراوح بين ٨ — ١٠ كم . وتشتمل

Beyrouth, T. 19, Rapport No. 79 du 10 Juillet 1870, Fos. (١)

على نحو ٥٠ قرية منها ٧ أو ٨ قرى شمسية (أى بعيدة عن القرى المأهولة وتستمر عن طريق الالتزام) تعود ملكيتها للدولة ، وتلزمها حكومة دمشق في كل سنة بأسعار مختلفة حسب المواسم . وباقي القرى يملكها (المرابعون) الذين كانوا شركاء فيها والذين يدفعون ضرائب معينة إلى الخزانة . إن مجموع سكان هذه القرى يقدر ب ١٨ إلى ٢٠ ألف نسمة كثرهم من الروم الكاثوليك وسدسهم من المسلمين^(١) .

ومعلوم أن داود باشا عند انتهاء فترة تجربة حكومته الأولى في أواخر عام ١٨٦٤ ، كان قد حصل بخلاف تجديد ولايته خمس سنوات على أن يوضع غربي البقاع ضمن بعض الشروط تحت إدارته . وهذا التنازل — كما ذكرنا — قد تم لداود باشا شخصيا ، وليس لحاكم الجبل مطلقا ، وبوجه كان داود يعين قائم المنطقة بالاتفاق مع والى سورية ، أما شؤون الإدارة المالية في هذه القاعية ، فكانت تتعلق بدمشق مباشرة ، في حين أن الشؤون القضائية كانت تصرف فيها بكيفية مناطق الجبل ولم يختص غربي البقاع بأى امتياز من امتيازات الجبل ، ولكن المتصرفية كانت تشرف على شؤون الأمن والإدارة فيه فقط . وقد استهدف داود باشا من ذلك حينذاك أمورا أولها أن يسهل له الدفاع عن سكان الجبل المسيحيين والدروز في البقاع حيث يكثر عددهم ، ثانيا أن يحمى مصالح السكان الذين يتعاطون زراعة الأرض البور في القرى الشمسية التي تملكها الدولة وذلك بأن يعتمد بصورة مؤكدة ومنظمة على جباية الاعشار وضرائب المنطقة ضمن حدود ٥٠٠٠ كيس سنوياً لتكملة موازنة الجبل إذ كان على ولاية سورية أن تدفع هذه الإعانة إلى لبنان^(٢) .

Beyrouth, T. 19, Rapport No. 68 du 1er Avril 1870, (١)

F. 138.

Ibid, F. 139, ...

(٢)

وعلى أية حال فالهدف الحقى الذى كان يرغب داود باشا فى بلوغه وتحضيره منذ ذلك التاريخ ، هو فيما كان يقال تكبير حقيقى ومادى للحكومة التى تولى أمورها ، وتوسيع حدود الأرض أولاً بحيث يؤدى فيما بعد إلى توسيع السلطات والاستقلال . وسواء كان الدافع لضم غربى البقاع أن يكون مقدمة لأعمال ضم أخرى متعاقبة كضم شرقى البقاع اعتباراً من بعلبك حتى راشيا وحاصبيا ، يكمل بضم صيدا ويبروت وطرابلس أم لا ، فإن ظروف التنازل قد جرت باسم داود شخصياً ، ولهذابقى ممثلو الدول المشتركة فى وضع النظامات بعيدين عن التدخل فى هذا الترتيب . ولو كان الموضوع فعلاً هو تكبير أو توسيع حدود لبنان لاستوجب تدخلهم حتماً . ولا ريب أن الباب العالى تحقق من مساوىء ضم غربى البقاع إلى الجبل ، ولذلك لم يفتنه عند تعيين فرنكو باشا أن يوصيه باتخاذ ما من شأنه وضع حد لهذه الحالة غير الطبيعية . ولم يتردد فرنكو المسالم الطيب بعد أن اطلع على شؤون إدارته الجديدة بأن يعترف هو نفسه بمساوىء مثل هذا الوضع الذى لا يضيف شيئاً ذا قيمة إلى أهمية حكومته ، بل يضعه فى وضع من التبعية حيال والى سورية .

وبعد أن فكر ملياً فى القضية قرر أن يقترح إعادة الآءور إلى حالتها قبل أن يجرى هذا التنازل الشخصى إلى سلفه . وقد وضع هذا الاقتراح بالاتفاق مع راشد باشا إلى الباب العالى للتصديق عليه وتم ذلك بسرعة . وأصبحت قائمية غربى البقاع منذ مارس ١٨٧٠ تقريباً تتبع سلطة والى سورية رسمياً دون منازع ، ولم يعد لحكومة الجبل أن تتدخل فى شؤونها وطبيعى أن ينظر بعض الجبلين من المسيحيين والدروز الذين كانت لهم مصالح فى البقاع بأسف إلى انقطاع نفوذ حكومتهم المباشر فى المنطقة ، خشية أن يتعرضوا فى المستقبل للظلمات التى كانوا موضوعها فى الماضى^(١) ومن هنا

كانت مطالبة الارستوقراطية الدرزية في الشوف لراشد باشا والى سورية بعدد كبير من القرى والأرضين التي تقع في البقاع بحجة أنها كانت من أملاكهم في الماضي ، وأن الدولة العثمانية قد باعها جزئيا بالمراد العلني ، أو نقلت ملكيتها وفقا لقانون (الطابو) إلى أفراد أو في أكثر الأحيان إلى المزارعين القدامى أو واضعى اليد عليها (Tenaciers) . ولعل إلحاح أعيان الدروز في ملاحقة هذه المطالب بعناد لا يفسره إلا العون الذي وجدوه لدى المتصلية الانكليزية في بيروت (١) . ومهما يكن فقد وجد راشد باشا أخيراً في محفوظات الولاية قراراً اتخذته مجلس الوزراء العثمانى قبل ٢٣ سنة (١٨٤٧) وبت في القضية في معنى مخالف لدعوى الدروز ، ولعل على باشا خفي عليه هذا القرار حين دعا الرالى بناء على طلب السفارة الانكليزية لمباشرة درس طلب الدروز في سهام البقاع . والزعماء الدروز الذين علوا بوجود هذه الوثيقة تضام حصرهم على ملاحقة القضية . وانهت القضية بعد أن شغلت المتصرفية والولاية مدة من الزمن .

مشكلة المعصرة :

ولكن فرنكو سرعان ما اصطدم بولاية سورية في مسألة الحدود المستعصية ، وهذه المرة كان موضوع الخلاف أراض تقع بين متصرفية طرابلس الشام ، ومتصرفية الجبل ، وأعقد مشاكل الحدود التي نشبت بين الولاية والمتصرفية كانت تدور حول أراضى المعصرة ، وأدت إلى خلاف أسامى بين فرنكو باشا وراشد باشا لأول مرة .

قال الوالى إن مسلمى طرابلس يملكون أراض تحتوى على ٥٠ - ٦٠ ألف شجرة زيتون في منطقة المعصرة الواقعة في قضاء الكورة السفلى التابع للحكومة لبنان . وبما أن هذه الأراضى تقع عند أبواب مدينة طرابلس

Beyrouth, T. 19, Rapp. No. 69 du 31 Mars 1870, Fos. (١)

نفسها ، فقد طلب مسلبو هذه المدينة دوماً أن توضع تحت إدارة متصرف طرابلس ، على الأقل فيما يتعلق بجباية الضرائب ، ويبررون طلبهم بعدم عن مركز حكومة الجبل ، والصعوبات التي تصادفهم في نقل قضايا هذه الأرضين إلى بيت الدين . وبإزاء رفض المسلمين الدائم دفع الضريبة لخزينة الجبل ، وضع فرنكو الحجز على مجموع محصول المعصرة مما سبب للملاك أضراراً جسيمة . ولكن عقب اتفاق تم مع متصرف طرابلس ، رفع الحجز شريطة أن يقدم المديون وعداً بالدفع خلال ثلاثة شهور بكامل المبلغ المستحق عليهم . والحق أن راشد باشا كان يجد مسوغاً لطلب الطرابلسيين ، فقد رأى مساوياً امتداد أراضي الجبل حتى أسوار طرابلس ، مبتلعة قسماً هاماً من أراضي هذه المدينة بحيث تضع السكان في مركز يجعلهم يرجعون إلى حكومتين في آن واحد ، هذا إلى أن المعصرة تشمل أيضاً تكايا دراويش لا يمكن أن تعود إلى جبل لبنان .

أما فرنكو باشا فيتمسك بالمعصرة لأنها أدخلت منذ البداية في إدارة الجبل ، فالنظامات لم تستثن في الكورة السفلى إلا قرية القلون المسلمة وينتج عن ذلك ضمناً أن المعصرة تعود إلى الجبل ، وليس من مبرر لحرمان حكومة فرنكو من مصدر مهم لدخلها^(١) . وربما كانت معارضة المسلمين التي يستند إليها الوالي هي أحد الأسباب التي تفسر عناد فرنكو الذي كان يبذل كل جهوده لمحو التمييز بين الطوائف المختلفة ، ويعلن دوماً مساواتها أمام القانون في كل مناسبة ، ولكن الكثيرين من أبناء طوائف الروم الأرثوذكس والكاثوليك ما كانوا مقتنعين بذلك لما كانوا يلسونهم من سلطان بعض المطارنة الموارنة عليه من حيث محاباتهم ومراعاة مصالحهم

وصنائعهم في مختلف دوائر الحكومة^(١). وربما وجد أن شكوى مسلمي طرابلس ورفضهم دفع الضريبة الحكومية مما يمس سلطته في موضوع التبشير بالمساواة بين جميع الطوائف أمام القانون إذ كان يجتهد لجعل المسيحيين في الجبل يعتبرون أنفسهم رعايا الباب العالي يعاملون على قدم المساواة مع المسلمين في باقي الممالك العثمانية^(٢). ومهما يكن من الأمر، فإن فرنكو باشا كان يشعر بانتقاص كرامته في هذه القضية، حتى أصبح يضيق بكل معارضة في موضوعها، وتحدث بسهولة عن تقديم استقالته ويدعى أنه يعرف البلاد بما يجعله يؤمن بأن المصالح المادية تتفوق دوماً، وفي كل مكان، على المشاعر الدينية. وأن مسلمي طرابلس — مثلاً — لن يترددوا في إسكات هواجسهم أمام إعفاء من الضريبة أو إنقاصها على الأقل.

إن اعتدال حاكمي سورية والجبل، وعلاقاتها الطيبة الماضية حالت دون تفاقم هذه الخلافات ودون انتشار نبأها في البلاد، فعرضاً، متفقين القضية على الباب العالي موقفين كل تدير من شأنه أن يعقدها^(٣).

(١) كتب القنصل كير (مبالغا) في تقريره المؤرخ ٤ يولية ١٨٧٨ أن ضعف فرنكو وعدم كفاءته مما أدخل الفوضى في كل مكان، وأن الضرائين يوسف الدبس وبطرس البستاني كانا الحاكمين الحقيقيين في لبنان. وقد حشدا الإدارة والمحاكم بصنائعهما، وأن التصرف لم يكن يقدم على أمر دون مشورتها وموافقتها

Anneve au Rapport. No, 26 du 4 Juillet 1878, F. 303
Beyrouth, T. 19, Rapport No 12 du 3 Avril 1871 Fos. 278-9 (٢)
Beyrouth, T. 19 Rapp. No 7, op. cit F. 242 (٣)

جاء في مضابط مجلس الإدارة الكبير أن اللجنة التي شكلت في عهد داود باشا مسحت ثلث أراضي السكورة كما مسحت أراضي غيرها وسجلتها باسم مالكيها، وشرعت الحكومة اللبنانية تجبي رسوم هذه الأراضي. فدفع بعض أصحاب الأراضي المخاورة لطرابلس، والبعض الآخر « تملل »، فوضعت الحكومة اللبنانية محافظون ينعون هؤلاء من استلام حاصلات أملاكهم حسب الأصول فاحتج الطرابلسيون الذين ادعوا أن هذه الأراضي نفسها تابعة لطرابلس وأنه « يحصل صعوبة لأصحابها الطرابلسيين إن هم راجعوا حكومة الجبل من قبيل الويركو والمرتبات » ولم يرض أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الموقف، فأوصوا بفرقو بأن يراجع الباب العالي وينس « صدور لإرادة ملوكانية ».

ولكن إلى أى حد يحق للباب العالى أن ينفرد بالحكم فى هذه القضية بتحويل نظامات ١٨٦١ التى أدخلت السكورة السفلى فى متصرفية الجبل دون أى تنحفظ بشأن المعصرة ، بينما قد أوجب هذا التحفظ بصدد محلة أخرى هى القلون ؟ ربما أدى الفصل فى هذه القضية لصالح طرابلس إلى فتح الباب على مصراعيه أمام مطالبات مماثلة فى السكورة بكاملها ، وفى زحلة ومنطقتها ، وفى قسم من المنحدر الغربى من الجبل تجاه صيدا^(١) . ومن جهة أخرى فقد لا يفوت الحزب اليونانى الروسى أن يدمغ الدولة العثمانية بالحجة لمخالفتها النظامات ، فقد كتب القنصل الفرنسى أن هذا الحزب ربما لا يكون قريباً من خلاف المعصرة ، وأن قنصلية روسيا تتابع باهتمام كبير تطور هذا الخلاف لتستنبط منه أدنى مخالفة قد يبت بها الباب العالى لمصلحة المسلمين كي تبرر مطالبتها الملحة لصالح الروم الارثوذكس . ولم تكن قنصليات الدول الأخرى أقل انتباهاً إلى ما يجرى ، وكل منها تسعى لتنال للطائفة التى تحميها ما تحصل عليه الطائفة الأخرى^(٢) . وعلى الرغم من أن قنصل فرنسا كان يمتدح فى تقاريره دوماً مسلك راشد باشا المعتدل المنزلن ، ويشيد بخدماته لنفوذ فرنسا حتى أشيع أنه ربما كان هذا هو سبب إقالته^(٣) ، ولكن هنالك من الرسميين الفرنسيين من كان يهتم راشد باشا نفسه أنه فى حالة نجاحه بسلخ المعصرة فسوف يتبع نفس الطريقة لسلخ مقاطعات كاملة عن لبنان إلى حكومته^(٤) .

وأن القضية التى تشبها هذه المزاغم تمس مصالح أكثر خطورة من

= وأغلر مضبطة نمرة ١٠٣٧ طرابلس — الدفتر رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٥ رجب ١٢٨٧ واهلر مضبطة رقم ١١١٩ — ولاية سورية — جواب لدولة الوالى بخصوص تعليقات شهرية طرابلس الدفتر رقم ٥ س ٢٦٨ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٧ .

Beyrouth, T. 19 Rapp No 21 du 3 Avril 187, op. cit., F. 278 (١)

« « « No 10 du 17 Fév 1871, F. 267 (٢)

« « « No 32 du 6 Oct 1871 F. 392 (٣)

« « Note d'Avril 1871, F. 311 (٤)

مجرد إدارة موظف عثماني ، فهي تنطوي على هدف سياسي وجهد موجه ضد النفوذ التقليدي الذي تمارسه فرنسا في جبل لبنان ! ويشيرون إلى المقترح الذي كانت تقدمت به الآستانة في (١٨٦١) لتقسيم الجبل إلى عدد من المناطق بحسب العنصر والدين وترجع بتبعيتها إلى دمشق ، وذلك لإغراق الجماعات المسيحية التي تعترف بحماية فرنسا الرسمية (الموارنة) وتسهيل بسط السيطرة العثمانية عليهم الخ . . (١) .

وعندما رأت الهيئة القنصلية في بيروت أن الباب العالي بدا ميالا إلى مراعاة الولاية في مسألة المعصرة ، خرجت عن تحفظها الذي التزمته منذ نشأة هذه الأزمة ، واستلم المبادرة بتكوفتش PETCOVITCH قنصل روسيا العام فوجه إلى الدريدج عميد القناصل رسالة يدعوها فيها لعقد اجتماع القناصل الستة ، وقال إنه علم أن الوالي الجديد صبحي باشا جرت بينه وبين فرنكو باشا محادثات حول المعصرة ، وأن المسألة سويت بينهما بشكل مناقض للنظامات ولمصالح لبنان وبعبداً عن مشاركة ممثلي الدول الكبرى (٢) .

وفي اجتماع الهيئة القنصلية (٢ نوفمبر ١٨٧١) أجمع القناصل على :

١ — أن مزاعم الولاية في المعصرة مناقضة لتدابير ومقاصد النظامات الأساسية ، وأن القبول بها قد يؤدي في النهاية إلى مصاعب خطيرة .

٢ — أنه لا الحكم العامون في سوريا ولبنان ، ولا الباب العالي أصحاب حق وأهلية في تعديل الوضع الراهن دون موافقة ممثلي الدول الست في الآستانة .

(١) Beyrouth, T, 19 Note d'Avril 1871 F° 311 Ibid Fos 312-313

(٢) * * Annexe à la dépêche No 36, Byrouth le 8/20 Nov 1871 F, 409.

وقد وجه القناصل مذكرة جماعية إلى فرنكو كي يؤكد لهم صحة معلوماتهم عن مسألة المعصرة من أجل بحثها مجددا . ورد فرنكو في ٢٥ نوفمبر على المذكرة ، بأن وضع سلطات طرابلس يدها على ضرائب المعصرة لا ينطوي على أى هدف سياسى ، وإنما هو وسيلة لتأمين مصالح الخزانة بانتظار حل مسألة تبعية هذه المنطقة . وأنه اتفق مع صبحى باشا على أن تتم جباية الضرائب من قبل سلطات طرابلس وأن تبقى الحالة الراهنة فيما عدا ذلك كما هى عليه حتى تحل المسألة فى الآستانة ، وأن جمع الضرائب فى مثل هذه الظروف لا يعتبر إلا كإيداع ، ولا ينطوى إلا على تنازل مؤقت تتطلبه مصالح الخزانة التى من الأفضل لها أن تجبى ضرائب المعصرة فى طرابلس لا فى لبنان ، بمعنى أن رقم هذه الضرائب فى طرابلس يكون أعلى منه فى لبنان وليس القصد من هذا التدبير الإخلال بالمادة (٣) من النظامات (١) .

وعلى أثر رد المتصرف هذا ، قرر القناصل فى ١١ ديسمبر أن يرفعوا مسألة المعصرة لنظر حكوماتهم (٢) . وأخيرا حلت قضية المعصرة وتركت أراضيا — مؤقتا — للبنان (٣) على كره من الباب العالى . ولكن هذه القضية ستثار مرارا فيما بعد ، وسيصبح إيقاف المعونة المالية التى يدفعها الباب العالى لمتصرفية الجبل ، وهذا يقودنا للكلام بإيجاز عن المعضلة الثانية التى أقلقت فرنكو باشا بأكثر من مشكلة المعصرة .

صدر أمر إلى جمارك بيروت بالتوقف عن دفع مال الإعانة إلى حكومة الجبل ومعلوم أن مقدار الإعانة الكلية آنذاك كان ٥٠٠ كيس ، يدفع جمرك بيروت منهما ٣٠٠ كيسا ، فالنأ هذا المبلغ أو تأجيل دفعه طويلا كان من

Beyrouth, T. 19, 1er Annexe à La dépêche No 39 de (١)
Beyrouth le 22 Nov. 1871, Beit Eddine le 25 Nov. 1871, Fos.
429—430

2 éme Annexe à la dépêche No 39, Ibid, F. 431 (٢)

Beyrouth, T. 19, Rapport No 40 du 13 Janvier 1872, F. 437 (٣)

شأنه أن يؤدي إلى عواقب مؤسفة في وقت يتشكى فيه اللبنانيون كثيرا — بحق أو غير حق — من ثقل الضرائب التي بلغت الحد الأقصى المحدد لها وهو ٧٠٠٠ كيس . وكان يرد على المسكفين بأن شكواهم لا مبرر لها طالما تساهم الحكومة من جبتها بمقدار كبير ملحوظ في نفقات البلاد التي تتطلب ١٢ ألف كيس ولكن تعليق دفع الإعانة من جمرک بيروت كان من شأنه أن يزيد من حرارة هذه الشكاوى . إذا أصر الباب العالي على عدم الدفع فإن هدوء البلاد سوف يتهدد حتماً لأن الجندرية التي مضى عليها شهران لم تتناول فيهما مرتباتها ستصبح عرضة للبلية والفوضى .

وأخيراً تابع الباب العالي صرف الإعانة بعد تدخل سفير فرنسا في الأستانة .

قضية دير بزمارة :

إن حل هاتين الصعوبتين — المعصرة والإعانة المالية — لم يحصل دون أن يسبب مع مشكلة دير بزمارة امتعاض الصدر الأعظم الشديد من فرنكو باشا ، لأن الصعوبتين الأوليين قد حلتا — مؤقتاً على الأقل — حسب رغبة فرنكو . وبجمل مشكلة دير بزمارة أن الدير كان مقراً لبطريرك كيليسيا الأرمني حتى سنة ١٨٦٦ تاريخ تعيين البطريرك أنطونوس بطرس حسون ، وما انفك هذا المركز منذ بداية عام ١٨٧١ موضوع خلافات كبيرة بين الحزبين اللذين كانا يتجاذبان الأرمن الكاثوليك (١) .

(١) حدث انشقاق بين الأرمن الكاثوليك المقيمين في أراضي السلطنة العثمانية بشأن موقفهم من الكرسي الرسولي الذي أصدر ١٨٦٧ براءة (Buile Revrsurus) بشأن كنائس الأرمن الكاثوليك وأجبارها تضمنت إعطاء سلطات واسعة للكرسي الرسولي في حالات انتفاء المطارنة وسيامتهم ، وتأدية البطريرك حسابات عن إدارة أوقاف كنيسة إلى روما ، وضرورة حلّ الممين للبابا ونوال درع التثبيت منه ، قبل أن يستطيع البطريرك المنتخب حديثاً ممارسة مهامه الخ . . . وقد انقسم الأرمن الكاثوليك إلى فئتين . فئة تنتمي إلى البطريرك حسون الذي أقسم بين الولاء والطاعة للبابا ، وفئة تنتمي إلى كوباليان الذي =

وكلا الحزبين كان يعلق أهمية كبرى على امتلاك هذا الدير ليس فقط بسبب مكانته كمقر قديم للبطاركة بل أيضاً بسبب الثروات الضخمة التي يضمها بين جدرانها كنثريديتات كنسية . وقد بدأت المشكلة يوم نزل المطران غاسباريان خصم البطريك حسون خلصة إلى البر في بيروت (أبريل ١٨٧١) وذهب على جناح السرعة إلى بزمار لمباغنة الدير ودخوله . ولكن الرهبان أقفلوا في وجهه الأبواب فاضطر لأن يأوى إلى بيت ماروني مجاور ، ثم أبرز لفرنكو باشا كتاب توصية من عالي باشا وطالب بملكية الدير ، فطلب المتصرف منه أن ينتظر حل المسألة الأرمنية التي كان يدور بحثها في الآستانة . وفي أثناء ذلك تحزب الموارنة رهبان الدير ، ورمى مطران المنطقة الماروني الحرم على غاسباريان ، فطرده صاحب المنزل الذي لجأ إليه . ولما اطلع عالي باشا على الوضع أمر بالمحافظة على الوضع الراهن ، وفي أواخر نوفمبر ١٨٧١ استلم فرنكو أمرا بإدخال غاسباريان إلى دير بزمار ، واتجه البطريك حسون بدوره إلى الصدر الأعظم ، وبدأ أن حدة المسألة قد هدأت ، لولا أن استلم فرنكو بعد بضعة أيام أمرا جديدا رسميا يلقي فيه المسؤولية عليه شخصيا عن كل تأخير في التنفيذ . فأرسل المتصرف المطران غاسباريان إلى بزمار مع الجنود ، فرفض الرهبان دخوله أولا ، ولكنهم أمام التصريح المكتوب الذي أبرزه رئيس الجند بتحطيم الأبواب في حالة الرفض ، اضطروهم للإذعان ، فدخل غاسباريان الدير وتسلبه ، ولكن الرهبان بقوا فيسه صابرين^(١) ، وقدم البطريك الماروني اعتراضا إلى فرنكو على إدخال مطران

== يتهم حسون بأنه عبث بتقاليد مذهبه وكنيسته وأعلن مع أنصاره عدم اعترافهم بسلطة حسون . ويقال إن الآستانة كانت تجذب حركة كوابليان وتعصدها لأنها رأت أن أحكام الرعاة البابوية تعارض سلطة الحكومة وحقوق رعاياها . فدفعت بأفراد هذه الفئة لمهاجمة المسونيين ، وتمكن الكوابليانيون بمساعدة جنود الحكومة من الاستيلاء على بعض الكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات الأرمنية الكاثوليكية .

Engelhardt. Vol. 2. pp, 60-66

Beyrouth, T. 19, Rapport No 37 du 15 Déc. 1871, Fos. (١)

محروم هر طبق إلى الجبل ، وقال إن المطران ما كان ليدخل إلى بزمار لو لم يقف المواردة موقف الاحترام من حكومتهم التي اتخذ القرار بالرغم منها .

إن قضية بزمار سبب الازورار بين فرنكو والباب العالي بالإضافة إلى قضية المعصرة التي اعترض فيها على الباب العالي بالاتفاق مع القناصل ؛ وقضية مساعدة لبنان المالية . فالباب العالي وجه اللوم للمتصرف على ترده وعدم مسارعته لتنفيذ أوامره بشأن بزمار . والحق أن الأنباء الواردة إلى فرنكو من الآستانة لم تخف عليه منذ بعض الوقت استياء الصدر الأعظم وسر فر باشا وزير الخارجية خصمى البطريك حسون . وقد وجد المتصرف أن كرامته مجروحة من هجة التقارير الرسمية الموجهة إليه ، ويبدو أن الأزمة بين المتصرف والباب العالي بلغت أوجها حين تسلم فرنكو برقية من الصدر الأعظم تعبر بكلام لطيف عن رغبته في الاجتماع به ، والتداول معه حول بعض القضايا ، ولكن عوضا عن أن يطلبه الصدر الأعظم إلى الآستانة ؛ حملة على أن يطلب الأذن بالمجيء . فسرع فرنكو وطلب الاجازة للذهاب إلى الآستانة ^(١) . ماذا كان معنى هذه الدعوة التي تحتفى وراء ستار طلب الاجازة وبخاصة وأنها كانت مفاجئة وفي غير موسم الأمطار (فصل الشتاء)؟ كتب السفير الفرنسي في الآستانة المسيو فوكيه بتاريخ ٣١ يناير ١٨٧٢ أن فرنكو سيدعى للآستانة ، وأن النية متجهة إلى طلب استقالته ، بيد أن المتصرف لم يتلق لا برقا ولا بالبريد أى جواب على طلب أجازته ^(٢) . ولكن شائعات استقالة فرنكو واستدعائه إلى الآستانة ، ووضع المتصرف الذي بدا مزعزا غير ثابت كان من شأنه أن يحدث بعض القلاقل في الجبل . ففي الشمال من جهات طرابلس سرت أراجيف — كالعادة — عن عودة كرم القريبة بدعوة من أنصاره للوقوف في وجه مساعي الترك ضد استقلال

Beyrouth, T. 19 Rapport No 41, Du 27 janvier 1872, (١)

Fos, 439

« « « No 24 du 9 Fév, 1872, Fos. 443 (٢)

الجليل . وفي نفس الوقت ألح إلى استعداد الدروز للتسلح في جوار بعقلين ودير القمر ، ثم انتشرت أنباء فتنه زحلة ضد القائمقام الذي أهين وهوجم مسكنه ونهب ما فيه . وفتنة زحلة كان مردها فوضى حدثت بمناسبة عيد كرك قال اتخذ يازائها القائمقام الذي لا ينظر إليه البعض بارتياح تدابير قسرية غير مناسبة أدت إلى ما ذكرنا . ولكن الحالة هدأت في زحلة فور وصول الدراغون .

هل ثمة علاقة بين هذه الحوادث واستقالة المتصرف ؟

كتب القنصل الفرنسي في بيروت روستان ruostan لوزير خارجيته أن الباب العالي يرمى من استدعاء فرنكو إلى إدخال حاكم مسلم إلى الجبل ، وأن نوايا الآستانة لم ترسم قط جيدا إلا منذ وفاة عالي باشا والتغيرات التي جرت على أثر ذلك، بيد أن الباب العالي لا يمكنه أن يأمل في الوصول إلى هدفه فورا . لأن جهوده الأولى ستخفق أمام معارضة الدول . ولكن سينأر لإخفاقه بزرع الاضطراب في البلاد ، وسيساعده في ذلك حليف قوى . فالباب العالي يذكر أنه حين عين فرنكو عام ١٨٦٨ لفت الجنرال ايفناتيف ignatief النظر إلى أن حاكم لبنان العام يجب أن يكون مسيحيا وفق منطوق النظامات ، ولكن ليس ما يوجب كونه كاثوليكيا . ولذلك فيتحدثون منذ اليوم هنا عن سر كيس أفندي ، وهذا لا يعني أن الآستانة تجهل عدم إمكانية إبقاء حاكم أرثوذكسي أو أرمني في الجبل ، ولكنها تعتمد على تعذر تحقيق هذا بالضبط للتوصل إلى هذه النتيجة، وهي أنه ليس ثمة حاكم مسيحي يمكنه أن ينجح في لبنان . ويرى القنصل روستان أن استقالة فرنكو ستؤدي فعلا وبصورة حتمية إلى وضع وخيم العواقب على لبنان ، وعلى نفوذ فرنسا فيه ، وأن قضية بزار ما هي إلا ظرف أوجدته الدولة العثمانية لإدخال تغييرات في الجبل ، وربما بغية تفكيكه، وأنه لمناهضة هذه الدسائس ينبغي

تأييد فرنكو بكل قوة^(١). ونحن نستجيز أن يطرأ تبدل على توجيه السياسة العثمانية في الجبل لا بنتيجة وفاة عالي باشا فحسب بل نتيجة السياسة الجديدة التي بدأت تتخذها دوائر الآستانة بصدد ممالكها شبه المستقلة ، تمشيا مع سياسة تشديد القبضة التي لم يكن عالي باشا نفسه إلا مؤيدا لها ، ولكننا مع ذلك نرى أن خلق الاضطرابات في الجبل لن يؤدي إلى البرهنة على أن الحاكم المسلم هو الأصلح لإدارة شؤون لبنان ، لأن القلاقل والفوضى لو حدثت في هذا الطرف الذي توترت فيه علاقات المتصرف مع الباب العالي ، فقد برهن على أنها من تديره ، وسنرى أن الفرصة كانت سانحة أمام الباب العالي لدى وفاة فرنكو لتعيين الحاكم المسلم أو حتى الارثوذكسي ولكنه لم يفعل . ومن هنا على الأرجح عدل الصدر الأعظم عن استدعاء فرنكو باشا ، بفضل تدخل السفير الفرنسي لمصلحته^(٢) واستتب النظام والأمن في ربوع الجبل ، بعد أن تصرف فرنكو بحكمة مع المذنبين في زحله .

ولم يحدث ما يستحق الذكر أيضا إلا تبديلات أجراها فرنكو في أشخاص قائمي المقام في الجبل . وقد أصيب بحيرة شديدة عندما جابهته مسألة إعادة قانمقام زحلة الذي حدثت القلاقل بسبب سوء إدارته ، وكان قد أبعد مؤقنا عن الحكم إلى بيروت . ذلك أن المتصرف كان مترددا بين مرشحين لهذا المنصب : مرشح البطريرك للروم الكاثوليك غريغوريوس يوسف وهو أمير من أسرة شهاب حجر الطائفة المارونية واعتنق المذهب الملكاني . ولهذا السبب تباعد عنه البطريرك الماروني وعارض في تعيينه واقترح مرشحا مارونيا . وقد ساعدت طبيعة فرنكو المسألة على أن يتجاوز هذا التناحران في حين كان يجب أن يبت في المسألة بسرعة حرصا على سلطته ونفوذه .

Beyrouth, T. 19, Rapport No 42, op. cit. Fos 444,449 (١)

« « « No 52 du 3 Juin 1872, F. 513 (٢)

والحق أن ما سبب تسويفه وتردده هو حرصه على عدم إغضاب البطريرك مسعد ، والمحافضة على صلات المودة مع القنصلية البريطانية التي تساند بعض أفراد أسرة القائمقام القديم الذي يتمتع بموجب ذلك بما يشبه الحماية الانكليزية^(١). وأخيرا عين مرشح البطريرك الملكي الأمير مجيد شهاب نظرا لنفوذ البطريرك غريغوريوس الكبير في زحلة .

ولم يلبث فرنكو أن ألم به مرض خطير في القلب فاضطر ابنه نصرى بك أن يتولى تصريف الأمور بالاشتراك مع مجلس الإدارة . بيد أن نجل المتصرف لم يجرؤ بسبب مرض أبيه أن يطلب المصادقة على ذلك ، فصرح للموظفين الكبار أنه لا يستطيع بعد اليوم تحمل هذه المسؤولية^(٢).

اهتمت الهيئة القنصلية للأمر فعقدت اجتماعا تقرر فيه أن يطلب من الباب العالي بواسطة السفارات تسليم شؤون الجبل لرئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته ريثما يستطيع المتصرف المريض استعادتها . ولم تلبث أن وصلت برقية الأساتنة بهذا المعنى إلى مجلس الإدارة : تأمر الحكومة السلطانية المجلس أن يستلم دفعة الأمور طيلة مرض الباشا ، وفي حال موته يتابع إدارة الأمور حتى يصدر أمر جديد . وفرنكو من جهته دون أن يعلم بقرار الباب العالي بشأن تسليم سلطاته ، أصدر قرارا خطيا إلى المجلس بتفويض وكيل رئاسة المجلس عيد حاتم بالتوقيع عنه وممارسة سلطاته . وعلى أثر هذا للتفويض تأزم الوضع فقرر المجلس مجدداً أن يطلب تعليمات الباب العالي بعريضة وقعها الجميع باستثناء حاتم ، واجتمعت الهيئة القنصلية ثانية ووجهت مذكرة جماعية إلى المتصرف بوجوب بيان التدابير المتخذة لتأمين حسن انتظام الأمور في الجبل إذا لم يسمح له مرضه بالاهتمام شخصيا

Beylouth, T. 19, Repport No 52 du 3 Juin 1872 F. 510 (١)

« « « No 11 du 18 Nov, 1872, Foz. 562,567 (٢)

بها . فاجاب فرنكو على المذكرة بإبقائه على ترتيباته الأولى ، ولكن بعد تردد طويل أعلمه ابنه بتعليمات الباب فصادق فرنكو عليها ، ووجه إلى المجلس أمرا يرخص له فيه باستلام زمام الإدارة ، وحلت المشكلة^(١).

وفي ١٦ يناير ١٨٧٣ وصل سامى بك أحد معاونى الصدر الأعظم إلى بيروت ، للاستفسار عن صحة فرنكو وإبلاغه تشجيع وتمنيات وزارة السلطان . وقد عثر يوم وصوله إلى بيروت في الصحف الذائعة أن غاية رحلته هي تقديم البرهان على ميل الحكومة نحو فرنكو باشا . وقد اتفق وصول سامى بك مع رفع عرائض عديدة للهيئة القنصلية كان قد أعدها سكان مقاطعات الشمال خاصة منذ فترة ضد المتصرف . وسواء أكان ذلك بمحض المصادفة أو نتيجة الدرس ، وبغض النظر عن مناقشة قيمة الحجج التي تضمنتها العرائض المذكورة، فهي تصور موقف بعض الأوساط المسيحية مؤخرا من فرنكو باشا . ذلك أن أهالى مقاطعات الشمال خاصة كانوا قدموا شكوى قوية منذ شهر أغسطس ١٨٧٢ ضد ميول فرنكو ، المغالية في تركيبها . اتهم فيها المتصرف برغبته في تهديم امتيازات لبنان واحدة بعد الأخرى لصالح الخزانة السلطانية . وكان يسند هذه الشكليات سرا بعض المطارنة والاكليروس المارونى والكاثوليكى والأرثوذكى المستائمين من تصرف الباشا نحوهم (الأولون بسبب مسألة تعيين المرشح الملكى غالبا والآخرين لما يعرضون من طاعته للترك وميله لفرنسا) . والبطريرك المارونى بقى على الحياد كيلا يخرج موقفه ، وبما أنه سبق وأيد فرنكو باشا بقوة ، فكان يخشى أن يكذب البطريرك نفسه ، وأن يمتحن نفوذه أمام السكان وأمام قنصلية فرنسا إذا ما أعرض عن المتصرف الذى طالما أعرض عن الذى طالما أحاطه برعايته العطوفة . وكان مرض فرنكو قد أخر نشر هذه العرائض وإتمامها ، وأعلى الأقل أوقف لوقت ما توقيعها

بسبب الاعتقاد العام بقرب أجله . ولكن عندما طال مرضه ، تابع المستأون صياغة العرائض فبلغ عددها أربعاً تحمل أختاماً عديدة ترجع بكتبتها تقريباً إلى أهالي منطقة الشمال من نهر الكلب حتى طرابلس ، وهي قس المنطقة التي طالما أقضت مضجع سلفه داود باشا ، وربما وضعت بوحى الحزب الكرمي . ولكن القناصل . باستثناء قنصل ألمانيا ، كانوا متفقين على أن هذه العرائض في غير أوانها في هذا الظرف ، ولذا لم تجتمع هيئتهم ، ولم يلق موقعوها أى تشجيع^(١) .

وكانت مطالبهم تتلخص في :

(١) أهم مواضع الشكوى من المتصرف كانت :

- ١ — بأنه رفع الضريبة في لبنان من ٣٥٠٠ — ٧٠٠٠ كيس (!) .
- ٢ — وبأنه أدخل إلى الجبل استعمال الطوابع الورقية للعرائض والسندات الضرائية والمجاز والكيالات . فاللبنانيون يدفعون من جراء ذلك مبلغاً ضخماً (لا تحدد العرائض قيمته) .
- ٣ — بأنه حصل مبلغاً هاماً جداً من البقايا (التأخرات) دون أن بين أبداً وجهة استعماله . لا شك أنه باشر بعض أعمال المنفعة العامة ، ولكن هذه أعمال قليلة الأهمية جداً بالنسبة للمبالغ المحصلة . .
- ٤ — بأنه احتفظ بالواردات المسماة واردات الماعز وسوق هال زحلة . . دون أن يعصمها من الضرائب العامة .
- ٥ — بأنه أوحّد رسماً على الدعاوى في المحاكم ، ورسوماً للعقوبات ، ورسوم ٥٪ على تحصيل الديون .
- ٦ — بأنه حسم ٥٪ من مرتبات جمع الموظفين في الحكومة بحجة لإرسال هذا الحسم إلى الآستانة .
- ٧ — بأنه زاد هذه السنة ٥٪ على الضريبة العقارية بحجة أن هناك عجزاً ناجماً عن بقايا يشتبه بها ويجب تحصيلها .
- ٨ — بأنه أراد أن يفرض على مجلس الإدارة بالتهديد قراراً يسمح له بموجه بوضه رسم قفصره ٢٤٪ على قيمة أجار البيوت والدكاكين والمقارنات الأخرى ورسماً آخر قيمته ٢٠ بارة على كل تذكرة لتعداد الماعز . ولكن المجلس تمنع عن القول بهذه الرسوم الجديدة ، كما تمنع عن الموافقة على الرسوم الأخرى ، ولكن هذه الرسوم مع ذلك تجبى بصورة منظمة .
- ٩ — بأن سمح على تقيس النظامات بأن قطن أفراد القوة لدى الأهاليين وطعمون عندهم .
- ١٠ — وأخيراً بأنه يفسط على المجلس للحصول منه بالتهديد على قرارات تنقض النظامات

وتمتق تماماً ورغبات المتصرف الخاصة ، Ibid, Fos 8—9

١ - تدخل الدول لإلغاء جميع الضرائب التي يخالف فرضها النظامات .

٢ - وضع حد لتحكم وتعسف المتصرف .

٣ - إجباره على أن يطبع في نهاية كل سنة موازنة واردات ونفقات الجبل في جريده البلاد الرسمية حتى يعلم الناس كيف تستخدم موارد لبنان .

ولا نعلق على هذه العرائض إلا بإيراد كلمة القنصل الفرنسي في تقريره القيم عن المساحة وتوزيع الضرائب في الجبل ، بأن اللبنانيين في وضع مفضل تماماً وأن مطالباتهم التي كثيرا ما تتجدد ليس لها مؤيد من الحق ولا من العدل .

ولا تنهى حديثنا عن عهد فرنكو باشا الذي توفي فجأة في ١١ فبراير ١٨٧٣ في بيروت من جراء نوبة قلبية ألمت به ، دون أن نشير إلى ما كان من علاقته مع صبحى باشا والى سورية ، وما كان من نشاط القناصل في فترة حكمه ، وأخيرا ما كان من الفوضى التي كادت أن تنفاقم شرورها في أواخر أيامه نتيجة ضعف وتفكك مجلس الإدارة .

لم تتسم علاقات فرنكو مع صبحى باشا بالسمات الطيبة ، ويبدو أن عداة الوالى للمتصرف يرجع إلى أمور منها ما يتعلق باللياقة « والإتيكيت » الاجتماعى الذى كان يعلق عليه الوالى أهمية كبرى . فقد حدث مرة أن علم فرنكو متأخراً بوصول الوالى ، فلم يتمكن من ملاقاته خارج المدينة ، ولم يتسع له الوقت إلا لاستقباله مباشرة في قصره^(١) . فأسرها صبحى باشا

في نفسه وعادى زميله على الفور . وعبنا حاول المتصرف الاعتذار حتى بالمذكرات الرسمية التي نشرها في الصحف لهذه الغاية . ومنذ ذلك الوقت لم يرقم الوالى بأية زيارة للمتصرف ، وما انفك يظهر الامتهان له ويهاجم إدارته ويصفى إلى سعايات المستأين ، كما فعل مناسبة فتنة زحلة حينما أرسل يطلب من فرنكو ، برقا المعلومات ، بكلام لا يليق بمكانة المتصرف فأجابه هذا بلطف ولكن أفهمه بأن القضية لاتهم الولاية . أكان مرجع عدااء الوالى تعصبه الدينى ، أم حسده إدارة زميله المتفوقة على إدارة ولايته التي يتفشى فيها الفساد والفوضى ، ما اتهم به من مناورات تهدف في النهاية الى ضم لبنان إلى ولاية سورية ، إذ فشلت مساعيه — كما قيل — لدى الدروز الذين يعتمد عليهم في هذا الشأن ، بفضل معارضة الأمير ملحم قائمقام الشوف ؟

أما عن نشاط القناصل فنثبت في شأنه ما كان من اتخاذ قنصلية ألمانيا دورا أكثر مغالاة من السابق ، سعي وراء خفض مكانة فرنسا ومؤازرة خصومها ، ومناهضة رغباتها ، فبدلا من أن تقتصر على رعاية محبي دينها من البروتستانت ، تحاول أن ترعى بعض المطالب المارونية نفسها ، ولكن كان ينقصها تأييد الاكليروس الماروني . وقام وابر قنصل بروسيا بجولة في شمال الجبل ، مارا بالديمان مقر البطريرك الصيقي فزاره للجمالة ، وسمع القداس مع أنه بروتستانتي . ثم اتجه إلى إهدن وزار بعض أقارب يوسف كرم ، وشرح لهم كيف أنه حصل من الصدر الأعظم على السماح بعودة كرم إلى الجبل برعاية ألمانيا . ولكن حدثت بعد ذلك صعوبات من جهة فرنكو^(١) . وقال إنه لا ينبغي الاعتماد على فرنسا المهيضة الجناح في الخارج ، والمزعزة في الداخل . وأكد لموارنة إهدن بأنهم يستطيعون الاعتماد على حكومته القوية في كل القضايا التي تمهم ، وبخاصة شكاويهم ضد المتصرف^(٢) .

(١) Beyrouth, T.19, Rappo^lt. No.30 du 28 Sept. 1871. Fos.383

« « « « « Ibid. Fos. 384 (٢)

أما قنصلية إيطاليا فقد تبدل موقفها في المدة الأخيرة بشكل محسوس ، كانت تريد أن تلعب دورا في سياسة الجبل بأى ثمن ، منذ أن احتلت العاصمة روما وأصبح البابا رئيس الكاثوليك الروحي مقبلا على أرض إيطالية ، بدأ أن وكلاء إيطاليا القنصلين تلقوا أمرا بإذاعة أن بلادهم سوف تحل محل فرنسا في حماية المصالح الكاثوليكية ، ومنذ ذلك الحين وهي تجتهد لتفشر في البلاد التأكيد بأن البابا خضع للأمر الواقع ، وقبل بالنسبة لنفسه الحماية الإيطالية ، وهو بدوره سيفرضها على كاثوليك الشرق .

وقنصلية روسيا بدأ نشاطها جليا ، حتى أصبح الروم الأرثوذكس ، محبين أم غير محبين ، يجتمعون في المفوضية الروسية حيث يتداولون في شؤونهم ، لدرجة أن تعيين المطران الأرثوذكسي لبيروت تم فيها . وقد أرسل قنصل روسيا في أواسط عام ١٨٧١ هذا المطران الذى تلقى ثقافته في موسكو لزيارة البطريرك الماروني وقدم له صليبا مرصعا بالماس عربونا على محبة الروم للوارنة . ولم يتبدل موقف قنصليتي انكلترا والنمسا عن ذى قبل . أما الفوضى التى سبقت وفاة المتصرف في إدارة الجبل فأمر طبيعي . المجلس الإداري الذى وكل إليه الأمر لم يظهر سوى الضعف والعجز والتفكك بحيث أن أعضائه لم يستطيعوا التوصل إلى اتفاق على أية مسألة ، وقد بلغ من شقاقهم وانقسامهم أن مداولاتهم اتخذت مظهرا عنيفا ، حتى سمع بأن رئيس المجلس يهين نفسه إذ تم له حظر حمل السلاح في قاعة المجلس . ومن المرجح أنه كان للوفاق الذى كان يسود معظم أعضاء الهيئة القنصلية في أواخر عام ١٨٧٢ ، وأوائل ١٨٧٣ ورغبتها في الحفاظ على هدوء الجبل بكل إمكانياتها ، أثر في عدم تدهور الحالة واصطبائها بالخطورة^(١) . وأهم من ذلك أن فرنسكو باشا المتصرف المتساهل الحريص على إرضاء الجميع ،

ما انفك يخدم جبل لبنان بغيره ما كان يديه غالبا من خضوع لرغبات الباب العالي فيما يمس صميم مصالح أهالي الجبل ، والواقع أنه ليس في سجلات مجلس الإدارة الكبير ، بين مئات العرائض والمضابط التي قدمت في عهد هذا المتصرف الطيب ما يشتم منه رائحة التذمر والانتقاد ، سوى القليل .

وهكذا مات فرنكو باشا بعد مرض دام أربعة أشهر ، وكان لوفاة رفة أسي في البلاد ، واشترك في تشييع جثمانه الهيئات الشعبية والاكليروس والهيئة القنصلية ، وكانت حياته حياة رجل محب للإنصاف ، ومن عجب أن الجبلين حرموا سلفه داود لذة النوم ثم أفلقوا راحة خلفه رسم باشا كاسرى مع ما كان عليه هذان الرجلان من الحزم ومضاء العزيمة وطول الباع في السياسة ، لم يأتوا بأقل حركة في مدة ولاية فرنكو لأنه كان يبتعد عن أسباب الخلاف جهده ، ويتباعد عن موقف الخصام ولو اضطر إلى الغض من كرامته ، وكان كثيرا ما يحلف بحياة الاكليروس الماروني فأرضاه بذلك ، وأرضى الدولة العثمانية إجمالا لحرصه على تلبية رغباتها وتنفيذ مآربها وقد أنتصت المساعدة اللبنانية في عهده من ٤٥٠٠ كيس إلى ١٨٥٠ ، وبذلك يعتبر واحدا من أخلص موظفي الباب العالي وأصدقهم . وإن كان يمكن خديعته أحيانا بالاعتماد على طيبته العفوية واندفاعه الحماسي للدفاع عن سلطته الماركوكة إليه ومعاملة جميع أبناء الطوائف ما أمكن بالعدل والقسطاس والمهم أن نظام المتصرفية بدأ يجد في عهد فرنكو أرضا صلبة يرسخ فيها وتتوطد دعائمه ، والمشاكل التي جابهت عهد فرنكو ليست مشاكل خطيرة تهدد نظام الجبل بالانهيار كما حدث في عهد سلفه داود باشا ، ولذا يمكن اعتبار عهد فرنكو بداية عهد الاستقرار للمتصرفية اللبنانية .

وقد وصلت برقية من الأستانة إلى مجلس الإدارة يعلن فيها الباب العالي تعيين رسم بك (باشا) ويوصى المجلس بالسهر على راحة الجبل بانتظار وصول المتصرف الجديد^(١) الذي سيستقر نظام المتصرفية نهائيا في عهده .

الفصل الرابع

استقرار نظام المتصرفيه

مكرم رسم باشا ١٨٧٣ - ١٨٨٣

في فترة حكم رسم باشا وما قبلها بقليل في أوائل السبعينات نشهد أنه قد انبعثت في الدولة العثمانية آمال جديدة تقوم على جمع ما بقى للدولة من الممالك في حكم مركزي قوى ، حلم معه رجال السلطنة باسترجاع « جبل لبنان » ، وحاولوا إقناع أنفسهم بأن الزمان قد تغير وأن بروتوكول ١٨٦٤ لم يعد يصلح أساسا للعلاقة بين الجبل والآستانة ، وبخاصة بعد إعلان الدستور العثماني (١٨٧٦) الذي طالما انتظرته الدول بفارغ الصبر لإنصاف المسيحيين في ممالك السلطان، ومساواتهم بالمسلمين . ونعلم ماذا أعدت الآستانة لمواجهة الأحداث المتوقعة في لبنان ، ولكن لنا أن نستنتج من تعيين حاكم دبلوماسي حازم كرسم باشا ليخلف فرنكو الطيب السليم الطوية ، أنها توقعت أن الجانب الصلب من خطتها سوف يكون له المقام الأول ، وأنه ليس لها من بعد ، أن تخشى معارضة فرنسا التي تركت الدول لها يدا نافذة في توجيه شؤون الشرق ، فإن هزيمتها أمام ألمانيا (١٨٧٠) قد حطت كثيرا من مكانتها ، حتى أن تعيين رسم باشا قد تم على كره منها لا لما بينه وبين السير هنري إيليوث من ود وصداقة فحسب ، بل لما يوحيه له أصله الإيطالي من ميل للدولة الناشئة التي بدأت تنافس فرنسا في مضمار النفوذ والسيطرة في البحر الأبيض المتوسط . وبعد إبرام حلف القياصرة الثلاثة (روسيا وبروسيا والنمسا) في يونيو ١٨٧٢ شعر الباب العالي بأن تحاويه السابق مع فرنسا قد يعرضه لخطر جاراتها النافقة عليها ، ولذا فقد

اقتصرت في تعامله معها على المظاهر التي لا بد منها طالما أنها لم تهزم تماماً (١) . ومن هنا فالتدخل القنصلي الفرنسي الذي بدأ جلياً وقوياً في عهد داود باشا ، وأواميل حكم فرنكو باشا ، لاح ضعيفاً يحتمل الضربات الموجهة إلى عملائه من الموارنة لاسبيا إلى الكليروس عماد القوة المارونية في الجبل منذ زوال الإقطاع وامتهان الارستوقراطية ، مفضلاً التمسك بحرفية النظمات أثناء هذه الزوبعة السياسية الخطيرة التي أخذت الدولة العثمانية تتعرض لها قبل أزمتها المشهورة مع روسيا (١٨٧٥ — ١٨٧٨) وبعدها حتى عام ١٨٨٢ . وجل ما كانت تخشاه فرنسا أن تلجأ الآستانة مدفوعة بتصميمها على استعادة الاستقلال النوعي الذي منحته للجبل بضغط الدول ، وتتابع سياسة ، « تشديد القبضة » في الجبل (٢) بحيث تقضي في النهاية على ما تعتبره فرنسا من مناطق نفوذها المقبل في الشرق الأدنى ، فتتلاشى الجهود الطويلة المضنية التي طالما بذلتها في هذا السبيل لدفع الدول الأوروبية إلى التسليم لها بمثل هذه الصفة . رأت فرنسا كيف أن إيطاليا تستنكر حمايتها للكاتوليك ، وأنها تهدف إلى تهديم نفوذها في تونس والشرق ، ورأت كذلك أن روسيا توغر صدر الآستانة على فرنسا ، حتى قيل إن الدعاية الإسلامية التي أثارها الدولة العثمانية

(١) من أدلة تقلص النفوذ الفرنسي في عاصمة السلطنة ، سحب البعثة العسكرية الفرنسية التي كانت تقوم بتدريب الجيش العثماني ، وإبطال اللغة الفرنسية كلفة مستعملة في مدرسة الطب ، وبعض معاهد الآستانة الأخرى وإبدال مدير يوناني بمدير مدرسة غلطة سراي الفرنسي . Engelhardt, op. cit, p. 108

(٢) لدينا أمثلة متعددة على سياسة تشديد القبضة هذه التي نشطت للعمل اعتباراً من عام ١٨٧٠ تقريباً ، وإن بدأت متراخية منذ عام ١٨٤٠ . وأول قطر عربي تعرض لها مصر : فالآستانة عندما رأت أن الحديوي لإسماعيل يسعى جاهداً لتنمية أسطول له وتسلحه ، اتخذت موقفاً أكثر صلابة لحفز حناجه ، واستبداله . وربما تحدثت على باشا مع السلطان بشأن استرجاع استقلال مصر الذاتي ، لولا أن إسماعيل الحصيف رأى أن يظهر شعائر خضوعه للسلطان ، إذ سارع ونفي شكوكه بالتخلي له عن سفن المدرعة ، وكذلك سرت هذه السياسة المركزية العثمانية إلى تونس وطرابلس .

في الجزائر كانت بنصيحة أسرت بها بروسيا للباب العالي . وسبق أن أسلفنا القول بأن حزب يوسف كرم في الجبل تلقى التأييد والتشجيع من قنصل بروسيا في بيروت . وأصبح معلوماً أن عالي باشا الصدر الأعظم عازم على الاستفادة من الطرف لطرح نير أوروبا من مختلف نواحي الإدارة المفروض عليها بصفة معاونة التنظيمات والإصلاحات ، لأنه ينكر هذه التنظيمات التي تركت بعض الأثر في الحياة العثمانية العامة ، ولكن لأنه كان يريد أن تصلح تركيا نفسها بنفسها ، مقترباً بذلك من نظرية أنصار تركيا الفتاة التي تلتخص في الفكرة الثنائية : حرب ضد الأجانب ، والنهضة بقوى الدولة مستقلة عن جميع المؤثرات الأجنبية .

حاول الباب العالي - في جبل لبنان - أن يتخلص من بعض العقود الدولية التي تشوب مظاهر سيادة السلطان فيه . وجرب أن يرجع الأمر إلى ما كان عليه قبل « الامتيازات » التي لم يوافق عليها إلا مكرها . وفي سبيل ذلك لجأ بمثله - المتصرف - إلى وسائل متعددة أهمها إيجاد فجوة في نص النظامات أو مخالفة تسمح بتعديل بسيط ينسج تدريجياً حتى يؤدي إلى تقويضها كما بدا في مسألة حدود المتصرفية مع طرابلس (المعصرة والحريشة) ، والاستغناء عن المساعدة المالية التي يدفعها الباب العالي . ومن تلك الوسائل أيضاً بذل المسعى لإدخال بعض الإجراءات والرسوم إلى لبنان بعد أن أخذ بها حديثاً في الولايات : المطالبة بإرسال نواب إلى مجلس المبعوثان ، رسوم التفتة (الطابع) الرسوم القضائية، الإحصاء .. الخ وفي كل مرة كان المتصرف يصطدم مع مجلس الإدارة الكبير ومع قوى المعارضة التي تزعمها الأكليروس بسبب استئثار رستم باشا بالسلطة والرأي دون اكتراث بأحد . فإذا اشتدت تلك المعارضة ؛ ألقى على الأكليروس الماروني درساً قاسياً بنى أحد مطارنته الكبار ، وأمعن في ازدرائه وفي إرضاء خصومه . وفرنسا التي استنفذت وسائلها لاستمالة هذا الباشا العنيد

الصلف ، لم تتسع ظروفها السياسية للتدخل في الاستانة التدخل المجدى ، فلم تتردد في الإيعاز إلى قنصلها في بيروت بوجوب التزام نصوص النظامات والتسك بالمعارضة «الشرعية» ، وتصبح المعارضة المارونية بالحكمة وضبط النفس إلى أن تنتهى مدة سلطات الباشا . ولكن على الرغم من كل مساعى الآستانة ، وسهر ممثلها المقدم رستم باشا ومواظبته على أن يكون لها هيمنة على شؤون الجبل بأكمله ، فإنها لم تفلح في النيل من امتيازات الجبل وفي المساس بنظاماته ، واستنفدت كل وسائلها لإعادة الجبل إلى الخطيرة العثمانية وجعله على مستوى الولايات الأخرى . ولما آنت صلابة مجلس الإدارة في موقفه السلبي من جميع مطالبها «المركزية» ، كانت إحدى وسائلها لعرقلة سير الإدارة في الجبل ، قطع المساعدة المالية نهائيا ، ولكن الجبل نظم مالبته بشكل يغنيه عنها مع بعض التقشف . و قطع المساعدة المالية مهم لاستقرار شؤون الجبل الذى لم يعد يخشى أن تتدخل الدولة العلية وتعرقل شؤونه بقطعها كما فى الماضى .

وأهم من ذلك أن المعارضة ، لشدة ما قاست من حكم رستم ، لم يعد ينحصر همها فى إبدال مواطن لبنانى بالمتصرف المسيحى العثمانى ، بعد أن خيم الصمت حول اسم كرم وتضاءلت مكانة الأمراء ، وإنما غدا أكبر همها فى عهد رستم باشا أن يبدل به غيره من الحكام المسيحيين العثمانيين . وظلت نظامات المتصرفية سليمة من كل بحث أو تحريف بفضل الحرب الباردة «المشروعة» التى شنتها المعارضة على المتصرف بتحريض من قنصل فرنسا . وبذلك صان الجبل امتيازاته ، واجتاز المرحلة الصعبة والزوبعة السياسية الهائلة التى هبت على السلطنة فكادت أن تقتلعها من الجذور ، وكان يمكن فى خلالها وفى أثناء ردة الفعل التى مرت بين هزيمة فرنسا فى حرب السبعين ، وحرب الدولة العثمانية مع روسيا ومد النفوذ الفرنسى إلى تونس والآنكليزى إلى مصر ، أن تنسف قواعد النظام الذى أرسنه فى جبل لبنان منذ عام ١٨٦١ .

هذا هو الإطار العام لحديثنا - فلنتقل إلى التفصيل :

بعد وفاة فرنكو باشا قامت كل دولة ترشح لمنصبه رجلا من ينتمى إليها من رجال الدولة المسيحيين كجارى عادتهم كلما خلا منصب المتصرفية . وكان الباب العالي إذا عرض تعيين رجل من يرتاح إلى تعيينه رأى فيه بعض السفراء مغمزاً للطنن فيصرف النظر عنه إلى أن توفق لترشيح رستم باشا فأسكت المعارضين إلا سفير فرنسا .

في ٢٢ أبريل ١٨٧٣ وقعت الدول مع ممثلى الباب العالي بروتوكول تعيين رستم ماريانى السفير السابق فى سان بطرسبرغ متصرفا على جبل لبنان ، وأقرت جميع ما نص عليه بروتوكول ٢٧ يولية ١٨٦٨ بخصوص فترة السنوات العشر المعينة لولاية المتصرف كما أقرت ما نصت عليه البروتوكولات السابقة^(١) . وقد توجس الموارنة فى لبنان ، واثارت مخاوفهم عند ما وصلت إليهم أنباء تعيينه ، وربما كان من أسباب قلقهم ما أبدته السفارة الفرنسية من معارضة تعيينه ، وما نشره العملاء الروس من شائعات تمثله مخلصا لحكومتهم ومؤيداً خاصا للروم الأرثوذكس بحكم صلاته الوثيقة مع دوائر سان بطرسبرغ ، وما أرجف به قنصل إيطاليا بأن قدوم رستم سيمهل نهاية النفوذ الفرنسى فى الجبل ، وربما كان من أسباب ذلك أيضا ما عرف من صداقة رستم مع المستر إيليوث Elliot سفير بريطانيا فى الأستانة وحامى الدروز . وكان يخشى أن يعبر الموارنة فوراً عن شعورهم بالخطر ، مترجما على شكل تمنيات حادة - كالعادة - بعودة يوسف كرم - وبخاصة بعد أن حددت مدة صلاحيات رستم بـ ١٠ سنوات رغم معارضة السفارة الفرنسية^(٢) - فقد شكوا المطران الدبس غير مرة للقنصل الفرنسى رويستان . قال إن عودة كرم « ضمانه لمستقبل

(١) أظفر نص البروتوكول الرسمى فى Young, Cuinet, etc

(٢) Beyrouth, T. 20, Rapp. No. 4 du 17 Avril 1873, F. 30

الملة»، وأن رستم باشا سوف يسائر المواردنة أكثر فيما لو وجد كرم بينهم. وروستان يعرف جيدا أنه كان من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل أن يوجد في الإدارة العثمانية موظف كاثوليكي آخر يستطيع بمرتبته أن يطمع إلى مركز متصرف جبل لبنان . وكان على القنصل الفرنسي ألا يظهر عداوه للحاكم الجديد فوراً وأن لا يثير من حوله الشكوك ، فراح يذكر لجميع أعيان المواردنة الذين راجعوه بهذا الصدد ، أن الحاكم الجديد لا يمكن « أن يكون في وقت واحد مسلماً وروسيا و إنكليزياً وإيطاليا » ، وأنه ليس من الحكمة أن يجابهوه منذ قدومه بمشاعر الخصومة والحفاه وبصد كرم ذكر روستان أنه لا يمكنه العودة إلى الجبل إلا بعد تقديم خضوعه التام وإعطاء ضمانات عن سلوكه، وأن هذه العودة مشروطة بموافقة رستم باشا . والقنصل ما كان يخفى عليه أن هؤلاء الذين يراجعونه بشأن كرم وعلى رأسهم المطران الدبس ، والذين يدعون أنهم لا يريدون أن تتم عودة شيخ إهدن السابق إلا بمعونة فرنسا وتأيدها لم يتورعوا عن بذل المساعي لدى الألمان ، كما حدث أثناء جولة الأمير دوسا كس ميناخن الذي عرض على المواردنة منذ عدة شهور أن يطلبوا عودة كرم من بسمارك^(١) .

وسارع روستان لمقابلة البطريرك الماروني قبل وصول المتصرف ، كي يحدثه على استقباله دون حرج ، ومن ثم كيلا يثير شكوكه بأن يتندر فوراً بمطالبه لمصلحة المواردنة^(٢) . ولكن البطريرك بما أوتي من حصافة واعتدال ما كان يصعب عليه أن يدرك أن المتصرف الجديد موظف دبلوماسي تمارس كثيراً في الإدارة ، وأنه لن يخدع بسهولة . ولذا لم يشاطر البطريرك نفاذ صبر بعض المواردنة (خاصة المطران الدبس) الذين يريدون

قبل كل شيء إخضاع الباشا لطلباتهم ، وإثارة مسائل الأشخاص المحرجة ليحصلوا على التعيين والعزل حتى قبل أن يستقر حاكم الجبل في مقره^(١) ، وكانوا قد درجوا على ذلك في عهد سلفه فرنكو .

وصل رستم باشا إلى بيروت وله هذه المهابة والمسكنة التي سبقته في مايو ، واتجه إلى بيت الدين بعد أن قرىء فرمان توليته في بعيدا مركز المتصرف الشنوى ، وكان الشيخ عيدحاتم وكيل رئاسة مجلس الإدارة فأبقاه رستم في منصبه ، وجاءه البعض من وجوه دير القمر يستأذنون في إطلاق البنادق على أكمة تقابل بيت الدين ترحيبا به ، فكلموه في ذلك فأذن لهم قائلا أحب الروائح إلى رائحة البارود^(٢) . ولكن الأثر الذي تركه بين الأهالي جعلهم يقارنون بين كبريائه وتعاليه ، وبين شعبية فرنكو وسلفه وبساطته .

أبدى روستان كل ترحيب بالمتصرف ووعد بكل مساعدة في تذليل صعوبات مهمته ، وفي اصطناع الشدة نفسها التي أبدتها باريس في الماضي لسكل مظاهر انطموح الشخصي للحكم التي من شأنها أن تنقص نفوذه وأن تؤدي إلى تعكير أمن البلد . وصرح روستان أن ما فعلته فرنسا من أجل داود وفرنكو مستعدة لفعله من أجل رستم وموقفها لن يتغير طالما أن موقفه يبقى متبجما مع موقف سلفيه .

ولكن الباشا كان قد وضع نهجه الذي سيسير عليه في الجبل ، ومن تتبعنا له ، يظهر أن المتصرف لم يبال كثيرا بكلمات القنصل روستان ، واستمر بضعة شهور يوجه شؤون البلاد والمعارضة تنحصر ضده ، والقنصل ساخط على مسلكه الذي بدا معاديا في قضايا معينة سنذكرها ، ثم لم يلبث الباشا

(١) Beyouth, T. 20. Rapport No. 5 du 1 Mai 1873, Fos 33

(٢) مجلة المقتطف ، المجلد العشرون (١٨٩٦) ، ص ٨١

(م ١٩ — لبنان)

أن تبدل سلوكه قليلا بما يرضى القنصل ومحبيه عندما وجد أنه لا بد من ذلك لمصلحة إدارته .

وتفصيل ذلك فيما يلي : وضح أن مقاصد الباشا لا تتفق مع آماني الكاثوليك ، ربما كان ذلك نتيجة الحقد الذي يكنه في صدره ضدهم بعد إخفاق مهمته في روما عام ١٨٧٠ في بداية القضية الأرمنية ^(١) ، فقد أظهر انحيازه لصالح المنشقين في بزمار . ولإبطال تعضيد الموارنة والكاثوليك في الجبل لأبناء معتقدهم الأرمن الحسنيين ، بذل رستم جهده منذ وصوله إلى إبطال تدخل البطريركين الماروني والملكي بإثارة ريبتهم ضد رومية ، وقد نجح رستم حقا في سياسة التفرقة هذه ، فالبطريرك الماروني الذي كان أظهر ميوله في السابق علنا للأرمن الحسنيين ، وتبنى قضيتهم تجاه فرنكو باشا ، تحفظ بحكمة في موقفه منذ وصول رستم ، حتى أنه لم يسع للمطالبة مدنيا بملكية دير بزمار بموجب وثيقة الهبة التي كتبها أسرة الخازن للأرمن بأن الدير يجب أن يعود للوارنة في حالة انشقاق أصحابه عن رومية ^(٢) . وقد أبدل بمدير جونوة المعروف بميله للقنصلية الفرنسية وبعطفه واحترامه للكهنة المطرودين من دير بزمار ، مدير شهابي كان على صلة طيبة بالمطران غاسباريان ^(٣) . وقد أدى ذلك إلى اصطدام مع روستان الذي اضطر للخروج عن تحفظه وحذره لما يعلم من كراهية رستم لتدخل القناصل .

(١) أرسل رستم في مهمة سرية إلى روما لتسوية قضية الأرمن الكاثوليك ، ويبدو أنه كان فشل فيها مع أنه كان قد اقترح ما جاء مندوب البابا بعد ذلك بطلبه دون جدوى
Beyrouth, T. 20, Rappori du 9 Sept. 1873, F. 72.

(٢) « No. 12 du 25 oct. 1873, F. 88 »

(٣) استمر حزب كوربايان المنشق يحتل دير بزمار حتى أعلن رئيسه خضوعه للبابا . وقد اعترف الباب العالي بالمطران أناديك أوركيان كنائب مرخص للمطران حسون في لبنان بدلا من غاسباريان وأنه لم يعد لهذا أن يتدخل في شؤون دير بزمار ، وبذلك انتهت قضية الحسنيين والكوبليانيين في في سوريا بعد أن دامت ثمان سنوات

Beyrouth, T 20, Rapports No. 12, et 13 des 21 et. 26 Août
1873, Fos 106 114.

ولم تكن مجابته للمتصرف بسبب هذا فقط بل لسبب أهم منه هو التغيرات التي أجراها رستم في القائمقامية الدرزية ، والتي انتهت بتبديل الأمير ملحم أرسلان قائمقام الشوف الذي يحظى بثقة فرنسا ، والذي سعت أسرة جنبلاط في ظروف عديدة لقلب حكمه عبثاً . لقد أبدل بملحم ابن عمه الأمير الفتى مصطفى أرسلان أخى الأمير محمد منافس ملحم الذى كان استدعى إلى الآستانة ومات فيها بعد بضعة شهور^(١) . وكان وكيل رئاسة المجلس الإدارى عيد حاتم غير موافق على هذا الابدال ، لأن النصارى واجدون على أبى الأمير مصطفى — الأمير أمين — وأخيه لما نابهم فى أيامهما ، فلم يعارستم بذلك بل عزل الشيخ عيد أيضاً ، وولى مكانه عمون بك عمون وهو من خيرة رجال لبنان وأوسعهم صدرأ وأصدقهم عزيمة ، فحزت أعمال الجبل فى عهده مجرى حسناً^(٢) .

ولكن روستان الذى كان غائبا عن بيروت فى أثناء تبديل الأمير ملحم لم يترك الفرصة تفوته وعلى عتابه أجاب رستم أن مصطفى عين استجابة لرغبة المسيحيين ، وأن ملحما كان أساء إلى الدروز كثيرا بحيث أن ثورة كانت وشيكه الحدوث لو بقى فى مركزه^(٣) . والأهم من تبديل ملحم فى نظر القنصل أن رستم أعلن عن عزمه على إيجاد مديرية مؤلفة من الشوف الأسفل لصالح نسيب بك جنبلاط ثانى أبناء سعيد بك المشهور ، ولم يقتنع رستم برأى محدثه الذى قال إن أخا هذا الشاب هو مدير الشوف الأعلى ،

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 14 du 24 Déc. 1873, F. 102.

(٢) المتطعف ، نفس المصدر ، ص ٨٢ .

(٣) كان الطران البستاني يسمى سعييا حثيثا لإيجاد درزى آخر يشاطر الأمير ملحم النفوذ فيناظره ويتناوئه ووقع اختياره على أمير أرسلان آخر فتى ظنه قليل الخبرة قصر الباع هو الأمير مصطفى ، ووافق مطلبه هذا رغبة فى نفس الجنبلاطية السكينة الست بورمات الدين أرملة سعيد بك جنبلاط لأنها كانت على خصومة مع ملحم بسبب عدم إظهاره الأريحية اللازمة ضد أطماع الشركاء والنظار فى المال الذى تركه سعيد بك لولدها القاصرين نسيب ونجيب .

وأن الحكمة تقتضى عدم ترك سلطة المنطقة بيد أسرة واحدة قوية وغنية إذ لم تنقض شهور ثلاثة حتى أوجد رسم المديرية الجديدة ودعا الشاب الجنبلاطى لإدارتها ، فتملك روستان الغيظ وسمى الخطوات التى تمت منذ عزل ملحم حتى إنشاء المديرية الجديدة بـ « بعث الجنبلاطيين » . وتنبأ بأن الشوف المقسوم (حاليا) بين الأخوين الجنبلاطيين سيوحد بين يدي الأخ الذى لا يلبث حتى يخلف الأمير مصطفى أرسلان نفسه ، فيعود الشوف إلى فوضاه القديمة ، ويتبدد هدوء الجبل الذى ما انفك يرتفع فى بحبوحة منذ اثني عشر عاما ، ويرجع إلى النقطة التى كان قد وصل إليها قبل مذابح الستين . وسنرى أن روستان كان واهما ، وأن إدارة الأمير مصطفى ستكون إدارة حسنة وأنه على العكس تماما لن يخضع للجنبلاطيين ولن يكون أداة يدهم .

رسم وفضية المعصرة :

وما كان ينبى عن مسلك رسم غير الملائم فى الجبل - فى نظر روستان - خطته التى سار عليها بصدد مسألة المعصرة المزمنة ومسألة الحدود بين الجبل ومتصرفية طرابلس . فالباب العالى فى سعيه الخيى لسلخ منطقة المعصرة عن الجبل كان يهدف إلى أمرين : أولهما الانتقاص من النظامات ومن كيان الجبل ، وإيجاد سابقة لأعمال ضم جديدة وثانيهما وهو ذو أهمية محلية ، إرضاء عصبية مسلمى طرابلس الذين يملكون قسما هاما فى المعصرة . وهذا يتمشى مع اتجاه الآستانة يومذاك للأخذ بمبادئ « تقليص » الاستقلال الذاتى ، الممنوح لبعض ممتلكاتها بفضل التدخل الأوروبى ، ولذا نشطت الآستانة للإلحاح على أن المعصرة أرض طرابلسية . أرسلت بذلك مذكرات إلى سفير بريطانيا وحذرتة من معلومات قنصله فى سورية بصدد المعصرة . وبعد أيام أرسلت مذكرات مماثلة إلى سفراء روسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا . وقد تلقى حاكم الولاية وحاكم الجبل أمرا بتنفيذ ضم

المنطقة إلى طرابلس . بدأ رسم لا يعارض هذا الضم ولا يشجع مقاومة أحد ضده ، في حين كان فرنكو يحث القناصل على الاعتراض^(١).

ولكن قضية المعصرة لم تلبث أن تأزمت بسبب اهتمام الهيئة القنصلية بها من جديد. جاء في المذكرة الجماعية التي أرسلها كل قنصل إلى سفيره أن القناصل يطلبون في حالة القبول بسلخ المعصرة عن لبنان أن تتبنى السفارات التدابير التالية للمستقبل :

- ١ — تحديد المعصرة بالضبط لمنع التجاوزات اللاحقة .
- ٢ — تحديد محيط بلدة القلمون (الإسلامية) لوضع حد لدعاوى الطرابلسيين بمنطقة الحريشة .
- ٣ — إعادة قرى الزاوية إلى لبنان لأنها على نقيض منطوق النظامات لاتزال تتبع سنجق طرابلس .
- ٤ — تخطيط الحدود بين حكومة لبنان وسنجق طرابلس من ناحية الشمال^(٢). ولكن موقف رسم المؤيد للأستانة بصدد المعصرة طرأ عليه بعض التعديل . فالتصرف كان قد أبلغ القناصل صراحة بأن الباب العالي قرر الضم مبدئيا . وأن الاتفاق مع الدول بشأنه جار بين راشد باشا والسفارات ، وأنه شخصا لا يسهه إلا تنفيذ أوامر حكومته ، وأنه بالتالي يسحب الضبطية اللبنانية من المعصرة . ولكن حين رأى رسم أن راشد باشا لم يقر تسرعه ، وأن الوالي يحجم عن احتلال المنطقة المجاورة عنها ، خشى أن يصبح وحده مسؤولا أمام مرؤوسيه الذين ارتفعت شكواهم ، ولم يجد بدا من تبليغ مدير المعصرة أن المنطقة لم تضم إلى الولاية وأن قضيتها معلقة في مجلس شورى الدولة ، وأن الضم لم يتم أبدا دون تعويض

Beyrouth, T. 20, Rapport. No. 15 du 8 Janvier 1874, Fos. (١)
110—111

« « Annexe à la dépêche No 17, Note du 3 (٢)
Mars 1874, F, 138

مناسب للجبل ، وفهم الناس يومذاك أن الباشا يسعى للمحافظة على كرامته فيما إذا نجم عن تدخل الدول أمر إيجابي^(١). وهكذا تورط رستم في هذه المعضلة ، رغم خبرته الدبلوماسية ، فسبب استياء رؤوسه الذين لمسوا سرعة تجاوبه مع دعاوى الآستانة ، وزعزع الثقة فيه لدى بعض القناصل. وبينما توجه إلى الآستانة لقضاء أجازته السنوية (٢٥ يونية ١٨٧٤) فيها وفي حمات أوروبا ، كانت الشائعات تنتشر في الجبل بأن المعصرة قد ضمت إلى طرابلس بقرار شاهاني ، ولكن جاء رد طرابلس على بريقة مجلس الإدارة بنفى « إفراز أملاك من دائرة جبل لبنان وإدخالها في أملاك طرابلس »^(٢).

ولكن هذه الدلائل « المعادية » التي لمسها قنصل فرنسا ، لم تلبث أن تبدلت ، كما قلنا ، بسبب المعارضة التي وجدها رستم لدى رؤوسه ، حتى في مجلس الإدارة الكبير ، لدى عودته من الآستانة وهذا ما جعله ينعطف قليلا إلى تحقيق « بعض » رغبات قنصل فرنسا بما يستطيعه دون إضرار بمصلحة إدارته العليا عموما مقابل « خدمات » يؤديها له القنصل . ذلك أنه بعد أن أمضى رستم فترة طويلة في أوروبا وعاد في مارس ١٨٧٥ يحمل أوسمة ومراسيم بترقية عدد من الموظفين والوجهاء منهم عمون بك وموريل أفندي مدير مكتبه ، ومصطفى أرسلان . وأهم من ذلك عاد يحمل إعفاء حكومة السلطان لهم من حصر التبغ الساري في جميع ممالك السلطنة على حساب الخزانة . وبما أن الفلاح اللبناني وهو موضوعي دائما لا ينظر بعمق إلى النوايا حين تكون النتيجة في صالحه . فقد عبر عن امتنانه وسروره . والحقيقة أنه لم يصعب على رستم إقناع دوائر الآستانة بأن فرض حصر التبغ في الجبل سيؤدي إلى خراب زراعة ترفع من مستوى الجبل المادى بعض الشيء . وهي في نفس الوقت لا تؤدي أية منفعة لجباية

(١) Beyrouth, T. 20. Rapport, No 17 du 19 Mars 1874, F. 128

(٢) أضر مضطبة رقم ٧١٢ و ٨١٨ دفتر رقم (٨) ص ١٧٢ ، ٢٠٠ -

الضرائب . ويبدو أنه كان في ذهن رستم إلغاء ضريبة غير مشمرة كإدارة حصر التبغ ، وفرض ضريبة أوفر ربحا للخزانة هي ضريبة الطابع الورقي (النقعة) التي كانت موضوع اعتراضات كثيرة في الآستانة والولايات . ولا غرابة إذا أثارت استياء شديدا في الجبل الذي شهد سنتين متواليتين من الجذب . فالجلبليون الذين كانوا يدفعون ضريبة السبعة آلاف كيس وهم مكرهون ، وجدوا أن فرض ضريبة جديدة يبلغ مقدارها ألفي كيس أمر لا يحتمل . ويبدو أن حرص رستم باشا على إرضاء الباب العالي كان يضطره لإدخال هذه الضريبة التي تقاسى منها الولايات الأخرى في السلطنة وبدأ رستم يحضر الأفكار لقبول هذه الضريبة تارة عن طريق التلق والمديح وتارة عن طريق التهديد والوعيد لمجلس الإدارة والبطاركة والمطارنة كافة وقائى المقام والوجهاء . ولكن المجلس الإدارى كان يتمسك بموقف التحفظ والاحتباس ، والاكتيروس يتظاهر بعدم الاهتمام بالأمور « الأرضية » ، ويصرح بتواضع أن دوره ينحصر في الصلاة بالكنائس . والأهالى لا يقبلون بسهولة هذه المفاتحة^(١) . ولو أوتى رستم الحكمة وذكاء القواد للئس من مظاهر التبرم والتمليل ما يجعله يدخل في حسابه طوارئ تعذر فرض الضريبة الجديدة ، ولما تورط في مأزق ينطوى على التحدى من جانب مجلس الإدارة . ولكن رستم رغم مزايانزاهته وإدارته الدقيقة ، كان ميالا بطبعه إلى الشدة والاستبداد ، وكان ولعه بالأبهة المسرحية تجعله خيلاء حائرة غير مستقرة وذات فورات عنيفة ، بحيث كانت أخلاقه عاملا من عوامل السخط والشؤم في جبل لبنان أبقتة في حالة شديدة من التوتر طوال مدة حكمه تقريبا ، ومزاجه العصبي ، السريع التأثر ، القليل التبصر فيما ينقل إليه ، كان يجعل إجراءاته سريعا ، ولذا فقد اعتقد برجوب استعجال الأمور ، ورأى أن المادة الإضافية في بروتوكول ١٨٦١ تسمح بزيادة حد الضريبة فوق السبعة آلاف كيس بإذن الباب العالي وبموافقة

أكثرية المجلس . فأقدم في أواخر يونية ١٨٧٥ على دعوة مجلس الإدارة في غير موعد انعقاده . وأنذره بأن يصوت في مسألة الطابع بما يتفق مع رغباته ، ولكن المجلس رفض بالإجماع ضريبة تضر كثيرا بمصالح الأهلين ، وتناقض بوضوح حربية النظامات وروحها وكانت هذه ، في الحق ، أول مرة يجرؤ فيها المجلس الإداري على الوقوف صراحة في وجه حاكم الجبل وممثل الباب العالي ، ولم يفعل لاداوود ولا فرنكو مامن شأنه أن يوصلهما إلى مثل هذه المجابهة وهذا الرفض ، وكانت الضريبة قاسية بحيث أحس الباشا أنه قد أفرط ، وأن الواجب يقتضي بالتراجع فاستدعى وكيل رئاسة المجلس ، وأوضح له أنه لم يطلب قط قرارا مبررا ، بل رأيا استشاريا ، وأن هناك سوء تفاهم بدون شك ، وأنه سيكون سعيدا جدا إذا ما حول المجلس قراره إلى عريضة يدعم رسمه ما تتضمنه من أمانى اللبنانيين لدى السultan بكل سرور . ووجد المجلس أن الحكمة تلزمه بالتنازل ، وأودع المضبطة في محفوظاته وحرص على سريتها ، ولكن تريكو Tricou القنصل الفرنسي الذي خلف رويستان ، استطاع أن يحصل على ترجمتها ، ورجح أن للبطريرك الماروني ضلعا في وضعها ، وفيها يبدى الأعضاء أسفهم لعدم اكتراث الباشا بشكاويهم المشروعة ضد إدخال ضريبة الطابع إلى لبنان ، ويعترفون معه أن الموظفين ملزمين بإعطاء مثل الخضوع للأنظمة ، ويستفيدون من هذا الظرف لذكيره بالمحافظة على النظامات الموكولة لأمانته وحرصه ، ويتظاهرون بمدحهم على حساب سلفيه ليشيروا بتصنع مقصود إلى المعارضة اللبقة التي كان بيديها داود وفرنكو بإزاء طلبات الباب العالي المتطرفة ، ويختمون العريضة برفضهم باسم امتيازاتهم زيادة في الضرائب ستؤدى حتما إلى شقايمهم وفقهم المحتوم . وبكلمة يرى أعضاء المجلس أن خلاصهم في التمسك بنظامات ١٨٦١^(١) .

وضح لرستم باشا بجلاء أن المصالح المادية تنفوق غالباً على مقتضيات التحزب والولاء ، ففي القضايا التي تشبك فيها مصالح السكان المادية كان لا بد أن يصطدم المتصرف مع عناصر توحيدها وروابط تعاون وثيق رغم اختلافها وتنافرهما . وكانت دهشته بالغة عندما وجد أن عضو المجلس المسلم يصوت ضده^(١) ، فكان سخطه على قرار المجلس حاداً أخرجته عن وقاره . المصطنع فيخطب المطران بطرس البستاني راعى أبرشية صيدا بقوله : « ماذا يأمل أهالي الجبل إذن ؟ وعلى من يعتمدون ، يعتمدون على فرنسا ؟ ليس بوسعها عمل شيء . على الدول الأخرى ؟ إنها لا تهتم قط بصيرهم »^(٢) .

ولكن على الرغم من فورات رستم الغاضبة ، فإنه كان نزها شريفاً يثوب إلى الرشد عندما لا يجد منفذاً لكبريائه المجروحة ، ولذا فقد أدرك أن من حسن السياسة أن يتقرب من الموارنة عن طريق القنصل الفرنسي الذي كان ملتزماً بالتحفظ والسكوت بالنسبة للحاكم . قام بزيارة له ، وشكا من صعوبات مركزه وسوء نية رؤوسه المقصودة ، وطلبات الطوائف المسيحية المختلفة التي لا تحتمل ، « وتحيز » المجلس الإداري ضد مقترحاته ، ومخاربة الأكليروس له حرباً صامتة لا ترحم . قال رستم أنه قد سئم هذا الحال وهو ينتظر بفارغ الصبر الساعة التي يستدعيه فيها الباب العالي من هذا المركز الجحود ، ويوكل إليه سفارة جديدة في أوروبا .

أجاب تريكو أن حكومته سعيده في معاونة رستم على تنفيذ مهمته إذا ما عاد صراحة إلى خطة سلفيه ، أو على الأقل بدلاً من أن تخلق له المتاعب ، ستسعى دائماً لتزيل العراقيل التي سببتها سياسته الخاصة التي قامت على إثارة حفيظة الأهالي الموارنة ، نتيجة ما كان من تصريحه بإبعاد كل ديانة عن مدارس الحكومة ، وما كان من عزم رجال الأكليروس الذين كانوا

Beyrouth, T 18, Rapport. No 3, op. cit, F. 209. (١)

» » » 4, « « F. 212. (٢)

يشغلون مناصب القضاة في مناطق الموارد في المتن والبترون وكسروان ، فأبدل بهم علمانيين ، ومن هنا كان سخط عنيف مشترك بين صفوف الأكليروس والأهلين في بلاد يضرب المثل بجمودها الديني . وآنس رستم من محدثه استعدادا طيبا فأبدى إعجابه بفرنسا وبأن المصائب قد زادت في تعلق اللبنانيين بها ، وأنه ليرهن للقنصل عن حسن نواياه سيبقي في كسروان القاضي الأكليريكي الذي يعينه القنصل مع تفويضه بتأكيده ذلك للبطريرك الماروني . وقال رستم عبارة تكشف عن مدى استياء الآستانة من امتيازات الجبل وفي نفس الوقت تبرر مسلكه في الجبل : « تسلمني عن النظامات ، ولكنك لا تجهل أن الباب العالي قد تحملها مكرها ولم يقبلها برضاه ، أفى مقدورى أن لا أجعله يعتبرها شوكة في قدمه ؟ » (١) !

وسواء أكان هذا التغير الذي طرأ على مسلك رستم بإزاء النفوذ الفرنسي وعملائه في الجبل ، راجعا إلى خروج راشد باشا من وزارة الخارجية أم هو نتيجة لنظر شديد استدعته المصاعب التي ارتطمت بها بعض تدابيرهُ وأوجبت عليه استرضاء من رأى أنه يمكنه تذليلها ، فقد بدا رستم باشا مصمما على أن يتظاهر جديا بالدفاع عن مصالح مرؤوسيه . تجلّى ذلك في المسألة المزمّنة : المعصرة التي كانت سلطات طرابلس قد وضعت يدها عليها قبل عام مؤيدة بحرص رستم ، حينذاك ، على تملق الباب العالي (٢) . تباحث رستم بشأنها مع والى سورية فذكر أن المعصرة تشكل من الوجهة القانونية جزءا لا يتجزأ من الكورة السفلى التي تعود بلا نزاع إلى الجبل . وكرر حججا تؤيد وجهة نظره ولا تختلف عما كنا أسلفنا فيه القول سابقا بشأنها . بيد أنه كان في المسألة نقطة طالما استند إليها راشد باشا

وخلفاؤه ، وهى تضرر أهالى طرابلس من نقل منازلهم بصدد المعصرة إلى بيت الدين على مسيرة أكثر من ٣ أيام مما ينجم عنه تأخير فى تصريف الشؤون وإقامة العدالة . فاقترح رسم على الوالى مشروع صفقة يقوم على تنازل مقابل^(١) . الجبل بتخليه عن المعصرة يحرم نفسه من أرض غنية ذات موارد هامة نسبيا ، ومن العدل أن يعطى بدلها بعض قرى الزاوية التى وضعت سلطات طرابلس يدها عليها بدافع من أعيان المسلمين فيها . وعندما أعادت نظمات ١٨٦١ إلحاق الزاوية بالجبل فإنها لم تلحق أيا من القرى التى يسودها العنصر المسيحى . وقد وجه اللبنايون طلبات عديدة ضد هذا التجاوز ولكن الحكام المسيحيين الذين كانوا يرغبون فى اجتناب كل معضلة . اعتقدوا بوجوب تأجيل النظر فيها .

وقال رسم إن الجبل إذ يتخلى عن المعصرة ، يقوم بتضحية دون مقابل أجاى أوالى بأنه غير مفوض الاهتمام بمسألة الزاوية ، وعبنا احتج رسم بأن المسألتين متصلتان ، لا يمكن حل إحدهما دون الأخرى^(٢) .

هل كان رسم مخلصاً حقاً فى الدفاع عن قضية المعصرة ؟ . ولماذا لم يوافق وزير الخارجية الفرنسية على هذه المساومة ، بل رأى أن موافقة ممثل الدول فى الآستانة ضرورية قبل سلخ أى جزء من الأراضى المحددة للجبل بموجب نظمات ١٨٦١ ؟ ترك الإجابة موقتا عن هذا السؤال المهم ، ريثما تثار قضية المعصرة ثانية بعد خمس سنوات (١٨٨٠) . ونعود إلى الحديث عن رسم الذى بدا سلوكه ملائماً لعملاء فرنسا فى الجبل بعد أن فام بتنفيذ وعودة القنصل . أحب المتصرف أن يظهر أمام جماهير الموارنة فى الشمال ليرى بنفسه على الأرجح مدى أعماله بينهم ، وكان استقباله مليئا بالاحترام ولم ينقصه سوى الحماس العفوى . وقد هرع لاستقباله الأعيان والأكليروس والبطريرك نفسه ، ناسيا لفترة شكوايه القديمة وكان موقفه مليئا بالملاطفة ،

ورستم وهو بطبيعته ميل لمظاهر الفخفخة والنعالي ، سر كثيراً من هذه الحفاوة ، واعترف للفنصل بسرعة أنه كان لديه تقارير باطلة خادعة استسلم لها . فالوارنة لا يطلبون سوى الهدوء ، والأكليروس ليس بهذا اللون القاتم الذى يمثلونه به . وقال إنه ليس لديه إثبات للدروز كما يشاع ، ولكن رغبته الوحيدة هى تأمين توازن حكيم بين مختلف العناصر . وقد خطا رستم خطوة تدل على ذلك عندما جعل مقره فى غزير بكسروان المارونى عامئذ (١) .

وقد استحسن الموارنة هذه الخطوة وبخاصة عندما أعاد رستم إلى الوظيفة عدة أشخاص كانوا معروفين بولائهم لفرنسا ، بقى أن يخطو المتصرف خطوة حاسمة فى سبيل المصالحة مع البطريرك . ولكن الخبر الداهية قد سبقه إليها ، فقد حضر يحيط به جميع المطارنة لزيارة رستم باشا ، مخالفاً بذلك تقليداً قديماً كان منعه سابقاً من القيام بمثل هذا المسعى أيام داود وفرنكو .

وكان سلوك رستم فى حادثة عيبه فرصة للتدليل على تجرده ونزاهته عن الحزبيات .

فقد جرح مارونى درزيا أثناء مشاجرة وقعت فى قرية عيبه المختلطة (٢٥ يناير ١٨٧٦) ، فأعمى الثأر أقارب الجريح وجمعوا أبناء ملتهم ومائتين من المتعصبين وهاجموا ليلاً الحى المسيحى مهددين سكانه بالموت يقودهم شيخان من أسرة نكد ، وكادت أن تقع الفتنة بين الطائفتين فى الجوار لولا أن سارع رستم بتوقيف الشيخين وأمر بسوقهما مع ١٨ درزيا مخفوريين إلى غزير ، وسلم المسيحى المعتدى عليه نفسه . وكانت هذه هى المرة الأولى منذ عام ١٨٦١ التى يعاقب فيها شيخان من « الارستوقراطية » الدرزية ،

في وقت (١) توجب فيه على رسم أن يتصرف مع الدروز بحیطة كبرى خشية أن يجرهم بأسهم وضيقهم الشديد بعد الغاء الامتيازات الإقطاعية إلى الانفجار لدى أول بادرة ، ودليل الضيق كان استمرار الهجرة الدرزية إلى جبال حوران في ولاية سورية . والحق أن مسلك رسم المستقيم وشدة أخذه نفسه وموظفيه بالدقة والإنصاف دون تعب أو ملل لم يتح لمناوئيه في هذه المرحلة من حكمه فرصة ليحصوا عليه سقطاته وأخطائه ، حتى أن القنصل تريكو كتب لوزيره يقول إنه برغم كل انتباهه ، لم يستطع أن يتبين حقيقة علاقة رسم بالانكليز (٢) . بيد أن رسم لسوء طامعه كان إداريا غير محبوب ، فغالبية الموارنة ما كانوا يصدقون مظاهر تقربه منهم ، ولذا كان إداريا لا يحظى إلا بتأييد محدود من أهالي الجبل من ذوي المصلحة أو من الموظفين ومن في حكمهم ، وطبيعي أن يكون دافع هذا التأييد الخوف من الحاكم لا الإعجاب به والميل إليه .

رسم وكرم :

وقبل نشر الدستور العثماني ، جابه رسم باشا مسألة كرم ، فقد وصلته أنباء مقلقة عن قيامه الرشيك بإعداد حملة على الجبل ، فكان على الحاكم أن يجابه هذه المعضلة « الدورية » ، وفيما يلي سنعرض لها لأنها ستسجل نهاية المحاولات الجديدة التي قام بها كرم للوصول إلى حكم الجبل ، ومن بعدها سينخف نشاطه ، وينحصر غالباً في الأمور الروحية .

في الحق أن مسألة يوسف كرم قد جابهت رسم باشا منذ تعيينه (١٨٧٣) . ذلك أن شيخ إهدن ما كاد يعلم بوفاة فرنكو وتعيين رسم باشا حتى أوفد ابن أخيه بطرس إلى الأستانة ليتصل بالمتصرف ويباحثه

Beyrouth, T. 20, Rapport No. 16 du 3 Fèv. 1876, Fos. (١)
282-285

» » » 20 du, 4 Avril 1877, F. 304. (٢)

في حل مشكلته . أجاب رستم أنه لا يمكنه الإجابة قبل وصوله إلى لبنان وإطلاعه على أحواله . وأم كرم الآستانة (يولية ١٨٧٣) حيث أقام ثلاث سنوات متوالية ، يتربص وينتظر ان ينظر في أمره دون جدوى^(١) . ولما بارح رستم بيروت إلى أوروبا فالآستانة كتب المطران الدبس إلى صديقه كرم يحضه على السعى لدى رستم نفسه ليرضى برجوعه إلى الجبل : « وطائفنا في هذه الأيام أكثر طاعة وتوقيرا للباشا من كل الطوائف ، وكنا نود أن نوصي بعض قناصل الدول هنا بأمر رجوعكم ، ولكن ما المنفعة إذا كان سفير فرنسا عندكم لا يبيع لكم التعاطي بشيء مع إحدى السفارات ، وهو أى سفير فرنسا وقصصها هنا لا يقدر أن ينفعونا بشيء ، وإن كنا لا ننكر حسن رغبتهم واستعدادهم ولا انتصار لهم ولنا على رستم مثل رجوعكم للجبل فهو يموت حيثنذ بين أيديهم . »^(٢) .

ولكن رستم بعد رجوعه من الآستانة صرح للقنصل تريكو أنه لا يوافق أبدا على وجود كرم في لبنان ، وأنه كان يعارض ذلك بشكل رسمي ، وأعلن رستم أنه إذا رجع كرم ، فيضطر لمضاعفة الجندمة حرصا على الأمن ، وفي حالة وقوع الاضطرابات سيدخل جيشا تركيا إلى الجبل^(٣) . وتجددت مساعي أنصار كرم لدى القنصل الجديد تريكو . قابله المطران الدبس وحديثه بنفس اللمجة التي تحدث بها مع سلفه ، عن الحالة العامة في الشرق وعن الاحتمالات المخيفة والمخاوف التي يوحيا له مصير أبناء ملته إذا ما أخذوا على حين غرة دون أن يكون لهم رئاسة ، وأنهم سيكونون فريسة الدروز المسلمين كما حدث عام ١٨٦٠ . وأن هناك رجلا واحدا يمكنه أن ينقذ لبنان في ساعة الخطر وهو يوسف كرم . أجاب تريكو أن الجبل أصبح هادئا منذ رحيل كرم ، وأن عودته مهما كان مبررها السلمي ستكون

(١) البشعاني ، ص ٥٢٦ .

(٢) البشعاني ، (من الدبس إلى كرم ٢٠ مايو ١٨٧٤) ، ص ٥٢٩ .

(٣) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 8 du 18 oct, 1875 F. 239 .

مصدرا لاضطرابات لاجدوى منها. وأن القنصل شخصيا أول من يعترض على هذه العودة ، وأيد البطريك كلام القنصل ووجه لمطران بيروت بعض اللوم^(١) ، ولكن كرم لم يقنع بإخفاق مساعيه ، فحاول أن يحرك الأجواء الساكنة في لبنان ، ويهيب بأصدقائه من المطارنة كي يضعوا يانا بشكاياتهم ويوجههم على خمولهم وتفرقهم وعدم اتحادهم مع اعيان الطائفة المارونية لتأليف «هيئة اتفاقيه تكون نموذجا صالحا للرعية ، وقوة رادعة لأصحاب المطامع والاستبداد ..» وفصل كرم في رسائل خاصة إلى المطارنة أصدقائه في ٢٩ مايو ١٨٧٦ يحثهم على تأليف مجلس طائفي من أساقفة الطائفة وأعيانها برئاسة البطريك ، بعد أن منحت الحكومة السنية هذا الحق للطوائف المسيحية في الشرق كافة^(٢) .

أجاب المطران يوسف جميع أن هذا المقصد الخيري « ولو كنا نتمناه من صميم الفؤاد (ولكن) دونه صعوبات لا تغلب ، وإن غلبت فقرائن الأحوال ومخذوراته لا تسمح بالشروع به حاليا . وأجاب المطران بطرس البستاني « إن هذا الأمر صعب جدا نظرا لسوء أفكار الناس . وأن القرقة بلا إنفاذ تضر ، وأن الصوفة حمراء وأن الصباغين كثيرون منا وفينا . أما المطران الدبس وهو الذي يسعى جهده لإيجاد زعامة زمنية للموارنة تكون عضدا للزعامة الدينية ودرعا لها ، وهو في ذلك يختلف مع البطريك^(٣) ، فأجاب على رسالة كرم بقوله : « رسالتكم العربية

Ibid. F 299

(١)

(٢) البشعلاني ، ص ٥٣٣

(٣) كتب الدبس في الجامع الفصل في تاريخ الموارنة المؤصل « عن يوسف كرم أنه كاشفه يوما (١٨٥٩) بأنه عزم على أن يجمع كهنة علماء ويوقف أملاكه عليهم ويعيش معهم مشارا على أعمال الرسالة الدينية والروحية ، وأنه طلب منه أن ينضم اليهم . فأجاب الدبس « أن يلزم التأني بفحص دعوته لأنني أرى أن المعتدلين مثله على نفع عباداته في الزمانيات قليلون جداً ، وأما الكهنة المعتدرون على الرسالة فكثيرون ، وعليه أرى أن الله يدعوهم لنفهم عباده بالزمانيات بالأولى . . » ص (٥٢٥) أما البطريك مسعد فيبدو أنه لا يعلق أن يشارك في السلطة أحدا وأنه يود الاشراف على شؤون طائفته الروحية والزمينية ، كما نعلم من سجله الماضي في هذا البحث .

أرسلتها لرئيسنا (البطرك) محسنا له العمل بأفكاركم الخيرية . . ورسالتكم الفرنسية سأطلع عليها قنصل فرنسه بأقرب وقت . .^(١) . ماذا تضمنت رسالة كرم للقنصل ؟ كتب تريكو بصدد هذا رزيره بأن « كل شيء موجود فيها ماعدا حسن الإدراك . يدور البحث فيها حول الإنسانية والمسيحية والديكتاتورية والتحرر . وأخيرا حول فرنسا والعالم اللذين يدوران ولا شك حول لبنان ، ولكن ما يثير شيخ إهدن ، ولا يجرؤ على التصريح به : هو أن العالم يسمح لنفسه بالدوران دون إذنه . » وقد كتب الدبس إلى كرم يستحلفه — بناء على طلب القنصل — ألا يغادر الآستانة ولكن كرما بعد أن لقي من الساسة العثمانيين المماثلة والمداهنة ، وبعد أن فشل في توحيد جبهة الموارنة بإيجاد مجلس ملي يقف في وجه المتصرف عند الحاجة ، خشي أن تسرب أخبار عزمه على العودة إلى لبنان ، لأن المساعي في سبيل الحملة التي كان يخبر الجمعيات السلافية الثورية بشأنها تتقدم يوما عن يوم . غشى افتضاح أمرها وهو في عاصمة السلطنة ، فكلف أصدقائه بشحن امتعته إلى لبنان ، وغادر الآستانة . وليس لدى الباحث ما يكشف سر هذه الاتصالات التي أجراها كرم مع أهل الحل والربط في بلاد العرب واليونان في أمر ثورة يشعلها للتخلص من نير العثمانيين يستفيد هو منها ، ويفيد بها وطنه . ولكن يبدو أن زعيم إهدن اتصل بحكومة روسيا وبخديوى مصر للغاية نفسها ، وفكر بالإقامة في قبرص لهذا الغرض ، وحاول الحصول من الصرب واليونان على قرض من المال يساعده في مهمته فلم يفلح^(٢) . فدفنت قضية الحملة كما دفنت سابقتها الأولى في عام ١٨٧٠ .

وتنسم العثمانيون أخبار كرم فنبهوا وبشوا عليه العيون والأرصاد ، لاسيما وأن علاقاتهم مع بلغاريا وصربيا والجبل الأسود تنأزم تدريجيا حتى

(١) نظر نص الرسائل ، ر . بشعلاني ، ص (٥٣٣ - ٥٣٥) .
(٢) في كتاب الخوري البشعلاني ذكر عن ذلك كله ، أنظر ص (٥٤١ - ٥٤٥)

أدت إلى امتشاق الحسام في أبريل ١٨٧٧ . ولم تخف حركات كرم على وكلاء فرنسا ، فقد كتب تريكو في ٢٤ يولية يقول : « إن كرمنا لم ينزل عند نصائحنا ، فغادر الآستانة في طريقه إلى إيطاليا ، والآن بعد أن أصبح حرا في حركاته فهو يعتبر أن وضع الأمور التي يتابع تطورها بقلق (أنباء التوتر الدولي) يسمح له بالظهور مجددا برعاية اللجان السرية السلافية . وكل الوسائل ستكون هذه المرة صالحة لإرضاء أحقاد المقيتة ، ولن يتراجع في تعاميه لا أمام نهب الاديرة ولا أمام فظائع عصابات الفلاحين حتى ولو لم يستفد من ذلك إلا المسلمين والدروز فقط . وهكذا ستهلك بيد هذا الجنون المؤسسات التي طالما بذلنا الجهد للمحافظة عليها حتى اليوم ، ومن المؤمل أن الحوادث تعرقل مشاريعه ، وأهدافه الآثمة »^(١).

وفي الجبل علم رسم من الصدارة العظمى بمساعي كرم ومفاوضاته مع الجمعيات السلافية ، ولذا فقد أبلغ وكيل المجلس عيد حاتم الذي أعاده بعد وفاة عمون ، بوجوب توقيف هذا المهبج إذا خطر له العودة إلى لبنان ، وكان أن نثر الضبطية والجنود من بيروت حتى طرابلس . وأمر بحراسة القرى التي يوجد لكرم فيها أنصار ، والاستعداد لقمع ردة الفعل التي أحدثها سفر كرم ووصول أمتعته إلى طرابلس^(٢).

والحق أن هذه التدابير كانت ضرورية ، فالأكليروس الأدنى ، ورعاع الناس أخذوا ينشرون كل يوم إشاعة نزول كرم إلى البر ، والسلطة القلقة غير المستقرة كانت في غياب رسم يسيطر عليها الخوف . في حين أن غالبية الأكليروس العالي ، والأمراء والأعيان الذين افتقدوا سلطة رسم القوية كانوا يعربون عن مخاوفهم ، بإزاء الفوضى السائدة والأراجيف المتسوعة^(٣).

Beyrouth, T. 20, Rapport No 27, Fos 391 (١)

» » » 28, du 5 Août 1876, Fos. 405. (٢)

Ibid F. 405 (٣)

وقد عبر البطريرك الماروني برسالة إلى القنصل عن يأسه وحزنه لاسيما بعد أن وجه كرم إليه اللوم الشديد على موقفه « غير الحكيم في هذه الظروف الحاضرة » وأبلغه نوعا من الإنذار والتهديد ، وذلك بعد أن كتب المطران الدبس إلى كرم بأن البطريرك أوعز إليه بأن يقنع كرما بعدم إمكانية تأليف المجلس الملى بسبب الظنون التي يثيرها في البلاد^(١) . ومنذ هذا الحين تنقطع العلاقات بين كرم والبطريرك مسعد وتبدأ الخصومة العنيفة بينهما ، يستلها كرم بفشرات ومذكرات يندد فيها بالخبير الماروني^(٢) . وقد توجه كرم إلى رومية واتصل بسفير فرنسا لدى الفاتيكان فلم يحظ بالقبول لامنه ولا من دوائر الكرسي الرسولي التي لم تشأ إمداده بأية معونة^(٣) . وقد عرض الباب العالي على كرم أن يدفع له مرتبا إذا عاد إلى الآستانة ، فرفض هذا العرض ، وخابر أنصاره في الجبل ليشاركوا في توقيع عرائض الشكوى من إدارة المتصرف ، ويحركوا النفوس ضده^(٤) . ولكن الصمت بدأ يخيم حول اسم كرم من جديد .

وربما خشى الباب العالي أن تنشب اضطرابات في الجبل خلال هذه المرحلة الحرجة ، فعمل على مساندة اللبنانيين وعاد رسم يحمل بشرى إعفائهم من ضرائب البقايا ومن رسم الطابع (التبعة) الذي كان لاقى

(١) من رسالة طويلة كتبها كرم إلى الدبس في ٧ يولية ١٧٨٦ - عن البشعلاني ، ص ٥٣٧ - ٥٤٠ ، وفي رسالة اتهام للبطريرك بأن « رفض اقتراحه في تأليف المجلس الملى دون رأى المتصرف ، ورأى كرم أن البطريرك بقصد بذلك « تسويد صحيفته لدى الرأى العام العالي ، وأنه يرمى بالوارة . رأى التهلكة . . » .

(٢) وجه كرم مذكرة بالفرنسية إلى « الكنيسة المقدسة ، وفرنسا » ، تقع في ستين صفحة من القطع الكبير ، ويسر فيها شكاويه من البطريرك وهفواته ونواياه لإزاء الوارنة التي حاول كرم مدة ١٧ سنة « أن يقنعه بتعديلها » . والمذكرة مليئة بالمواظ اللاهوتية ، وصدرت عن روما أواخر عام ١٨٧٦ ، وقد استنكرها المونسنيور فرانكي رئيس مجمع نشر الايمان ، والوكيل البطريركي الماروني في رومية .

(٣) Beyrouth. T. 20, Instructions du 26 Sept, 1876 F, 428

(٤) Rapport. No 29 du 27 Août 1876, F. 413

معارضة شديدة . ولم يكد يستقر المقام برستم باشا ويتخلص من كابوس عودة كرم حتى تعكر كأس الصفاء «المؤقت» بينه وبين البطريرك الماروني، فقام بينهما خلاف خطير سببه أن الحبر الماروني رفض بعناد أن يسمح لأحد رهبانه ، بناء على امتيازات قديمة بأن يتقدم لأداء شهادة أمام القضاء . وكان الباشا يلح على حضوره . وتوسط قنصل فرنسا بين الطرفين حتى توصلوا إلى حل وسط، سمعت شهادة الراهب في غرفة المجلس الإداري بدلا من المحكمة . وفي نفس الوقت كان نشر الدستور العثماني إيدانا بنشوب خلاف جديد بين رستم باشا ومجلس الإدارة بشأن إرسال نواب من الجبل إلى مجلس المبعوثان العثماني الذي افتتح مؤخرا في الآستانة . فقد استلم المتصرف أمرا بالعمل على إجراء الانتخابات من مثل مجلس الإدارة ، وأوجب عليه الاتفاق لهذا الغرض مع والي سورية . أثار هذا النبا استياء حادا في الجبل الذي يجرحه أن يعامل معاملة الولاية والذي يخشى تجاوز امتيازاته .

وحين أبلغ المجلس الأمر ، أعرب عن عدم رضاه ببعض القسوة ، وأعلن بوضوح أمام رستم حججا خلاصتها : أنه بحكم كونه حارسا على النظامات فسيدافع عنها بضراوة ، وسيرفض التدبير بشدة لأنه تعد على حقوق البلاد . وأن وجود نواب لبنانيين ليس له مبرر في ندوة مدعوة لتحسين حالة الولايات التركية عموما ؛ فلبنان يتمتع منذ ١٥ سنة بدستور خاص تضمنه الدول الكبرى ، وهو كالباب العالي لا يمكنه إجراء تحويل فيه ، ولا يريد ذلك على كل حال ، وهو راض عن مصيره ولا مجال أمامه للشكوى ؛ وأن نظامات ١٨٦١ التي خلصته من شرور كثيرة قد أمنت له الرفاهية وأن ما يريده هو تطابق هذا النظام بدقة . أو ليس المجلس الإداري منتخبا انتخابا حرا يضمن احترام الدستور بمساعدة الدول الضامنة ؟ أو ليست هذه هي مهمته ؟ فالمطلوب منه اليوم هو أن يتنازل عن سلطاته ولاحق له بذلك . ثم ماذا سيكون دور النواب اللبنانيين ؟ فهم نفخرون

ومتبسكون بالضمانات التي تحيط بهم فهل يطالبون لولايات تركيا الأخرى بالاستفادة منها ؟ هل هذا هو ما تهدف إليه حكومة السلطان؟^(١).

كانت الحجج التي قدمها المجلس في تبرير رفضه قوية مفحمة ، والمعارضة سببت لرسم أشد الامتعاض ، فاتجه نحو قنصل فرنسا بغية طلب عونه بعد أن تأكد من مساعدة القنصل الانكليزي ، قال رسم : « لو شاءت فرنسا أن تقول للمجلس قولوا كلمة واحدة لأن كرامة الباب العالي في الميزان » ، ولما تحفظ القنصل الفرنسي ، أبرق رسم إلى صفوت باشا وزير الخارجية لمباحثة السفير الفرنسي لديه الكونت بروغوان . ونشط القنصل الروسي بتسكوفتش في بيروت للعمل فأظهر غير تهفئة على النظامات معتمدا على أن الدول ستحافظ عليها من كل تحد ، والباب العالي في نظره غاية التخلص من امتيازات لبنان لاسيما من الضمانات التي تحميها ، وخطب بتسكوفتش القنصل تريكو بقوله : « أؤيد من جهتي أعضاء المجلس الارثوذكسي وإني أضمن رفضهم » . ماذا يمكن وراء هذه الأبواب العريضة المفتوحة على مصراعيا ؟ !

يبدو أن قضية لبنان ليست وحدها المستهدفة في هذا الظرف ، والمؤكد أن اقتراح الباب إذا ما قبل ، سيعرض عمل سنة ١٨٦١ إلى مخاطر جسيمة ولكن يبدو أن الاهتمام ليس موجها الآن لهذه الناحية فقط ، فالملقود من كلا الجهتين هدف أقرب ، وأن الحركة والحماس الظاهرين يبرهنان عن ذلك بما هو كاف .

فالدولة العثمانية إذن تدعو الجبل لأن يمثل في المجلس الجديد تريد بوجه عام لاسيما بصدد الضمانات أن تتخذ من تبنى هذا التدبير سلاحا تشهره في الظرف المناسب . وتسعى روسيا بدورها أن تتخذ من رفضه ذريعة عند

(١) Beyrouth, T, 20. Rapport, No 37 du 20 Déc 1876, F.

الحاجة ، تبرر إنكارها على تحكم الدولة العثمانية وخرقها الصكوك الدولية ، فمن المعلوم أنه في هذا الوقت كانت الأزمة محتدمة بين روسيا ومن يدور في فلكها بالبلقان من جهة ، وبين الدولة العثمانية . فكانت روسيا تتربص الدوائر بتركيا وتسعى لتتلقف أية مخالفة تقوم بها الأستانة أو أى اعتراض ينهض ضدها لتجعل منه مبررا يبرهن من جديد على فساد الحكم العثماني . ولذا فقد كان قنصلها يعلق أهمية على موقف المجلس الإدارى من إرسال النواب اللبنانيين إلى الأستانة .

لم يستطع رستم باشا رغم مساعيه المتكررة أن ينتصر على معارضة مجلس الإدارة . وكذلك لم يكن تدخل ممثل انكلترة فعالا ، وحين فاتح رستم الأكليروس العالى وطلب مساهمته ، اعتصم بصمت ينم عن عدم الرضى ، وفهم رستم أن الباب العالى إذا ما ألح فالمجلس مصمم على تقديم استقالته أو رفض التدبير بقرار تدعّمه البراهين . ولعمري فهذا الحل الأخير يتفق مع تمنيات القنصل الروسى . وجدد رستم مساعيه ثانية لدى القنصل تريكو . قال لو أردتم استخدام نفوذكم لوقفت هذه المعارضة بلاشك . وناجى القنصل نفسه حينذاك : أو أوافق على هذا رأى ولكننا بذلك نتحمل مسؤولية خطيرة ، نعم لن يطلب اللبنانيون منا كفالة ، فبتعلقهم العميق بفرنسا سينحنون باحترام أمام آرائها ، ولكن هل نحن آمنون من حسن نوايا الديوان ؟ ألسنا نخاطر بأن نعرض للزوال عملا بذلتا المستحيل للحصول عليه ؟ والجبل يفضل الاكتفاء بالخير الذى بفضلنا ضمنته له الدول الكبرى . وهو يعتبر — صوابا كان ذلك أم خطأ — أن قبوله سيستخدم ضد مسيحي تركيا الأوربية ، ولا بد أن يستخدم ضده بالذات للقضاء على استقلاله . وقد صرح مؤخرا عضو متفد فى المجلس : « كيف ! نحن أصحاب مركز ممتاز ويطلب منا أن نعود فندخل فى عداد الجماهير ! » .

والحق أن مشاركة نواب الجبل في المجلس العثماني الجديد قد يمسر
كتنازل أو كخالفه لأنه يناوئ على التعهد بتنفيذ قوانين في لبنان
لا تطبق فيه .

ولم يياس رسم باشا فضى يتابع بحماس حملته الانتخابية في الجبل
ولا يكثر للإخفاق الأول الذى منى به ، فلجأ للحاسنة والتهديد و«تنسيق»
أعضاء المجلس إفرادياً ، ولكن ريكو أجاب على هذه المساعى بمساع
مقابلة فأفهم أعضاء المجلس دون مواربة أن قضية النواب ليست من صلاحية
المجلس ولا من صلاحية المتصرف ولا من صلاحية القناصل ، وأن التفاوض
بشأنها يجب أن يتم فى الآستانة بين الحكومة العثمانية وممثلى الدول
الضامنة ، واضطر رسم أن يوافق على أن كلام القنصل يعبر عن
الحقيقة (١) .

ويأزاء مقاومة المجلس الإدارى المشروعة ، اضطر الباب العالى على
الرغم من حرصه على تمثيل لبنان فى المجلس الجديد ، أن يصرف النظر
عن القضية فأرسل صفوت باشا إلى رسم أن لبنان يعنى هذه السنة من إرسال
نواب إلى المجلس الوطنى (٢) .

إذن فالقضية تأجلت تأجيلاً ، ولكن المبدأ لا يزال قائماً ، وموقف
الديوان يبرر الحذر والمخاوف ، فالباب العالى لم يقبل يوماً بملاء الرضى
نظامات ١٨٦١ وإنما كان يتظاهر بتجاهلها ، ولكنه قد بدأ يستاء منها
ويبرم بها كثيراً منذ أن استندت الدول على حسناتها النسبية لتطالب
بنظامات مماثلة فى بعض ولايات تركيا الأوربية . فالباب العالى يوعز دائماً
إلى رسم بأن يقوم بكل ما من شأنه أن يظهر تبعية الجبل إلى الآستانة

Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 40 du 5 Juin 1877, Fos. 12—15. (١)

» » » » » 50 du 10 Mars 1877, F. 50. (٢)

مباشرة . من ذلك أنه حرص على الإعاز لرسم بقراءة برقية تعلن للبلا اللبناني نبأ الدستور الجديد ، وبرر رسم ذلك بأن هدفه من إطلاع اللبنانيين على برقية الوزارة لا يستهدف إلى دعوتهم للفرح كجيران أصدقاء للحسنات التي ستلحق أبناء ملتهم في الولاية (١) .

ولكن لم يبد أن هذه الحجة صحيحة ، لأن رسم طلب من المجلس التعبير عن شكره فيما يعود لمنح الدستور ، فاعطدم بالرفض ثانية ، إذ أن المجلس بين له أنه لا يمكنه الشكر باسمه لأن الدستور لا يعنيه ، وإنه لا يمكنه الشكر باسم ناخبيه لأنهم لم يكلفوه (٢) .

ألا تدل هذه الدلائل كلها على ميول واتجاهات الآسنة الجديدة لتقويض نظمات وامتيازات الجبل ؟ وقد شاع فعلا في تلك الأيام أن إلغاء امتيازات الجبل التي أصبحت دون فائدة بعد الدستور الجديد ، كان أمراً قد تقرر . فقد ورد في برقية من الاسكندرية دون خاتم رسمي بأن الصدر الأعظم ربما أعرب للكونت كورتى سفير إيطاليا عن تصميمه على هذا الإلغاء وعلى الرغم من أن رسم باشا ينفي صحة هذا الخبر ، وأن مدحت باشا ربما لم يتفوه بمثل هذا الكلام ، ولكن في الحقيقة كانت القرائن تدل على أن الباب العالي ينحو هذا النحو نفسه ، واعتراضات رسم لا تكفى للاقناع لأن أعماله أحياناً كانت تناقض كلامه .

فبعد أن فشل أيضا في حمل المجلس على توجيه شكر بمناسبة الدستور ، وجه الأوامر لجميع القائمين والموظفين أن يوقعوا باسم السكان برقية شكر يعلق عليها أهمية كبيرة .

وسواء أكان رسم في غيرته هذه يخضع إلى وحيه الخاص أو إلى أوامر

Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 40 du 5 juin, Ibid., F. 15. (١)

» » » » » 42 du 23 Jan. 77, F. 21. (٢)

الآستانة السرية فان تصرفاته كانت توحى بغيرته على سمعته الطيبة في الآستانة . ولم يمتد وقت قصير على هذه المجابهة اللبنانية لممثل الباب العالي حتى سرت في بيروت شائعة مؤداها أن الباب العالي ينوى إلغاء المساعدة المالية السنوية المخصصة للجبل (٣٥٠٠) كيس وقد وردت برقية من الآستانة إلى جمارك بيروت التي تتولى هذا الدفع بأن تسلم بعد اليوم كل مواردها إلى البنك العثماني^(١) .

من المعلوم أن المادة (١٥) من نظم الجبل تقضى بأن تحافظ الدولة العلية على حقها المعلوم بتحصيل ويركو الجبل (٣٥٠٠ كيس) على يد المتصرف على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عندما تسمح الظروف بحيث أن المال المستحصل يخصص بادىء بدء لإدارة الجبل ونفقات مناهجه العمومية ، فان فضل منه شيء رد الفاضل على الخزينة ، وإن اقتضت الضرورة الماسة تحسين سير الإدارة مزيدا على التكاليف المعينة فيرجع في تسوية المزيد إلى مصاريف الخزينة السلطانية^(٢) .

ومنذ عام ١٨٦٣ وبناء على طلبات داود باشا حددت موازنة النفقات بـ (١٢٠٠٠) كيس كان الجبل يدفع منها سبعة آلاف وهي الحد الأقصى للضريبة . وكان الباب العالي يغطي العجز بدفعه خمسة آلاف كيس لخزانة الجبل . وقد احترم هذا الوضع حتى عام ١٨٧١ حينما نشطت الدولة العثمانية في سياستها المركزية لربط جميع ممتلكاتها واستعادة نفوذها الفعلي فيها ، وقد ساعدها على ذلك هزيمة فرنسا وهي أشد الدول انتباها إلى تنفيذ حرفية النظمات في جبل لبنان خاصة في الشرق الأدنى الذي تطمع في وضع يدها عليه مستقبلا . فالباب العالي أخذ يتجاهل تعهداته في دفع مساعدة مالية تنوء بعشها حكومة قبلت بها مرغمة وتعانى عجزا مزمنًا في ماليتها . ولما

(١) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 43 du 1 Fév, 77, Fos. 27.

Cuinet Fascicule 2, d. 294.

(٢) أنظر نص النظمات و الملحق

قطعت المساعدة دون إنذار سابق ، حينئذ كان لابد لممثل فرنسا في الأستانة أن يتدخل ليحمل الباب العالي على الوفاء بتعهداته . وبعد جدل دام ستة أسابيع وافق الباب العالي على تخفيض ١١٦٠ كيسا من أصل المساعدة فأصبحت الموازنة ١٠٨٤٠ كيسا واضطر ممثل فرنسا للرضوخ ، وضمن هذه الحدود تتدبر الإدارة اللبنانية نفقاتها . وجدير بالذكر أن مساعدة الباب العالي مخصصة للجندرية التي تخدم الحكومة المتصرفية بتجرد تام دون تفريق بين طائفة وطائفة (١) .

وإن إضعاف الجندرية هو نزع سلاح السطة وخلق هزات قريبة في البلاد وتهينة المجال لوصول الجنود العثمانيين إلى الجبل عند الحاجة . ومن جهة أخرى ذلح حسم هذا التخفيض من مرتبات الموظفين الإداريين والقضاة ، فيكون ذلك بمثابة فتح الباب على مصراعيه أمام الرشوة والفساد ، ونزع الثقة من إدارة يضرب المثل بضبطها بالنسبة لسوء إدارة الولاية .

ولما مضى شهران على موعد دفع المساعدة ، أبرق رستم باشا إلى صفوت باشا وزير الخارجية يرجو إشعار البنك العثماني بدفع المخصصات الشهرية المتأخرة (٢) .

ولم يلبث رستم باشا أن تسلم من صفوت باشا وثيقة اتهام ضد الجبل مصوغة بكلام قاس جدا . اتهم فيها الوزير لبنان أنه « منذ ١٥ سنة يخالف عن تحيز لإرادة الحكومة الامبراطورية ، وقد رفض بكبرياء طلباتها المشروعة : ضريبة الملح وحصر التبغ ، وانتخاب النواب . فهل هو يحلم باستقلاله » ؟ هذا كلام معبر وصرح . والحق أن رستم باشا وجد نفسه

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 46. du 12 Fév. 1877, F. 33.

» » » » » 49, du 7 Mars 1877, F. 46. (٢)

في وضع حرج جدا تتجاذبه عوامل طاعته لحكومته من جهة ، وواجباته بإزاء مرؤوسيه الذين يشكون في ولائهم لهم . حكومته التي تتدخل في مسائل إدارته الداخلية البحتة وتفرض عليه حلولاً تؤدي إلى سقوطه في نظر مرؤوسيه اللبنانيين ومصلحة إدارته التي تطالب بإبعاد المبيح الدرزي الخطر سعيد بك تلحوق الذي اتهم بتحريك في الشوف نجم عنه سباق مسلح بين الدروز والمسيحيين ، ولكن الصدر الأعظم يأمره بإبقائه في بيته ، ولم يجد رستم خيراً من فصل فرنسا ييوح له « بمكنون صدره » ، والصعوبات التي يتخبط بها ، وينفس « كربه » لديه ، « ما العمل ! » ، قد تصحى بالصبر ، ولكني تعب . فأنا كحاكم مسيحي لا أحظى بثقة الباب العالي ، وكموظف من قبل الباب العالي لا أحظى بثقة المسيحيين . بعد قليل ستقطع المساعدة المالية وقد بلغت المتأخرات ثلاثة أشهر ، الإدارة ستسوء وستنسبون إلى قبل غيركم مساوئها ، النظمات موضوعة تحت ضمانته الدول فليذا لا تحافظ عليها ، إذا كانت هي عاجزة فأنا أعجز منها بكثير . . .

لقد بدا سوء نية الباب العالي بالنسبة للإدارة التي يرأسها رستم في الكتاب الذي تبلغه من الباب العالي وهو عبارة عن رسالة موجهة من يوسف كرم إلى الصدر الأعظم بواسطة أسعد بك وزير تركيا في روما . يطلب كرم بعد امتداح دستور الامبراطورية العودة إلى لبنان ليحمل أبناء ملته على قبوله حالا (١) .

اقترح مضحك ، ومع ذلك فيبدو أن الباب العالي قد أخذ الأمر جداً وصدق به ، ولكن هل صحيح أنه لم ير الفخ فيه ؟ . وإلا فلماذا أسرع وكتب لرستم باشا لينقل إليه هذا السر ويطلب رأيه ؟ !

دهش رستم وأجاب أن كرمًا مخادع ، وأنه يعلم أكثر من أي شخص

تعلق الجبل بنظاماته وأن رسول الدستور هذا المزعوم ليس إلا مقلقا خطيرا يجب الابتعاد عنه^(١) .

وما بلغت النظر ليس جرأة كرم بل مسايرة الباب العالي وقبوله بكل الأسلحة التي تقدم له إذا رأى فيه ما يساعد على نسف امتيازات الجبل . لم يكتف رستم بذلك وإنما أبق إلى الصدر الأعظم يطلب منه إعلامه عما إذا كان كرم قد غادر روما كما يزعمون للتوجه إلى أثينا^(٢) .

إن الحرب بين روسيا وحلفائها البلقانيين قد نشبت مع الدولة في ٢٤ ابريل ١٨٧٧ ، وسرت شائعة عن عودة كرم القربية وقد تأثر رستم كثيرا من هذه الشائعات التي أخذت تملأ شمال الجبل ، ولكن ظهر أن كرما لا يزال في روما حيث يتابع صراعه العقيم ضد البطريرك مسعد على صفحات الجرائد الأوربية^(٣) ، ويتهمة بالاتفاق مع رستم باشا على حساب مصالح لبنان ، وهذه التهمة غريبة حقا لأن تقارير قنصل فرنسا مليئة بأخبار وساطته المستمرة تقريبا بين الرجلين في سبيل تأمين الانسجام الضروري لأمن الجبل . ولذا يسعى كرم لإيجاد فجوة تتيح له زرع الفوضى في الجبل . بل إن علاقات البطريرك برستم في نفس الوقت الذي أصدر فيه منشوره الجديد اللاذع ضد البطريرك كانت فاترة منذ بعض الوقت ، أي منذ قضية الرهبان التي يطالب الحاكم بدرسها على غير ما يشتهي البطريرك .

ولكن الخلاف بدأ يستفحل حتى أصبح اليوم موضوع خصومة حقيقية بين السلطة المدنية والسلطة الكنسية ، حتى إن استقبال المسيحيين

Beyrouth, T. 21 Ibid., F. 59.

(١)

Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 54 du 14 Mai, 1877, F. 69.

(٢)

Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 12 Juin 1877, F. 80.

(٣)

في المتن المختلط لرستم قد تأثر بالفتور الذي هيمن على علاقات الرجلين .

واستجاب الباب العالي لمساعي رستم المتكررة بصدد المساعدة المالية، وأبلغه أنه أوعز إلى جمارك بيروت بدفع ٣٨٠٠ كيس كالسابق^(١) ، ويبدو أن الآستانة أدركت أنها في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها تخطيء السبيل إذ تقدم للمهجين وذوى الأغراض في الجبل حجة ينتظرون أو هي منها لإثارة أهواء سكان سريعي التأثير . فالجندرية تدمرت لقطع مرتباتها ، وأنصار كرم صدقوا قبل غيرهم شائعة مؤداها أن الصدر الأعظم تعمد التحدى ، وفصم الروابط الأخيرة التي تربط لبنان بالحكومة السلطانية^(٢) ، وكانوا قد تذرعوا بقطع المساعدة السنوية المالية لحل اللبنانيين على دفع الضريبة عملة ورقية ، ويمثل هذا بالنسبة للإدارة اللبنانية خسارة توازن ثلث مواردها ، ويكون بالنسبة للمتصرف مصدر متاعب حمة . ولكن سرعان ما تدخل تريكو ، فنصل الدولة التي لا ترعب في إجراء تبديل ينجم عنه اضطراب أحوال الجبل . وبعد توسطه لدى علية الاكليروس الماروني والوجهاء ، أبعدهم عن تأثير الكرميين فقبلوا دفع الضريبة عملة معدنية كالسابق . وكان البطريك مثلاً يحتذى ، فدفع قبل غيره الضرائب العقارية المتوجبة عليه وكان ذلك إيذاناً بتقارب لن يدوم طويلاً بين المتصرف والبطريك ، إذ سيعقبه تصدع صفوف المطارنة الموارنة بسبب اختلافهم في تقدير الموقف الأمثل الذي كان يجب أن يقفه البطريك بإزاء المتصرف الذي كان يتهم بأنه يمتن الاكليروس ، ولا يقيم له وزناً ، وسيزداد هذا الانشقاق والتحزب خاصة بعد استعانة البطريك بالمتصرف لإلزام بعض الرهبان حدود الطاعة وما أعقب ذلك من هياج تم أثناءه نفي المطران بطرس البستاني زعيم الشعب .

Beyrouth, T. 21, RTpp. No. 59 du 22 Juillet 1877, F. 99. (١)

Ibid, F. 100,

(٢)

رستم والاكليروس الماروني - قضية نفى المطران بستانى وعواقبها :

وتفصيل ذلك أن البطريك وجه اللوم إلى الأساقفة الذين أدخلوا بأصول اللباقة فامتنعوا عن استقبال المتصرف خلال جولته بالمتن ، وحرصوا مجلس الإدارة على رفض المصادقة على صرف مساعدة طفيفة كانت تجمع لجرحي الجيش العثماني . وبتوسط القنصل أقر المجلس هذه الإعانة وحينئذ لم يتردد رستم باشا الذي كان يعلم أن ظروف البلاد تقضى بأن يكون على علاقة طيبة بالاكليروس في التوجه إلى كسروان لتحية البطريك . فاستبق هذا زيارته وخرج لملاقاته حتى قرية غوسطا ، ولم يحجم من المطارنة عن استقبال رستم سوى المطران الدبس المشهور بولائه لكرم ، ولم تلبث ثمرات هذا التقارب أن ظهرت في المسألة الرهبانية التي تطورت تطورا خطيرا وكادت أن تؤدي إلى اضطرابات عنيفة ، وقد لعب كرم وأنصاره في نفخ أوارها دورا لا يستهان به . وبدأت المسألة حين تجاهل بعض الرهبان الموارنة لاسيما في دير قزحيا في قضاء البترون قواعد النظام ولم يحافظوا على قوانينهم مما اضطر البطريك إلى عزل رئيس الرهبنة العام^(١) الأب أفرام ، وإلى الاتفاق مع القاصد الرسولي الأب لودوفيكس بيافي^(٢) Pavi لوضع مشروع نظام إصلاحى

(١) كان الرهبان الانطونيون يملكون و الفاحشة والزراعة و أملاك الأديرة ، وكان لكل دير رئيس ، وهناك رئيس عام للجميع . وظلوا يعيشون بونام واتفاق حتى عصفت ربح التفرقة و صغوفهم بسبب الخلاف على انتخاب الرئيس الموافق ، وبسبب مداخلة الكرسي الرسولي أو البطريك الماروني في انتخاب من لا يروونه موافقا .

(٢) القاصد الرسولي هو وكيل البابا على كل الطوائف الكاثوليكية و الشرق و طانية أو أجنبية ، ومركز القصادة في بيروت ، ويبقى أصبح فيما بعد بطريركا لاتين في القدس وتوفى فيها ، وروى شاكر الحورى عنه أنه كان رحلا يحب المداخلة والسلطة ولذلك تولد في أيامه فلاقى كثيرة ولكنه كان رجلا صغيراً في السياسة وقد تداخلت الجمعيات الأكليريكية كالرهبنة المارونية وأحدث فيها الانقسام . . « (مجمع المسرات ، ص ٦٦٦) .

صادقت عليه روما^(١). ولما أبلغ رهبان دير قزحيا هذا المشروع أحرقوه ، ولم ينج مبعوث الرئيس العام الجديد من خشوتهم ، ولم يكتفوا بأنهم ، ردوا على السلطة الكنسية ، بل لأنهم — وهم كرميون إجمالاً — أثاروا المسيحيين بمحملهم على توقيع العرائض لمصلحة يوسف كرم والآب أفرام ، ومعارضته للبطريرك والقاصد الرسولى . وحينئذ^(٢) قرر البطريرك والقاصد مؤيدين من الرهبان الآخرين اللجوء إلى السلطة المدنية لتأديب المتمردين . ورسم باشا لم يخيب الأمل فى الدفاع عن النظام العام المهدد والسلطة الكنسية غير المعترف بها فسجن من الرهبان ثمانية عشر فى أدبرة مختلفة وطرده ستة من الرهبان بعد أن خلعوا ثوبهم بالقوة وسبقوا إلى سجون الحكومة ، وسلم الباقون إلى الرئيس الجديد ، وقد سافر الآب أفرام إلى روما شبه محروم ليشكو مصابه إلى الكرسي الرسولى والسفارة الفرنسية فى روما .

وبإزاء هذه التدابير القسرية التى اتخذت بحق الرهبان والتى رافقها تفتيش بعض الأديرة من قبل الجندرية تأثر بعض المطارنة لاسيما مطران بيروت الدبس ومطران دير القمر بطرس البستاني الذى لجأ إلى المشاغبة على البطريرك والمتصرف . فامتنع عن نزع ثوب الرهبنة عن الرهبان المطرودين من الرهبنة . وهدد الرهبان المسجونون بخلع طاعة البطريرك واعتناق المذهب البروتستانتي (٣ أكتوبر ١٨٧٧) ، فشق ذلك على البطريرك واعترف بخطورة الحالة ولكن مع ذلك آثر عدم الظهور .

(١) وحدث فى أواخر عام ١٨٧٤ أن الرهبان عقدوا معهم لانتخاب رئيس الرهبنة ، فتدخل القاصد الرسولى فى الانتخاب ، فأسكر عليه فريق من الرهبان ووفى مقدمتهم الآب أفرام الرئيس العام السابق ، وغيره هذا التدخل المناق للناموس الرهبانى . وقيل إن البطريرك مساعد والمطران يوحنا الحاج كما يرغبان فى تعيين رئيس عام من كسرون فكان لهما ما أراداه ، وانتخب الآب مرتينوس الدرعونى ، فرفض حزب الآب أفرام وأكثره من رهبان الشمال الخضوع للرئيس الجديد بحجة أن الانتخاب غير قانونى .

(٢) البشعلاني ، ص ٥٤٩ — ٥٥٠ .

ولم يجد الرهبان المتمرّدون بدا من العودة إلى الحظيرة ، وإعلان خضوعهم لأوامر البطريك عن طريق رئيسهم العام الجديد . وقد خضع الرهبان كافة بعد أن فرضت عقوبة تأديبية على أربعين آخرين منهم ، واعترفوا بخطئهم ، وبدا أنه عادت إلى البطريركية هيبتها الأولى^(١) .

وقد كتب رهبان دير قزحيا إلى كرم عن واقعهم مع البطريك والمتصرف ، فنارت ثأثرته ، ونشرفى روماعدة مناشير موجهة ضدالبطريك والقاصد الرسولى ، وصات نسخ منها إلى بيروت والجبل^(٢) .

ولكن استقبال الأب أفرام فى دوائر العاتيكلم يكن مشجعاً . ورأى الكرميون والمناهضون لحكم رستم باشا أن تعكير هدوء الجبل لا يتم إلا بالرقعة بين البطريك والمتصرف ، ولذا سعوا لإثارة قضية الرهبان من جديد ، وكان موجههم ورئيسهم هو المطران الدبس ، وقد أحاط موفدوم بالرهبان الذين كانوا اعتقلوا فى أدبرة مختلفة وأقنعوهم بأنهم ضحايا اضطهاد بشع أثار حفيظة الموارنة الحقيقيين ، وأن الساعة قد دنت لإرجاع الحق والعدل إلى نصابهما ، وأنهم إذا ما قبلوا بمغادرة أديرتهم والتوجه إلى بيروت يمكنهم أن ينتظروا فيها ، بصدا عن نفوذ رستم والبطريك ، التعويض الواجب نحوهم ، بفضل مظاهرات الرأى العام التى ستنزعه عاجلاً أو آجلاً من البطريك .

أخذ أكثر الرهبان الموقوفين بهذه النصائح وأنى (٢٧) منهم إلى بيروت فزاروا المطرانين الدبس والبستاني ، وكان الأخير قد غادر مقر أبرشيته ليقيم العون إلى زميله الذى يشترك معه فى الانتصار لكرم . وعين الرهبان ثلاثة منهم لمواجهة القنصل كيز GUYS ، فرفض استقبالهم فألحوا وطلبوا

Beyrouth, T, 21 Rapp No 1 du 22 Nov. 1877, Fos. 167-168 (١)

» » » No 2 du 20 Déc 1877, F. 171, (٢)

توسطه بينهم وبين البطريرك . فاشتراط القنصل أن يغادروا بيروت فوراً إلى أديرتهم ، فوعده ، ولكن رؤساء المعارضة أرجعوه عن قرارهم^(١) . ولم يلبث أن التأم في بيروت مؤتمر ضم كل من في الجبل من معارضين ومستائين ، وعقد هؤلاء في مركز المطاران الرسمي اجتماعات كان فيها البطريرك والمتصرف وبلاط روما موضوع هجوم عنيف . ثم نظمت مواكب من الرهبان اللاجئين ، فمرت في حي بيروت الماروني ، وسعى الرهبان لإثارة السكان وتهيجهم فنجحوا جزئياً لا سيما بعد ما سرت شائعة بأن جميع الرهبان عازمون على اعتناق البروتستانتية . وقد قلق البطريرك من تطور الأزمة ، وكتب إلى قنصل فرنسا يرجوه وضع حد لها . فلجأ هذا إلى رستم باشا ، وكانت علاقتهما طيبة في هذه الفترة التي انشغلت فيها الدولة العثمانية برد الروس عن الآستانة . وتم الاتفاق على أن ينذر رستم الرهبان بالعودة إلى أديرتهم خلال ٢٤ ساعة وإلا فيحملون على ذلك بالقوة فأذعنو خشية الاصطدام مع البوليس العثماني^(٢) .

ولكن حزب المعارضة لم يقنع بالهزيمة التي كان من أهم أسبابها أن العمل الذي قام به المتصرف اكتسب الصفة الشرعية لأنه كان برضى البطريرك الكامل ، ولذلك فإن سعيات الكرميين استمرت بعد شهرين لإثارة السكان بواسطة عرائض يوقعها الأهلون وتسلم إلى ممثلي الدول الكبرى في بيروت^(٣) .

ولكن حركة العرائض برغم مساندة قسم من الأكليروس الماروني لها لم تحرز نجاحاً ضئيلاً ، إلا في الشوف والمثن حيث يسود نفوذ المطرانين الدبس والبستاني رؤساء حركة المعارضة . أما في كسروان وشمالي الجبل فلم

Ibid, F 197.

(١)

Beyrouth, T. 21, Rapport No. 8 op. cit, Fos 197—199.

(٢)

» » » No. 18 du 9 Mai 1878. F 245.

(٣)

تنجح بسبب جمود موقف البطاريك منها ، وبحسب تقرير كين بسبب إنكار البطاريك الصريح لها ومطالبته جميع الموارنة بالامتناع عن توقيعها . ولكن الباحث يرى أن البطاريك آثر السكوت والجمود بإزاء حركة العرائض « حتى طفح الكأس » . فليجأ الرهبان إلى لغة المناشير يحرضون الشعب على البطاريك . وفي ذلك قولهم في أحدها : إنه لما ظهر سعادة يوسف بك كرم ذو همة عليه . . وعرضا لموارنة لبنان ، أخذ الحسود (البطاريك مسعد) يقطع قيوده . إلى أن أدماه من أصله حتى بارح بلاده ووطنه ، ولذلك حرم موارنة لبنان لذه عيشهم وتنكس شرفهم ، ولم يزل للآن مجدا في إهلاكه حتى لا يعود له اسم كليا ^(١) .

وقد شعر الثاقمون على المعارضة بوجوب تركيز هجومهم على رستم باشا ورأوا أن العرائض التي يطلبون من السكان توقيعها لم تتضمن إلا شكايات غامضة ضده ، ولذا أوضحوا مآخذهم على إدارته بعريضة جديدة وجهت إلى ممثلي الدول في الآستانة مدعين أنه نقض عدة مواد من نظمات الجبل ^(٢) .

ورأى المنتصرف أن قسما كبيرا من اللبنانيين لا يقول قول المعارضين في شمال لبنان نفسه بينهم أسعد بك كرم في إهدن ، وداجي بك الضاهر في بشري ، وعبد الله بك مسعد في حصرون واتفلون بك طريه في تنورين وشيوخ كسروان ولا سيما الخوازنة والأحباشة وأمراء المتن ومن يلوذ بهم ، وكانوا كثيرين ، وعموم الشيعة ، وغالبية الدروز من

(١) عن الحازن « يوسف بك كرم في المتن » نقلا عن أوراق خزانة البطارية المارونية ص (٣٠٣ - ٣٠٤) .

(٢) نصها في ' Annexe au Rapport No. 19 du 16 Mai 1878 F. 25٠ ' وأهمها إبعاد المحاسبي وغير اللبنانيين من الإدارة المالية ، وانتخاب مجلس الإدارة بواسطة السكان والرؤساء الدينيين وليس بواسطة مشايخ القرى . تضحية حقوق لبنان بالتنازل عن قسم من المعصرة لطرابلس . تحقير وإهانة خصوم التصرف الخ . . .

الأمراء والشيوخ والعامّة تقول رأى المتصرف هذا ، فأوعز رسم توقيع عرائض الشكر والامتنان ، كما أبرق أعضاء مجلس الإدارة إلى مقر الصدارة مادحين سياسة دولته المؤسسة على « مراعاة الشرع والنظام »^(١) .

والحق أن الاضطراب انحصر في المناطق المختلطة وتجلى بحركة لعرائض التي تختلف لهجتها عنفا نحو رسم ، ولكن المحركين عندما رأوا جمود موقف البطريك ومعارضة قنصلية فرنسا ، تبخر أملهم ببحر كسروان وشمالي لبنان إلى الحركة ، وأدركوا أنهم خسروا الجولة إذا لم يغيروا أسلوب عملهم .

فعمدت اجتماعات لدى المطران بطرس البستاني « ذلك الرجل العنيف فاقده الضمير الذي يذهب في البغضاء التي يكنّها لرسم باشا حتى الجنون »^(٢) تقرر فيها تحضير الثورة على المتصرف ، بإثارة الأهواء الشعبية بشق الوسائل ، وخاصة بمواظب الاكايروس ويأحياء واستفزاز مشاعر البغضاء التي كانت تقسم في الماضي الموارنة والدروز ، وزاد الرضع خطورة في المناطق المختلطة يوما بعد يوم . كتب كيز يقول : ثمة رهبان وكهنة يطوفون في البلاد داعين بصراحة للثورة ، وقد سيطر على الأهالي المسيحيين حماس لم يعد معه يستطيع مستخدمو الحكومة الظهور بين الناس دون أن توجه الشتائم إليهم . وقد اتخذ الاستفزاز الموجه للدروز صيغة من الحدة بحيث أن وفدا من وجهائهم قابل رسم وصرح له بأنهم إزاء العنف الذي يتعرضون له من قبل أنصار المطران البستاني ، لا يضمنون هدوء رجالهم ، وقد بلغ التوتر درجة أصبح الجميع معها يتسلحون في كل مكان ، « وكان يكفي أي احتكاك ليتكلم البارود » . وقال كيز إن

(١) انظر صورة عريضة من عرائض الشكر في كتاب المازن المذكور ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨
(٢) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 21 du Mai 1878, F. 259.

المعلومات التي يتلقاها القناصل بما فيهم الدريدج متفقة مع أقوال الدروز^(١).

وللحيلولة دون تفاقم هذا الخطر ، قرر رستم باشا أن يطلب برقا من الباب العالي بإبعاد أسقف دير القمر والمطران البستاني مؤقتا عن لبنان وطلب من الدريدج وكيز أن يسندا طلبه لدى سفارتيهما . فنزلا عند رغبته ، واعترفا بأنه لا يمكن عودة الهدوء إلى الجبل إلا إذا نفذ طلب رستم باشا بإبعاد البستاني لبعض الوقت من الأماكن التي له فيها هذا التأثير السيء فهو « رجل تدفعه أهواء مشتعلة » وقد أعلنتها ثورة صريحة على السلطة المدنية وعلى الكنسية في آن واحد . وكان موقف البطاريرك حسنا وكتب كيز أنه لا يخفى اشتمازه من تصرف المطران بستانى ، وأن الفضل في عدم اتساع حركة المطران جزئياً يعود إلى استعداد البطاريرك الطيب الذى كان لفت نظره إلى ستة كهنة يتجولون في البلاد وينشرون دعاية قاسية جدا ، فطلبهم حالا إلى بكرى ورغب أن تسلم إليهم الكتب الموجهة لهم بواسطة رستم باشا^(٢).

ومهما يكن الأمر فقد وافق الباب العالي بالاشتراك مع السفارة الفرنسية وسمح لرستم بإبعاد البستاني عن دير القمر ونفيه إلى القدس . وقد نفذت أوامر الباب العالي حالا . ففي صبيحة يوم ول يونيه أبلغ المطران القرار المتخذ بحقه ، فطلب المطران مهلة ثلاثة أيام ولكن رستم رفض ذلك إذ كان من الضروري القيام بعمل سريع لتجنب ازدياد التوتر ، كما أن رفضا مماثلا قد قابل رغبة المطران بالسفر بحرا ، ولكن هذا الرفض لم يصدر عن رستم إذ أن مصدره السلطات العثمانية في بيروت .

فقد لفت نظر رستم إلى أن المطران إذا ما أرسل إلى بيروت فعليه أن

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp No 22, du. 6 Juin 1878 Fos.264-265

Ibid F. 262.

(٢)

ينتظر حتى ٦ يونيه المركب الذى سيقله ، وأن سكان المدينة الموارنة الذين يتجاوزون ٢٠ ألفاً ، سيقومون حتماً بمظاهرات لن يتحملها السكان المسلمون ولذا وجب تجنب الإثارة ورفض مجيء المطران إلى بيروت^(١) .

وقد اتخذ رسم جميع الاحتياطات حتى يتم سفر المطران على أحسن وجه وبدون أى شعب ، وكان قائد وضباط الموكب كلهم من المسيحيين ، وقد دخل المطران القدس تفصله عن الموكب مسافة ميل وفقاً لتعليمات رسم باشا^(٢) .

وبعد ساعات قليلة كان يغادر دير القمر بحراسة فرقة قوية من الدراغون ، وقد حافظ الأهالى على الهدوء فى خلال ذلك .

والانصاف يقتضى أن نثبت هنا أن رسم باشا كان رضى أن يبعد البستانى بواسطة البطريرك ، وأرسل يؤكد لهذا أنه يعتبر ترحيل المطران بستانى إلى بركى أو إلى أية نقطة أخرى تعين له ، بمثابة خضوع وأنه لن ينفذ الأوامر التى ينتظرها من الآستانة . وكان هذا رأى سفير فرنسا أيضاً فقد رأى أن إبعاد البستانى بواسطة تدخل البطريرك هو أفضل من أى تدبير إدارى . وقد أرسل القنصل كيز كتاباً للبطريرك مع ترجماته يرجو منه أن يتخذ حالا التدابير التى تفرضها الظروف ، وكان جميع المطارنة الموارنة باستثناء بستانى مجتمعين لدى البطريرك عندما وصله تبليغ القنصل . والمطارنة كلهم كانوا أصدقاء البستانى ، وبالتالي أعداء إبعاده المقترح . وانقضت خمسة أيام فى جدل عقيم . وحين أرادوا فى النهاية اتخاذ قرار كان قد سبق السيف العدل إذ أن المطران كان فى طريقه إلى القدس . والبطريرك طول هذا الوقت قد تمسك بصمت عميق^(٣) .

Beyrouth, Repp. 28 du 19 Juillet 78, Fos. 321 — 322, (١)

Ibid, F. 325, ... (٢)

Rapp. 22 du 6 Juin 1878, Fos. 266 — 267, (٣)

كان إبعاد المطران الماروني بطرس البستاني أول حدث من نوعه في الجبل ، ومن الطبيعي أن يحدث ردة فعل وتأثير قوى على بعض الأهالي المتعصبين ، ولكن الوقت كان موسم قطاف الشرائق التي هي أول ثروة في البلاد التي تشغل كل اليد العاملة طيلة شهرين تقريبا، فتغلب الصالح الشخصي على أهواء الساعة ، ولم يترك أحد قط ، ولكن لو تأخر التدبير المتخذ بحق المطران بضعة أيام لآثار على الأرجح بعض حركات العصيان من قبل جانب من الأهالي توصلت مواعظ الرهبان والكهنة إلى خلق تعصب متطرف فيهم^(١) . وقد كتب كيز أن عامة الشعب الماروني رغم تعلقها بالديانة الكاثوليكية وبالاكليروس الذي ينتخب من بين أفرادها ويحيا حياته ، ولكن هذا التعلق لا يمتد كما كان في الماضي إلى المطارنة ، لأن كل الناس ثائرون على أطعامهم وبخلهم وعدم أمانتهم في الوصاية ، وعلى تهديدهم الدائم بالحاح للحصول بمن هم في حال النزاع على قسم من ثروتهم من دون الورثة الشرعيين . واستطرد كيز يقول إن هذه المشاعر توضح عدم اكتراث الأهالي لدى تلقيهم خبر نفي المطران وعجز الجهود التي بذلها الأكليروس العالي لإثارة الرأي العام لمصلحتهم ، لأن هذا الأكليروس يصف هذا التدبير كسابقة خطيرة^(٢) . أما البطريك الماروني فلم يكن يستطيع ألا يظهر سخطه الشديد على توقيف المطران أسوة بالمطارنة . وإلا تعرض للنقد الشديد الذي ما انفك يوجه إليه تارة من كرم ، وتارة من الرهبان المثقفين ومناشيرهم ، ولذلك فإنه حينما أتاه رشيد بك خازن قائم مقام كسروان وصديق القنصلية الفرنسية والأثير لديه ، موفدا من رسم باشا ليلبغ البطريك سفر المتصرف إلى الآستانة لملاحقة المساعدة المالية المتقلبة كان استقباله سيئا جدا في بكركي . قال البطريك إنه لا يفهم زيارته بعد ماجرى ، وإن رسم باشا قد قصر بواجباته نحوه في توقيف أحد الأساقفة ، وإنه لا يقبل بأى تعويض سوى عودة المطران

Rapp. No. 23 du 20 Juin 78. Fos. 278-279.

(١)

Ibid, 280.

(٢)

إلى دير القمر ، وإنه لتأمين هذه العودة سيتوجه إلى الباب العالي ، وبإلاط روما والدول الضامنة ، وإنه إذا رفض رجاؤه فيرفع صوته عاليا نحو الرب الذى يعرف كيف يعاقب رستم باشا وكل من ساعده فى خطته^(١) .

إن الاكليروس المارونى اعتبر نفي المطران البستاني ضربة قاصمة موجبة لنفوقه ، فهو قد توصل فى فترة معينة تتفق وسقوط الارستوقراطية القديمة ، على نفوذ كبير بمساعدة ممثلى فرنسا . وقد بدأ هذا النفوذ بالتضاؤل منذ حوادث النزاع بين داود باشا والبطريرك المارونى ، ولكنه مع ذلك ظل يمارس على الجماهير سلطة لاحد لها . ولما تولى فرنكو باشا الطيب الحكم كانت سياسته إجمالا مواتية للأكليروس حتى قيل بمبالغة إن المطران الدبس والمطران البستاني كانا الحاكمين الحقيقيين فى لبنان ، وأنهما ملا الإدارة والمحاكم بصنائعهما ، فلم يكن يجرى شىء دون موافقتهما .

ويذكر القنصل كيز أنهما كانا يمارسان ضغطا على أحكام العدلية بما يكتفى لإنجاح القضايا غير العادلة والفوضى نفسها قد تسربت إلى الإدارة المالية بحيث أن المحاسبين كانوا يحفظون لديهم المبالغ التى يقبضونها وكانوا يدفعون للمستخدمين والجيوش بحوالات تستحق بعد ثلاثة شهور وتحسم بخسارة . وكان الصندوق أكثر من مرة ضحية عدم أمانتهم^(٢) .

إن هذا الفساد لم يكن من شأنه أن يوافق رجلا يشعر بروح النظام إلى أقصى حد ، دون أن يذكر للمأمور فضلا ، أو يسمع منه مديحا لأحد ، فإذا مال بوجهه إلى أحدهم وعطف عليه قال : لقد قام بالواجب^(٣) ، ورستم بعد أن سبرغور الشر وبعد أن اتضح له عمقه ، انصرف بشجاعة

Rapp. No. 25 du 25 Juin 1878, Fos. 293-294. (١)

Annexe au Rapp. No. 26 du 4 Juillet, F. 303. (١)

(٣) شاكر الغورى ، ص ٣١١ .

إلى العمل . وضع الادارة المالية تحت مراقبة دقيقة ودائمة ؛ وقام بحملات تفتيشية بغية معرفة حالة الصناديق وفرض العقاب الصارم على كل محاسب مهمل ، وامتدت هذه العناية إلى شؤون القضاء ، فصرف عددا كبيرا من القضاة الذين ثبتت عليهم الرشوة ، ووجه رستم اهتمامه الخاص إلى القضاء الجنائي ، وأعاد تنظيم الجندرية على أسس جديدة ، فساد في لبنان أمن لا مثيل له في كثير من البلدان^(١) .

وكان الأمل أن ينعم الجبل في عهد رستم براحة طويلة غير أن الفتنة التي وقعت بينه وبين بعض الموارنة على أثر نفي المطران البستاني جعلت معظم مدته مدة محنة وبلاء . أما أسباب الخلاف فترجع إلى استئثار رستم بالسلطة والرأى على غير ماعوده الكليروس الطائفة المارونية . وقد كان هذا السبب قائما في السنتين الأوليتين من ولاية رستم غير أن وكيل رئاسة مجلس الإدارة عمون بك عمون كان مسموع الكلمة عنده وعند الاكليروس فعرف — فيما يقال — كيف يدفع أسباب الخصام مع المحافظة على كرامة الفريقين . وظل الأمر على ذلك حتى وفاة عمون بعد سنة وبضعة شهور من مدة ولاية رستم . ولم يبق بعد عمون رجل مثله في وكالة المنصرفية^(٢)

إن رستم الذى قام بإعادة تنظيم الإدارة على هذا الوجه الأكمل لم يستطع احتمال تدخل الاكليروس العالى الدائم فى أمور لبنان بل جرى بالنسبة للاكليروس على سنن الآداب لايتجاوزها إلى التلقى والتلف . ومع حرصه على مراعاة امتيازات هذا الاكليروس فإنه أفهم الاساقفة أنه يفضل أن يراهم يقتصرون على مهام رسالتهم الروحية .

فكفى ذلك لإثارة أعنف الأهواء ضده ، وكانت مقاومة الاكليروس

العالي خفية في البداية ، ولم تبلغ هذه الدرجة من العنف إلا على أثر حوادث الحرب الأخيرة بين الدولة العثمانية وبين روسيا وحلفائها . فكأنما استغل الاكليروس هذا الظرف ليقوم بمحاولة يائسة لاسترداد المكانة التي حرّمه منها توقيف المطران البستاني .

هذا هو تفسير ثورة الاكليروس في نظرنا ولكن الهدوء لم يلبث أن عاد إلى المناطق المختلطة حيث حل الأهل إلى الاكليروس عنوة على فتح الكنائس التي كان المطران البستاني قد أمر بإقفالها طيلة غيابه ، فأعيدت الأجراس إلى القباب ، بعد أن كانت أنزلت منها ، وعادت المياه إلى مجاريها كالعادة^(١) .

على أن نشاط أنصار البستاني لم يفت ، بل ازداد ، وأدخل في روع الأساقفة الأمل بحل موافق لرغباتهم وقد آلت لجنة المعارضة التي مركزها بيروت عند المطران الدبس ، على نفسها أن تتابع هذا الأمل فقررت متابعة إرسال البرقيات إلى باريس والآستانة طالبة إبعاد رستم باشا وإعادة المطران البستاني . وبالفعل فقد أرسلت برقيات من جميع أنحاء لبنان وحتى من سورية إلى الماريشال مكماهون من قبل أعضاء اللجنة ، ويقال أن المطران الدبس تعهد بأن يدفع جميع تكاليف البرقيات لئلا تكون الصعوبات المالية حائلا دون إتمام المرغوب^(٢) .

ومن الطريف أنه لم يصعب على اللجنة أن تفرى ٢٤ من الأمراء الشهابيين المتعطلين لتوقيع هذه البرقيات لقاء مال زهيد . وكان هذه البرقيات لم تكف وحدها في نظر اللجنة ولهذا أضافت إليها عرائض صادرة عن وكلاء نصارى مناطق جبل لبنان حضرت في بيروت وختمت بأختام

Rapp. No. 27 du 18 Juillet 1878, F. 319.

(١)

Ibid, 332.

(٢)

رصاصية مصنوعة خصيصا لهذا الغرض ، وكل العرائض وجهت إلى الماريشال مكاهون وفيها شكايها ضد رستم وإشارة إلى غفلة القنصل الفرنسي ومطالبته بإجراء العدالة وعدم السماح بخراب البلاد ، أو يجد موقعو العرائض أنفسهم مضطرين لطلب مساعدة الغير^(١) .

ولم تخل عملية وضع العرائض من التزييف والتحايل ، فقد ذكر القنصل كيز أنه قرأ في إدارة التلغراف الأختام التي مهرت بها عريضة من العرائض فوجد أنها تحمل أسماء لا يعرفها أحد ، وكتب أن العريضتين اللتين نشرت ترجمتهما جريدتا L'Univers, Le Français واللتين قيل إنهما أرسلتا لمصلحة المطران البستاني من قبل وجهاء المسلمين والدروز في الجبل . إنما هي من وضع فضول البستاني شقيق المطران . وقع الأولى أربعون من المسلمين السنين والثانية خمسون من الدروز ، ولكن هؤلاء جميعا لم يكونوا سوى فلاحين يجهلون القراءة ، استثمرت بساطتهم عن طريق إقناعهم بأن العريضة التي يطلب منهم ختمها موجهة إلى الصدر الأعظم « لإظهار خدمات رستم باشا بمناسبة قضائه على الجراد » . وما يبرر انقيادهم هو أن العريضة عرضت عليهم من قبل رجال أحد الجندرية الذي رشاه فضول ، والذي كان يطوف البلاد يبزته العسكرية مهددا كل من يرفض وضع خاتمه على العريضة وقد أوقف هذا الرجل بعد ذلك واعترف بسقطته وحوكم .

وقد اجتمع في بعقلين بعض رؤساء الدروز والمسلمين عندما علموا بأنه نسب إليهم الاشتراك في كتابة العرائض سالفة الذكر ، وحرروا احتجاجا إلى رئيس تحرير الجريدتين موقعا من ممثلين عن آل جنبلاط والأمين وعماد ونكد وتلحوق والخطيب .

(١) برقية من كسروان إلى الخارجية الفرنسية ، ويلها برقيات ماثلة من سكان الكورة والزاوية وجنوب لبنان والبترون ، وعريضتان إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية .
Beyrouth, T. 21, Fos. 360 et Suiv.

وقرأ رستم على مسمع قنصلى فرنسا وانكاثرة والقاصد الرسولى رسالة وصلته من صفوت باشا الصدر الأعظم ، يعيد إليه معها العرائض التى وردت على الآستانة ، ويطلب إليه اتخاذ التدابير الحازمة ضد مساعى الاكليروس العالى^(١) .

وقال رستم إنه لن يستطيع التهاون فى مثل هذه الأوامر الصريحة ، ولكن رغبة منه فى إظهار احترامه للكرسى الرسولى يعلق تطبيق كل إجراء قسرى شريطة أن يوقع البطريك والمطارنة خلال عشرة أيام تصريحاً عرض نصح . ولكن يبايى اعترض على النص وقال إن رفض البطريك والمطارنة له مؤكد ، وأن ما يمكنه عمله هو أن يحيط بلاط روما علماً بالوضع ويلح على تدخله لدى الاكليروس العالى المارونى ، وإذا فشلت مساعيه مع هذا ، يكون رستم حراً فى اتخاذ ما يراه مناسباً^(٢) .

والحق أن رستم باشا لن يضطر لمخالفة النظامات فى محاولته ضرب الاكليروس . يكفى أن يطبق حرفياً تلك النظامات مع القوانين السارية فى السلطنة بحقهم ، فيحرمون من جميع الامتيازات ، بما فيها الوصاية على القاصرين لأن الورثة المتضررين يمكنهم حينئذ أن يرفعوا القضية إلى المحاكم التى لم يعترف المطارنة قط بصلاحياتها . فإذا حظر عليهم الحكم على رعيتهم بالجزاء النقدى وبالسجن ، ومنع الموظفين المدنيين من تقديم

(١) فى مخطوط بقلم الخورى بولس روحانا أنى إبراهيم ذكر لنشاط الأكليروس فى حركة العرائض ، فقد روى المؤلف أنه بعد نفي المطران البستاني أوعز إليه فى بكرى أن ينظم عريضة لمقام الصدر الأعظم تتضمن الشكوى من أعمال التصرف على أن توقع من جمهور القرى فى بلاد البترون ، « فنظمت هذه العريضة على عدة نسخ وتم توقيعها سراً من جمهور الأهلىين ، وتسرب الخبر إلى مدير ناحية تنورين فأوصله بالحال إلى التصرفية وصدر الأمر بمصادرتها ، والقبض على كاتبها والساعى بتوقيعها فتوايرت مدة شهرين . . أما العرائض فسلمت موقعة إلى الكرسي البطريركى » .

(٢) عن أوراق لبنانية ، مجلد ٣ من ٥٧١ - ٥٧٢ .

Beyrouth, T 21, Dép Tel., Fos. 426, 427.

(٢)

أدى مساعدة لهم في تنفيذ أحكامهم ، فإن نتيجة ذلك تكون هبوط دخل
الاكليروس العالى بنسبة كبيرة.

والمطارنة لا يجولون هذا الامر ، وهم يعلمون أن المتصرف انتصر
تماما . ولكنهم لا يجولون أيضا النوايا المنسوبة للباب العالى بصدد تولية
رستم على حكومة الرومللى الشرقية التى أوجدتها معاهدة برلين . وهم
يعتقدون أن تنفيذ هذا المشروع سيخلصهم نهائيا من رستم .

إن هذه الأراجيف حول تبديل المتصرف لم تكن عارية عن الصحة .
فقدرأت فرنسا بعد حين من نفى المطران البستاني أنها ركبت متن الشطط
فى سياستها مع الموارنة ، وأن هؤلاء نمروا منها ، وإبعاد البستاني طويلا
كان من شأنه أن يجعل منه علما من أعلام المعارضة وشهيدا ، وبالنسبة
لفرنسا كان ذلك يحجز سمعتها فى الجبل ويهدم نفوذها ، ولذلك فالحكومة
الفرنسية سارعت لإصلاح ما أفسدته سياسة وكلائها ، فتوسطت لدى
الباب العالى لإرجاع المطران المنفى ، وفى نفس الوقت أرسلت تعليمات
إلى قنصلها فى بيروت بوجوب رأب الصدع والعمل على إعادة المطران .
ولذلك قام القنصل كيز يبحث عن تسوية تحفظ كرامة الإدارة
المتصرفية ولاتنال من الاكليروس المارونى العالى . ولما فهم أن رستم
لا يفرض على المطران الخضوع أو الاعتراف بالذنب ، فقد انجه إلى
البطريك مسعد وطلب منه بالحاح أن يكتب إلى المتصرف رسالة يطلب
فيها عودة المنفى إلى لبنان . وصرح له أنه فى حالة نجاح وساطته يتوجب
على المطران أن يقيم فى كسروان حتى ، تعدل أفكاره ، بحيث تتاح إعادته
إلى مقره فى بيت الدين . اعترض البطريك على هذا الشرط إذ رأى فيه
نفيا مستترا ، ومنوطا من حيث مدته بارادة المتصرف ، ولكن أذعن
لما أفهم بأن إقامة المطران لا يمكن أن تطول دون موافقة القنصلية ، وأن

عودته يمكن أن تتم على المركب الفرنسى . . Le Lineis ، وأرسل كتابين أحدهما للمتصرف والثاني لممثل فرنسا^(١) .

تجاهل رستم باشا صيغة كتاب البطريك الجافة التى لم تخل من سخرية ولم يعترض بجدّة إلا على استخدام العلم الفرنسى فى إعادة المنفى ، كما اعترض على تدخل فرنسا فى قضية تحديد موعد عودة المطران دون مانع إلى مقره . ولكن رستم كان يعلم أن سفارة فرنسا فى الآستانة قد نجحت مساعيها لدى الصدر الأعظم فوافق على هذا الإجراء ، ووجد المتصرف أنه مكره على الإبراق بتأييد هذا الحل . ومن ثم ذهب قائد المركب الفرنسى إلى يافا ، واتجه منها إلى القدس يصحبه موفد من الباشا وأمين سر البطريك ليبلغه أنه يمكنه العودة إلى لبنان برعاية العلم الفرنسى . وغادر الجميع يافا إلى جونية حيث نزل المطران فى نوفمبر واتجه نحو البطريركية بموكب حافل^(٢) .

غير أن الاكليروس المارونى كان يرغب فى أن يكون المطران البستاني مطلق الحرية فى العودة إلى دير القمر ، ولذا ظل التورّ يسيطر على علاقات الطرفين^(٣) .

ويبدو أن مساعى فرنسا فى الآستانة قد اتجهت نحو عزل المتصرف ، إذ كان عليها أن تختار بين إرضائه وإغضاب الاكليروس المارونى ، وربما كان السبب فى اهتمامها بعزل رستم أن حزب المطران البستاني قد توصل إلى استمالة زوجة الماريشال مكماهون رئيس الجمهورية الفرنسية ، وقد استدعى رستم إلى الآستانة فى ٣ فبراير ١٨٧٩ وذكر القنصل الفرنسى

Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 1 du 12 Nov. 1878, Fos 443-4. (١)

Ibid, F. 446.

(٢)

Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2 du 7 Jan 1879, F. 10,

(٣)

حينذاك أن هدف سفرة المتصرف هو حل مشكلة المساعدة المالية التي طال الأخذ بها والرد بشأنها .

ولكن الحقيقة في نظرنا أن رستم قد استدعى إلى عاصمة السلطنة للتداول معه في وضع حد للصعوبات التي أثارها نفى المطران البستاني . وقد انتشرت أنباء تبديل نصرى بك الكوسا ، ابن فرنكو باشا ، برستم باشا ، بل أبرق السفير الفرنسي إلى قنصله في بيروت بتعيين رستم حاكما على الرومللي الشرقي وتعيين نصرى بك متصرفا على الجبل مكانه^(١) .

وخشيت طائفة الروم الكاثوليك وبخاصة الروم الارثوذكس أن يتبع المتصرف الجديد سياسة أيه المتزلفة المهاللة للاكليروس الماروني ، فتعرض مصالحهم للخطر عندما تصدم بمصالح الموارنة . ولذا فقد تقاربت الطائفتان بغية القيام بعمل مشترك في حال عدم عودة رستم باشا الذي امننت جميع الطوائف في عهده على حقوقها ولم تعد تخش « الاضمحلال » الذي هدد في عهد سلفه فرنكو باشا^(٢) .

ومهما يكن الأمر ، وسواء أكان لهذه الهواجس ما يبررها أم لا ، فلم تعد ذات موضوع لأن رستم باشا قد عاد إلى الجبل بسبب معارضة انكلترة في أن يستبدل به نصرى بك المعروف بميله « الفرنسية جدا »^(٣) ، فذهبت جهود إزاحة المتصرف أدراج الرياح ، وربما كان لسقوط الماريشال كمهاون عن كرسي رئاسة الجمهورية أثر في ذلك ، فقد أشيع يومذاك أن جبهة المعارضة استمالت زوجته فاكستبته لتأييد عزل رستم

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2 du 7 Jan 1879, F. 8.

(٢) » » » » 7 du 3 Mars 1879, F. 19.

(٣) صرح سكرتير السفارة الانكليزية في الآستانة نيكولسون ، وترجمتها الأول لنديسون أثناء الجولة التي قام بها في الجبل (سبتمبر ١٨٧٩) صحة السفير لا يارد « أن فرنسا ترغب كثيراً في تعيين نصرى بك ولكنها تعلم أن انكلترة ستقاوم صراحة هذا التعيين » .
Rapp. No. 19 du 9 Oct. 1879, F. 179.

وفي الآستانة لقيت قسنية المطران البستاني حلا كاملا مرضيا ، فقد اتخذ رستم قرار في ١٠ أبريل ١٨٧٩ رخص فيه للمطران بالعودة إلى دير القمر دون شرط « نظرا للهدوء التام الذي يسيطر على لبنان ، ونظرا للموقف السليم الذي وقفته المطران البستاني في كسروان منذ تودته من القدس » .

ونشرت جريدة بيروت شبه الرسمية « حديقة الأخبار » قرار رستم باشا . مرفقا بمقال طويل تبين فيه أن هذا الشأن يرجع فقط لمبادرة المتصرف فقط . وتبلغ البطريرك بعد نشر المقال يومين بريقة من سفارة فرنسا تتضمن المساعي التي قامت بها لبلوغ هذه النتيجة ، فاتهز الاكليروس الماروني هذا الظرف ليصحح الوقائع التي « يزيها » قرار رستم ومقال الجريدة . وكتب البطريرك إلى الأمير أمين منصور أي اللمع وكيل المتصرف ، جوابا على إبلاغ الأمير له بقرار المتصرف ، : « لسنا مديتين بشيء في هذا الظرف لرستم باشا . سيتاح للمطران بستانى أن يعود إلى أبرشيته بفضل تدخل سفارة فرنسا وليس بغضل بادرة المتصرف »^(١) .

اشتأز رستم باشا من التكذيب الذي صدر حيال قراره ، وأراد أن يحمل الناس على الاعتقاد بأن السماح بعودة المطران إلى مقره راجع لمبادرته وحدها دون أي تدخل أجنبي . وجه أوامره هذا المعنى إلى وكيله الأمير أمين كي يعمل بموجها لدى البطريرك . ورستم باشا في موجة غضبه لم ينتبه إلى أن هذا المسعى من شأنه ان يثبت وجود خلاف بين السفارة ورستم باشا ، قد يستثمره خصومه ، ولذا فقد قر الرأي أخيرا بين الأمير أمين ومدير مكتب المتصرف موريل بك والقنصل الجديد دولا بورت الذي خلف تريكو أن يحل هذا الإشكال حين يتعهد دولا بورت أن

ينهى إلى البطريرك بأن السفارة قامت بمساعيها حين علمت بأن رستم موافق على عودة المطران .

وقد ألح حزب المعارضة على المطران ألا يرجع إلى بيت الدين بل يعود إلى كسروان وينتظر حل قضية عودة رستم باشا إلى لبنان ، فإذا عاد المتصرف ينهى على المطران ألا يعود إلى مقره إلا بعد أن يثار لكرامته ، ويعوض عليه عما لحق به من ظلم . وإذا أبدل به نصرى بك ، يجب أن يعود المطران عودة الظافرين .

ولكن دولا بورت ألح على المطران كي يغود إلى مقره ففعل في ١٧ مايو^(١) وبذلك أسدل الستار على هذه المعضلة التي أشغلت الأذهان طويلا في الجبل ، وبعثت بغضاء الاكليروس وجانب من المواردنة ضد رستم باشا بحيث أمضى المدة الباقية من ولايته شديد الانفعال ، حقودا قد تغيرت أخلاقه واشتدت وطأته على أعدائه . وانقسم الجبل إلى جبهتين متضادتين ، جبهة حزب المعارضة ويمثله غالبية الاكليروس العالي ، وجزء كبير من المواردنة وبخاصة في المناطق المختلطة ، وجبهة الحكومة ويتألف من له علاقات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالادارة اللبنانية ، ومن قسم كبير من الدروز اليزبكين ومثلهم من الروم الكاثوليك والارثوذكس^(٢) .

بقى أن نتابع هذا الانقسام الخفي منذ وصول رستم باشا إلى بيروت عائدا من الآستانة في ٢٩ مايو ١٨٧٩ .

جرى للمتصرف استقبال حافل ، ونزل رستم في بيروت وإمارات النائر والرضى بادية على بحياه ، ولم يمتنع عن استقباله سوى أعيان المواردنة في بيروت وحزب المعارضة .

Ibid, F. 44.

(١)

Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2. op. cit, F. 35.

(٢)

وسرعان ما ظهرت نوايا رستم في ضرب كل من يخالفه بشدة في حديثه مع القنصل دولابورت . صرح رستم باشا للقنصل بأنه مصمم على نسيان الماضي كلياً ، وعلى القيام نحو الاكلبروس بكل تنازل ممكن . منتظرا بهدوء تصرفه تجاهه ، فإذا ظل معادياً اضطر لاستعمال الشدة وفقاً لأوامر السلطان والصدر الأعظم : ولدعوة القناصل عند الحاجة للنظر في التدابير المؤدية إلى صون الهدوء والراحة^(١) .

وكان لا بد أن يترك البطريك عند رغبة القنصل الفرنسي في إيفاد مطران يحمل كتاب تهنئة منه لرستم : والقنصل بدوره كان يسعى لاستمالة الباشا من امتداح إدارته وتعلقه ويسعى لحمل المطارنة الموارنة على زيارة المتصرف وعلى اتمام المصالحة معه . فأرسل مطارنة بعلبك ودمشق وقبرص الذين لا تسمح حالتهم الصحية بالانتقال إلى بيت الدين ، رسائل تهنئة إلى رستم بعودته إلى لبنان ، أما مطران بيروت فقد قام بزيارة المتصرف شخصياً^(٢) .

واعترف رستم عن زيارة المطران بستانى الذى كان مريضاً لإصابته « برفسة » حصان لدى عودته إلى أبرشيته في دير القمر . وقد بدا على رستم باشا في هذه الفترة أنه ضجر تعب لأن بعض الأوساط المارونية ذات الغرض ظلت منصرفة عنه كارهة لحكمه ، وشغلته الخصومات فأصبح عصبياً قلقاً يتمنى له يبادل حاكمية الجبل بمنصب سفير للدولة في أوروبا . ففي حديث له مع دولابورت تكلم رستم عن حالته الصحية السيئة ، وعن العزلة التي يشعر بها خلال أشهر الصيف في مقره بعيداً عن المجتمع الأوربي ووجها لوجه مع الأمهين الذين تختلف عاداتهم عن عاداته تماماً ، وفي ٢٩ يولية ، طلب رستم في كتاب مكتوم وجهه إلى القنصل أن يتلطف بنقل

Beyrouth, T. 22, Rapp, No. 4 op. cit, F. 49. (١)

» » » No. 7 du 19 Juin 1879, F. 67. (٢)

مضمونه برقباً إلى السفير في الآستانة ليدعم طلبه الذي قدمه إلى الباب العالي كي يعين في منصب السفارة العثمانية الشاغرة في باريس .

وطبعي أن ترحب فرنسا بتبديل رستم ، لكن الآستانة لم توافق على رغبة ممثلها الحازم في الجبل ، ولذلك كان لابد لفرنسا أن تبر بوعدها في منحه وسام جوقة الشرف التي عزمت على منحه إياه بعد تسوية قضية المطران بستانى ، وكان الوزير قد رأى التريث حينذاك كي يمنح الوسام له مكافأة عن مجمل إدارته في لبنان لا عن تسوية قضية البستانى . فلو منحت فرنسا الوسام في ذلك الحين ، لعرضته ولعرضت نفسها أيضاً للنقد^(١) .

وهكذا جربت فرنسا أن تستميل رستم إليها تكفيراً عن مسايعها السابقة ضده في الآستانة ، وسلم الوسام له بالفعل ، ولكن هذا الإناعام الفرنسي لم يكن له أى تأثير على مسلك المتصرف تجاه حزب المعارضة . والحق أن المعارضة لم تتركز في بعض صفوف الموارنة فقط ، بل إن الحزب الجنبلاطى المناوىء لقائمقام الشوف الأمير مصطفى أرسلان كان يحبك الدسائس حول القائمقام ويرغب في إيصال زعيمه نسيب بك ابن سعيد بك جنبلاط إلى مكانه . وكان هؤلاء يضيّقون بإدارة رسم العادلة الدقيقة وبميله إلى الأمير مصطفى الذى برهنت إدارته عن مقدرة فائقة في الشوف . ولذا فالجنبلاطيون أخذوا ينصرفون عن المتصرف وعن قائمقامهم ويولون وجوههم — بحذر — نحو جماعة المعارضة ، ومن هنا كان قدوم وفود الدروز إلى دير القمر لتهنئة المطران بستانى بالعودة والشكوى من عسف المتصرف ، في نفس الوقت الذى كان تعرب فيه بعض الأسر اليزيدية (عماد وتلحوق وعبد الملك ونكد) عن تعلّقهم برستم باشا ، وتقرّبط إدارته وإدارة قائمقام الشوف^(٢) .

Beyrouth, T, 22, Instructions du 11 Nov. 1878, Fos 439-40. (١)

Et Rapp. No. 13 du 26 Août 1879, F. 114.

Rapp. No. 29 du 10 Janv 1880, F. 16.

(٢)

Et Rapp. No. 3 du 20 Mai 1879, Fos 46, 44.

(م ٢٢ — لبنان)

ولسكن هذا لا يعنى أن الجنبلاطين فى إبداء رغبتهم فى تبديل رستم باشا يوافقون على تعيين نصرى بك حاكما على الجبل^(١) ، لأن الدروز عموما يحرصون على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ممثلى انكازنة على الرغم من حرص ممثلى فرنسا وجهدم الدائب منذ ١٨٦٠ لاستمالة الحزب اليزبكى كى يعدلوا به نفوذ الجنبلاطين^(٢) .

إن رستم باشا لم يحد أو يميل عن السياسة المحايدة التى أخذ بها نفسه . تجاه مثل هذه التحزبات فى الجبل ، وقد ظهر ذلك فى أثناء زيارة السفير الانكليزى لايارد للجبل ، فلم يتورط فى موقف قد يفسر بميله إلى الجنبلاطين دون غيرهم ، بل كان يحافظ على توازن سليم ما أمكن بينهم وبين مناوئهم . وحين حرص لايارد أن يزور أرملة سعيد بك جنبلاط وولديها فى المختارة . أوجد هذا الحرص بعض النفور بينه وبين رستم باشا الذى اضطر فى النهاية إلى النزول عند رغبته ومرافقته ، ولكن بدلا من أن يتجه مباشرة إلى هذه القرية فقد رغب فى تخفيف الأثر الذى ستركه هذه الزيارة فى الأهالى . فأوعز بأن يمر موكب لايارد ببلدة بعقلين مقر الأمير مصطفى أرسلان وعدو الجنبلاطين . وقد امتعض لايارد من هذه الدورة التى أطالت مدة الرحلة بعض الوقت ، وخاصة أن تأثيره فى بعقلين لا يقاس بتأثيره على مناطق الجنبلاطين . إن زيارة السفير الانكليزى للجنبلاطين وحديثه السرى معهم واجتماعه بأرملة سعيد بك وولديها وشيخ العقل ، كان له بالإضافة إلى استياء رستم أثر آخر هو إنقاص سلطة الأمير مصطفى تجاه رؤسياه الجنبلاطين ، ورغبته فى محو هذا الأثر وفى تعزيز سلطة القائمقام فى الشوف حرص رستم على أن يقيم له الأمير مصطفى وليمة رائعة فى بعقلين كانت أشبه بمظاهرة لتثبيت سلطة الأمير مصطفى فى الشوف

Beyrouth, T. 22 Rapp. No. 19, op. cit, F. 179. (١)

» » 23 » » 29, du 10 Janv 1880, Fos. (٢)

وإعادة الجنبلاطين إلى الصف الذي أخرجهم منه لفترة من الوقت وجود السير لا يارد في الجبل^(١).

مسألة المعونة المالية العثمانية ومدى مساهمتها :

وفي فبراير سنة ١٨٨٠ اشتد الجدل حول مسألة المساعدة المالية التي تقدمها الآستانة لخزانة الجبل سنويا ، وكان رستم باشا فاضل الباب العالي مرارا لتسوية قضيتها يؤيده سفير فرنسا في الآستانة ، فوجد رستم أنه من الأفضل أن يستغنى عن هذه المساعدة المتقلبة ويعتمد الجبل على موارده الخاصة لسد نفقات الإدارة المتصرفية وإنهاء العجز الذي تتخبط فيه إدارته منذ ٣ سنوات . وفكر رستم بزيادة نسبة الضرائب بعد استئذان الدول وبالاتفاق مع الباب العالي^(٢).

وفي نفس الوقت حرص على استرضاء رؤوسه ببعض التفاصيل التي من شأنها أن تكسبه امتنانهم . فقد اعتذر عن تطبيق تعرفه الرسوم القضائية الجديدة في لبنان التي طلب منه الباب العالي مؤخرا أن يعمل بها أسوة بالولايات الأخرى^(٣) ، واستند رستم إلى فقر الأرض اللبنانية وسكانها واستياء الأهالي من هذه الضرائب ، ولهم أن رستم أدرك أن قبوله بهذه الرسوم يعرضه للنقد الشديد لأن تطبيقها متناف مع مبدأ النظامات التي استند عليها المجلس الإداري في رفض رسوم الطوابع ، وفي إدخال العملة الورقية ، فضلا عن هذه الرسوم القضائية كانت من الواضح بحيث يظهر الحيف الناجم عن تطبيقها لكل الناس إذ كانت تكاليف الدعوى بموجبها تفوق أحيانا المبلغ المراد الحصول عليه بنتيجة المحاكمة .

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 22 du 6 Nov. 1879, F. 197.

(٢) » » 23, » » 23 du 8 Mers 1880, Fos.

45-46.

(٣) Beyrouth T. 22, Rapp. No. 28 du 23 Déc. 1879, F. 231.

وهذا من شأنه أن يوجد الاستياء والسخط ويعرقل عمل العدالة في الجبل
بجعله المحاكم صعبة المزال . في حين أن زيادة الضرائب تطال الجميع بالتساوي
وبنسبة زهيدة .

ومشروع رسم لزيادة الضرائب يتلخص في ما يلي :

إن دخل الخزنة اللبنانية سنويا من الضريبة العقارية ٥٢٥٠ كيس .
ومن الضريبة الشخصية ١٧٤٣ ، وثمة (٧٥٠) دخل أراضى البكاليك التي
تملكها الحكومة العثمانية ويقبض الجبل ربعها من أصل المساعدة السنوية ،
وهناك أيضا (٥٥) من الواردات الأخرى غير المضمونة (المهمولات)
وتخصص للأشغال العامة . ولما كانت جميع الموارد قد نفذت إما بسبب
عدم مقدرة الباب على الدفع ، أو عدم رغبته في تنفيذ وعوده فإن المتصرف
لم يجد مخرجا من هذا الوضع سوى زيادة الضرائب . وفي نظره ينبغي ان
تنصب هذه الزيادة على الأملاك والعقارات فيصبح إيرادها ٩٠٠٠ كيس
بدلا من ٦٠٠٠ (١) .

ولئن سألت كيف يمكن زيادة الضرائب وقد وضعت النظمات لها
حداً أقصى ، يجيب رسم بتحويل النظمات لإصلاح المالية والاستغناء عن
المساعدة العثمانية لأنه الوسيلة الوحيدة لحسن سير الإدارة الجبلية وتنمية
مرافقها . ولكن القنصل الفرنسى لا يرى هذا رأى . إن تعديل النظمات
بالنسبة لفرنسا هو أمر خطير للغاية ففى لا تسمح به مطلقا لأن سلامة
النظمات هي الضمانة الوحيدة لوجود لبنان السياسى ، وبعبارة أخرى
لمصالحها ، ولذا فقد تدهورت العلاقات بين رسم باشا والقنصل
دولابورت .

ومضى هذا الأخير في تقاريره يندد تارة بميول رسم الإنكليزية وتارة بميوله التركية . دليله عن الأولى خطاب رسم في اجتماع حضره شيخ العقل الدرزي والقائمقام أرسلان ، وأعيان الدروز ، وقال فيه إنه بغية إنجاح كلية اعبية فإنه يضعها تحت رعايته الشخصية ، ولا حاجة إلى القول بأن رسم كان يشعر بوجوب مداراة الدروز ومساربتهم وحفظ التوازن بينهم وبين الموارد لئلا يحزوا حذو إخوانهم في حوران الذين ما زالت ثورتهم مستمرة وتمردهم متواصل على السلطات التركية .

وعن ميول رسم العثمانية ذكر دولابورت أن خطب رسم في الأهالي بمناسبة تدشين أعمال طريق بكفيا بيروت ، كانت تشد على دور المتصرف المنفذ لإرادة السلطان^(١)

ولإنشاء الطرق تحت ستار تجارى ما كان في نظر القنصل سوى ذريعة لتطويق الجبل بطرق استراتيجية^(٢) تلعب دورها في قمع معارضة الجبل عند الحاجة . وعندما فرض رسم على أعضاء مجلس الإدارة أن يصادقوا على ضم ناحية المعيصرة ، اقتنع القنصل الفرنسى أن رسم « بموجب طرقة التعسفية يستحق إنذارا صادرا عن حكومة الجمهورية نفسها »^(٣) .

إن قضية المعيصرة التي ظلت نائمة خمس سنوات واستيقظت أوائل أبريل ١٨٨٠ على الضجة التي صحبت معضلة المساعدة المالية ورغبة رسم باشا في زيادة نسبة الضرائب ، كانت موضوع جدل عريض في مجلس الإدارة الكبير . فقد قاوم أعضاؤه ضم المعيصرة إلى طرابلس ، برغم ضعف المتصرف ، وقابل الموارد منهم وعددهم أربعة القنصل دولابورت

Beyrouth, T. 23, Rapp, No. 1 du 2 Avril 1880, F. 58. (١)

Ibid, F. 56, (٢)

Beyrouth, T. 23, Rapp No. 7 du 17 Avril 1880, F. 84. (٣)

لاستشارته فحثهم على المثابرة في معارضتهم وأعلمهم أن الباب العالي غارق في الفوضى ، وأنه يصم أذنيه عن جميع المطالبات ، وأن السفير الفرنسى رغم حزمه لا يستطيع إلا بصعوبة أن يتدخل وحده لصالح لبنان ، وأن وزير خارجية فرنسا أعلمه أنه حاليا لا يوجد ما يكفى لإثارة قضية المعصرة دبلوماسيا ، ولذلك كان على القنصل أن يعتمد على رسائله المحلية الخاصة ، وعلى تأييد قنصل روسيا لما بينهما من مودة^(١) .

ولم يصعب على القنصل أن يفهم بأن التنازل عن المعصرة هو عمل غير شرعى ، فبالإضافة إلى قضية مبدأ وجوب المحافظة على النظمات ، ينطوى هذا التنازل على قضية مصالح مادية . إذ فى اليوم الذى تضم فيه المعصرة شرعا إلى متصرفية طرابلس يصبح من الواجب توزيع ضرائبها (٦٣ ألف غرش) على أهالى لبنان كافة^(٢) .

والحقيقة أن بعث مسألة المعصرة فى هذا الوقت كان يتصل بمسألة إصلاح الضرائب وزيادتها ، فالقصد من ضم المعصرة وتوزيع ضرائبها على الجبل ، إيجاد سابقة تهمد السبيل لإصلاح الضرائب المنشود وزيادتها .

لأسيا وأن سفارنى انكلترة والنمسا موافقتان على هذه الزيادة ، والباب العالي اعتمادا منه على فقدان وحدة الرأى بين سفراء الدول يعتقد أنه يمكنه فرض رأيه والانهاء من مسألة المعصرة والتخلص من المعونة المالية السنوية للجبل . وتحريض المجلس الإدارى على استنكار اقتطاع المعصرة ، ينطوى فى نظر القنصل الفرنسى على أمر مهم لا يقل خطورة عن خرق النظمات والتعهد لنسفها من بعد ، وهو أن توزيع الضرائب بحسب مشروع رسم يمس مصالح الكايروس المارونى العالى مسافرا ، ذلك أن الاساقفة

(١) Beyrouth, T. 23, Rapp. No 9 du 2 Mai 1880, F. 98, et

Instructions du 10 Mai 1880, F. 101.

(٢) Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 4 du 10 Avril 1880, Fos. 69-70

الموارنة كانوا في الحقيقة أكبر الملاكين العقاريين في الجبل ، ورسم إذ يتشبه بأن هؤلاء لا يؤلفون سوى حفنة ضئيلة بين السكان يهدف بالتالي إلى تهديم نفوذ الكليروس وإرهاقه ، ولو تم ذلك لمنى النفوذ الفرنسى في الجبل هزيمة كبرى ، لأن الكليروس في نظر فرنسا يمثل القوة الاجتماعية الوحيدة الباقية للجبل .

وللوقوف في وجه مشاريع رسم باشا ارتأى القنصل وجوب مقاومة كل تجديد في نظمات الجبل في هذه الظروف المضطربة التي تتخبط فيها السلطنة العثمانية ، وفي نفس الوقت كتب إلى سفيره كي يحدد مساعيه لدفع المعونة السنوية لكيلا يتذرع المتصرف بقطعها لتعديل نسبة الضرائب وتخوير النظمات. ولم يقتصر الجدل في قضية المعصرة وزيادة الضرائب على المتصرف ومجلس الإدارة ، بل اشترك فيه القناصل في بيروت . في اجتماع الهيئة القنصلية (١٥ مايو ١٨٨٠) احتدم النقاش بين كولوتشى Colucci قنصل إيطاليا ونصير رسم وبين دولابورت . قال الأول إن مقدمة نظمات ١٨٦٤ تبقى للبند الإضافي في نظمات ١٨٦١ كل قوته . وبما أن هذا البند يحجز أن تزيد الضرائب عن سبعة آلاف كيس . فينتج من ذلك أن ليس ثمة حد شرعى حتى اليوم لمقدار هذه الضرائب . ولما صرح قنصل النمسا أنه يؤيد إمكانية زيادة الضرائب تمسك دولابورت بالقاعدة الأساسية في دفاعه ، ولم يقبل مع زميله الروسى أن يجرى أى تخوير لنظام الضرائب إلا بموافقة كل الدول التي أسهمت في تحرير روتوكول لبنان ^(١) . ولا حاجة للقول بأن رسم باشا قد استخدم كل وسائله للحصول على السماح بزيادة الضرائب مع الدول الكبرى ، وكان هذا المسعى في نظر دولابورت بمثابة فتح ثغرة في النظمات ترداد اتساعا بصورة طبيعية وتؤدي في النهاية إلى تهديم الاستقلال اللبناني . ليس هذا فحسب ، بل قد يكون له نتائج مباشرة وعاجلة . فان إيجاد

ضرائب جديدة أو رفع نسبتها قد يثير أهواء اللبنانيين ويدفعهم إلى الثورة، حتى إذا قمت تدخلت الدول الحامية، وتلا ذلك ملاسات كثيرة لاتعرف نتائجها في الدور العصب الذي تمر فيه الدولة ولذلك فقد سعى دولا بورت أن يدرس مع بعض أعضاء مجلس الإدارة حاجات حكومة الجبل الضرورية بعد أن أعلن الباب العالي رسميا أنه يرفض نهائيا تقديم أية مساعدة، ومن جهة أخرى اجتهد كثيرا كي يجعل لهجته ودية ما أمكن مع رستم باشا الذي اعتاد مؤخرا ألا يعير المجلس أى اهتمام، فلا يطلب منه سوى التأثير الضروري فقط. قال القنصل للمتصرف إن سفيره لا يقبل بضم المعصرة إلى متصرفية طرابلس، ولكي يرضى كبرياء رستم أطلعه على البرقية التي حملت هذا النبأ وهي مليئة بمدح رستم. تعجب المتصرف من إلحاح السفير في مساندة حقوق الجبل في المعصرة. أكد أنه في الماضي قد دافع عن هذه الأرض بحزم ولكن السفارات خذلته. وأما اليوم فالقضية قد «فرغ منها»، وهو لا يفهم لماذا يعاند المجلس في أن توزع ضرائب المعصرة على الجبل مع أنها منذ سنوات تنصب في خزانة طرابلس^(١)،

ورأى رستم أن يجيب على زلفى القنصل بزلفى مماثلة، ولم يكن يصعب عليه أن يعمل بالازدواج الكامل في السياسة الذي يميز الدبلوماسيين المحترفين من أمثاله، لاسيما وأنه كان بحاجة إلى عضد يقف إلى جانبه في غمرة الفوضى التي تعم الآستانة يومذاك وفي ما يخشاه من دسائس مدحت باشا الذي تربطه به علاقات غير طيبة، ولذلك فقد بادر لمدارة شعور فرنسا بعد خطاب السفير الودي له بشأن المعصرة. قام رستم بزيارة القنصل وقصده في الموضوع الذي يروق له كثيرا، وهو طلب تعضيد سفير فرنسا لدى الباب العالي بصدد مشاريع تعود بالمنفعة على الجبل، قال رستم للقنصل إنه وجه تقريرا إلى الآستانة حول مجموع القضايا اللبنانية، ذكر فيه ما كان لإلغاء المساعدة من أثر سيء في الجبل، واعترض على «دعوى» الطرابلسيين

الذين ما انفكوا يطالبون « بأرضين جديدة » ، وطالب بمعالجة الوضع المالي المتدهور ، وبتسديد المتأخر من المساعدة المالية ووصف رسمه في تقريره الذي قرأه على القنصل حالة الجبل العامة بأنها هادئة ولكن يكفي حادث بسيط لتعكيرها ، وحينئذ لا يتمكن هو من السيطرة على الأمن ، لأن الجندرمة لا يبلغ عددهم سوى ستمائة نفر ، والдраغون قد فصلوا عن سلطته ووضع على رأسهم كولونيل مسلم ، وكل هذا التجديد يرفع المسؤولية عن المتصرف ويجعله لا يضمن المستقبل ^(١) . ولكن ما وصفه القنصل بأنه « تحول » طرأ على مسلك رسم باشا ، لم يكن سوى مجاملة عابرة وشهادة حسن سير وسلوك مؤقتة ، ودليلنا ما تلا من وفائع . فقد رفض رسم مناقشة موازنة الجبل بالاشتراك مع مجلس الإدارة ، وأرسل بدلا منها مشروعه الخاص وأوعز بتصديقه دون إجراء مناقشة . وبين تملل الأعضاء الموارنة وصمت الأعضاء الآخرين تناول الأمير سعد شهاب وكيل الرئاسة ختم المجلس ومهر به مشروع الموازنة الحكومية ^(٢) . ليس هذا فحسب بل إن رسم باشا سعى بصورة غير مباشرة لإقناع الأعضاء الموارنة في مجلس الإدارة ألا يعتمدوا على قنصل فرنسا لأن باريس طلبت إليه ألا يهتم بعد اليوم بشؤون الجبل حرصا على عدم إزعاج رسم باشا . وذلك عندما أوعز سرا (على الأرجح) إلى جريدة العصر الجديدة الصادرة في الاسكندرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٨٠ بأن تنقل خبرا بهذا المعنى ، وقد كذب دولا بورت هذا الخبر ، ولما حرص دولا بورت من يواليه من أعضاء مجلس الإدارة على توقيع التماس بحجز محاصيل المعصرة ، اعترض رسم على ذلك حرصا على علاقاته مع الولاية وبصدد تعيين لجنة تبت نهائيا في خلافات الحدود بين متصرفية لبنان وطرابلس ، صرح رسم بأن الباب العالي لن يقبل حتى بمبدأ هذه اللجنة ، وقال إن لبنان ولاية في السلطنة كأي ولاية أخرى وتحديده

(١) Beyrouth, T. 23, Annexe au Rapp. 17 du 8 Juin 1880, F. 144.

» » Rapp. No. 22 du 22 Juin 1880, F. 169. (٢)

من قبل ضباط أجنب يعتبر بمثابة اعتراف بمركز خاص يضعه نوعا خارج السلطنة (١).

وبدا أن أكثرية أعضاء مجلس الإدارة تؤثر عدم مجابهة المتصرف في مسألة المعصرة فأوهم أصاب الأعضاء بصدها ، وأصبحوا ميالين لوضع حد للجدل بشأنها ولذا قدموا إلى الباشا التماسا يدعونه فيه لأن يقوم لدى السلطان بالمساعي التي تكفل إعادة منطقة المعصرة إلى الجبل ، ولكن منطقة المعصرة ظلت مسلوخة عن الجبل واقعا لاقانونا ، حتى انتهاء عهد المتصرفية . على أن هم رسم في الواقع انصرف مؤخرا إلى زيادة ضرائب الجبل ونيل الخطوة لدى الباب العالي بتخليصه من دفع الإعانة المالية ، وبالتالي العبث بنظامات الجبل ، وإعادته إلى الخطيرة العثمانية بعد إبطال الامتيازات التي تسبب الازعاج للباب العالي وترجيحه من «الشوكة» التي غرستها الدول في قدمه . فالجبل إذا كان يتمتع بوضع أفضل من وضع ولايات السلطنة الأخرى ، فأهم سبب لذلك هو أن نظاماته نصت على حد أقصى للضرائب لا ينبغي تجاوزه إلا بالاتفاق مع الدول . ويبدو أن رسم باشا فكر بمداورة هذه الصعوبة باستناده إلى البند الإضافي في نظامات ١٨٦١ . ومن هنا كان مسعى رسم يتركز حول تأمين نجاح مرشحين موالين له في الانتخابات . ولكن تدخل رسم في الانتخابات سبب له متاعب جمة وبعث ضده معارضة أعدائه الموترين السابقة ، وشاركت فيها صحافة بيروت العربية فأقلقت راحة المتصرف وأزعجته وأضررت بهيئته كثيرا ، وأفسح المجال من ثم لبعض أعمال الشقاوة والتمرد في شمال الجبل ، وكاد أن يؤدي قمعا وما رافقها من ملايسات إلى اشتباك طائفي . ونشطت أخيرا حركة المعارض ، ضد المتصرف ثم هدأت باقتراب أجل نفاد ولايته ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

لم يتراجع رسم باشا في الانتخابات التي جرت في البترون وزحلة لتجديد المجلس جزئيا ، أمام أية وسيلة حتى من وسائل القهر لمصلحة مرشحي الحكومة . وقد صمم على ترشيح خصم لمرشح قنصلية فرنسا (أبو صعب) . واستطاعت السلطة ان تضغط على معظم قضاة الصلح في القضاء وعددهم يقارب المائة ، فنجح مرشحها^(١) . وحين شكّا عدد من قضاة الصلح لرسم باشا ، هيا المدبرون عرائض مضادة تنفي استخدامهم القهر والإكراه في انتخابات البترون . ولكن مساعي المتصرف في البترون التي نجحت مؤقتا باءت بالفشل في انتخابات زحلة . وزحلة آهلة بغالبية من الروم الكاثوليك معروف عن أهلها شدة المراس وجفاء الطبع ، وقد علم رسم أن السكان انتخبوا (المعلوف) ، وكان انتخابه هزيمة للحاكم . فصرح هذا بأن المنتخب لن يحتل مركزه في المجلس لعدم أهليته ، وأمر بإجراء انتخاب ثان ، بعد أن أبدل بطريقة الانتخاب التي أعطت أكترية للمعلوف طريقة يعين بموجبها ناخبين فقط عن كل مائة بدلا من خمسة ، وذلك ليسهل عليه الضغط على ناخبين قليلين . ولكن المعلوف فاز في هذه الطريقة أيضا ، فأمر رسم بإجراء انتخاب ثالث بإشراف ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة : درزي ، وماروني وارتوذكسي ، وفي هذه المرة قنع المتصرف بأن ينبجح أي مرشح آخر غير (المعلوف)^(٢) . واتهم رسم القنصل الفرنسي بتحريك البليلة في زحلة ، ولم يكن المتصرف بعيدا عن الصواب ، فقد اعترف القنصل أنه كان « ينصح » الزحليين باختيار المرشح الذي بمقدوره الدفاع عن مصالحهم دون تعيين شخص ما ، ومهما يكن الأمر فقد بدا أن الطرفين توصلا إلى تسوية بوساطة القنصل الفرنسي ، إذ أقنع المعلوف بالتنازل

Beyrouth, T. 24, Annexe au Rapp. No. 69 du 15 Avril (١)
1881, F. 209.

يلاحظ أن الانتخاب يجري على درجتين ، فبعد أن ينتخب الأهليون في كل قرية قاضي الصلح ، يدعى هؤلاء المنتخبون من قضاة الصلح لانتخاب عضو مجلس الإدارة بحيث يكون لكل قرية ناخب .

Beyrouth, T. 24, Rapp. No. 5 du 5 Mai 1881, Fos. 234-5, (٢)

لمصلحة ابنه الذى انتخب فعلا. ولم يدع القنصل هذه الفرصة تفلت منه دون أن يلح على المتصرف بأنه يفعل ذلك « مقابل الكف عن اضطهاده عملاء فرنسا فى مكان آخر » (١).

وصمم القنصل الفرنسى بدوره على مجابهة تدابير المتصرف ، فقام بزيارة البطريك المارونى لتنظيم المقاومة والمعارضة المشروعة طالما كانت هى الوسيلة الوحيدة الأسلم عاقبة ، ولتهدئة ذعر البطريك الذى علم من مصدر فى الإدارة المتصرفية بأن ولاية رستم ستجدد عشر سنوات أخرى (٢) وفى خلال اليومين اللذين قضاهما القنصل فى بركى أوضح للبطريك خطته لمعارضة المتصرف ، وهى خطة التزمها الحزب المعارض حتى آخر أيام رستم وتتلخص بوجود حصرها فى المجال الشرعى دون استعمال وسائل العنف ، لكيلا ينسب المتصرف الحركات السلبية المناوئة إلى الترد والعصيان فيقمعها ويقضى عليها . وقد أسمع القنصل البطريك كلاما حول وجوب الاتفاق والاتحاد لأن « الاكليروس هو القوة الاجتماعية الوحيدة الباقية للوارثة فاذا قضى عليها قضى على استقلال البلاد » (٣) ، وبديهي أن القنصل كان يشير إلى التحزب والشقاق الذى مازال يعمل فى صفوف المطارنة منذ انقسام الرهبنة اللبنانية وما أعقبها من تحزب المطارنة وانقسامهم بين مؤيد للبطريك ومتهم له بالضعف والعجز عن مقاومة تدخلات المتصرف والقاصد الرسمى.

ودعا القنصل وفدا من أعيان وقضاة الصلح فى البترون للقدوم إلى بيروت لمطالبة القناصل بإجراء تحقيق حول الانتخاب الأخير ، وتسليمهم صورا من عريضة الاحتجاج ، وكان هدفه من ذلك « تضخيم ملف المآخذ على

Ibid, Fos 239, 246.

(١)

Beyrouth, T. 24, Annexe au Rapp No. 1 du 26 Avril (٢)

1881, Fos. 220—1.

Beyrouth, T 24 Rapp. No 9 du 23 Mai 1881. F. 274.

(٣)

لإدارة رسم باشا ، حتى يستخدمه في الوقت المناسب ^(١) . ولكن عريضة الاحتجاج هذه لم يعرها أحد أية أهمية . بعض القناصل بسبب عدم الاكتراث والبعض الآخر عداء للوارثة وزلني لرسم حرصا على مصالحهم . أما القنصل الإيطالي الذي كان يسعى جاهدا لأن يلعب دورا في شؤون الجبل على حساب دور فرنسا ، فقد كان يناصر رسم مع القاصد الرسولي بيا في الذي يرتبط برسم ارتباطا وثيقا ^(٢) ، ويسير مع القنصل الإيطالي في خطة هدفها على الأرجح هو انقاص امتيازات الكايروس الشرقي ، والخط من نفوذ فرنسا .

وقبل أن يقوم رسم باشا بجولته في الجبل أرسل «نشرة» إلى جميع الأقضية تحذر الأهليين من الأجني لأن السلطان وحده هو ولي الأمر . فعليهم أن يعترفوا بمحسنيات الإدارة المستقلة التي منحت للبنان ^(٣) ورسم في الغالب هو الذي دعا الآستانة لإرسال هذه النشرة على شكل أمر موجه إليه في ٤ بونية ١٨٨١ من رئاسة الوزراء . وقد رمى رسم إلى فصل الموارد عن نفوذ فرنسا وتذكيرهم بتبعيتهم العثمانية وتحديد نشاط وكلاء الفرنسيين . ولو صدقنا تقارير القنصل الفرنسي لكانت جولة المتصرف في المتن وكسروان والشمال غير خفية ، ولكن هدفه منها استثمار مظاهر الترحيب به والتهافت له كرسيد معنوي يؤيد تجديد انتخابه . فالكايروس امتنع عن الظهور في الحفلات ، والموظفون لم يستطيعوا التغلب على نفور الناس الذين أحجموا عن سماع خطب الحاكم وحضور الاحتفاء به .

واجتمع رسم أثناء جولته بالبطريك لأول مرة منذ ثلاث سنوات ، وقد وعده بإحالة الاعتراض على انتخابات البترون إلى مجلس الإدارة للب

Beyrouth, T. 24, Rapp. No. 10 du 25 Mai 1881, F. 286. (١)

» » 23, Rapp. No. 28 du 28 Juillet 1880, F. 201. (٢)

» » 24, Rapp. No. 23 du 15 Juillet 1881, F. 28. (٣)

أظهر نص النشرة في ملحق التقرير ، ورقة ٣٤ .

فيه . ولم يحدث ما يستحق الذكر في هذه الجولة ، بيد أن استقباله في زحلة كان فاترا . لا سيما بعد رفضه الاستماع إلى شكوى سكانها ضد القائم مقام . وقد اقتنع رستم بضرورة إرضاء شكوى البترو فأنقذ العضو المنتخب بالاستقالة ، وحمل مجلس الإدارة على ألا يقبل أيأ من ترشيح المستقيل ، وترشيح منافسه (أبو صعب)^(١) وبذلك سويت المعضلة ، وخفت حدة هجوم صحيفة « اللجنة » المارونية في بيروت على المتصرف التي ما فتئت تهاجمه منذ انتخابات البترو . وتفاقت أعمال الشقاوة والاخلال بالأمن على يد عصابة من قطاع الطرق في أقضية شمال الجبل ، ولذا طلب رستم من الولاية ٢٠٠ جنديا من الدراغون ليدخلوا الجبل ويشتركو في مكافحة الأشقياء . وتأديبهم . إن وضع قوة عثمانية تحت تصرف رستم قد أقلق حكومة باريس ، فقد كتب وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ إلى قنصله في بيروت يحثه على إسداء النصيح للموارنة بتجنب كل مامن شأنه أن يجرح الحاكم أو يؤدي إلى مقاومة منظمة . وقدر أي الوزير أن استدعاء القوة العثمانية ينطوي على « نوايا مؤسفة قد ينتج عنها خطر جدي على السكان برغم الضمانات التي تنص عليها النظمات » . وقال إن تدخل الدول الجماعى لو حدث فانه لن يؤول في النهاية لصالح الموارنة محمي فرنسا ، إن وضع الجبل بحجة وجود أخطار مداهمة هو دقيق جدا في الوقت الحاضر بفعل سياسة تركيا العامة ، وبفعل استعدادات رستم باشا ، ولذا وجب على القنصل أن يبشر بمضاعفة الحكمة وتجنب الأزمات حتى انتهاء سلطات رستم لئلا يؤدي انفعاله إلى ردة فعل في الآستانة ، وإلى جعل انتخاب خلفه في حكومة الجبل أكثر صعوبة^(٢) وطرا تحسن ملحوظ على العلاقات بين المجلس والمتصرف ، وقبض الأهلون على بعض أفراد عصابة اللصوص التي كانت تعيث فسادا في الشمال ، ولكن تصفية الشقاوة

Beyrouth, T. 24. Rapp. No. 32 du 17 Août 1881, Fos. (١)
102-103.

» » Instructions No. 54 du 20 Oct. 1881, F. 262. (٢)

لم تتم دون أن تثير مصاعب جديدة كادت أن تؤدي إلى اشتباك بين الموارنة والدروز ، وانقضاء بعض أنصار المتصرف في الشمال عنه . ذلك أن الشقي المسمى « الغزال » كان قد أفلت من المطاردة . وأشرك معه « العاقوري » بعد أن قتل جنديين درزيين من الجندرمة من أصل ١٤ كانوا يحاصرونه . غضب رستم ووضع ثمنا لرأسى الشقيين فاستاء الجلبون من ذلك لأنهم على توافيق مع الرجليين اللذين لهما شعبية ومكانة في قلوب أبناء الشمال . ثم أرسلت فرقة مؤلفة من ٤٠٠ جندي بينهم ١٠٠ فارس من الدراغون المسلمين إلى جرود الشمال . ولما شك رستم بمعونة أسعد بك كرم مدير إهدن للشقيين عزله فاعتدى الشقيان على المدير الجديد وسلباه سلاحه ، وخشى القنصل الفرنسي أن يحدث صدام بين فلاحى الشمال والعساكر فنصح أسعد بك كرم بالقدوم إلى بيروت ومقابلة المتصرف ، إذ رأى أن هدف حملة إهدن هو إثارة الثورة وقمعها بالدم لأن رستم بزعمه « رأى فيها مخرجا من المشاكل التى أوجدتها أخطاؤه الكثيرة » . ولكن الغزال وقع وقتل بعد معركة راح ضحيتها ملازم درزى ، وفر زميلة « العاقوري » إلى ما وراء حدود الجبل . وعندما علم أقارب الغزال وأصدقاؤه بمقتله ذهبوا جمهورا لنقل رفاته ولم يتمكن بطرس بك كرم من تهديتهم إلا بصعوبة .

وقد ألزم الجنود الحكمة وبقوا في أمكنتهم ، وأراد أنسباء الملازم الدرزى القتل أن يذهبوا إلى زغرتا ليدفنوا جثته ولكن رستم أقنعهم بالعدول عن فكرتهم وربما كان الاصطدام وشيكا في ذلك الحين^(١) ، ولو شاء رستم أن يشعل نار الثورة لكانت هذه فرصته ، ولكنه لم يفعل . ومن هنا تنهاوى مزاعم القنصل الفرنسي . وهكذا فإن تيار المعارضة ضد رستم كان يقوى بين أوساط الموارنة خاصة ، والمتصرف لم يكن بغافل عما

يفعل خصومه ويأملون ، ولذا فقد بذل هو أيضاً جهوداً معاكسة وأمر بإعداد العرائض المؤيدة له ، فاحتدمت «حرب المعارض» من جديد ، لاسيما حين أرسل الأمير مصطفى أرسلان إلى الآستانة في ١٠ أبريل ١٨٨٢ لیسافر منها إلى فينا وباريس ولندن وروما كي يدافع عن قضية المتصرف ويثبت ضرورة إبقائه على رأس حكومة الجبل ، وقد قام الأمير بالرحلة بحجة معالجة صحته التي انهكها حكم (٩) سنوات في الشوف (١) .

وقد اعتبر المعارضون أن انتداب الأمير في هذه المهمة يعتبر تحدياً لا يصح السكوت عنه ، ولذا قرروا وضع عرائض معتدلة يبينون فيها مأخذهم بإيجاز ضد رسم باشا ، مع المحافظة على الهدوء في كل مكان والإذعان لكل أمر تصدره الحكومة دون مقاومة حرصاً على أن تصطبغ هذه المظاهرة بالصبغة المشروعة (٢) ، وقد رفض القنصل الانكليزي أن يسلم الأمير كتاب توصية لسفيره في الآستانة نظراً لعدائه مع الجنبلاطين واتخذ موقفاً متحفظاً من حركة العرائض ضد رسم باشا فلم يشأ الإدلاء برأيه في هذا الموضوع . وقد ظهر ذلك عندما سأله الجنبلاطيون ما إذا كان يرى مانعاً لاشتراكهم في توقيعها ، واعتقد هؤلاء أنهم يستطيعون إضافة توقيعهم إلى توقيع المعارضين دون إغضاب القنصل (٣) .

وبدا أن أوساط المعارضة استنفدت غرضها من كتابة العرائض إذ أعلنت للبلأ بأنها غير راضية عن حكم رسم ، ولذا أبلغ القنصل الفرنسي عملاءه بأن من الأفضل انتظار قرار الآستانة بعد أشهر بهدوء وبدون مظاهرات (٤) ، ولكنه خشي أن تجدد ولاية رسم فكتب إلى سفيره بأن

Beyrouth, T. 26 Rapp. No. 85 du 10 Avril 1882. F. 105. (١)

Ibid, F. 109. (٢)

Ibid, F. 112. (٣)

Beyrouth, T. 26, Rapp. No. 93 du 4 Juin 1882, F. 156. (٤)

الموافقة على تجديد تعيين رسم معناها التنازل عن كل نفوذ لنا»^(١). وفي ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ كتب : « إن دفاعنا عن استقلال عزيز على اللبنانيين بثياب وحكمة قد أعاد إلينا شعبيتنا ، ولكن هذه النتائج متوقفة على قضية إبدال الحاكم الحالي .. »^(٢) وهذا « الدفاع » عن استقلال اللبنانيين يفسره وزير الخارجية الفرنسية في ٦ يونيو ١٨٨٢ مضمنا قنصله بقوله : « . . . إن المركز دى نوى Noailles لا يحمل مصالح فرنسا في لبنان ولا الظروف المواتية لاتساع نفوذنا بين سكان هذه البلاد ، وأنا متأكد من المجهود الذى سيبدله في مقاومة الدسائس التى قد تشغل بالنا من هذا القبيل ، وستساعدونه كثيرا بمراقبة المشاكل المحلية سرا لكيلا يتسم موقفكم بسمعة العداء الشخصى نحو رسم باشا » .

* * *

وبينما كانت نهاية ولاية رسم باشا تقترب ، كان اهتمام مندوبى فرنسا يتزايد لمعرفة المرشح المفضل بالنسبة لهم ، وكأنما تلقوا درسا من حكم رسم الطويل المضمن فى مكتب القنصل إلى وزيره فى ٢ نوفمبر ١٨٨٢ يريد ترشيح أى مرشح باستثناء رسم . . وأيا كان « يجب ألا تتجاوز مدة ولايته خمس سنوات . . إن الحاكم الجديد لن يستطيع الإضرار بمصالحنا كما فعل رسم باشا . إن هذا يملك ويحكم منذ عشر سنوات يساعد سرا فى عمله القاصد الرسول ، ويخشاه الناس لذهنيته (الانتقامية) ، يزرع الشقاق بين اللبنانيين ، يبيل بغريزته لمعاداة السياسة الانكليزية ، ويحتاج الحاكم الجديد لوقت طويل حتى يكون لنفسه وضعا مائلا . . » ولكن هذا القول لا يخلو من المبالغة والتجنى إلا إذا اعتبر القنصل الفرنسى أن إلزام الاكليروس المارونى حدوده وقطع العلاقات بينه وبين المتصرف من شأنه أن يضعف نفوذ فرنسا ويتبعها

Beyrouth, T. 26, Rapp. No. 117 du 25 Sept. 1882, F. 370. (١)

» » » No. 109 du 24 Août 1882, F. 315-316 (٢)

بالضعف بازاء تصرف رستم باشا حيال محبيها . إذا كان القنصل يقصد هذا من كلامه فهو على حق ، أما أن نقول إن المنتصرف ناصر السياسة الانكليزية في الجبل ، فغير صحيح مطلقا بدليل الوقائع التي سردناها ، وبدليل أن قسما من الدروز (الجنبلاطية) وإن لم يكن لديهم شكايات جدية ضد رستم باشا ، غير أن تحزبهم ضد الأمير أرسلان كان مصدره غيظهم من المنتصرف ، ولا حاجة إلى القول بأن رستم بتنصيبه الأمير أرسلان وتعنيده له ، قد زاد في صدع صف الدروز وانقسامهم ، وربما كان هذا يفسر وجود القنصل الانكليزي الدريدج بإزاء حركة العرائض المناهضة للمنتصرف ، فلو كان رستم مواليا للسياسة الانكليزية لاستنكر الدريدج العرائض أو على الأقل لمنع من استشاره من توقيعها ، وأخيرا لو كان الدروز شعروا بأنهم سعداء فعلا في ظل رستم لمسكثوا في الجبل ولما استمرت مهاجرتهم إلى حوران طيلة حكمه . والباب العالي كان راضيا عن مسلك رستم الحازم ، لم يكثر بالعرائض المقدمة ضده ، وإنما كان يعيدها له ويعتبرها شهادات حزبية مجروحة مغرضة ، فيرسل له التعليمات المؤيدة لتدابيره الحازمة ، والأوسمة العديدة التي منحها الباب العالي مؤخرا لأعوان رستم باشا ^(١) . توضح أنه راض عن إدارته مستجيب لرغباته ، كما أن تفويضه مؤخرا سلطات كاملة بأن يتصرف على مسؤوليته في الجبل دون الرجوع إلى الآستانة ، وأن يطرد كل لبناني تحوم عليه الشبهة تؤيد مذهبنا إليه ، وتثبت أن رستم كان بوجه الإجمال رجل الآستانة القوي طيلة مدة ولايته ، ولا غرابة في ذلك فالآستانة رضى عن الرجل المهاب الذى يشدد على ممالكها ويحافظ عليها ضد تغلغل النفوذ الأجنبي « وعملائه » .

والضربة التي تلقتها السلطنة في تونس كانت ماثلة حتما في أذهان رجال الآستانة حين فرضت فرنسا معاهدة باردو (١٢ مايو ١٨٨١) واحتلت

القيروان (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) على كره وسخط من السلطان العثماني وحكومته وحين ذهبت نداءات الآستانة التي وجهتها إلى بريطانيا لتتوسط بينها وبين فرنسا أدراج الرياح . والضربة الثانية الكبرى التي حلت بنفوذ الدولة العثمانية في مصر بعد معركة التل الكبير واحتلال البلاد بدعوى زائفة لم تكن أقل إبلاما من سابقتها . ولكن الآستانة لم تلبث أن صرفت النظر نهائيا عن تجديد ولاية رستم باشا نظرا لتدخل الحكومة الفرنسية الحازم ، وأبلغت رستم أمراً بتجديد ولايته بالوكالة ريثما يتم تعيين خلفه ، وقد احتج سفير فرنسا وطلب إسناد سلطاته إلى مجلس الإدارة ، ويبدو أن الأخذ والرد طال بين سفراء الدول حول تعيين متصرف لبنان الجديد ، وأخيرا اتفقت الآراء على اختيار واصه أفندي ووقع بروتوكول تعيينه في ٨ مايو . ووصل المتصرف في ٨ يونية واستلم مهام منصبه في ١٠ يونية بحضور رستم باشا ، وقبل أن نلقي نظرة عامة على أحوال الجبل وحكومته منذ ولاية واصه باشا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، لابد لنا من أن نبين كيف استقر نظام المتصرفية في عهد رستم ومن بعده ، وكيف ظل ساري المفعول حتى دخلت الدولة العثمانية عالم الحرب العالمية الأولى فألغت امتيازات الجبل وجعلت لبنان ولاية عثمانية بحثة .

وانقضت أيام رستم باشا بعد أن شهد جبل لبنان فيه حاكما حازما شديدا في الحق متسلطا مهابا عادلا^(١) ، ضرب على أيدي أصحاب الرشوة ، وأبطل الدالة والوساطة وجعل للمتصرفية مكانة لا تدانيها مكانة الولايات من حيث النظام والدقة . استعانت به الدولة — أثناء حربها مع روسيا ١٨٧٧ — لضرب بعض العصاة المسلحين خارج حدود الجبل فأحرز جنوده

(١) قيل إنه لم يكن لأحد في لبنان سلطان عليه غير الجيالات إلا أن هذا السلطان لم يكن مطلقا في جيم الأمور .

مع «مستحفظان» الولاية نصراً راعياً أكسبهم الصيت والثناء^(١) ، وعرض رسم معونته مراراً على سلطات الولاية لتأديب بعض عصابات الأشيقياء التي كانت تعيث فساداً حول جبل لبنان ، ففرض هيئة حكومته ، وأعاد الأمن إلى نصابه . وكان من كبرياء رسم وشدة أنه ما اضطر موظف فاستقال في عهده إلا وقع في عريضة استقالته « عزلكم سبق استقالتمكم » ، ولما جاء واصله خلفاً له ، كان رسم يتقدم عليه ، ووقف عند تلاوة فرمان عن يمينه فلما تلا القاري « دولتو واصله باشا المنصوب من قبلنا متصرفاً على لبنان » تحول رسم من عن يمينه إلى يساره ، وجعل يقدمه عن نفسه باعتبار أنه أصبح الحاكم بأمر السلطان^(٢) .

* * *

يتبين من حديثنا السالف عن حكم رسم أن عهده اتسم باستقرار نظام المتصرفية الذي كان بدأ منذ أواخر عهد داود باشا بعد تخلصه من يوسف كرم ، ولاستقرار نظام المتصرفية عوامل خارجية وداخلية : فالخارجية تتصل بمحاولات الدولة صاحبة السيادة الضعيفة الخيثة النيل من النظمات وتقويض امتيازات المتصرفية وقد فشلت في ذلك ، بعد أن استنفدت في عهد رسم كل وسائلها لنسف استقلال الجبل وإعادة إلى الحظيرة حتى إذا امتنع الأهالي من تلبية رغباتها وإدخال أنظمتها ، نفرت وانتهزت فرصة الحرب مع روسيا لقطع المعونة المالية أو تعليق دفعها ، وكانت هذه إحدى وسائل الأستانة للضغط على الجبل وإلزامه « الحدود » أو عرقلة سير إدارته

(١) أنفذ رسم كوكبتين من الدراغون وفرقة من الجندرمة لمساعدة الولاية في القضاء على قلاقل كان يفتديها شيخ درزي في مرجييون التي أصبحت ملجأً للفارين والعصابة وانتصرت « الحملة » على الدروز أنصار الشيخ ، وانجالت عن مقتل بضعة وعشرين منهم ، وظهرت المنطقة .

وخلق البلبلة في الصفوف ، ولو رجعت يومذاك بهذا الشأن لأجاب بأنها رازحة تحت أعباء الديون ، وبتعلق الدولة دفع الإعانة السنوية التي نصت عليها النظمات والتي انقضت بالتدريج ، لم يعد لبنان يخشى من هذه الطوارئ المضرة إذ استطاعت المالية اللبنانية اعتبارا من عام ١٨٨٠ أن تنق العجز ، ولكن لم تصل إلى هذه النتيجة المرضية إلا بمعونة الضرائب الإضافية مثل زيادة مصاريف العدلية ، وزيادة الرسوم على الخراف والماعز ، والسلاح بالصيد . وتعديلات حقوق حصر التبغ ، فرضت هذه الضرائب التكميلية بفضل الصلاحيات الممنوحة للمتصرف بموجب البروتوكول الإضافي في نظمات ١٨٦١ والدول الكبرى لم يعد لها في لبنان ما تعمله بعد رسوخ نظمات المتصرفية ، فاكثفت بحماية طوائفها التقليدية وبحماية هذا أو ذاك من الناس ، وانحصر تداخل القناصل بأمر العزل والتنصيب والانتخابات ، لأنه لم يبق للبنان شيء حيوي يتدخلون في شأنه .

وجدير بالذكر أن الدول التي وضعت النظمات كان يؤدي اختلاف نزعاتها السياسية في الشرق الأدنى إلى عدم اتفاقها على تعديل النظمات حتى ولو كان هذا التعديل من شأنه أن يلتقي مع رغبات أهالي الجبل ومع حسن سير الإدارة فيه ومع وفاء أهله . إن أي عمل مشترك من جانب الدول لمراجعة النظمات جزئيا أو كليا كان أمرا متعذرا في الفترة التي تلت حكم رستم ، وما كان من المتوقع أن نفترض جديا بأن الباب العالي سيولى الإصلاح عنايته لمصلحة غالبية سكان الجبل ، وبذلك ظلت هذه النظمات الجامدة غير المتطورة سارية في الجبل حتى إلغاء امتيازاته وإبطالها . كذلك لم يعد للأستانة أن تفيد من شعب يوسف كرم وطامو حه الشخصي للحكم كي تنفذ مآربها بواسطة ، وكان لنمو أهمية الجندرية وهدوء البلاد النسبي أثر في إبعاد تدخل الجيوش النظامية .

وهذا يجرنا للكلام عن العوامل الداخلية للاستقرار . فيوسف كرم

الذى كان العدو الأكبر لنظام المتصرفية ، قد اختفى من على المسرح السياسى اعتبارا من عام ١٨٧٨^(١).

وقد كان موضع أمل الآستانة يوما لبعث نظام القائمقاميتين وتقويض نظام المتصرفية . وإذا كان كرم قد تمتع بشعبية كبيرة بين فلاحى الشمال ازدادت بعد أن اتخذت السلطات الكنسية والمدنية تدابير قسرية بحق الرهبان ، فلأن الأهلالي كانوا يفتقرون إلى زعيم تتمثل فيه نزعاتهم وآمالهم ، بعد أن خسر الأمراء القدامى كل نفوذهم . أما حزب كرم فقد ظل حزبا معارضا ساخطا مشاغبا وتضاءلت أهميته بمرور الزمن . ومن عوامل استقرار النظمات حرص الأكليروس المارونى خاصة ، على صونها والمحافظة عليها . فبعد أن حارب الأكليروس النظمات طويلا فى عهد داود باشا . واستنكرها لأنها تقلص سلطانة الزمنى ، لم يلبث فى عهد رستم أن أصبح أكبر المدافعين عنها بعد أن عاين رجاله مقاعد رستم الهادفة إلى إسقاط نفوذهم والازدراء بهم وإبهاظ كواهلهم بالضرائب عن ممتلكاتهم الواسعة وأديرتهم الغنية . ومعلوم أنه منذ المسح الذى بدأ فى عهد داود عام ١٨٦٢ وانتهى فى أوائل عهد فرنكو لم يحجر مسح آخر . فما زال مقدار الضرائب هو نفسه مع أن الأرض تضاعفت ثمنها . ثم إن عليّة الأكليروس ورؤساء الأديرة كانوا يملكون ثلث أحسن أراضى الجبل . ولذا لا يرجحون فى أن تفرض على أراضيتهم رسوم وفق سعرها الصحيح ، ومن هنا كانت معارضتهم لإجراء أى تعديل فى نظمات الجبل ، وكان المجلس الإدارى الذى يمثل الموارد فى أكثريته ، يدعمهم حتى فى المسائل المالية الثانوية كزيادة الضرائب

(١) بعد أن ضاق يوسف كرم ذرعا بإعراض المسؤولين فى الفاتيكان وى الحكومات الأوربية عن دعوته ، قرر « والحزن والأسى يا كلان فؤاده » أن يهجر السياسة وأن يخصص أيامه الأخيرة « لعبادة الله وممارسة أعمال التقوى والفضيلة والتشف » ، حتى توفى فى ١٨٨٩ فى بلدة رازنا الإيطالية .

(يوسف بك كرم فى المنفى ص (٣٦٤ ، ٣٩٣))

على الماعز التي جعلها رستم مع الاكليروس أشد أعداء لبنان (١)، وظلوا على ذلك حتى نهاية عهد المتصرفية كما سنرى . وأمراء الجبل ومشايخه قنعوا «بالوظيفة» ، ولم يعد يداعبهم الأمل بحكم الجبل واستعادة سلطانهم القديم ، فاندمجوا في ما اندمج الناس فيه ، والمعارضون منهم للمتصرف كانوا يكتفون بنشر كراس عن سقطاته ومفاسد حكمه ، رفعونه إلى الآستانة والدول الكبرى بغية تبديل المتصرف فحسب أو التنبيه عليه والدروز بدوا راضين عموماً . صحيح أن لهم شكوى ضد قائمقامهم في الشوف الذي سيدل به في عهد واصله منافسه نسيب بك جنبلاط فتقلب الآية ويصبح الراضون ساخطين ، ولكن كل هذا لا يخرج عن نطاق التحزب وهو شكل من أشكال النزاع القديم الذي لا يمس النظام وقواعده ، ولا يجرم إلى العصيان والثورة على الحكومة كما كان شأنهم في الماضي . وهكذا انشغل الدروز إما بالمهاجرة إلى حوران أو إلى المهجر ، أو بالتحزب ضدهذا المتصرف أو ذاك القائم مقام بشكل لا يشوبه خطر جدى على الأمن .

ولقد سجل عهد رستم بداية تدخل المتصرفين في انتخابات مجلس الإدارة وأعماله ، وقد نجح أحياناً في تقييد حرية المجلس باستخدام أقارب أعضائه ، فصار عضو المجلس الحر يخشى إن هو عارض المتصرف وناهضه أن يعزل أقاربه من الوظائف الأخرى ، والطريقة التي لجأ إليها رستم هي ضرب البعض بالبعث ، فإذا عزل موظفاً عين قريبه ، أخاه أو نسيبه أو ابن عمه وبذلك استفحل التحزب في الجبل أيام رستم واستمر من بعده . واللبناقي كان في أمسه ، وصولي يريد الوظيفة ، مثله مثل سائر الناس في سائر الأمم ، ولذلك كان متعذراً على الموظف أن يقاوم متصرفاً حياته الحكومية بين شفتيه ، وأضاف رستم عاملاً آخر إلى عوامل الشقاق الخفي والظلمة وهو التحزب المصلحي ، فاتجهت كثرة الناس إلى تأليف الأحزاب لا لفرق عام ومصلحة

وطنية أو إصلاحية ، بل لمقصد خاص وجر مغنم شخصي ، وسيكون لهذا الشر ما بعده ، ولم أجد خيرا من وصف الدكتور شاكر الخوري المعاصر في وصف هذا الشرحين قال : « إن الجبل قبله كان مقسوما إلى عدة طوائف وكل طائفة إلى قسمين ، أما هو (رستم) فجعل سياسته تقسيم كل عائلة على ذاتها ، وكيفية ذلك أنه كان إذا عزل مأمورا يعين أخاه أو ابن عمه فتحصل العداوة بينهما لأن أغلب العداوة في لبنان تنشأ عن المزاخمة في التوظيف » (١).

لمحة عن أوضاع المتصرفية اللبنانية متى بداية الاستراب

سجل عهد رستم استقرار نظام المتصرفية ولكن سجل معه في أواخره بداية مفسدات الحزب والاقسام بين صفوف الأهالي مما سيضعف تكوين جبهة المعارضة « الوطنية » أثناء كفاحها من أجل إصلاح جهود الإدارة والعمل على توحيد طوائف الرأي العام اللبناني لتقف صفا تجاه المصالح الشخصية والطائفية والرجعية والأجنبية . وذلك بعد أن أصبح الحكم في الجبل سباقا بين الحاكم والمحكوم لاستدراخ خيرات « كراسي الحكم » ، وبعد أن كادت « المذاهب » الدينية أن تتحول إلى « أحزاب » مذهبية سياسية ، بحيث أوشك اهتمام الزعماء والموظفين والوجهاء أن يتجه فقط لمصلحة أبناء طوائفهم بوصفهم يمثلونها دون سواها . وهذا سر مستطير نمت بذوره بعد عهد رستم ولم تورق شجيراته وتزدهر إلا بعد عهد المتصرفية أي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى .

وجاء واصله باشا خلفا لرستم ، وشهد عهده تفشي الرشوة (١) بنتيجة

(١) بحج المسرات ، ص ٣١٢

(٢) كان صهر واصله واسمه كويليان أفندي يستخدم نفوذه ويساوم طلاب الوظائف والمجاهات على الثمن ، وقد كان عهد واصله مضرب المثل في شيوع الرشوة حتى قال الشاعر تامر الملائط « مؤنبا واصله » :

قالوا مضى واصله وواروه الثرى
رنا الفلوس على بلاط ضريحه
فأجنبهم وأنا الخبير بذانه
وأنا الكفيل لكم برد حياته

(أوراق لبنانية مجلد ٢ ص ٥٠) أنظر برتوكول تعيينه في :

Cuinet, op. cit, pp. 297—98

تخفيض سلفة رواتب الموظفين إلى النصف، فاختلفت الأحكام وكثر التزاحم على الوظائف منذ ذلك الحين ، وحينما توفي عام ١٨٩٢ خلفه نعيم باشا الحلبي من أسرة توننجي ، وابن أخت فرنكو باشا ثاني المتصرفين وجعلت ولايته خمس سنوات قابلة للتجديد ، وقد لفت ممثلو الدولة نظر الباب العالي إلى ما جرى في عهد واصله من تجاوز للسلطة بما يمس النظامات، فأقر السفراء في اجتماعهم لدى ناظر الخارجية العثمانية وجوب تنفيذ الأمور الثلاثة التالية : وهي ١ - احترام جميع حقوق المجلس الإداري الكبير وإتمام انتخاباته بكل ضمانات الحرية . ٢ - عدم إجراء أدنى تعديل في نظامات الجبل الموقعة في ٦ سبتمبر ١٨٦٤ إلا بعد استئذان الدول . ٣ - احترام الضمانات الممنوحة للقضاة في البند الثاني من النظامات ، فلا ينقل أحدهم أو يعزل إلا بعد تحقيق المجلس الإداري معه^(١) .

وظلت الرشوة شائعة بعض الشيوع في أيامه على الرغم من دأبه على محاربتها ، ولم يحدث في ولايته أدنى حادث . على أنه لم يلبث أن تخاصم مع الأكليروس وجابه عداا قنصلية انكلترة التي ما انفكت تعارض في تعيين واحد من سلاله فرنكو باشا لولاية الجبل كما عارض أعداؤه مدعيه للسنوات الخمس الثانية . واستلم الحكم بعده مظفر باشا وهو من أصل بولوني خدم أبوه في الجيش العثماني ، واستلم الحكم في أكتوبر ١٩٠٢ وقرر الباب العالي والسفراء أن يؤمر المتصرف الجديد بتنفيذ المطالب الثلاثة التي تضمنها بروتوكول تعيين سلالته نعيم^(٢) .

وقد أخذ عليه معارضو حكمه أمورا منها ضعف إرادته وقبح تصرفه ، وما رمى به وأهل بيته من رشوة وسوء حالة ، وصرفه المئات من وظائفهم وتقييد حريتهم الشخصية أو سجنهم مما اضطر بعضهم إلى الجلاء عن وطنهم إلى ولاية بيروت أو دمشق . وكان وراء « جماعة المعارضة » زعامتان

الكليريكية وزمنية تشدان أزرها : البطريك الماروني الياس الحويك^(١) وهو يمثل السلطة الكليريكية والأمير مصطفى أرسلان هو يمثل النزعة الإقطاعية . وتفسير عدااء الأمير مصطفى للمتصرف هو أن هذا انصرف عنه إلى نسيب بك جنبلاط منافسه وخصمه ، بعد أن كان لمصطفى كلبة نافذة في عهد المتصرف السابق نعوم . والسبب في اجتماع هاتين السلطتين الدينية والزمنية اللتين لم تجتمعا من قبل ، أن مظفر باشا كان وأحزابه يعملون على تحطيمهما معا وإسقاطهما في وضع النهار صراحة ، ويؤلفون الجمعيات الماسونية ويدفعونها للمجاهرة بالعداء لكل سلطة ، ولاسيما السلطة الكليريكية . وقد أصدر المعارضون ضده كتابا^(٢) للتجريح به والحيلولة دون تحديد ولايته . وسياسة مظفر باشا في مناهضته لمطامع الكليروس شبيهة بسياسة

(١) توفي البطريك بولس مسعد عام ١٨٩٠ خلفه البطريك يوحنا الحاج ثم الياس الحويك .

(٢) عنوان الكتاب « مظفر باشا في لبنان » وهو مطبوع في بيروت وقد كتب عليه (طبع في الإسكندرية سنة ١٩٠٧) تسمية للحقيقة وتجنبا للمسؤولية . وأبواب الكتاب اثنا عشر بابا : (١) في خرق القوانين . (٢) في الرشوة . (٣) في الاحتيال والاستمانة . (٤) في التزوير . (٥) في مخالفته نظمات الجبل . (٦) في استبداده في الانتخابات الادارية . (٧) في وفرة الجنبايات في أيامه . (٨) في تعطيل سلك الجندرية . (٩) في تناقض حركاته وسكناته . (١٠) في استسلامه لعائلته . وللاعبيهم بالأحكام . (١١) في غرائب أطواره . (١٢) في بث المبادئ الفوضوية . وهذا الباب الأخير جاء فيه : « وقد خيل لبعض السذج أن المقصد من هذه الجمعيات (الماسونية) هو المساواة . وأن الذي حناه عليها — يريد المتصرف — إنما هو كرهه لسلطة الأكليروس على الأخص » . وفي موضع آخر من الكتاب : « ولما وجد — أي المتصرف — أكثر أعيان الجبل ناقلين عليه اعوجاج مسلكه قام بمحزب بعض الأهالي ناخبا فيهم نفير الثورة ، وداعيا لهم إلى مقاومة الوجباء . والأعيان لأجل شفاء صدره ، فشرع في بث مبادئ فوضوية » . والكتاب معزز بالواقعات والحادثات والأرقام وأسماء الأعلام . وقالت « أوراق لبنانية » إن المقصد من تلك الشكوى المدموية حمل ستراء الدول على عدم تجديد ولاية مظفر باشا ، ولكن المتصرف توفي لما طبع الكتاب فأراح واستراح وقد شارك الأمير شكيب أرسلان في معارضة المتصرف ويرجح أن الكتاب مدون بأسلوبه المعروف .
(ص (٣ : ١٩٨) .

رسم وداود من قبله . وقد انتقم من الاكليروس ومن الأعيان بتأييد الجمعيات السرية الماسونية ، فتألفت في أنحاء شتى من البلاد وخاصة في كسروان التي كانت إلى وقت قريب جداً من أشد مناطق الجبل تعصبا للدارونية ، ونشأ عن ذلك حزبان كبيران في الجبل حزب يناصر الاكليروس وحزب يناصرهم العداء ومن المؤكد أن هؤلاء الآخرين هم أولئك الذين كانوا يؤيدون حكومة داود باشا ويكرهون تدخل الاكليروس في السياسة ، ولكنهم يومذاك كانوا فئة لا أهمية لها في سياسة الجبل ، فاذا بها تنمو وتكبر في ظل حكم رسم باشا وخاصة مظفر باشا ، حتى خيف وقوع ثورة أهلية من جراء اصطدام الحزبين ، وقد اضطرب جبل الأمن في كسروان عام ١٩٠٧ بسبب تفشي هذه الروح المناوئة للاكليروس ، ولكن المنية وافته فقصت الخلاف وقد بذل مظفر باشا لدى قدومه إلى الجبل كثيراً من الوعود بإصلاح الإدارة كتنظيم المحاكم والجندرية ، وتنقيح النظام الانتخابي ، والعناية بمسح الأراضي وبالمالية والمهاجرة وتنشيط الموانئ اللبنانية . ولكن هذه البرامج لم توضع للتنفيذ .

وجاء بعده يوسف باشا ابن فرنكو باشا ثانياً المتصرفين ، ولم يلق تعيينه لدى المناوئين للاكليروس قبولا حسنا . فالخوف من أن الحاكم الجديد سوف يتبع سياسة والده قد أثار مظاهرة مؤلفة من ١٥٠٠ من الموارنة مع ثلة من الدروز ساروا في بيروت (يولية ١٩٠٧) والتسموا من الوالى أن يبلغ الباب العالي احتجاجهم على تولية يوسف باشا

وتميز فترة الحاكم الجديد (١٩٠٧ - ١٩١٢) بأنها عاصرت فترة الانتفاضة الثورية (المشروطية) على السلطان عبد الحميد ، ١٩٠٨ فهل استجاب الجبل لدعوة الآستانة في انتخاب نائين ماروني ودرزي يمثلان أهاليه في مجلس المبعوثان ؟ كلا ، رغم ترغيب المتصرف للأهلين وتشجيعه لهم على إرسال العضوين : ورغم مطالبة بعض الفئات في لبنان بضم المتصرفية إلى ولاية سورية .

ويوسف باشا في بداية حكمه كان منهجه منعج الاعتدال مع جميع الأحزاب ، وعامل الحزب الاكبريكي النافذ معاملة الاحترام وخفف كثيراً من أهواء الحملة التي شنت على الاكليروس ، بيد أنه سرعان ما اصطدم بالمعارضين وهم دوماً الطبقة المتورة الناقمة ممن أوقفهم المتصرف أو عزلهم أو أبعدهم عن الوظائف ، فألبوا الرأي العام ضده ونشروا بحقه نشرات قاذحة ، كما اصطدم مع مجلس الإدارة وكف أيدي بعض أعضائه وعزل نائب كسروان وانتخب سواه على مسؤوليته الخاصة ، فهاج الرأي العام اللبناني لا سيما عندما أوجب المتصرف على كل لبناني أن يحمل تذكرة نفوس عثمانية ، أسوة ببقية الولايات غير الممتازة ، ولم تهدأ الأزمة إلا بعد أن جعل أخذ تلك التذاكر اختيارياً . وقد استفاد المعارضون من فترة الحرية التي رافقت إعلان الدستور وما تلاها فقرضوا على المتصرف مرشحاً حراً لوكالة رئاسة المجلس طبقاً لرغبة الأكثرية .

ونشرت مداولات المجلس ، كما نشرت خلاصة عن الموازنة ، ونشطت الأشغال العامة وغيرها (١) وكانت إدارة المرافق العامة بوجه الإجمال في يد ممثل الأهالي ولكن يوسف باشا سرعان ما سعى لاسترضاء الأستاتنة التي كان بسبب رجوعه في النهاية إليها لا بد له أن يتعد عن كل ما يثير شكوكها ويزعج فتیان الترك . وقد بدأ منذ عام ١٩١٠ يعمل وفق وحيها ، فحاول تضيق امتيازات الجبل والتمهيد لإعادته إلى الحظيرة العثمانية العامة وفرض الضرائب السارية في الولايات عليه ، ولكن المعارضة لزمت الحدود المشروعة ، واتصلت بالجمعيات اللبنانية خارج الجبل (٢) للمطالبة بتنفيذ

Correspondance d'Orient, 16 jan 1914

(١)

(٢) أنشئت بعض الجمعيات السياسية في لبنان عام ١٩١٩ . وخوفاً من أن يزل اضطهاد أو ضغط في المستقبل أنشئ « الاتحاد اللبناني » في مصر في نفس العام (استقلال لبنان والاتحاد اللبناني في الاسكندرية ، مطبعة الهلال بمصر سنة ١٩٢٢ ص ٤ - ٥) وفي فترة الحرب توحدت برامج جمعيات الاتحاد اللبناني في مصر وأسمت صوتها للاوساط السياسية الأوربية والصحفية .

نظامات الجبل حرفيا . وزادت العلاقات توترا بين الجبل الآستانة عندما رسا الطراد الفرنسى جول فى ميناء جونيه وزار قبطانه رسميا بطريرك الموارنة ، وبدا هذا المسلك كأنه لإجابة على مسلك فتيان الترك بإزاء الدول وأجابت الآستانة بإدخال الجند العثمانى إلى الجبل وإجراء تمرينات حرية فيه على سخط من مجلس الإدارة ، وكانت حادثة الطراد الفرنسى والمغالاة بإكرام جنوده مناسبة لأخذ ورد بين ممثلى السلطة وممثلى المعارضة فكتبت جريدة الأقبال الصادرة فى بيروت فى ١٢ فبراير ١٩١٢ أن اللبنانيين يطلبون أن يكون لهم ساحل بحرى وحق لهم هذا الطلب ، ولكن ذلك يتوقف على تغيير نظامهم وهم يحتفظون به كل الاحتفاظ . واستطردت الجريدة تقول : إذن فطلب تعديل مسألة دون مسألة هو من قبيل « بحرّونه عاما ويحلوّنه عاما » ، أما المغالاة فى إكرام بحارة الطراد فلا نخوض فيه الآن ^(١) ، وقد زاد فى توجس الترك أن بوانكاريه تفوه بعد فترة قصيرة فى مجلس الشيوخ الفرنسى بخطبة عن وجوب احترام الدول لمصالح فرنسا فى سورية ولبنان . وفى ديسمبر ١٩١٢ عين الأرمنى الكاثوليكي أوهانس قويومجيان متصرفا على الجبل خلفا ليوسف باشا ، وفى عهد عهده عرضت الحكومة اللبنانية موازنتها لمصادقة الباب العالى وأرفقتها بالتماس مجلس الإدارة بأن يحتفظ بضرائب المعصرة لحساب المتصرفية ، وبإعادة دفع الإعانة السنوية ، ولكن الآستانة أجابت بأن لبنان هو المنطقة الوحيدة فى السلطنة التى لم يطرأ أية زياده على ضرائبها ، ودعا مجلس الإدارة والمتصرف لفرض ضرائب جديدة لسد نفقات الإدارة . وفى ٢٩ مايو ١٩١٣ اعتذر المجلس بفقر البلاد ومحل الأرض واطراد الهجرة من الجبل ^(٢) .

(١) جريدة الأقبال العدد ٤٣٤ .

(٢)

وأهم إصلاح جرى في عهد أوهانس تعديل طريقة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للحيولة دون انتخاب مجلس الإدارة لنفسه دوماً عن طريق الضغط على ناخبيه مشايخ القرى . وكان الناس قد ضجوا من هذه الحالة فتقرر أن يعين دافعو الضرائب مندوبين عن الأهالي ليشتروا مع مشايخ القرى في انتخاب عضو المجلس ، بحيث أن كل مائة شخص يختارون مندوباً واحداً ، ^(١) ويذمها كان الأخذ والرد ناشطاً بين الآستانة والجبل بصدد الضرائب ، اندلعت الحرب العالمية . ولم تلبث الآستانة أن ألغت امتيازات الجبل ونظاماته في نفس المذكرة الرسمية التي أعلنت فيها إبطال معاهدة باريس ١٨٥٦ ومعاهدة برلين ١٨٧٨ ، وأدخلت الجبل في النظام الإداري الساري في بلاد السلطنة ، وعينت له حاكماً تركياً عثمانياً ، وأرسلت جنودها لتحتل أراضيه ، فلم يبق من النظامات إلا اسمها .

وعنما نشبت الثورة العربية اشترك فيها وفي الانتصار لها عديد من المسيحيين اللبنانيين ، وساهموا في تنظيمها ، ولما تقلصت السيطرة العثمانية عن بلاد الشام إثر الحرب العالمية الأولى ظهر الانقسام الطائفي من جديد إذ خشي الموارنة أن يغرقوا في لجة الحكومة البدوية الحجازية ، فانكمشوا وراحت كثرة زعمائهم تطالب وعلى رأسها رجال الاكليروس الماروني ، باستقلال لبنان تحت حماية فرنسا . وقد انضم إلى هذا التيار الانعزالي المتوجس نهر من ذوى الأغراض من المسلمين السنين والشيعية والدروز فكانت الفارقة بين اللبنانيين ، وكان هذا الشعور العميق بالجفاء ، وهذا الاتهام المشترك بخيانة لبنان (هؤلاء لأنهم يرغبون في الوحدة مع سورية ، وأولئك لأنهم يريدون بقاء الاحتلال والحماية الأجنبية في البلاد) .

والحق أن جميع حركات المعارضة اللبنانية التي قامت ضد مفاسد الحكم والإدارة المتصرفية ، لم تنجح في توحيد النضال السياسي والاجتماعي

(١) أوغست ادب ، « لبنان بعد الحرب » تعريب فريد حبش ص ٧٣ .

البناني وصهره في بوتقة وطنية مدنية خالصة . ويرجع سبب ذلك إلى الفكرة الطائفية التي كانت (ومازالت) تسيطر على طوائف الجبل والتي تغذيها التحيزات والظروف المحلية كما يرجع أيضاً إلى تحول أكثر الزعامات الإقطاعية القديمة إلى زعامات طائفية تسعى إلى تشيل الطائفة التي تنسب إليها . وكان لرجال الدين خاصة في المناطق المسيحية أثر في إنماء هذا الشعور الطائفي الذي يحفز الغيرة على الطائفة ومصالحها فحسب والتوسل بها لأغراضهم . ولاشك أن نظامات الجبل قد أقرت الطائفية في الإدارة ووظائفها في القضاء والمصالح المختلفة . وبديهي أن التسك بالطائفية على هذا الوجه كان من شأنه أن يحفز « الطائفية » لدى الفريق الآخر « الإسلامي » ، كلما حاول هذا الفريق أن يتناساها في غمرة الدعوة للقومية العربية التي انبثقت من دمشق آنذاك ، ونعلم الباقي ، منذ ذهاب بطريك المواردنة إلى باريس ، والتماسه بسط حماية فرنسا على الجبل . وجدير بالذكر أنه بينما كان النضال دائراً بين قوى الوطنيين السوريين وبين قوى الفرنسيين الذين نزّلوا على الساحل السوري ، عملاً باتفاق (سبتمبر ١٩١٩) مع الانكليز ، كان بعض أحرار الجبل يحاولون إيجاد تفاهم مع حكومة فيصل العربية بعد أن ستموا عسف العسكريين الفرنسيين و صلفهم وتطاوّلهم على مجلس الإدارة وعدم الاكتراث بمقرراته وبدأت المحادثات في أواخر مايو ١٩٢٠ على أساس « استقلال الجبل وحياده بعد تكبيره » وتم الاتفاق على توقيع « مضبطة » يطلب فيها لبنان الاستقلال التام بحملها أعضاء مجلس الإدارة ويسافرون شخصياً إلى دمشق ومنها إلى حيفا فباريس حيث يلاحقون قضيتهم أمام مؤتمر الصلح ، على أن تدفع لهم نفقات سفرهم وتم دفع المبلغ المتفق عليه لهم ، وفي ١٠ يولية وضعت المضبطة المطلوبة ووقعها سبعة من أعضاء المجلس ، ولكن الفرنسيين كانوا على علم بكل ما يجري فقبضوا على الأعضاء أثناء توجههم إلى دمشق وفي ١٢ يولية أصدر الجنرال غورو قراراً بالغاء مجلس الإدارة . وقد زاد

هذا الحادث في تقمة الفرنسيين على حكومة دمشق لأنه كاد يخرج موارد الجبل من دائرة نفوذهم وهم حصن التعاون الذي يعتمدون عليه في سعيهم لوضع يدهم على بلاد الشام بعد أن خذاتهم معظم الطوائف الأخرى وأبت أن تعترف بانقلابهم والتعاون معهم . وهذا ما عجل بضرب الدولة العربية في دمشق بعد فرض الانتداب على سورية ولبنان في مؤتمر سان ريمو (أبريل ١٩٢٠) .

وبدأ في «لبنان الكبير» عهد جديد تفاقمت فيه شروخ الانقسام الطائفي ، وازدادت بروزاً وتشعباً عندما وزعت مناصب الإدارة العليا بين الطوائف المختلفة من موارد وسنة ودروز وكاثوليك وشيعة وأرثوذكس ، وعندما وجه الاحتلال كل همه إلى استرضاء « حزب » في البلاد ، فانكمش المسلمون ولم يشاركوا في وظائف الإدارة اللبنانية العليا حتى منتصف الثلاثينات . وقد حصل بمرور الزمن هذا المزج الخاطئ بين النزعة اللبنانية والمسيحية أو المصلحة المسيحية من جهة وبين العروبة والاسلام أو المصلحة الإسلامية من جهة أخرى ، ولا حاجة إلى القول أن الاحتلال كان يبرز هذا « الوهم » ويستنفر العصبية الطائفية والزعامات الزمنية والدينية التي تستوحي سياستها في الغالب من « القنصلية » الأجنبية ذات الغرض ، حتى أصبح لبنان والحالة هذه أشبه باتحاد فدرالي طائفي منه بدولة مدنية حديثة ، بحيث باءت جميع محاولات الوطنيين المخلصين بالفشل في سعيهم لإرساء قواعد « الدولة اللبنانية » بالمعنى الصحيح ، إذ ما قىء الزعماء السياسيون ، أو معظمهم ، يتسابقون مع رجال الدين في سبيل النفوذ الطائفي كل باسم طائفته لمد أجل رئاسته أو لتقوية سيطرته الاقتصادية والاجتماعية ، وكان ذلك واضحاً خاصة لدى الفريق المسيحي ، وظلت الآمور على هذا المتوال للأسف حتى أيامنا هذه وما زالت أزمة الحكم في لبنان ماثلة في الأفق تهدد أمن البلد الشقيق الجميل واستقراره .

الخاتمة

إذا كان ينبغي أن يكون لكل تاريخ جدير بالاسم محور ، تدور حوله الوقائع وترتبط به الأحداث، فنحن نرى أن الصراع على السلطة والنفوذ والحكم يصح أن يتخذ محوراً ترتبط به أحداث الجبل منذ أواخر عهد الأسرة الشهابية حتى نهاية عهد المتصرفية ، بل حتى يومنا هذا .

وفي اعتقادنا مرت أزمة الحكم في لبنان بثلاث مراحل متباعدة تماماً ، أولها مرحلة الحكومة الشهابية القديمة ثانیها مرحلة الفتن والفوضى ثالثها مرحلة الحكومة المتصرفية . ولكل من هذه المراحل عناصر وعوامل تحكم فيها وينجم عنها شؤون وخصومات ترتبط قليلاً أو كثيراً بالعلاقة السائدة بين الحاكم والمحكوم ، سواء كان هذا الحاكم أميراً للجبل أو حاكماً عشائرياً ، أو إقطاعياً ، أو قائمقاماً ، وسواء كان هذا المحكوم درزياً أو مارونياً أو فلاحاً أو إقطاعياً أو كليريكياً .

من عناصر المرحلة الأولى التي استمرت حتى عام ١٨٤٠ ، مسعى الأمير بشير الثاني الشهابي لخصد شوكة مرؤوسيه الإقطاعيين وبخاصة الدروز منهم ، وارتباطه بالحكم المصري في الشام وما يترتب على ذلك من استدعاء الموارنة الموالين على الدروز المتمردين ، وانصرام عهد المودة والوافق بين الطائفتين ، لاسيما بعد تدخل الدول والتزام فرنسا بجانب الحاكم المصري والشهابي ، وانحياز انكلترا لجانب السلطان العثماني ، وانتقال النزاع التقليدي بين هاتين الدولتين إلى الجبهة اللبنانية الداخلية على شكل نزاع بين الموارنة والدروز . وهنا نصل إلى المرحلة الثانية التي تمتد بين ١٨٤٠ ، ١٨٦٠ وقد تحكم فيها عناصر وعوامل منها قديم موروث عن المرحلة السابقة ، ومنها محدث تشكل من جهة بعد تدخل الدول وانتهاء الحكم المصري بحيث غدا لبنان مسرحاً للمكائد الدولية والفتن الطائفية ، ومن جهة أخرى بعد مبادرة (م ٢٤ — لبنان)

السلطان العثماني للإفادة من كل ذلك وتدعيم حقوق سيادته التقليدية بالاستناد إلى السياسة « التنظيمية » الجديدة التي اتجهت للأخذ بالحلول النصفية بحيث تحل القائمقاميتان الطائفتان مكان الحكم اللبناني الموحد . واخيراً ما نجم عن فشل هذه الحلول من توسيع شقة الخلاف بين الطائفتين في المناطق المختلطة ، ومن فتن دموية طائفية ، وفي المناطق المتجانسة من منازعات جديدة بين الفلاحين والسادة كان يغذيها خاصة الاكليروس الماروني الطموح للسيطرة الزمنية .

وكان لابد أن تنشب نار الفتنة لدى أول احتكاك بين أهالي القائمقاميتين اللتين اتخذتا الطابع الطائفي ، ولعبت فيهما الأيدي الأجنبية تحرك الضغائن وتثير النزعات وتغذي الحذر ، ولم تعد القيسية واليمينية ، أو اليزيدية والجنبلابية تحزب طوائف الجبل ، فقد مضى عهد الإمارة القديم الذي كان يوحد الصفوف ، وأذلك تضاءلت سلطة « المقاطعية » والزعماء الذين كانوا يمسكون زمام الأمر حين تعصف الأهواء « بالعامية » . وكان لابد لهذه الأهواء أن تنفجر أيضاً بفعل الدسيس الأجنبي ، وكان لابد أن تنتهي هذه المرحلة بحرب أهلية مؤسفة يعقبها تدخل دولي واحتلال فرنسي ، وينجم عنه احتدام الصراع السياسي بين الدول للحيلولة دون تفرد فرنسا بمعالجة الأزمة وينتهي بعد جدل طويل « بوافق » و « تسوية » قبل بها الباب العالي مكرها خشية أن تسرى عدواها إلى ممالكه الأخرى . وتنص التسوية على أن يحكم الجبل متصرف مسيحي عثماني بموجب نظام إداري خاص يوضع تحت رقابة دولية . وهنا نصل إلى المرحلة الثالثة ومن عناصرها المصاعب التي جابهت أول المتصرفين في تطبيق النظامات ، والطموح الوطني إلى الحكم مؤيداً من الأكليروس . ودور دسائس الدولة ذات السياسة الضعيفة الخبيثة في كل ذلك . ومن عناصر هذه المرحلة أيضاً ، العداء الذي صبغ علاقات الحاكم بالأكليروس الماروني (الإقطاع الجديد) وبخاصة في عهد رستم باشا الذي

تستقر قواعد النظام الإداري الجديد في عهده ، وتختفي مساعي الطموح الوطني للحكم ، بعد أن نفى يوسف كرم ، الذي لم ينجح إلا في تشويه القضية الوطنية ، وفي عزلها عن أنصارها الطبيعيين ، بإغصاب البعض ، وبشل البعض الآخر . ومن هذه العناصر أخيراً ما كان من محاولة الأستانة تشديد قبضتها ، على الجبل بعد اعلان دستور ١٨٧٦ ، وما اقتضى ذلك من قطع المعونة المالية عنه ، ومحاولة إدغامه في سلك الولايات العثمانية الأخرى وإبطال امتيازاته وما رافق ذلك من سياسة بعض المتصرفين في تحزيب أهالي الجبل وجعلهم شيعا ، وما نجم عن كل ذلك من المفاسد التي كانت تظهر كثيراً أو قليلاً في الفترة الباقية من عهد المتصرفية . وبالرغم من كل ذلك فقد خفت حدة الأحقاد والعداوات التي كانت تعصف بأهواء طوائف الجبل الست وتخلصت من مفاصد الإدارة العثمانية المباشرة بفضل نظاماتها وعاد الأمن إلى ربوع الجبل ، واستطاع الفلاح أن ينتج وكذلك العامل والتاجر ، ولم يعد هؤلاء يقاسون من إرهاب موظفي السلطة عموماً . وغدا هم المخلصين من أبناء الجبل أن يقضوا على شرور التحزب وعلى بذور الطائفية التي بدأت ترفع رأسها من جديد بعد اندلاع نار الثورة العربية وقيام الحكم العربي في دمشق ، وحين حركت فرنسا حزبها في الجبل ، دفعته لاستنكار « أطماع البدو » والتماس حمايتها من مؤتمر الصلح في باريس وهكذا استمر محور الصراع على الحكم قائماً تدور حوله الأحداث في الفترة ما بين الحربين وما بعدها ، وبدا للجميع أن الطائفية التي كان يغذيها الاحتلال الفرنسي لا تنفأ نائمة في الصدور حتى يحركها الزعماء والرؤساء ، الذين يتخذون منها وسيلة للوصول إلى غاياتهم وأغراضهم فحسب ، لالخدمة الدولة التي لم تعد طائفتهم تؤلف غالبية سكانها بعد تشكيل « لبنان الكبير » .

ترى هل ستبقى أحداث البلد الشقيق تدور حول محور صراع
« الطوائف السياسية » على الحكم والنفوذ أم أنه سينجح يوما في الانتصار
عليها وتشكيل الدولة العصرية التي ينعم فيها الجميع حقيقة بالأمن والرفاه
والسلام فلا يبقى أثر للتوجس والحذر ولا يبقى لبنان « مقرا ولا ممرا »
لقوى الدول الطامعة في شرقنا العربي ؟ !

ملحق البحث

نظامات لبنان (٩ يونية ١٨٦١)

المادة الأولى :

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأسا ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام فى كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية ويمقتضى الرخصة التى ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤوليته مأمورى الإدارة المحلية وهو يولى القضاة ويعقد المجلس الإدارى الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ماعدا الأمور التى ستذكر فى المادة (٩) . وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثل لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والرجاء فى كل طائفة .

المادة الثانية :

ينبغى أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير يؤلف من اثنى عشر عضوا وهم : اثنان مارونيان واثنان درزيان واثنان من الروم الكاثوليك واثنان من الروم الارثوذكس واثنان من المتأولة واثنان من المسلمين ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث فى إدارة موارد الجبل ونفقاته وبيان آرائه الشورية فى المسائل التى يعرضها عليه المتصرف كلها .

المادة الثالثة :

يقسم الجبل إلى ست مقاطعات إدارية :
١ - الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقى قطع الأرض المجاورة الآهلة

بالروم الارثوذكس ماعدا بلدة القلون الكائنة على ساحل البحر وكل سكانها تقريباً من المسلمين .

٢ — الجهة الشمالية من لبنان ماعدا الكورة حتى نهر الكلب .

٣ — زحلة وما يتبعها من الأرض .

٤ — المتن بما فيه ساحل النصارى وأراضى القاطع وصلبيما

٥ — الأرض السكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين .

٦ — جزين وإقليم التفاح .

ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور إدارى يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهمية أملاكها .

المادة الرابعة :

يجب أن يكون في كل مقاطعة مجلس إدارة محلى مؤلف من ثلاثة أعضاء إلى ستة يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة ، ويجب أن يلتئم هذا المجلس مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه . وعليه أن ينظر قبل كل شيء في الأمور القضائية الإدارية ويسمع مطالب الأهلين ويبلغ المعلومات الإحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب في المقاطعة ويعطى رأيه الشورى في كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية .

المادة الخامسة :

تقسم المقاطعات إلى نواح على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة ولا يكون فيها ما أمكن إلا جماعات متجانسة من السكان . وتقسم النواحي إلى قرى تتألف من ٥٠٠ نسمة على الأقل ويكون في كل ناحية موظف يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة . ويرأس كل قرية شيخ ينتخبه الأهليون ويعينه المتصرف وفي القرى المختلطة يكون لكل عنصر كافى العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له إلا مع أبناء مذهبه .

المادة السادسة :

الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الإقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعية .

المادة السابعة :

يكون في كل ناحية قاضى صلح لكل طائفة ومجلس قضائى ابتدائى فى كل مقاطعة يؤلف من اثنى عشر عضوا بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الستة المذكورة فى المادة الثانية ، ويضاف إليهم عضون المذهب البروتستانتي أو الإسرائيلى كلما كان لأحد من هذه المذاهب مصلحة أو دعوى وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل من أعضائها بدوره كل ثلاثة أشهر .

المادة الثامنة :

لقضاة الصلح أن يحكموا فى الدعاوى التى لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكما غير مستأنف وأما الدعاوى التى يتجاوز قدرها ٥٠٠ فى من صلاحية المحاكم الابتدائية، على أنه لو عرضت شؤون مختلطة وهى الدعاوى الواقعة بين أشخاص مختلفى المذاهب أيا كانت قيمتها يجب عرضها لدى المحاكم الابتدائية إلا إذا اتفق الفريقان على الرضى بصلاحية قاضى الصلح الذى من طائفة المدعى عليه . ثم إنه من حيث المبدأ يجب الحكم فى كل دعوى باتفاق الآراء بين أعضاء المجلس . إلا أنه إذا كانت كل الفرق الداخلة فى الدعوى من طائفة واحدة فلمهم أن يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه . غير أن الحكم المرودين من هذا الوجه لابد من حضورهم المحاكمة .

المادة التاسعة :

تقتضى المحاكمة فى الدعاوى الجزائية أن تكون على درجات وهى أن ينظر فى دعوى المخالفات ، قضاة الصلح ، وفى الجنح المحاكم الابتدائية ،

وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير . وأما إعلانات الحكم الصادرة عن هذا المجلس فلا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تستكمل الإجراءات المعمول بها في بقية ممالك السلطنة .

المادة العاشرة :

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية . وكل دعوى ولو مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالي الجبل تجرى المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها .

المادة الحادية عشرة :

كل أعضاء المحاكم ومجلس الإدارة بلا استثناء وقضاة الصلح أيضا ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبار الطائفة وتنصيبهم الحكومة . وأما أعضاء المجالس الإدارية فيجدد انتخاب نصفهم كل سنة ويجوز تجديد الانتخاب للذين انتهت مدتهم .

المادة الثانية عشرة :

كل القضاة يكون لهم مراتب وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه يقوم بأى عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيجب عزله ، بل يستوجب التأديب أيضا على قدر ذنبه .

المادة الثالثة عشرة :

جلسات كل المجالس القضائية تكون علنية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل .

المادة الرابعة عشرة :

أهالى الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة في سجن آخر تجرى

محاكمتهم في ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالي السناجق الأخرى جنائية أو جنحة في منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل . وعليه فالأشخاص الوطنيون أو غير الوطنيين الذين يقتربون جنحة أو جنائية في لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقى القبض عليهم حكومة السنجق الذي يكونون فيه وتسلمهم إلى حكومة لبنان . وهكذا إذا ارتكب أهالي الجبل أو سكان ولايات أخرى جنائية أو جنحة في أي سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقى القبض عليهم حالا بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة . وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا - بدون أسباب مشروعة - في تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم عقوبات طبقا للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحظات البوليس . والخلاصة فإن علاقات الإدارة في لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يصير استعمالها بين سائر سناجق السلطنة .

المادة الخامسة عشرة :

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين في الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل ألف من السكان . ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة والاستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهية كالإلقاء القبض أو الحبس ، فيحرم على مأموري البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يغتصبوا من الأهالي أية أجره كانت سواء مالا أو عينا ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامة ما خارجية تدل على وظيفتهم .

الى أن يرى الحاكم أن الجند المحلي أصبح كفوءاً للقيام بكل ما يفرض عليه من الواجبات في الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهنية محتلة الطرق .

التي بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس، وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل .

في الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة المركزي يمكن الحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية في سورية .

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب أخذه من التدابير ، ومع رعاية فكره الخاص في كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش ، يكون تحت أمر حاكم الجبل طيلة الوقت الذي يقضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير .

تسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسمياً قائدها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا .

المادة السادسة عشرة:

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً - الذي يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف - فن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخص قبل كل شيء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية . ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط .

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف .

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة .

أما فيما يختص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالى لا يكون ملزماً إلا إذا كان قد صدق عليها .

المادة السابعة عشرة :

يشرع فى أقرب وقت يمكن بإحصاء الأهل ببلدة وبلدة وملة وملة وبمسح كل الأراضى المزروعة .

والبروتوكول الملحق بالنظامات ينص على أن :

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي يختاره الباب العالى ويكون مرجعه إليه رأساً ويمنح رتبة مشير ويقيم عادة فى دير القمر التى توضع تحت سلطته المباشرة . تحدد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلاً للعزل وسكن عزله لا يتم أبداً إلا بعد إجراء محاكمته ، وقبل نفاذ مدة ولايته بثلاثة شهور يخظر الباب بمثل الدول ويدعوهم للاتفاق معه على مرشح جديد .

وتقرر أيضاً أن يعطى حق تعيين الموظفين للحاكم من الباب العالى مرة واحدة وليس بمناسبة كل تعيين . وبخصوص المادة العاشرة المتعلقة بالأجراءات بين رعايا أو محمى دولة أجنبية من جهة ، وبين سكان الجبل من جهة أخرى ، اتفق على أن تكلف لجنة مختلطة تقيم فى بيروت بالتحقيق من مستندات الحماية ومراجعتها .

ولأجل صون الأمن والحريّة على طريق الشام بيروت فى جميع الأوقات سينشئ الباب العالى حصناً فى نقطة مناسبة على الطريق المذكور . ويمكن لحاكم لبنان أن يشرع فى إجراءات نزع السلاح من الجبل عندما يجد أن الظروف وازوت ملائم^(١) .

بيروت ٩ يونية ١٨٦١

(التوقيع)

ولم يجد الباحث ذكرافى هذا البروتوكول الإضافى لمسألة زيادة الضريبة عن ٧٠٠٠ كيس ولكنه وجد فى وثائق السفارة الفرنسية فى الأستانة أن فقرة جديدة أدخلت فى البروتوكول الإضافى ونصها . « من المتفق عليه أيضا أن الضريبة لا يمكن أن تتجاوز مبلغ ٧٠٠٠ كيس إلا بإذن الباب العالى وموافقة أكثرية مجلس الإدارة المركزى ^(١) ».

(١) Turquie, T. 350, Repp. No 88 du 19 juin 1861, F. 109

نظامات جبل لبنان

(٦ سبتمبر سنة ١٨٦٤)

المادة الأولى :

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأسا يعطى هذا الموظف القابل العزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية وبمقتضى الرخصة التي ينالها من جلالة السلطان يقيم تحت مسؤوليته مأمورى الإدارة وهو يولى القضاة ويعقد ويرأس مجلس الإدارة المركزى ويجرى تنفيذ كل الأحكام التي تصدرها المحاكم قانونا مع النظر إلى الاستدراكات المنصوص عنها في المادة الثامنة .

المادة الثانية :

يكون لسكل الجبل مجلس إدارة مركزى مؤلف من اثني عشر عضوا^(١) مبعوثين من المديريات وتكون قسمتهم على المديريات بالنسبة الآتية :

١ و ٢ - أن كلا من مديرتي كسروان ورسل عضوا مارونيا .

٣ - مديرية جزيـن مارونيا ودرزيا ومسلما .

٤ - مديرية المتن مارونيا وروما أرثوذكسيا ودرزيا ومتواليا

٥ - الشوف ودرزيا

٦ - الكوره روما أرثوذكسيا .

(١) كان عدد أعضاء مجلس الادارة اثني عشر عضوا فجعل أخيرا ثلاثة عشر إذ تقرر أن
: : مديرية دير القمر عضوا عنها .

٧ - زحلة روما كاثوليكيًا .

يكلف المجلس الإداري بتوزيع الأموال الأميرية وبمراقبة إدارة الداخل والخارج وبإعطاء رأيه الشورى في كل المسائل التي يطرحها عليه الحاكم .

المادة الثالثة :

يقسم الجبل إلى سبع مناطق إدارية وهي :

١ - الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقي قطع الأرض المجاورة وسكانها على مذهب الروم الأرثوذكس — ماعدا بلدة القلوب الكائنة على الساحل وكل سكانها تقريباً من المسلمين .

٢ - الجهة الشمالية من لبنان بما فيها جبة بشرى والزاوية وبلاد البترون

٣ - الجهة الشمالية من لبنان بما فيها بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان ذاته حتى نهر الكلب .

٤ — زحلة وضواحيها

٥ — المتن بما فيه الساحل المسيحي وأراضى القاطع وصيديا

٦ — الاراضى الكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين

٧ - جزين والتفاح

يكون في كل من هذه المناطق مأمور إداري يقيمه الحاكم ويختاره من الطائفة الغالبة سواء بعدد سكانها أو أهمية أملاكها .

المادة الرابعة :

يصير تقسيم المناطق الإدارية إلى مقاطعات تنظم مساحتها تقريباً على مساحة الأقاليم القديمة . وفي كل مقاطعة يقيم مأمور يعينه الحاكم بناء على اقتراح رئيس المنطقة . ولكل قرية شيخ يختاره الأهالي ويوليه الحاكم .

المادة الخامسة :

الجميع متساوون أمام القانون . تلغى كل امتيازات الاثنيان لاسيما المقاطعية

المادة السادسة :

يكون في الجبل ثلاث محاكم ابتدائية تؤلف كل محكمة من قاض ونائب يقيمها الحاكم ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم الطوائف، وفي مركز الحاكم مجلس قضائي أعلى مؤلف من ستة قضاة يختارهم ويوليهم الحاكم من الطوائف الستة : المسلمين السنيين والمتاولة والموارنة والدروز والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم كل من هذه الطوائف ويضاف إليهم قاض ومدافع رسمي من المذهب البروتستانتى والاسرائيلي كلما كان لأحد من هاتين الطائفتين مصلحة فى الدعوى .

يتراأس المحكمة العليا مأمور يقيمه الحاكم لهذه الغاية .

للحاكم الحق بمضاغفة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت ذلك ظروف المكان وبتعيينه منذ الآن المحلات التى تشتغل فيها المحاكم الابتدائية الثلاث بغية إقامة العدالة بطريقة منظمة .

المادة السابعة :

يحكم مشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة قضاة صلح بلا استئناف لغاية مائتى غرش . والدعاوى التى تتجاوز مائتى غرش تكون من اختصاص المجالس القضائية الابتدائية . والقضايا المختلطة — أى الواقعة بين أفراد ليسوا من طائفة واحدة — مهما بلغت قيمة الدعوى — تعرض مباشرة أمام المحكمة الابتدائية ما لم يتفق المتداعون على القبول بصلاحية قاضى صلح المدعى عليه . ومبدئياً يحكم فى كل دعوى كل أعضاء المجلس . إلا أنه

إذا كان كل المتداعين من طائفة واحدة فلهم إذ ذاك الحق برد القاضى الذى يكون من طائفة أخرى . وفى هذه الحالة يجب على القضاة المردودين أن يحضروا الحكم .

المادة الثامنة :

فى الآءور الجنائية تكون المحاكمة على ثلاث درجات . المخالفات يحكم فيها شيوخ القرى القائمون بوظيفة قضاة صلح . والجنح تحكم فيها المحاكم الابتدائية . والجنايات يحكم فيها مجلس المحاكمة الكبير . وأحكام هذا المجلس لا يجوز إجراء تنفيذها إلا بعد تميم المعاملات المعتادة فى سائر السلطنة .

المادة التاسعة :

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية وكل دعوى حتى ولو كانت مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالى الجبل تجرى المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها .

إلا أن المنازعات التى تحدث بين أهالى الجبل وبين الرعايا الأجانب يجوز — على قدر الإمكان وبعد اتفاق المتداعين — أن يحصل النظر فيها أمام أمام مجلس تحكيم . وفى هذه الحال يجب على السلطة المحلية فى لبنان وعلى قوفصلات الدول المتحابة أن تنفذ أحكام مجلس التحكيم .

أما إذا عرضت هذه المنازعات على محكمة بيروت لعدم اتفاق المتداعين على عرض خلافهم على مجلس تحكيم فالفرق الذى يخسر الدعوى يلزم بدفع مصاريف الانتقال بمقتضى تعريفه يضعها حاكم لبنان بالاتفاق مع هيئة القوفصلات فى بيروت ويصدق عليها الباب العالى وعلى كل حال يلزم ضبط عقود الاتفاق ضبطاً قانونياً وتوقيعها بين المتداعين ثم يصير تسجيلها فى محكمة بيروت ومجلس الجبل الأعلى .

المادة العاشرة :

القضاة ينصبهم الحاكم . وأعضاء مجلس الإدارة ينتخبهم الأهالي في كل قرية .

يحدد ثلث أعضاء مجلس الإدارة في كل سنتين والأعضاء الخارجون يجوز إعادة انتخابهم .

المادة الحادية عشرة :

كل القضاة يكون لهم مرتبات، وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه باى عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيلزم عزله ويكون وفق ذلك تحت طائلة عقوبة تناسب الذنب الذى ارتكبه .

المادة الثانية عشرة :

جلسات كل المجالس القضائية تكون علانية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل .

المادة الثالثة عشرة:

أهالى الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة فى سنجق آخر تجرى محاكمتهم فى ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالى السناجق الأخرى جناية أو جنحة فى منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل . وعليه فالأشخاص الوطنيين أو غير الوطنيين الذين يفترون جنحة أو جناية فى لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقى القبض عليهم حكومة السنجق الذين يكونون فيه وتسلمهم إلى حكومة لبنان. وهكذا إذا ارتكب أهالى الجبل أو سكان ولايات أخرى جناية أو جنحة فى أى (٢٥٢ — لبنان)

سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقى القبض عليهم حالاً بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة . وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا — بدون أسباب مشروعة — فى تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم العقوبات طبقاً للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحظات البوليس .

والخلاصة فإن علاقات الإدارة فى لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يجرى استعمالها بين سائر سناجق السلطنة .

المادة الرابعة عشرة :

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين فى الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس محتلطة تؤلف بنسبة سبعة أثمان عن كل ألف من السكان . ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالية والاعتياض عنها بطرق أخرى إكراهية كاللقاء القبض أو الحبس فيجزم على مأمورى البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يفتصبوا من الأهالى أية أجرة كانت سواء كانت مالا أو عيناً ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامات خارجية تدل على وظيفتهم .

إلى أن يرى الحاكم أن الجند المحلى أصبح كفؤاً للقيام بكل ما يفرض عليه من واجبات وفى الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهانية محتلة الطرق التى بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس . وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل .

فى الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة

المركزي يمكن للحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية في سورية .

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب اتخاذه من التدابير ، ومع احترام رأيه الخاص في كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش ، يكون تحت امر حاكم الجبل مدة الوقت الذي يقضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير .

تسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسمياً قائدها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا .

المادة الخامسة عشرة :

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً — والذي يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف — فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخصص قبل كل شيء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية ، ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط .

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال الضرورية فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف .

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة

أما فيما يخص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالي لا يكون ملزماً بها إلا إذا كان قد صدق عليها .

المادة السادسة عشرة :

يشرع في أقرب وقت ممكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة وملة ملة ومسح كل الأراضي المزروعة .

المادة السابعة عشرة :

إذا لم يكن من دخل في الدعوى إلا لأعضاء من الكليروس العامي أو النظامي يبقى هؤلاء المتداعون أو المدعى عليهم تحت سيطرة المحكمة الكليريكية ما لم تطلب الأسقفية الإحالة إلى المحاكم العادية .

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز للأماكن الكليريكية أن تجبر من تتعقبهم النيابة العمومية إلى كليريكيين كانوا أو عاميين .

وضع بالاتفاق في الآستانة في ٦ أيلول سنة ١٨٦٤^(١)

على ، بولور ، لافالت ، بروكش أوستين ، غولتر ، لوبانوف .

BIBLIOGRAPHIE المصادر والمراجع

الوثائق الرسمية :

(١) الوثائق الرسمية المنشورة :

أ — بالفرنسية : مجموعة معاهدات الباب العالي مع الدول الأجنبية لجامعة البارون

دونتا Recueil des Trairés de la Porte Ottomane avec les puissances Etrangères, Vol. 3et6, par le Baron de Testa (Paris 1864 — 68)

ويحتوى المجلد الثالث على معلومات بالغة الأهمية عن الحوادث التي سبقت ثورة الجبل اللبناني عام ١٨٤٠ بالحكم المصرى الشهابى ، وإلى تلت هذه الثورة حتى ما بعد إنشاء نظام القائمقاميتين وتعديله « ١٨٤٥ » . أما المجلد السادس فهو أكثر أهمية إذ يتناول أحداث الجبل منذ وقوع الحرب الاهلية « ١٨٦٠ » ، حتى انتهاء أعمال اللجنة الدولية فى بيروت « ١٨٦١ » ، وبعض ما اتفق عليه سفراء الدول مع الباب العالي فى الآستانة بخصوص نظمات جبل لبنان .

ب — بالإنكليزية : وثائق الكاب الأزرق وهى ضخمة العدد ، بالغة الأهمية عن حوادث الستين وما قبلها بقليل ، وقد صدرت على دفعتين ، نشرت أولاهما ١٠ ابريل ١٨٦١ ونشرت ثانيتها فى ٨ يولية ١٨٦١ بعنوان :

Correspondence Relating to the Affairs of Syria (1860—1861) .

وهناك بالإنكليزية أيضاً محاضر البرلمان البريطانى :

Hansard's Parliametary Debates Vols. CLXI - CLXII

ج — بالعربية : مضابط مجلس الإدارة الكبير وهى مخطوطة محفوظة فى المتحف الوطنى فى بيروت ، وقد طالعت منها الدفاتر العشرة الأولى ، والدفاتر تحتوى على مضابط المجلس وأعماله والعرائض المقدمة له وتعطى صورة واضحة عن الإدارة البلدية وكيفية سيرها ، وعن مهام مجلس الإدارة وهى ثمينه جداً ، تعطى صورة واضحة عن سير الخدمات العامة والإدارة البلدية ، على أنها باستثناء ما ذكر فيها

عن حركة يوسف كرم والزراع بين المتصرفية وولاية سورية حول مسألة الحدود ،
لا تحتوي إلا على معلومات ضئيلة عن الأحداث المهمة المعاصرة .

٢ — الوثائق الرسمية غير المنشورة (المخطوطة) ، وهي كلها بالفرنسية ،
وصدرت عن مصادر ثلاثة : من قنصلية فرنسا العامة في بيروت ، أو من
سفارة فرنسا في الآستانة إلى وزير الخارجية في باريس ، وتعلقات هذا الأخير
إلى كل من القنصلية والسفارة المذكورتين . وقد سمحت الحكومة الفرنسية
بالاطلاع على هذه الوثائق منذ أربع سنوات ١٩٥٦ ، فبادرت مديرية الآثار
اللبانية للاتفاق مع الخارجية الفرنسية لتصوير الوثائق التي تتعلق بأحداث جبل
لبنان خاصة على أفلام يمكن قراءتها على جهاز القارئ الكبير Projector ، وقد
ركزت عملي على هذه الوثائق بادتاً بالجزء الرابع عشر حتى السابع عشر ، وهي
تضم أهم أحداث الجبل منذ بداية المتصرفية ١٨٦١ ، حتى استقراره في عهد
رستم باشا ١٨٨٣ ، وقد طالعت ما جاء بعدها حتى عام ١٩٠٧ ، وهو
الحل الذي أفرج عنه وسمح بتصويره ، فلم أجد فيها ما يغني موضوع البحث ،
الذي أعمل فيه . أما وثائق السفارة الفرنسية في الآستانة فقد درست منها
الأجزاء من ٣٤٧ - ٣٥١ ، وقد انصب عملي على الجزءين ٣٤٩ - ٣٥٠ خاصة
إذ يضمان مداولات مؤتمر السفراء الذي وضع نظمات جبل لبنان ٩ يونية
١٨٦١ . والمادة التي عثرت عليها في جميع الوثائق ثمينة جداً لا غنى عنها للباحث
في هذه الفترة الحافلة من تاريخ الجبل .

وكانت وثائق المدة الواقعة بين ١٨٦١ حتى ١٨٦٥ أوفر عدداً من الوثائق
التي تلتها لأن مدرب و الجندرية ، السكاكين فين الفرنسي — ومساعد الضابط
الطاب من بعده — كان يشارك في كتابة التقارير مع ضباط القطع البحرية
الفرنسية التي كانت تزور الساحل السوري ويقوم قباطينها ، بجولات في الجبل .
وكانت تقارير فين زاخرة بالمعلومات خاصة عن تطور أحوال الجندرية اللبنانية
مع بعض التعليق على الحوادث الجارية . وكانت تقاريره تتعارض أحياناً مع
تقارير القنصل الفرنسي وبخاصة فيما يتعلق بنوايا داود باشا التي لا تعجب فين
كثيراً إذ يعتقد أن قنصل فرنسا مخدوع به . وهناك أيضاً وثائق قنصلية فرنسا
في طرابلس وهي مهمة في إمدادنا بالمعلومات عن ثورة يوسف كرم وذلك لقرب

طرابلس من مسرح الثورة . وأخيراً تضمنت الوثائق كثيراً من تقارير الرحالة والرجالات الرسميين وتقارير بمهولة المصدر عن هذا الحادث أو ذاك .

وقد أثر مندوب مديرية الآثار اللبنانية الذي اطلع على هذه الوثائق قبل تصويرها فوتوغرافياً أن يصور مسودات نصوص تعليمات وزارة الخارجية الفرنسية إلى ممثليها في بيروت والآستانة . وهذا ما جعل عمل الباحث صعباً جداً نظراً لعدم وضوح الخط وللشطب الكثير الذى أصاب النص والسرعة الكبيرة التى صاحبت كتابته وينطبق هذا القول على عدد كبير جداً من التقارير إما لسوء التصوير أو لرداءة الخط . وتسهيلاً لمعرفة مراجع البحث رمزت للورقة بـ : F. (فوليسو) والورقات بـ : Fos ، ورمزت بكلمة بيروت Beyrouth. لوثائق قسطنطينية بيروت العامة، و Turquie لوثائق السفارة الفرنسية في الآستانة وبجانبها رقم المجلد والجزء .

إن أهمية هذه الوثائق الفرنسية المخطوطة لا تقدر لمن يحاول وضع دراسة مكتملة لأحوال الجبل منذ عام ١٨٦١ . وقد اعتمد الباحث عليها اعتماداً رئيسياً لعدم توفر الوثائق الرسمية الأخرى . ولكن عدم توفر الوثائق الانكليزية مثلاً في بحث عن لبنان وسورية ، لا يشكل نقصاً أساسياً في البحث ، فمن المعلوم أن الدولة التى كان لها الاهتمام الأول في أحوال هذين البلدين هي فرنسا وبخاصة بعد حوادث الستين لأنها قامت بدور المراقبة الدولية الأول على تنفيذ نظمات الجبل بشكل فعال ، بل لأنها بذلت من النصح والمعونة في داخل الجبل وخارجه ما دلت أمام المتصرفين الأولين مصاعب أو شكت أن تقاب النظمات وتهدم صرح الإدارة المتصرفية رأساً على عقب .

ومسلكتها بإزاء يوسف كرم الذى يمثل الطموح الشخصى المواطن للحكم خير دليل على ذلك ، ووقوفها إلى جانب داود ماشا حتى النهاية يفسر الأهمية البالغة التى تعلقها فرنسا على تنفيذ النظمات أياً كانت أغراضها السياسية . أما انكثرة ، فلم تبد مثل هذه الغيرة ولم يد يد عليها أنها تحرص كثيراً على التدخل في شئون الجبل بهذا الإلحاح والجلد الذى يتجلى في سلوك ممثلى فرنسا ، وغالباً ما كانت تتفق وجهات نظر القنصل الانكليزى وزميله الفرنسى في شئون كثيرة . أما الوثائق

الأخرى النمساوية والروسية والبروسية ثم الإيطالية فهي حتماً أقل أهمية من الوثائق الانكليزية .

على أن الباحث كان يرغب حقاً في الاطلاع على وثائق الباب العالي التركية فهي جد ضرورية لتوثيق بعض المسائل التي لم تستطع الأوراق الرسمية الفرنسية أن تجلو غموضها تماماً ، ولكن ما يعوض قليلا عن هذا النقص هو لإحاطة الباحث بالاتجاهات العامة في سياسة الباب العالي . بادية في مسلك المتصرفين الذين يتلقون تعليماته ، كالشكوك التي كانت تفتاب داود باشا (مثلا) بشأن نوايا دولته ودسائسها حول استقلال جبل لبنان ، ووحدة حكمه ، وما كان يجري به لسان رستم باشا أحيانا عن امتيازات الجبل حين يشبهها بشوكة مغروسة في قدم الباب العالي ، وما إلى ذلك .

المراجع والمصادر العامة

- الأسود (إبراهيم) تنوير الأذهان في تاريخ لبنان ، مجلد ٢
آصاف (يوسف) لقطّة العجلان في أحوال جبل لبنان (مصر ١٨٩٤)
البستاني (سليمان) عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدسّور وبعده
(مطبعة الأخبار مصر ١٩٠٨) .
البشعلاني (الخوري اسطفان) لبنان ويوسف بك كرم (بيروت ١٩٢٥)
باحث لبناني مقيم بمصر ، كنوز لبنان المرصودة (طبع القاهرة ١٩٠٧)
الحتوني (منصور طنوس) نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية
حسر اللثام عن نكبات الشام (مجهول) (الطبعة الأولى مصر ١٨٩٥)
خازن (سمعان) يوسف بك كرم في المنفى (طرابلس سنة ١٩٥٠)
الخوري (دكتور شاكر) ، مجمع المسرات (بيروت ١٩٠٨)
الدبس (مطران يوسف) تاريخ سوريا ، المجلد الثامن (بيروت ١٩٠٥)
الدحداح (الشيخ إدوار) بحث في استقلال لبنان الكبير (بيروت سنة
١٩٢٦) (سياسة لا وجدان)
الدويهي (اسطفان) تاريخ الطائفة المارونية (طبعة الشرتوني بيروت ١٨٩٠)
مسعد (بولس) لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده (جزء واحد)
(مصر ١٩٢٩)
مذكرات رستم باز ، تحقيق فؤاد افرام البستاني (بيروت) .

المراجع الأجنبية

Baudicour (Louis de). La France au Liban, Paris 1879.

Cuinet (vital) Syric, Liban et Palestine, Paris 1896.

De La Gorce, Histoire du second Empire vol 111

De La Jonquière, Histoire de l'empire ottoman, Paris 1881, 2'vols.

Engelhardt (Ed) La Turquie et le Tan Zimat 2 vols.

Hatoum (N) L'opinion Francaise et la question de Syrie (1860 — 1861) These, paris 1945

Jessup (H Fifty Three years in Syria, N. 1910

Jobin (Abbé) La Syrie en 1860 et 1861 Lille 1862.

Jouplain (Noujaim) La question du Liban, Paris 1908

Lamens (P. H.) La Syrie, précis historique, vol 2, Beyrouth 1921

Poujoulat (B) La vérité sur la Syrie et sur l'expédition Francaise, Paris 1861

Rochemonteix (Le P. Camille S. J.) Le Liban et l'expédition Francaise. Paris 1921

Samné (G) La Syrie, Paris 1920

Young (George) Corps de droit Ottoman, vol 1, Oxford, 1905

Revues

Correspondance d'Orient (1912 — 1914)

Etude Religieuses (1902)

Revue des deux Mondes, juin 1861, Nov 1860, juillet 1865, Mai 1866.

Revue historique T. Ccvll

Revue de l'Orient Chrétien (1902)

The Times (6 sept. & 14 oct. 1907)



دَوْلَتِ عَلِيّهٔ عُثمَانِیّهٔ
جَبَلِ لُبْنَانِ مُتَصَرِّفِ لُغَا

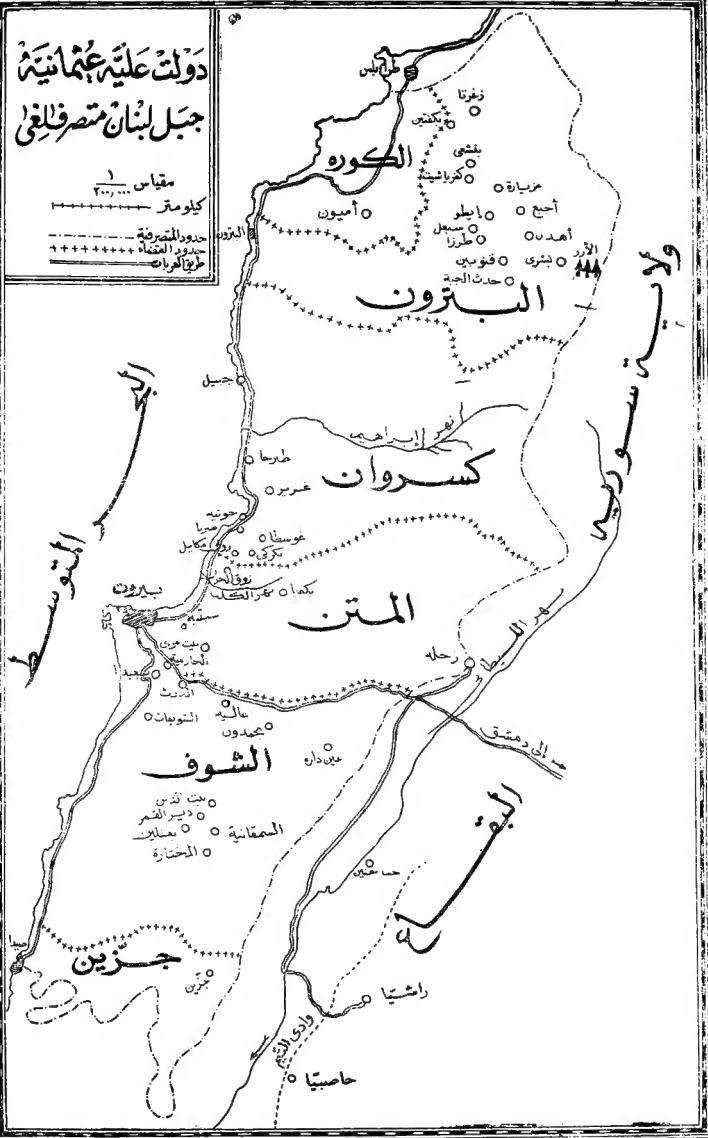
مقیاس $\frac{1}{2}$

کیلومتر

حدود المتصرفية

حدود الغناء + + + + +

طريق العربات



الفهرس

صفحة

المقدمة	
الفصل الأول داود باشا ومشكلات تطبيق النظامات ١	
• الثاني ثورة يوسف كرم	١٥٥
• الثالث بداية استقرار نظام المتصرفين حكم فرنكو نصرى باشا	٢٣٥
• الرابع استقرار نظام المتصرفين . حكم رستم باشا ومن بعده حتى إلغاء المتصرفية	٢٨٣
الخاتمة	٣٦٩
الملاحق	٣٧٣
المصادر والمراجع	٣٨٩

طَبَقَةُ نَخْصَةِ رُشْدٍ
الذَّجَالَةُ، الْقَامَةُ